الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: أسواق مالية

اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي وأثره في التنبؤ بالفشل المالي للشركات

– دراسة حالة الشركات المدرجة في بورصتي عمان والجزائر–

إعداد الطالبة:
تحري صبيحة

إشراف الأستاذ الدكتور:
كواشي مراد

أعضاء لجنة المناقشة			
الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عبد الوهاب شنيخر	أستاذ محاضر –أ–	أم البواقي	رئيسا
مراد كواشي	أستاذ التعليم العالي	أم البواقي	مشرفا
بوبكر بحري	أستاذ التعليم العالي	الطارف	عضوا
محمد بوقموم	أستاذ التعليم العالي	قالمة	عضوا
نجود تريش	أستاذ محاضر –أ–	سطيف 1	عضوا
لمياء مكرسي	أستاذ محاضر –أ–	أم البواقي	عضوا

السنة الجامعية 2022/2021

الملخص

قامت الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق بإصدار معايير تسعى لتطوير العلاقة بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي وتنظيمها حتى تحقق فوائد للعديد من الأطراف، وقد جاءت هذه الدراسة بهدف معرفة مدى تأثير قرار اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي –بعد تقييمه وفق متطلبات المعيار الدولي للتدقيق رقم 610 لتحديد مدى الاعتماد عليه– في التنبؤ بالفشل المالي للشركات.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم استبيان وزع على المدققين الخارجيين للشركات المدرجة في بورصة عمان وإجراء مقابلة مع محافظي حسابات الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، وتم تحليل المعلومات والنتائج واختبار الفرضيات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS 25 وبعض الأساليب الإحصائية الأخرى.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن لاعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي أثر ذو دلالة إحصائية في لتنبؤ بالفشل المالي للشركات، وأن قرار الاعتماد يتأثر بالهيكل التنظيمي واستقلالية المدقق الداخلي، العناية المهنية، نطاق عمل المدقق الداخلي وكفاءته المهنية. أما بالنسبة للاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي فليس له أثر على قرار الاعتماد وعلى التنبؤ بالفشل المالي.

ومن بين التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة هي ضرورة الاهتمام بتطبيق المعايير الدولية للتدقيق، وتعزيز العلاقة بين المدقق الخارجي والداخلي دون المساس باستقلالية وحيادية كل منهما، لما لها من آثار ايجابية لعدة أطراف.

كلمات مفتاحية: التدقيق الخارجي، التدقيق الداخلي، المدقق الخارجي، المدقق الداخلي، المعيار 610، الفشل المالي.

Résumé

Les organismes de la profession d'audit ont émis des normes qui visent à développer et à organiser la relation entre l'auditeur externe et l'auditeur interne afin d'apporter des avantages à de nombreuses parties. Cette étude a été conçue pour déterminer dans quelle mesure la décision d'accréditer l'auditeur externe a affecté le travail de l'auditeur interne après avoir été évaluée conformément aux exigences de la Norme internationale d'audit n° 610 afin de déterminer s'il s'en fiait pour prédire la défaillance financière de l'entreprise.

Pour atteindre les objectifs de cette étude, un questionnaire a été distribué aux auditeurs externes des sociétés cotées aux bourses d'Amman et un entretien a été réalisé avec les commissaires aux comptes des sociétés cotées à la Bourse d'Algérie. L'analyse des informations et des résultats et le test des hypothèses ont été effectués à l'aide du programme : SPSS V25 (Statistical Package for the Social Sciences25) et quelques autres méthodes statistiques.

L'étude a révélé un certain nombre de résultats, dont le plus important est que la dépendance de l'auditeur externe à l'égard du travail de l'auditeur interne a un impact statistiquement significatif sur la prédiction de la faillite financière des entreprises, et que la décision d'approuver est influencée principalement par la structure organisationnelle et l'indépendance de l'auditeur interne, les soins professionnels, après quoi la portée de son travail et de son professionnalisme. Quant à la cohérence et à la coordination entre l'auditeur interne et externe, elle n'a aucun effet sur la décision d'accréditation et sur la prédiction de défaillance financière.

Parmi les recommandations issues de cette étude figurent la nécessité de prêter attention à l'application des normes internationales d'audit et de renforcer la relation entre l'auditeur externe et l'auditeur interne sans compromettre l'indépendance et l'impartialité de chacun, en raison de ses effets positifs sur plusieurs parties.

Mots-clés : Audit externe, Audit interne, Auditeur externe, Auditeur interne, Norme 610, Défaillance financière.

Abstract

Regulators of the audit profession have published standards that aim to develop and regulate the relationship between the external auditor and the internal auditor in order to bring benefits to many parties. This study aims to determine the extent to which the decision to accredit the external auditor affected the work of the internal auditor - after being assessed in accordance with the requirements of the International Standard on Auditing N° 610 in order to determine how far it has been relied upon- in predicting the financial failure of the enterprise.

To attain the objectives of this study, a questionnaire was designed and administered to the external auditors of the companies listed on the Amman stock exchange along with conducting an interview with auditors of the companies listed on the Algerian stock exchange. The data, results and hypotheses were analyzed using the program: SPSS 25 and other statistical methods.

The study revealed a number of results, the most important of which is that the external auditor's dependence on the work of the internal auditor has a statistically significant impact on the prediction of the financial bankruptcy of companies, and that the decision to approve is influenced mainly by the organizational structure, the independence of the internal auditor and then the professional care, after which the impact of the scope of his work and his professionalism. As regards the coherence and coordination between the internal and external auditors; they have no bearing on the accreditation decision and on the prediction of financial failure.

Among the recommendations of this study is the need to pay attention to the application of International Standards on auditing and to strengthen the relationship between the external auditor and the internal auditor without compromising the independence and impartiality of each of them, as this has positive effects on several parties

Keywords: External Audit, Internal Audit, External Auditor, Internal Auditor, Standard 610, Financial Failure.

الإهـــــداء

إلى

أمي وأبي حفظهما الله

وكل أفراد عائلتي وأصدقائي

أهدي هذا العمل

الباحثة: تحري صبيحة

شكـــر وتقديـر

أحمد الله حمدا كثيرا على توفيقه لي لإنجاز هذا العمل

وأتقدم بكل التقدير والاحترام للأستاذ الفاضل

أ.د كواشي مراد

الذي أخجلني بكرم أخلاقه لصبره علي طيلة سنوات

إعداد هذا العمل، فله مني كل الشكر

وجزاه الله عني كل خير

كما أتوجه بالشكر للسيد **عمر الكراسنه**

– مدير دائرة الإفصاح بهيئة الأوراق المالية –

لما قدمه لي من مساعدة لإتمام الجزء الخاص بالأردن

وأتوجه بالشكر أيضا إلى أعضاء لجنة المناقشة

لتفضلهم بقبول مناقشة وإثراء هذا العمل

الباحثة: تحري صبيحة

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	نموذج عام لعملية التدقيق	66
1-2	العلاقة بين الفشل المالي والتعثر المالي والعسر المالي والإفلاس	82
2-2	مراحل الفشل المالي	91
3-2	النسب المالية لنموذج Altman	105
1-3	ملخص معايير التدقيق الأساسية المتعارف عليها	125
2-3	المعايير المهنية للتدقيق الداخلي	136
1-4	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي	195
2-4	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	196
3-4	توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	198
4-4	توزيع عينة الدراسة حسب متغير امتلاك الشهادة المهني	199
5-4	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	200
6-4	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	201
7-4	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العلاقة مع مكاتب تدقيق أجنبية	202
8-4	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي	203
9-4	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	205
10-4	توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	206
11-4	توزيع عينة الدراسة حسب متغير امتلاك شهادة مهنية	207
12-4	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	208
13-4	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	209
1-5	معامل الارتباط بيرسون	248

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-1	المراحل التاريخية للتدقيق	18
2-1	أنواع التدقيق الخارجي	21
3-1	تطور طبيعة التدقيق الداخلي	33
4-1	محددات اختيار نوع الرأي المعدل حسب معايير التدقيق الدولية (ISA)	65
1-2	أسباب الفشل كما يراها Dun and Brand	88
2-2	نموذج Argenti للتنبؤ بالفشل	108
3-2	نموذج كيدا	110
4-2	تصنيف الشركات حسب قدرتها على الاستمرار	113
5-2	المقارنة بين نماذج التنبؤ بالفشل المالي	113
1-3	قائمة معايير التدقيق الدولية (ISA) حسب إصدار 2014	131
2-3	أوجه التوافق والاختلاف بين ISA/GAAS	132
3-3	أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	140
1-4	المعايير الجزائرية للتدقيق التي تم إصدارها وما يقابلها من معايير دولية	179
2-4	توزيع الاستبيان على المدققين الأردنيين ومحافظي الحسابات الجزائريين لعينة الدراسة	183
3-4	أبعاد محور اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي	185
4-4	محور التنبؤ بالفشل المالي للشركات من وجهة نظر المدقق الخارجي	185
5-4	درجات مقياس ليكرت الخماسي	186
6-4	درجة أهمية المقياس	186
7-4	ارتباط فقرات متغير المستقل مع محورها والمتغير الرئيسي ومع الاختبار	187
8-4	ارتباط فقرات المتغير التابع معه ومع الاختبار	190
9-4	ارتباطات المحاور فيما بينها ومع الاختبار ككل	191
10-4	اختبار ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل Alpha Cronbach	192

11-4	اختبار التوزيع الطبيعي (K-S)	193
12-4	توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي	194
13-4	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	196
14-4	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	197
15-4	توزيع عينة الدراسة حسب امتلاكهم الشهادة المهنية	199
16-4	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	200
17-4	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	201
18-4	توزيع عينة الدراسة حسب العلاقة مع مكاتب التدقيق الأجنبية	202
19-4	توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي	203
20-4	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	204
21-4	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	205
22-4	توزيع عينة الدراسة حسب امتلاكهم الشهادة المهنية	206
23-4	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	207
24-4	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	208
25-4	توزيع عينة الدراسة حسب العلاقة مع مكاتب التدقيق الأجنبية	209
1-5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير المستقل (تقييم الهيكل التنظيمي)	215
2-5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير المستقل (تقييم نطاق الوظيفة)	218
3-5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير المستقل (تقييم الكفاءة المهنية)	221
4-5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير المستقل (تقييم العناية المهنية)	223
5-5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير المستقل (تقييم الاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي)	225
6-5	وصف وتشخيص محاور المتغير المستقل ككل	227
7-5	وصف وتشخيص محاور المتغير التابع	228
8-5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير المستقل (تقييم الهيكل التنظيمي)	231

9-5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير المستقل (تقييم نطاق الوظيفة)	234
10-5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير المستقل (تقييم الكفاءة المهنية)	238
11-5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير المستقل (تقييم العناية المهنية)	240
12-5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير المستقل (تقييم الاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي)	242
13-5	وصف وتشخيص محاور المتغير المستقل ككل	244
14-5	وصف وتشخيص محاور المتغير التابع	245
15-5	علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة من وجهة نظر مدققي الحسابات الأردنيين	249
16-5	علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة من وجهة نظر محافظي الحسابات الجزائريين	251
17-5	تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر تقييم الهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي على التنبؤ بالفشل المالي للشركات	253
18-5	تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر تقييم نطاق الوظيفة للمدقق الداخلي على التنبؤ بالفشل المالي للشركات	254
19-5	تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر تقييم الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي على التنبؤ بالفشل المالي للشركات	255
20-5	تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر العناية المهنية على التنبؤ بالفشل المالي للشركات	256
21-5	تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر تقييم الاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي على التنبؤ بالفشل المالي للشركات	257
22-5	تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي على التنبؤ بالفشل المالي للشركات	257
23-5	تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر تقييم الهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي على التنبؤ بالفشل المالي للشركات	258

5-24	تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر تقييم نطاق الوظيفة للمدقق الداخلي على التنبؤ بالفشل المالي للشركات	259
5-25	تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر تقييم الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي على التنبؤ بالفشل المالي للشركات	260
5-26	تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر العناية المهنية على التنبؤ بالفشل المالي للشركات	261
5-27	تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر تقييم الاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي على التنبؤ بالفشل المالي للشركات	262
5-28	تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي على التنبؤ بالفشل المالي للشركات	262

قائمة المختصرات

المختصر	معنى المختصر	الترجمة
GAAS	Generally Accepted Auditing Standards	معايير التدقيق المتعارف عليها
IFAC	International Federation of Accountants	الاتحاد الدولي للمحاسبين
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
ICAEW	Institute of Chartered Accountants in England and Wales	معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز
CPA Canada	Chartered Professional Accountants of Canada	هيئة المحاسبين المعتمدين لكندا
SAICA	South African Institute of Chartered Accountants	معهد المحاسبين القانونيين لجنوب إفريقيا
HKICPA	The Hong Kong Institute of Certified Public Accountants	معهد المحاسبين القانونيين لهونكونغ
ACCA	Association des experts comptables agréés	جمعية المحاسبين القانونيين
IAPC	International Audit Practice Committee	لجنة ممارسة التدقيق الدولية
IAASB	The International Auditing and Assurance Standards Board	مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي
ISA	International Standards on Auditing	معايير التدقيق الدولية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
GASB	Government Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الحكومية
ASEC	Auditing Standards Executive Committee	اللجنة التنفيذية لمعايير التدقيق
ASB	Auditing Standards Board	مجلس معايير التدقيق
SAS	Statements of Auditing Standards	بيانات المعايير التدقيقية
AIA	American Institute of Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين

معهد المدققين الداخليين	The Institute of Internal Auditors	IIA
جمعية المحاسبين الأمريكية	The American Accounting Association	AAA
المعهد الفرنسي للتدقيق والرقابة الداخلية	Institut Français de l'Audit et du Contrôle Internes	IFACI
شهادة المحاسب القانوني المعتمد	Certified Public Accountant	CPA
شهادة المحاسب الاداري المعتمد	Certified Management Accountant	CMA
شهادة المحاسب القانوني الأردني	Jordan Certified Public Accountant	JCPA
شهادة المدير المالي المعتمد	Certified Financial Management	CFM
شهادة المدقق الداخلي المعتمد	Certified Internal Audit	CIA

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
ملخص باللغة العربية	أ
ملخص باللغة الفرنسية	ب
ملخص باللغة الانجليزية	ج
الإهداء	د
الشكر	هـ
قائمة الأشكال	و
قائمة الجداول	ز
قائمة المختصرات	ك
قائمة المحتويات	م
مقدمة	**11-01**
الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي	**70-13**
تمهيد	13
المبحث الأول: عموميات حول التدقيق الخارجي	14
المطلب الأول: ماهية التدقيق الخارجي	14
المطلب الثاني: أهداف، أهمية التدقيق الخارجي وفروضه	22
المطلب الثالث: أنواع التدقيق	27
المبحث الثاني: عموميات حول التدقيق الداخلي	30
المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي	31
المطلب الثاني: أهداف، وظائف وأنواع التدقيق الداخلي	36
المطلب الثالث: عموميات حول الرقابة الداخلية	40
المبحث الثالث: منهجية انجاز مهمة التدقيق الخارجي والداخلي والقائمين عليها	47
المطلب الأول: القائمين على عملية التدقيق	47
المطلب الثاني: منهجية انجاز عملية التدقيق الخارجي	57
المطلب الثالث: الضوابط المنهجية في إنجاز مهام التدقيق الداخلي	67
خلاصة الفصل	70

الفصل الثاني: التنبؤ بالفشل المالي للشركات	**116-72**
تمهيد	72
المبحث الأول: الإطار النظري للتنبؤ بالفشل المالي	73
المطلب الأول: عموميات حول التنبؤ المالي	73
المطلب الثاني: عموميات حول الفشل المالي	77
المطلب الثالث: أهمية التنبؤ بفشل الشركة	83
المبحث الثاني: أسباب، مراحل وطرق معالجة الفشل المالي	84
المطلب الأول: أسباب الفشل المالي	85
المطلب الثاني: مراحل الفشل المالي	88
المطلب الثالث: طرق وأساليب معالجة الفشل المالي	92
المبحث الثالث: نماذج التنبؤ بالفشل المالي للشركات	94
المطلب الأول: مدخل للتحليل المالي	94
المطلب الثاني: نماذج Beaver، Altman، Argenti و Springate Gordan	101
المطلب الثالث: نماذج Kida، Fulmer et a l.، Zmijewski و Sherrod	110
خلاصة الفصل	115
الفصل الثالث: علاقة المدقق الخارجي بالمدقق الداخلي وقدرتهم على التنبؤ بفشل الشركات	**163-118**
تمهيد	118
المبحث الأول: معايير التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي والهيئات المنظمة للمهنة	119
المطلب الأول: هيئات وضع معايير التدقيق	119
المطلب الثاني: معايير التدقيق الخارجي	123
المطلب الثالث: معايير التدقيق الداخلي	133
المبحث الثاني: العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	138
المطلب الأول: طبيعة العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي	138
المطلب الثاني: فوائد التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي	143
المطلب الثالث: إسهامات معايير التدقيق في مساعدة التدقيق الداخلي للتدقيق الخارجي	146

المبحث الثالث: مسؤولية المدقق الخارجي والداخلي عن التنبؤ بعدم استمرارية الشركة وفشلها	150
المطلب الأول: فرض الاستمرارية والمعايير الخاصة به	150
المطلب الثاني: مسؤولية المدقق عن التنبؤ بعدم استمرارية الشركة وفشلها	157
المطلب الثالث: دور المدقق الخارجي والداخلي في التنبؤ بفشل الشركة	159
خلاصة الفصل	163
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية: الطريقة والإجراءات	**212-165**
تمهيد	165
المبحث الأول: واقع تطبيق التدقيق في الأردن والجزائر	166
المطلب الأول: واقع تطبيق التدقيق في الأردن	166
المطلب الثاني: واقع تطبيق التدقيق في الجزائر	170
المطلب الثالث: معايير التدقيق المطبقة في الجزائر والأردن ومدى توافقها مع معايير التدقيق الدولية	177
المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية	180
المطلب الأول: منهج الدراسة ومصادر جمع البيانات	180
المطلب الثاني: المعالجة الإحصائية للدراسة	183
المطلب الثالث: قياس صدق وثبات الاستبيان	186
المبحث الثالث: توصيف وتحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة	194
المطلب الأول: توصيف وتحليل البيانات الشخصية لمدققي حسابات الشركات المدرجة في بورصة عمان	194
المطلب الثاني: توصيف وتحليل البيانات الشخصية لمحافظي حسابات الشركات المدرجة في بورصة الجزائر	203
المطلب الثالث: مقارنة بين البيانات الشخصية لعينتي الدراسة	210
خلاصة الفصل	212
الفصل الخامس: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات	**264-214**
تمهيد	214
المبحث الأول: التحليل الوصفي لبيانات الدراسة من وجهة نظر مدققي الحسابات الأردنيين	215

المطلب الأول: تحليل ومناقشة نتائج أبعاد المتغير المستقل (اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي) من وجهة نظر المدققين الأردنيين	215
المطلب الثاني: تحليل ومناقشة نتائج أبعاد المتغير التابع (التنبؤ بالفشل المالي للشركات) من وجهة نظر المدققين الأردنيين	228
المبحث الثاني: التحليل الوصفي لبيانات الدراسة من وجهة نظر محافظي الحسابات الجزائريين	231
المطلب الأول: تحليل مستوى أبعاد محور المتغير المستقل (اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي) من وجهة نظر محافظي الحسابات الجزائريين	231
المطلب الثاني: تحليل ومناقشة نتائج أبعاد المتغير التابع (التنبؤ بالفشل المالي للشركات) من وجهة نظر محافظي الحسابات الجزائريين	245
المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة	248
المطلب الأول: التحليل الإحصائي لعلاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة من وجهة نظر مدققي الحسابات الأردنيين	248
المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لعلاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة من وجهة نظر محافظي الحسابات الجزائريين	250
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة بالنسبة للشركات المدرجة في بورصتي عمان والجزائر	252
خلاصة الفصل	264
خاتمة	**266**
قائمة المراجع	**273**
الملاحق	**292**

المقدمــة

تطورت مهنة التدقيق على مر الزمن، وزاد الاهتمام بها خاصة بعد إفلاس أكبر خمس شركات في أمريكا سنة 2001، وعلى رأسها إنرون للطاقة ووورد كوم للاتصالات، وقد تم توجيه الاتهام وقتها لشركة التدقيق آرثر أندرسون لعدم الكشف والإنذار المسبق عن فشل الشركات محل التدقيق، باعتبار أن من مسؤولية المدقق إصدار تقرير يبين صدق وعدالة القوائم المالية المنشورة من طرف الشركات وصحة مركزها المالي. ونتيجة لهذه الأزمة تم إصدار قانون ساربنيز أوكسلي سنة 2002 من طرف الكونغرس الأمريكي للنهوض بمهنتي التدقيق والمحاسبة وإعادة ثقة المستثمرين وباقي الأطراف في القوائم المالية المنشورة، حيث كان الهدف منه منع الاحتيال والمعاقبة عليه، وضرورة التأكد من صحة المعلومات الواردة في القوائم المالية قبل نشرها والتأكد من كفاءة نظام الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة السياسات المتبعة داخليا لنشاط الشركة.

ورغم ظهور التدقيق الخارجي قبل الداخلي بوقت طويل إلا أنه مع التطور الحاصل في المهنة مع كبر حجم الشركات وزيادة عددها وانفصال الملكية عن الإدارة، أصبحت مهنة التدقيق حاليا ترتكز على طرفين أحدهما داخلي يتمثل في المدقق الداخلي، والثاني خارجي وهو مدقق الحسابات الخارجي، وصار لزاما الاهتمام بالعلاقة بين هذين الطرفين. لذا قامت المنظمات والهيئات المهنية الخاصة بمهنة التدقيق بإصدار بعض المعايير التي تنظم العلاقة بينهما ومن أهمها وآخرها هو المعيار الدولي للتدقيق رقم 610 "استخدام عمل المدقق الداخلي" والذي ينص على ضرورة تقييم عمل المدقق الداخلي من خلال تقييم الهيكل التنظيمي والاستقلالية، نطاق العمل، العناية والكفاءة المهنية للمدقق الداخلي وكذا مدى الاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي، وبعد التقييم يتم تحديد هل سيتم اعتماد هذا الأخير على عمل المدقق الداخلي أم لا، وإذا كان عمل المدقق الداخلي ملائم يتم تحديد مدى الاعتماد على عمله وفيما سيتم ذلك.

فرغم وجود بعض الاختلاف بين المدقق الداخلي والخارجي إلا أن عمل كل واحد مرتبط بالثاني، وعلاقتهم إن سارت وفق المعايير الدولية للتدقيق والقوانين التي تحكمها ستعود بالفائدة على العديد من الأطراف. فبالنسبة للشركة محل التدقيق سيساعدها وجود الوظيفتين وخدمات المدقق الداخلي والخارجي معا في تحقيق أهدافها وتسيير وظائفها على أحسن وجه، فلا يمكنها الاستغناء عن أحد الطرفين والاكتفاء بعمل واحد منهما فقط.

أما بالنسبة للمدقق الخارجي فاعتماده على عمل المدقق الداخلي الكفء في بعض الجوانب يساعده في عدم تكرار العمل، وبالتالي تقليص حجم الاختبارات وربح الوقت للتركيز على أمور جوهرية تعمل على

زيادة جودة عملية التدقيق وقدرته على إصدار تقرير يوضح الوضعية المالية الحقيقية للشركة، وبالتالي استعادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية في القوائم المالية ومهنة التدقيق والمحاسبة لتمكنهم بمجرد الاطلاع على تقرير المدقق من معرفة هل أن الشركة مستمرة في نشاطها أم أنها مهددة بالفشل، ما يساعدهم على اتخاذ القرارات السليمة وحماية أموالهم من الضياع.

1. إشكالية الدراسة

مما سبق وبناء على أهمية التكامل بين المدقق الداخلي والخارجي للتنبؤ بالفشل المالي للشركات، جاءت هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصتي عمان والجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية السابقة بتفصيل أكبر تم تقسيم التساؤل الرئيسي إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ هل هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للهيكل التنظيمي وقرار المدقق الخارجي بالاعتماد على عمل المدقق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصتي عمان والجزائر؟
- ✓ هل هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لنطاق الوظيفة وقرار المدقق الخارجي بالاعتماد على عمل المدقق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصتي عمان والجزائر؟
- ✓ هل هناك تأثير ذو دلالة إحصائية بين الكفاءة المهنية وقرار المدقق الخارجي بالاعتماد على عمل المدقق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصتي عمان والجزائر؟
- ✓ هل هناك تأثير ذو دلالة إحصائية بين العناية المهنية وقرار المدقق الخارجي بالاعتماد على عمل المدقق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصتي عمان والجزائر؟
- ✓ هل هناك تأثير ذو دلالة إحصائية بين الاتساق والتنسيق وقرار المدقق الخارجي بالاعتماد على عمل المدقق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصتي عمان والجزائر؟

2. فرضيات الدراسة

قصد الإجابة على الإشكالية السابقة، والأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لاعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصتي عمان والجزائر.

وتتفرع على هذه الفرضية فرضيات فرعية كالتالي:

- ✓ **الفرضية الأولى:** هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للهيكل التنظيمي وقرار المدقق الخارجي بالاعتماد على عمل المدقق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصتي عمان والجزائر.
- ✓ **الفرضية الثانية:** هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لنطاق الوظيفة وقرار المدقق الخارجي بالاعتماد على عمل المدقق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصتي عمان والجزائر.
- ✓ **الفرضية الثالثة:** هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للكفاءة المهنية وقرار المدقق الخارجي بالاعتماد على عمل المدقق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصتي عمان والجزائر.
- ✓ **الفرضية الرابعة:** هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للعناية المهنية وقرار المدقق الخارجي بالاعتماد على عمل المدقق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصتي عمان والجزائر.
- ✓ **الفرضية الخامسة:** هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين الاتساق والتنسيق وقرار المدقق الخارجي بالاعتماد على عمل المدقق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصتي عمان والجزائر.

3. أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية متغيراتها، فكثرة الأزمات التي عصفت بالاقتصاديات طيلة سنوات مضت، وكثرة الاحتيال والتلاعب في إعداد البيانات المالية من أجل إخفاء الوضع الحقيقي للشركات لمصلحة المساهمين أو أي طرف آخر، زاد من أهمية موضوع التنبؤ بالفشل المالي باستخدام عدة طرق، وتحميل المسؤولية للمدقق سواء كان داخلي أو خارجي. لذا فالتكامل في العمل بين المدقق الداخلي والخارجي له العديد من الفوائد للعديد من الأطراف، ومن بين أهم هذه الفوائد هو المساعدة في توضيح الوضعية الحقيقية للشركة من خلال إعداد قوائم مالية تخلو من الأخطاء وإصدار تقرير يؤكد صحة هذه القوائم وتعبيرها بدقة عن الوضع المالي للشركة، وبالتالي التنبؤ باستمرارها في النشاط أو فشلها في المستقبل، وهذا ما يحمي جميع الأطراف المهتمة بالشركة وقوائمها.

4. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- ✓ التعرف على العلاقة التي تربط المدقق الخارجي والمدقق الداخلي؛
- ✓ توضيح المعايير التي تحكم كل من وظيفة التدقيق الخارجي والداخلي؛
- ✓ تحديد المعايير التي يعتمد عليها المدقق الخارجي لتقييم عمل المدقق الداخلي وتحديد مدى الاعتماد عليه؛
- ✓ توضيح أهمية التنبؤ بالفشل المالي للشركات؛
- ✓ تحديد أسباب الفشل المالي للشركات وطرق معالجته؛
- ✓ إبراز أهم النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي للشركات،
- ✓ توضيح العلاقة بين مختلف عوامل تحديد مدى الاعتماد على عمل المدقق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين بالأردن، ومحافظي الحسابات بالجزائر للشركات المدرجة في البورصة؛
- ✓ توضيح أثر اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين بالأردن، ومحافظي الحسابات بالجزائر للشركات المدرجة في البورصة.

5. نموذج الدراسة

لتحقيق أغراض الدراسة تم اقتراح نموذج بالاعتماد على الدراسات السابقة ومراجعة الأدبيات، يتكون من متغيرين أحدهما مستقل يتمثل في اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي والمتغير التابع يتمثل في التنبؤ بالفشل المالي للشركات،كما هو مبين أدناه:

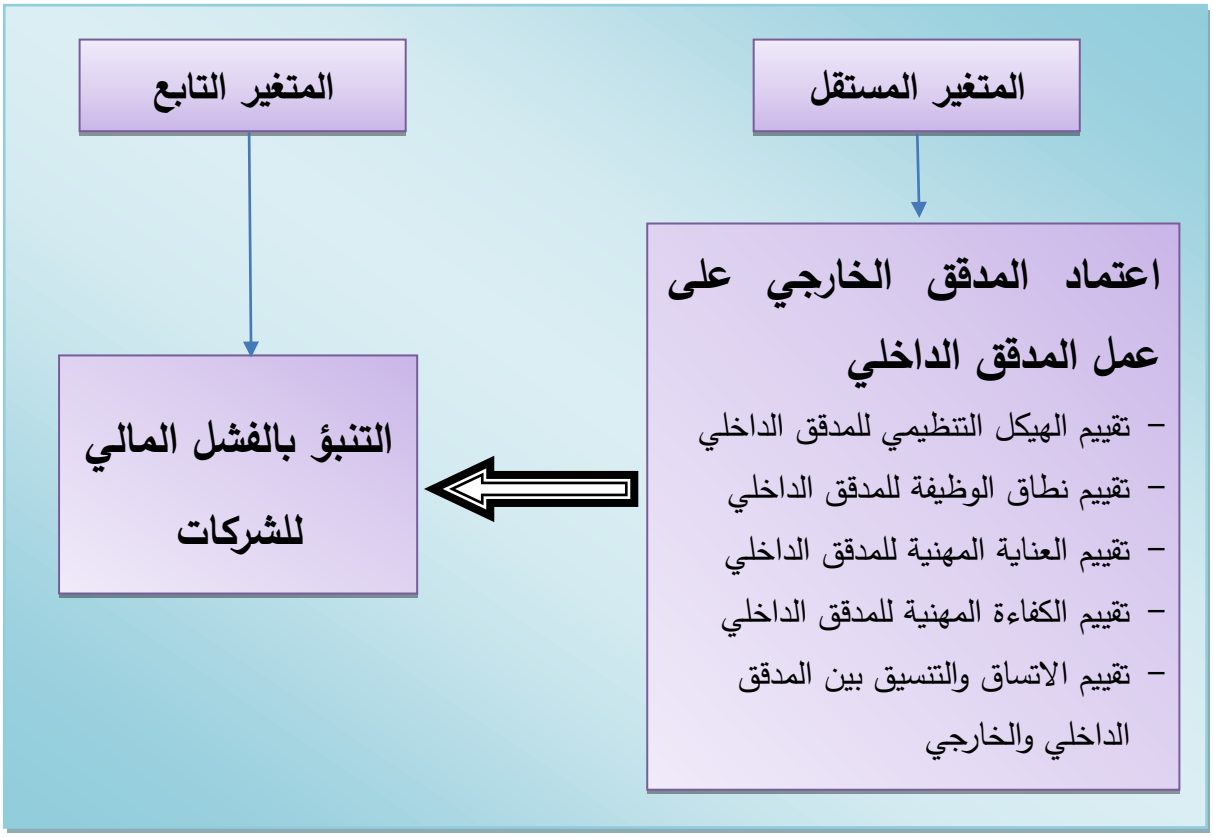

المصدر: من إعداد الباحثة

6. حدود الدراسة

الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية للدراسة في مكاتب التدقيق بالجزائر وعمان (الأردن).

الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة في الفترة الممتدة من شهر ماي 2020 إلى غاية أواخر شهر جويلية 2020 بالنسبة للأردن، و من شهر جانفي 2021 لغاية شهر أكتوبر 2021 بالنسبة للجزائر.

الحدود البشرية: تستند هذه الدراسة الميدانية إلى آراء مجموعة من المبحوثين من المدققين الخارجيين للشركات المدرجة في بورصة عمان بمختلف فئاتهم (مدققين رئيسيين، مدققين، مدراء تدقيق، مساعدي مدقق وشركاء) ومحافظي الحسابات بالنسبة للجزائر.

7. منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة المتمثلة في التعرف على مدى مساهمة المتغير المستقل المتمثل في اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث تم إتباع **المنهج الوصفي** من أجل وصف واقع اعتماد المدقق الخارجي

على عمل المدقق الداخلي وتقييمه وفقا لمعيار التدقيق الدولي610 وكذلك واقع التنبؤ بالفشل المالي للشركات، وتم إتباع **المنهج التحليلي** بهدف التعرف على العلاقة ومدى التأثير بينهما من خلال تحليل البيانات التي تم جمعها. **ومنهج دراسة الحالة** في الجانب التطبيقي من خلال استعمال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للدراسة.

8. الدراسات السابقة

- ✓ دراسة Siti Zabedah Saidin

The Relationship between Internal and External Auditors of Local Authorities in England and Malaysia, PhD thesis of Philosophy, The University Of Sheffield Management School, 2010.

الهدف من هذه الدراسة هو فحص العلاقة بين آليتين لحوكمة الشركات وهما التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، والعوامل التي تؤثر على ثقة المدققين الخارجيين في عمل المدققين الداخليين في دولتين مختلفتين إنجلترا وماليزيا. وفي هذه الدراسة تم توزيع استبيانين مختلفين في إنجلترا وماليزيا على مدققين داخليين وخارجيين، مع التركيز على تصورهم للعلاقة بين المدققين الداخليين والخارجيين. وتمثلت أهم نتائج هذه الدراسة في أن المدققين الداخليين والخارجيين في ماليزيا يرون أن لديهم مستوى متوسطا من التعاون بينهم بسبب عدم ثقة المدققين الخارجيين في عمل المدققين الداخليين، بينما يرى المدققين في إنجلترا أن مستوى تعاونهم مرتفعا.

- ✓ صبري ماهر مشتهى، **العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي من وجهة نظر المدققين الخارجيين – دراسة قطاع غزة**، مقال منشور في مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، غزة، فلسطين، المجلد 15، العدد2، ديسمبر2013. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وذلك من منظور المدقق الخارجي في بيئة الأعمال الفلسطينية (حالة قطاع غزة)، وتمحورت إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما طبيعة العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي من منظور المدقق الخارجي؟، ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع استبانه على عينة ملائمة مكونة من 60 مدقق خارجي بمكاتب التدقيق العاملة في قطاع غزة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى أن توافر معايير الاستقلالية والكفاءة وأداء العمل ومجال العمل للمدقق الداخلي تسهم إيجابا في زيادة درجة اعتمادية المدقق الخارجي على أعمال المدقق الداخلي مع اختلاف الأهمية النسبية لتأثير هذه المعايير على درجة الاعتمادية، كما توصلت الدراسة إلى أن مستوى العلاقة التعاونية والاتصال والتواصل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي جيد.

✓ دراسة L. N. Nasta & C. T. Ladar

Convergences and Divergences between Internal and External Audit on International Context, AGORA International Journal of Administration Sciences, Agora University Press, Romania, N° 1, 2015.

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه غالبا ما يتم تحقيق التغطية الشاملة لأنشطة التدقيق من خلال ضمان التكامل بين عمليات التدقيق الداخلية والخارجية. إذ يجوز للمدقق الخارجي استخدام العمل الذي يؤديه المدقق الداخلي إذا رأى ذلك ضروريا في عمله، لكن دون أي تقليل من مسؤولية المدقق الخارجي. فالتدقيق الداخلي يعمل كأداة للتحقق من النشاط الاقتصادي ويدعم تحسين كفاءة عمليات الشركة، وبدون الشفافية التي يوفرها تدقيق الحسابات قد يشك المستثمرون في مصداقية ودقة البيانات المالية للشركة، ويمكن أن يقرروا بسهولة سحب استثماراتهم، مما يؤدي إلى انهيار الأسواق المالية.

✓ عمر شريقي، **التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة بين مسؤولية المدقق والإدارة في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم 570 "المنشأة المستمرة" والتشريع الجزائري**، مقال منشور في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد التاسع عشر، جوان 2016. تمحورت إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما مدى مسؤولية كل من المدقق والإدارة عن التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم 570 "المنشأة المستمرة " وفي ضوء التشريع الجزائري، وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن إدارة المؤسسة هي المسؤول الأول عن إعداد القوائم المالية، بالإضافة إلى ضرورة قيام الإدارة بتقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار وفقا لما ينص عليه معيار المحاسبة الدولي رقم 1 (عرض البيانات المالية)، ولكن حسب المعيار الدولي للتدقيق رقم 570 فإن إعداد القوائم المالية يقتضي من الإدارة عمل تقييم لقدرة المؤسسة على الاستمرار حتى لو لم يشمل إطار إعداد القوائم المالية على متطلب صريح لذلك، وأن مسؤولية المدقق التأكد من قيام الإدارة بعمل تقييم لقدرة المؤسسة على الاستمرار، كما يجب عليه تقييم ذلك التقييم.

✓ دراسة Diana dumitrescu & Nicolae Bobiţan

Cooperation and coordination between internal and external auditing, Annals of the "constantinbrâncuşi" university of târgujiu, economy series, Issue 1, 2016.

يتمثل أحد الأهداف المهمة للتعاون بين المدققين الداخليين والخارجيين في معرفة ما إذا كان بإمكان المدققين الخارجيين الاعتماد على عمل المدققين الداخليين، وعليه جاءت هذه الدراسة لمعرفة آراء بعض المدققين الداخليين والخارجيين من خلال توزيع استبيان عليهم.وقد تم تحليل جميع الردود بغرض تحديد

العلاقة والتفاعل بين المدققين الخارجيين والداخليين واعتماد المدققين الخارجيين على نشاط المدققين الداخليين، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة جيدة في الغالب وتفاعل جيد واعتماد شبه جيد من المدققين الخارجيين على المدققين الداخليين. أيضا يمتلك المدققون الخارجيون والداخليون أهدافا مشتركة، لذا فإن التنسيق والتعاون الفعال يمكنهم من تقديم خدمات تدقيق أفضل للعملاء. كما توصي المعايير والهيئات المهنية ذات الصلة المدققين الداخليين والخارجيين على حد سواء بتحسين مستوى التنسيق والتعاون بينهم، وسيكون لذلك نتائج أفضل فيما يتعلق بجودة وتكلفة العملية التدقيقية.

✓ أحمد نقاز، **دراسة أبعاد الاستفادة من عمل المدقق الداخلي في ضوء المعيار الدولي للتدقيق 610**، مقال منشور في مجلة دراسات، العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، المجلد 9، العدد 1، جانفي 2018. تمحورت إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما هي أبعاد وحدود استفادة المدقق من المدققين الداخليين في انجاز مهامه، وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن المعيار 610 جاء ليحدد شروط استفادة المدقق الخارجي من عمل المدققين الداخليين؛ وأن المدقق الخارجي يتحمل كافة المسؤوليات في حال استخدم عمل المدققين الداخليين في بلوغ أهداف التدقيق، وأن العلاقة بين التدقيق الخارجي والداخلي هي علاقة تكاملية رغم الاختلاف الموجود بين النوعين.

✓ محمد بن لدغم، محمد أمين لعريجي، **مساعدة التدقيق الداخلي للتدقيق الخارجي من أجل تحسين الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة استبيان موجه لعينة من المدققين الخارجيين (محافظي الحسابات) بولاية تلمسان**، مقال منشور في مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية أدرار، المجلد 06، العدد 04، ديسمبر 2018. تمحورت إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما هي أهم المساعدات التي يمكن أن يقدمها التدقيق الداخلي للتدقيق الخارجي للعمل على تحسين الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي في الجانب النظري أما في الجانب التطبيقي تم إعداد استبيان موجه لعينة من المدققين الخارجيين (محافظي الحسابات). وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: يساهم التدقيق الداخلي بشكل كبير في تحسين الرقابة الداخلية في المؤسسات المدققة، مما يعني أنه يقدم مساعدات كثيرة لمحافظي الحسابات فيما يخص تقييم الرقابة الداخلية، وحسب أغلبية محافظي الحسابات أنه لا يتم انتظار أوقبول مساعدات من طرف المدقق الداخلي إلا بعد التأكد من التزامه بمعايير أساسية تبلورت أهمها في الاستقلالية في الهيكل التنظيمي للمؤسسة، تمتعه بالمؤهلات العلمية الكافية، والكفاءة المهنية.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

تم تناول الدراسات السابقة التي تربط المدقق الداخلي بالمدقق الخارجي فقط وأثرها على بعض المتغيرات، وعدم ذكر الدراسات الخاصة بالتنبؤ بالفشل المالي لأن أساس الدراسة هنا هو تبيان الفائدة من اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي والتركيز على التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في البورصة. فالتنبؤ بالفشل المالي يكون إما بتطبيق أحد النماذج الكمية التي تعتمد على تحليل جملة من النسب المالية، أو التنبؤ من طرف المدقق بتطبيق المعيار الدولي للتدقيق رقم 570 "استمرارية المؤسسة". أما هذه الدراسة فقد ركزت على توضيح أثر اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي. ويمكن توضيح موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة كما يلي:

أوجه التشابه: وتتمثل إجمالا في:

- ✓ اتفقت بعض الدراسات وأكدت على وجود علاقة بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي؛
- ✓ تم ضبط العلاقة بينهما بالمعيار الدولي للتدقيق رقم 610؛
- ✓ اتخاذ المدقق الخارجي قرار الاعتماد على عمل المدقق الداخلي يتم بعد تقييم بعض العوامل أهمها: الهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي، العناية والكفاءة المهنية للمدقق الداخلي، نطاق العمل، ومدى الاتصال والتنسيق بين الطرفين.

أوجه الاختلاف: وتتمثل تحديدا في:

- ✓ تعتبر هذه الدراسة على حد علمنا الأولى التي ربطت اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي بالتنبؤ بالفشل المالي؛
- ✓ أغلب الدراسات تمثلت عينتها في المدققين أو محافظي الحسابات بإحدى ولايات الوطن، أما الدراسة الحالية فقد ركزت على محافظي حسابات الشركات المدرجة في البورصة؛
- ✓ تم ربط المتغير المستقل (العلاقة بين التدقيق الخارجي والداخلي) في الدراسات السابقة مع متغير تابع (ممثل في الرقابة الداخلية أو الحوكمة) وهو مختلف عن متغير الدراسة الحالية (التنبؤ بالفشل المالي)؛
- ✓ الدراسة الحالية حديثة، فبالنسبة للجزائر كان آخر القرارات الصادرة بخصوص المعايير الدولية سنة 2017، ومن المهم معرفة هل يتم تطبيق المعايير الأخيرة في بيئة التدقيق الجزائرية أم لا؛

✓ تم في هذه الدراسة المقارنة بين النتائج المتحصل عليها من مدققي الحسابات للشركات المدرجة ببورصة عمان باعتباره بلد يطبق المعايير الدولية للتدقيق منذ عدة سنوات، وما تم التوصل له من محافظي حسابات الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

9. هيكل الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول، ثلاثة منها نظرية وفصلين يخصان الدراسة الميدانية، وتضمن **الفصل الأول** ثلاثة مباحث تضمنت الإطار النظري لكل من التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والرقابة الداخلية من خلال توضيح ماهية كل متغير وتحديد القائمين على العملية التدقيقية والمنهجية المتبعة لإتمامها بجودة والخروج بتقرير يرفع للجهات المسؤولة، أما **الفصل الثاني** تم تخصيصه لموضوع التنبؤ بالفشل المالي للشركات من خلال ثلاثة مباحث أيضا، تضمن المبحث الأول الإطار النظري للتنبؤ بالفشل المالي، أما المبحث الثاني فقد تم تحديد فيه مظاهر، أسباب ومراحل الفشل المالي في حين خصص المبحث الثالث لعرض مجموعة من النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، خاصة ما يعتمد منها على النسب المالية. وبالنسبة **للفصل الثالث** فقد تطرق للعلاقة بين المدقق الخارجي والداخلي وأثر هذه العلاقة في التنبؤ بالفشل المالي للشركات من خلال ثلاثة مباحث، تم عرض معايير التدقيق الداخلي والخارجي والهيئات المنظمة للمهنة في المبحث الأول، وتبيان طبيعة العلاقة بينهما والمعايير المساهمة في تعزيز هذه العلاقة، وفائدتها لبعض الأطراف في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فخصص لتوضيح مسؤولية كل من المدقق الخارجي والداخلي حول التنبؤ بالفشل المالي للشركات بعد توضيح معنى الاستمرارية للشركة ومدى ارتباط معايير المحاسبة بمعايير التدقيق الدولية. أما **الفصل الرابع** والذي يخص الدراسة الميدانية: الطريقة والإجراءات، فقد تم التطرق في المبحث الأول لواقع تطبيق مهنة التدقيق في كل من الأردن والجزائر، بالإضافة إلى معايير التدقيق الخاصة بكل بلد، أما المبحث الثاني فقد شمل الإطار المنهجي للدراسة الميدانية وأخيرا في المبحث الثالث تم وصف وتحليل البيانات الشخصية لعينتي الدراسة. وأخيرا **الفصل الخامس** الذي تم فيه عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات من خلال ثلاثة مباحث، الأول تضمن التحليل الوصفي لبيانات الدراسة من وجهة نظر مدققي الحسابات الأردنيين، أما المبحث الثاني فقد تضمن التحليل الوصفي لبيانات الدراسة من وجهة نظر محافظي الحسابات الجزائريين وفي المبحث الثالث والأخير تم اختبار فرضيات الدراسة.

10. صعوبات الدراسة

لكل بحث علمي صعوبات لكن الأهم من ذلك هو تحدّيها للوصول للهدف، فبالرغم من صعوبة الوصول لعينة الدراسة سواء بالنسبة للمدققين الخارجيين للشركات المدرجة ببورصة عمان –الأردن– أو بورصة الجزائر، الأولى بحكم البعد وانتشار جائحة كوفيد 19 واستحالة السفر، والثانية بسبب عدم التمكن من معرفة أسماء المدققين والوصول إليهم لإجراء المقابلة والإجابة على أسئلة الدراسة.إلا أنه وبتوفيق من الله تم إكمال العمل والحصول على إجابات تم تحليلها واختبار الفرضيات والخروج بنتائج مهمة ومفيدة للعديد من الأطراف.

الفصل الأول

الإطار النظري للتدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي

تمهيد

ظهر التدقيق الخارجي مع ظهور الشركات في صور بسيطة ثم تطور على مراحل، ثم ظهر التدقيق الداخلي بعد ذلك بكثير نظرا لحاجة الشركات لمراقبة عملياتها بشكل دائم وعدم انتظار نهاية السنة لتدقيق حساباتها واكتشاف المشاكل التي من الممكن أن تتعرض لها. ومع كبر حجم الشركات وتوسعها زاد الاهتمام بهاتين الوظيفتين ليتم إنشاء هيئات رسمية تهتم بها وتقوم بإصدار معايير تنظم المهنة وتحدد واجبات، حقوق ومسؤوليات المدقق الداخلي والخارجي.

وحتى تؤتي عملية التدقيق ثمارها يجب على المدقق إتباع منهجية عمل محددة مسبقا تنطلق دائما من إعداد خطة العمل إلى غاية الخروج بتقرير حول وضعية الشركة، ولا تختلف في ذلك عملية التدقيق الداخلي عن الخارجي، والاختلاف الموجود بينهما يكمن في مجال التدقيق وتوقيته وكذا الأدلة المستعملة في العملية.

ونظرا للأهمية البالغة لوظيفتي التدقيق الداخلي والخارجي تم تخصيص هذا الفصل لعرض كل ما يخص هاتين الوظيفتين والقائمين عليها، وذلك من خلال التطرق إلى المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: عموميات حول التدقيق الخارجي

المبحث الثاني: عموميات حول التدقيق الداخلي

المبحث الثالث: منهجية انجاز مهمة التدقيق الخارجي والداخلي والقائمين عليها

المبحث الأول: عموميات حول التدقيق الخارجي

لقد ظهر التدقيق منذ القدم وتطور مع التطور الاقتصادي وكبر حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة، وقد زادت الحاجة إليه لما له من دور هام للعديد من الأطراف داخل وخارج الشركة، باعتباره مهنة مستقلة وعملية منظمة تعمل على فحص السجلات والحسابات للخروج بتقرير محايد يعكس صحة وعدالة القوائم المالية.

والتدقيق كغيره من العلوم يقوم على مجموعة من الفروض والمبادئ والمعايير التي تعتبر كدليل ينتهجه المدقق لممارسة المهنة وتحقيق أهدافها، وإن القائم على هذه العملية (المدقق) هو شخص مؤهل ومستقل عن معدي ومستخدمي المعلومات، لديه حقوق وعليه واجبات يقوم بمهمة التدقيق الانتقادي بهدف إبداء رأي فني محايد عن عدالة القوائم المالية وتوصيل نتائج هذه الأعمال للأطراف المهنية والتي تساعدهم على اتخاذ القرار.

المطلب الأول: ماهية التدقيق الخارجي

لقد شهدت مهنة التدقيق تطورات هامة ونقلات نوعية للحاجة المتزايدة لعدة أطراف متعاملة مع الشركة محل التدقيق لمعرفة الوضعية المالية الحقيقية لها والتأكد من عدالة القوائم المالية، وبالتزامن مع هذا التطور تعددت المفاهيم الخاصة بهذه المهنة، فزادت أهميتها إذ أصبحت تحتل مكانة هامة مقارنة بباقي المهن، كما تطورت أهدافها وصولا إلى تحقيق أقصى كفاية إنتاجية لأفراد المجتمع.

أولا. التطور التاريخي للتدقيق الخارجي

إن المتتبع لأثر التدقيق* عبر التاريخ يدرك بأن هذا الأخير جاء نتيجة الحاجة الماسة له بغية بسط الرقابة من طرف أصحاب المال والحكومات على الذين يقومون بعملية التحصيل، الدفع والاحتفاظ بالمواد في المخزونات نيابة عنهم.

* تم توحيد المصطلحات في الدراسة كما يلي: استعمال مصطلح التدقيق بدل المراجعة، التدقيق الداخلي بدل المراجعة الداخلية، التدقيق الخارجي بدل المراجعة الخارجية. مع الاحتفاظ بمصطلح محافظ الحسابات في الدراسة الميدانية الخاصة بالجزائر، وذلك أن هذه المصطلحات تعتبر مرادفات والاختلاف الوحيد هو استعمال مصطلح التدقيق في دول المشرق العربي، ومصطلح مراجعة في دول المغرب العربي.

ويسجل التاريخ أن الفضل الأول لظهور مهنة المحاسبة والتدقيق يعود إلى مصر، حيث كان الموظفون بشكل عام فيها يحتفظون بسجلات لمراقبة الإيرادات وتدبير الأموال، وسجل التاريخ أيضا أن حكومتي مصر واليونان استعانتا بخدمات المحاسبين والمدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة، فكان المدقق في اليونان يستمع إلى القيود المثبتة في الدفاتر والسجلات للوقوف على صحتها وسلامتها، فكلمة تدقيق (auditing) مشتقة من كلمة لاتينية (audire) وتعني يستمع.

وظهور نظرية القيد المزدوج في القرن الخامس عشر أدى إلى سهولة وتبسيط وانتشار تطبيق المحاسبة والتدقيق مما أدى إلى تطور مهنة المحاسبة والتدقيق.[1]

إن التطورات المتلاحقة للتدقيق كانت رهينة أهدافه من جهة، ومن جهة أخرى كانت نتيجة البحث المستمر لتطوير هذا الأخير من الجانب النظري، بغية جعله يتماشى والتغيرات الكبيرة التي عرفتها حركة التجارة العالمية والاقتصاد العالمي بشكل عام، والتي شهدتها المؤسسة الاقتصادية بشكل خاص.[2]

ويمكن تقسيم التطور التاريخي للتدقيق إلى المراحل التالية:

1. المرحلة الأولى: ما قبل 1500م: تميزت هذه المرحلة باستعمال التدقيق من طرف الملك، الإمبراطور، الكنيسة والحكومة، وذلك لحماية الأموال ومنع التلاعب والغش والاختلاس، وقد كانت عملية التدقيق تتم عن طريق استماع المدقق للعمليات التي تُتلى عليه، ومن ثم الحكم على صحة هذه العمليات بحكم الخبرة التي يتمتع بها.

وقد تميزت أيضا بتطور علم المحاسبة، حيث أصبح يتم إتباع نظام القيد المزدوج وهذا ما جاء به الإيطالي لوكاباشيولي سنة 1494م في كتابه Summa diarithmeticaproporitioni et propotionalita.

2. المرحلة الثانية: من 1500م إلى 1850م: تميزت هذه المرحلة بظهور الثورة الصناعية، وتعدد الشركات وتوسعها، وظهور الشركات متعددة الجنسيات، وهذا ما أدى إلى انفصال الملكية للشركات عن إدارتها، ما أدى إلى زيادة الحاجة إلى التدقيق من أجل حماية الأموال ومنع الغش ومعاقبة فاعليه، وإن أول جمعية للمحاسبين أنشأت في فينيسا (شمال إيطاليا) سنة 1581م وكان على من يرغب في مزاولة

[1]. رأفت سلامة محمود وآخرون، **علم تدقيق الحسابات**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 18.

[2]. محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 7.

مهنة المحاسبة أن ينظم إلى عضوية هذه الجمعية، وكانت تتطلب سنوات ليصبح الشخص خبير محاسبة وقد أصبح شرطا سنة 1969م.[1]

3. المرحلة الثالثة: من 1850م إلى1905م: إن النمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته هذه الفترة خاصة بعد انطلاق الثورة الصناعية في المملكة المتحدة، والانفصال التام والنهائي بين الملكية والإدارة، وظهور الحاجة لمالكي الشركات والمشاريع لمن يحافظ على أموالهم خاصة بعد ظهور قانون الشركات البريطاني سنة 1862م، الذي أقر ضرورة استعمال مدققي الحسابات لتدقيق شركات المساهمة. فبعد كل هذه التطورات أصبح المجال مفتوحا للتدقيق حتى يبرز كمهنة ونشاط مهم لا يستهان به خاصة بعد تدعيمه بقوانين.[2]وبقي الهدف من التدقيق في هذه الفترة اكتشاف الأخطاء والغش والعمل على منعه.

4. المرحلة الرابعة: من 1905م إلى1933م: في هذه الفترة تم الاعتراف بضرورة الرقابة الداخلية وفائدتها داخل الشركة وزيادة الاعتراف بأهمية التدقيق الخارجي، أما في الوطن العربي فقد كانت فلسطين والعراق لديهما تشريعات متقدمة منذ سنة 1919م مستمدة من قانون الشركات البريطاني. أما في مصر فقد بدأ تنظيم مزاولة المهنة بصدور قانون لسنة 1909م.[3] وقد كان الهدف الأساسي للتدقيق في هذه المرحلة هو التأكد من صحة وعدالة المركز المالي.

5. المرحلة الخامسة: من 1933م إلى 1940م: تميزت بالتطور الواضح في أهداف وأساليب التدقيق، وأصبح الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية كنظام مستقل عن النظام المحاسبي المطبق بالشركة، وأصبح أسلوب الفحص بالعينة هو القاعدة وليس الاستثناء، كما ظهرت أهمية الربط بين حجم العينة وكيفية اختيارها ومدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية.[4]

---

[1]. جليلة زوهري، **أثر الإصلاحات المحاسبية والمالية على مهنة التدقيق في الجزائر**، مجلة الباحث الاقتصادي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، العدد04، ديسمبر 2015، ص55.

[2]. عامر حاج دحو، **التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية – دراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية معسكر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018، ص 5.

[3]. أسماء بودونت، **محاولة صياغة مؤشرات قياس جودة التدقيق –دراسة ميدانية في الجزائر–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص محاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016، ص 4.

[4]. عمر ديلمي، **نحو تحسين أداء المراجعة المالية في ظل معايير المراجعة الدولية – دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2017، ص 3.

6. المرحلة السادسة: بعد 1940م: في هذه المرحلة أصبح الغرض الرئيسي للتدقيق هو إبداء رأي فني محايد حول عدالة وصحة القوائم المالية، بالإضافة إلى التركيز القوي والاعتماد الكبير من طرف المدققين على نظام الرقابة الداخلية وربط الاختبارات التي يقومون بها نتيجة تقييمهم لهذا النظام، كما سجل في هذه المرحلة زيادة الاهتمام بالأساليب الرياضية والإحصائية وخرائط التدقيق والعينات الإحصائية وبحوث العمليات.[1]

إن المتتبع لمراحل تطور التدقيق يرى بأنه كان في أول ظهوره عبارة عن عملية بسيطة الهدف منها التدقيق في العمليات التجارية المبرمة فقط باستعمال أساليب بسيطة، ثم أخذ في التطور شيئا فشيئا بالتوازي مع مهنة المحاسبة.

ومع تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية أصبح لزاما الاهتمام بالتدقيق كمهنة مستقلة بذاتها، لها إطار قانوني وهيأت تسهر على تنظيمها من خلال وضع معايير، أسس ومبادئ تعمل على ضبطها وتطويرها، إلا أن الأزمات المالية المتتالية أظهرت ضعف المهنة وعيوبها، خاصة الأزمة المالية سنة 2001 والتي أفلست فيها العديد من الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية منها شركة إنرون ووورلدكوم، وكان المتهم الأول فيها هي شركات التدقيق وعلى رأسها آرثر أندرسون والذي أخفى حقيقة الوضعية المالية للشركات محل التدقيق.

بعد هذه الأزمة تم إصدار قانون ساربنيز أوكسلي وكان هدفه تعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية في المعلومات الواردة فيها، وكذا العمل على ضبط والنهوض بمهنتي المحاسبة والتدقيق.وعليه فقد تطور التدقيق من مجرد اكتشاف الغش والأخطاء إلى إبداء رأي فني محايد حول عدالة القوائم المالية للشركات المدققة.

ويمكن أيضا توضيح أهم المراحل التاريخية التي مر بها التدقيق في الجدول الموالي:

[1]. عمر شريقي، **التنظيم المهني للمراجعة– دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية**،أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013، ص 8.

الجدول رقم (1-1): المراحل التاريخية للتدقيق

الفترة	الهدف من عملية التدقيق	مدى الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
قبل عام 1500	اكتشاف التلاعب والاختلاس.	بالتفصيل	عدم الاعتراف بها
1850-1500	اكتشاف التلاعب والاختلاس.	بالتفصيل	عدم الاعتراف بها
1905 -1850	1. اكتشاف التلاعب والاختلاس. 2. اكتشاف الأخطاء الكتابية.	بعض الاختبارات ولكن الأساس هو المراجعة التفصيلية	عدم الاعتراف بها
1933 -1905	1.تحديد مدى سلامة، وصحة تقرير المركز المالي. 2. اكتشاف التلاعب والأخطاء.	بالتفصيل ومراجعة اختبارية	اعتراف سطحي
1940 -1933	1. تحديد مدى سلامة، وصحة تقرير المركز المالي. 2. اكتشاف التلاعب والأخطاء.	مراجعة اختبارية	بداية الاهتمام
1960 -1940	تحديد مدى سلامة، وصحة تقرير المركز المالي.	مراجعه اختبارية	اهتمام وتركيز

المصدر: محمد الفاتح محمود بشير المغربى، **المراجعة والتدقيق الشرعي**، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 26.

ما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه هو تطور هدف عملية التدقيق من اكتشاف التلاعب والغش إلى إبداء رأي مستقل حول عدالة القوائم المالية وتعبيرها بشكل صادق عن صحة المركز المالي للشركات محل التدقيق، وصاحب هذا التطور زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية وكذا الانتقال من التدقيق التفصيلي إلى الاختباري.

ثانيا. تعريف التدقيق الخارجي

تزامنا مع مراحل التطور التي شهدها التدقيق تم وضع العديد من المفاهيم له من أطراف مختلفة، بما يتماشى والهدف المرجو منه في تلك الفترة باعتباره من أهم الوظائف التي ترتكز عليها الشركات.ومن بين أهم هذه التعاريف نذكر:

1. يعتبر التدقيق الخارجي من أهم العمليات التي تساهم في توفير معلومات محاسبية موثوقة من خلال استخدام أدوات مراقبة لمختلف أنشطة الشركة، والتدقيق الخارجي هو مراجعة وإبداء الرأي حول البيانات المالية للشركة من قبل مدققين قانونيين معتمدين مستقلين.[1]

2. هو عملية تهدف إلى توفير التأكد من إمكانية الاعتماد على المعلومات المتضمنة في القوائم المالية، والمعدة طبقا لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها أو قواعد أخرى.[2]

3. كما نصت نشرة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (1) الصادرة عن طريق هيئة معايير المحاسبة المالية على هدف التدقيق الخارجي في أن المدقق الخارجي المحايد والمستقل يقوم عادة بفحص القوائم المالية، ويتم النظر إلى رأي المدقق من قبل الأشخاص الذين يمدونه بالمعلومات أو يستخدمون تلك المعلومات على أنه يزيد من الثقة في المعلومات أو درجة الاعتماد عليها، فدور المدقق الخارجي ومساهمته تتمثل في إضفاء الثقة على القوائم المالية.[3]

4. ويعرف بأنه جملة إجراءات تستهدف الفحص الانتقادي لأنظمة الرقابة الداخلية والعمليات المالية والمحاسبية التي أثبتت في الدفاتر من واقع المستندات الثبوتية للتأكد من انتظامها وسلامتها(صحتها) وانسجامها مع قواعد المحاسبة، بحيث أن الميزانية تظهر المركز المالي الصحيح وأن حسابات النتائج تظهر بصدق نتيجة الأعمال التي تحققت خلال الدورة المالية،وينتهي الفحص الذي يقوم به المدقق بتقرير مكتوب يوضع تحت تصرف مستعملي القوائم المالية التي يعطي المدقق رأيه الفني فيها.[4]

5. ولعل أكثر التعريفات شمولا واتساعا للتدقيق هو التعريف الذي وضعته جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA)، والذي جاء كما يلي: التدقيق عملية منظمة لتجميع وتقييم أدلة موضوعية للإثبات عن المعاملات المالية ونتائجها للتحقق من مدى توافق هذه المعاملات ونتائجها مع المقاييس الموضوعة لها،

---

[1]. Firas A. N. Al-Dalabih, **The Role of External Auditor in Protecting the Financial Information Listed in the Financial Statements in the Jordanian Industrial Companies**, Journal of Modern Accounting and Auditing, Vol. 14, No. 1, January 2018, 9-10.

[2]. محمد براق، عمر قمان، **دور حوكمة الشركات في التنسيق بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية للحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مخبر مالية، بنوك إدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 06-07 ماي 2012، ص 10.

[3]. السيد أحمد لطفي أمين، **إجراءات المراجعة الخارجية للقوائم المالية لمنشآت الأعمال**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1995، ص 4.

[4]. عمر شريقي، **التنظيم المهني للمراجعة- دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية**، مرجع سبق ذكره، ص 8.

ثم توصيل النتائج التي يتم التوصل إليها للطوائف المختلفة المهتمة بالقوائم المالية التي تنشرها الوحدة محل التدقيق.[1]

على الرغم من اختلاف التعاريف السابقة إلا أنها تتفق جميعا بأن التدقيق هو عملية منتظمة تبدأ بخطة يقوم بوضعها المدقق في بداية العمل، يتمتع هذا الأخير باستقلاليته عن الشركة ويقوم بفحص الدفاتر والسجلات المحاسبية للتأكد من صحة المعلومات فيها للخروج بتقرير فني محايد يؤكد على مصداقية القوائم المالية وأنها أعدت وفقا للمبادئ والقواعد المحاسبية، يقدم هذا التقرير لعدة أطراف من داخل وخارج الشركة.

وعليه فإن عملية التدقيق الخارجي ترتكز على العناصر الأساسية التالية:[2]

1. أن التدقيق عملية منتظمة تتم من خلال منهج يعتمد على التخطيط وفق برنامج محدد مسبقا يقوم بإعداده المدقق الخارجي المستقل؛

2. إن عملية التدقيق تعتمد على حصول المدقق الخارجي على الأدلة والقرائن المرتبطة بتأكيدات الإدارة عن الأحداث والأنشطة الاقتصادية للشركة قيد التدقيق؛

3. إن عملية التدقيق تعتمد على فحص الأدلة وتقييمها بموضوعية لتحديد مدى الاتفاق بينهما وبين تأكيدات الإدارة من جهة ومدى توافقها مع معايير الإبلاغ المالي الدولية من جهة أخرى؛

4. إن عملية التدقيق تنتهي بإصدار تقرير نهائي يوضح نتائج هذه العملية ومدى تعبير القوائم المالية عن حقيقة نشاط الشركة خلال فترة محددة وإيصال هذا التقرير إلى الجهات المعنية التي تعتمد عليه؛

5. إن تأكيدات الإدارة التي تقدمها إلى المدقق الخارجي في شكل إقرارات (صريحة وغير صريحة) وقوائم مالية تمثل اعتراف من الإدارة بمسؤوليتها عن تقديم هذه القوائم بشكل عادل يتماشى مع الإطار المناسب للتقارير المالية.

ثالثا. أنواع التدقيق الخارجي

للتدقيق الخارجي ثلاثة أنواع تتمثل في التدقيق القانوني، التعاقدي والتضامني ويمكن ايضاح الفرق بينهم في الجدول الموالي:

---

[1]. نصر الهواري محمد، محمد توفيق محمد، **دراسات في المراجعة– أصول المراجعة والرقابة الداخلية التأصيل العلمي والممارسة العلمية**، مصر، 1999، ص05.

[2]. رزق أبو زيد الشحنة، **تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 25.

الجدول رقم (1-2): أنواع التدقيق الخارجي

المميزات	التدقيق القانوني	التدقيق التعاقدي	التدقيق القضائي
طبيعة الحجم	مؤسساتية، ذات طابع عمومي	تعاقدية	تحدد بكل دقة من طرف المحكمة
التعيين	من طرف المساهمين	من طرف المديرية العامة أو مجلس الإدارة	من طرف المحكمة
الهدف	المصادقة على شرعية وصدق الحسابات، تدقيق معلومات مجلس الإدارة	المصادقة على شرعية وصدق الحسابات	إعلام العدالة وإرشادها حول أوضاع مالية ومحاسبية، تقديم مؤشرات بالأرقام
التدخل	مهمة دائمة تغطي مدة التعيين الشرعية	مهمة محددة حسب الاتفاقية	مهمة ظرفية يحدد القاضي مدتها
الاستقلالية	تامة اتجاه مجلس الإدارة والمساهمين	تامة من حيث المبدأ	تامة اتجاه الأطراف
مبدأ عدم التدخل في التسيير	يجب احترامه تماما	يحترم مبدئيا، لكن له تقديم إرشادات في التسيير	ينبغي احترامه
إرسال التقارير إلى	مجلس الإدارة، الجمعية العامة(عادية، غير عادية)	المديرية العامة، مجلس الإدارة	إلى القاضي المكلف بالقضية
شروط ممارسة المهنة	التسجيل في الجمعية الوطنية لخبراء المحاسبة، محافظي الحسابات	التسجيل مبدئيا في الجمعية الوطنية	التسجيل في قائمة خبراء المحاسبة لدى مجلس القضاء
إخبار وكيل الجمهورية	نعم	لا	غير معني
المسؤولية	مدنية، جنائية، تأديبية	مدنية، جنائية، تأديبية	مدنية، جنائية، تأديبية
الأتعاب	قانون رسمي	محددة في العقد	اقتراح من الخبير يحدد من طرف القاضي

المصدر:سارة حدادي، **دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على جودة المعلومات المالية – دراسة حالة مجموعة من شركات محافظة الحسابات والشركات الجزائرية**–، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص بنوك ومحاسبة، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020، ص63.

يتضح من الجدول أعلاه أن هناك فرق واضح بين أنواع التدقيق من عدة نواحي، فالتدقيق القانوني إجباري بقوة القانون يتم في نهاية كل سنة يقوم به شخص مستقل ويتم بشكل تعاقدي بطلب من مجلس الإدارة، أما التدقيق القضائي فيكون بأمر من المحكمة والغالب محل نزاع بين الشركة وطرف آخر. ورغم الاختلاف بين هذه الأنواع إلا أن الهدف مشترك وهو المصادقة والتأكيد على صحة الحسابات والمعلومات الواردة في القوائم المالية.

المطلب الثاني: أهداف، أهمية وفروض التدقيق الخارجي

تطورت أهمية التدقيق عبر العصور نظرا لزيادة الحاجة إليه للعديد من الأطراف لمساعدتهم في اتخاذ القرارات السليمة، كما تطورت أهدافه ولم يعد هدفه مجرد البحث عن الأخطاء في القوائم المالية، وباعتباره مهنة هامة تحتاجها جميع الشركات وحتى تكون أكثر تنظيما كان لزاما وضع فروض له تعتبر كمنهج يتبعه المدقق لحل المشكلات التي تواجهه، والرجوع إليها عند القيام بعملية التدقيق حتى تؤتي العملية ثمارها.

أولا. أهداف التدقيق الخارجي

للتدقيق الخارجي أهداف عامة تعددت لتلبي حاجات جميع الأطراف المهتمة به، وقد تطورت الأهداف بتطور التدقيق من مجرد تدقيق للدفاتر والسجلات المحاسبية للكشف عن الأخطاء والاحتيال والغش إلى تدقيق يتماشى والتطور الاقتصادي، فأهم هدف له هو زيادة ثقة المستثمرين في مخرجات القوائم المالية للتأكد من الوضع المالي للشركات المدققة وبالتالي المساعدة على اتخاذ القرارات السليمة.

فالهدف من إجراء عملية التدقيق هو تعزيز ثقة المستخدمين المستهدفين في البيانات المالية، ويتم ذلك من خلال تعبير المدقق عن رأيه حول:[1]

- ✓ ما إذا كانت البيانات المالية معدة من كافة النواحي وفقا لإطار إعداد التقارير المالية المعمول به؛
- ✓ ما إذا كانت البيانات المالية معروضة بشكل عادل من كافة النواحي؛
- ✓ أنها تنقل وجهة نظر صحيحة وعادلة وفقا لإطار العمل؛
- ✓ إن عملية التدقيق تمت وفقا لمعايير التدقيق الدولية ومتطلبات السلوك الأخلاقي ذات العلاقة والتي تمكن المدقق من ذلك الرأي؛

[1]. لخضر لعروس، **دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة مظاهر الغش المالي والمحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص 40.

✓ أن البيانات المالية التي تخضع للتدقيق هي تلك البيانات الخاصة بالشركة التي تعدها تحت إشراف المكلفين بالحوكمة.

وبالإضافة للأهداف العامة يمكن تقسيم الأهداف إلى تقليدية وحديثة، وهذا ما سيتم شرحه كما يلي:

1. أهداف تقليدية: وتتمثل في:[1]

✓ التأكد من صحة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها؛

✓ إبداء رأي فني استنادا إلى أدلة وبراهين عن عدالة القوائم المالية؛

✓ اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات المحاسبية من أخطاء وغش؛

✓ التقليل من فرص ارتكاب الأخطاء من خلال التأكد من وجود رقابة داخلية جيدة؛

✓ مساعدة الإدارة على وضع السياسات واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.

2. الأهداف الحديثة أو المتطورة للتدقيق: تعتبر هذه الأهداف تطورا وتحسينا للأهداف التقليدية، تتماشى والتطور التاريخي لمهنة التدقيق، والذي هو ناتج عن التطور التكنولوجي والاقتصادي. ويمكن إيجاز هذه الأهداف فيما يلي:[2]

✓ مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها؛

✓ تقييم نتائج الأعمال وفق الأهداف المرسومة؛

✓ تحقيق أقصى كفاءة إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط؛[3]

✓ تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة بصورة عامة، حيث لم يعد تحقيق أكبر ربح ممكن هو الهدف الأساسي وإنما هناك أهداف أخرى.

الملاحظ من الأهداف الحديثة هو التطور والتحسين النوعي في أهداف عملية التدقيق مقارنة بما كانت عليه قديما، فبعدما كانت تقتصر على اكتشاف الغش والأخطاء، أصبحت لها أهداف أكثر وأعمق وصلت إلى تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة، وتحقيق الرفاهية للمجتمع، بالإضافة إلى أنها تساعد على اتخاذ القرارات الإدارية السليمة والتأكد من مدى مقدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها.

---

[1]. أسماء بودونت، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

[2]. عمر ديلمي، **مرجع سبق ذكره**، ص13.

[3]. رأفت سلامة محمود وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 26.

ثانيا. أهمية التدقيق الخارجي

للتدقيق أهمية بالغة ومتفاوتة للعديد من الأطراف من داخل وخارج الشركة المهتمين بالقوائم المالية التي تبين الوضعية المالية للشركة، وتكمن أهميته في التقرير الفني المحايد الذي يصدره المدقق في نهاية عمله، والذي يفيد في اتخاذ القرارات المناسبة.

ويمكن حصر الأطراف المستفيدة من التدقيق في:

1. **إدارة الشركة:** تعتمد إدارة الشركة على البيانات المحاسبية التي يتم إعدادها من قبل مدقق الحسابات المستقل والمحايد، إذ تعتبر وسيلة لإثبات أن إدارة الشركة قد مارست أعمالها بكل شفافية مما يؤدي إلى إعادة انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وزيادة مكافأتهم.
2. **المستثمرون:** أدى ظهور الشركات والمصانع الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وتوزيع رأسمالها على عدد كبير من المساهمين في ظل انفصال الملكية عن الإدارة، إلى ضرورة تعيين مدقق حسابات قانوني مستقل ومحايد يطمئن المستثمرين ويساعدهم في اتخاذ القرار، وهذا من خلال توجيه المدخرات والاستثمارات بحيث تحقق لهم أكبر عائد ممكن مع اعتبار عنصر الحماية القصوى.
3. **البنوك:** تعتمد البنوك ومؤسسات الإقراض على القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة عند فحصها للمراكز المالية للشركات التي تتقدم بطلب قروض وتسهيلات ائتمانية، وذلك لضمان قدرة الشركات على سداد تلك القروض مع فوائدها في الآجال المحددة.[1]
4. **الجهات الحكومية:** والتي تعتمد على القوائم المدققة في أغراض كثيرة، منها التخطيط والرقابة وفرض الضرائب وغير ذلك.[2]
5. **مدقق الحسابات:** والذي يهتم بأن تتم العملية بأعلى جودة ممكنة من أجل تحسين سمعته وشهرته وموقفه التنافسي.
6. **الجمعيات المنظمة للمهنة:** والتي تطلب دوما تحسين جودة التدقيق.[3]

---

[1]. نجاة تونسي، **تدقيق الحسابات وتقييم نظام الرقابة الداخلية**، مجلة المالية والأسواق، المجلد 2، العدد 4، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016، ص131.

[2]. رزق أبو زيد الشحنة، **مرجع سبق ذكره**، ص39.

[3]. زينب حوري، **التدقيق بين الماضي والحاضر**، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر– الواقع والآفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، جامعة 20 أوت1955 سكيكدة، الجزائر، يومي 11 و 12 أكتوبر 2010، ص 16.

على الرغم من تعدد الجهات المستفيدة من التدقيق إلا أن القاسم المشترك بينهم واحد، وهو مخرجات القوائم المالية، وتحديدا التقرير الذي يعده المدقق ويؤكد فيه على صحة المعلومات الواردة في هذه القوائم، فرأي المدقق يعتبر من أهم العوامل التي تساعد على اتخاذ القرارات السليمة سواء بالاستثمار، الإقراض، فرض الضريبة... وغيرها من الأمور.

ثالثا. فروض التدقيق

يرتكز التدقيق على مجموعة من الفروض تشكل الجانب النظري للمهنة وتعمل كمنهج يستدل به في حل المشاكل التي تواجه المدقق، والفروض كما هو معروف تكون في البداية تجريبية وتتعرض للانتقادات والتحسينات إلى أن تصبح محددة وشاملة، وبذلك تحصل على القبول من أصحاب المهنة.

وقد عُرّف الفرض بأنه قاعدة تحظى بقبول عام تعبر عن التطبيق وتستخدم في حل نوع معين من المشاكل أو ترشيد السلوك، وإن إيجاد فروض للتدقيق عملية ضرورية لحل مشاكل التدقيق والتوصل إلى نتائج تساعد على إيجاد نظرية شاملة لها، ومن الملاحظ أن فروض التدقيق لم تلق الاهتمام الكافي كما هو الحال في مجال فروض المحاسبة، لذلك فإن وضع مجموعة من الفروض التي تأخذ في الاعتبار طبيعة التدقيق ونوعية المشاكل التي تتعامل معها، هو بمثابة إيجاد مجموعة من الفروض التجريبية التي يجب أن تخضع للدراسة الانتقادية حتى يمكن أن تلقى القبول العام من المهنة. وتتمثل الفروض التجريبية للتدقيق فيما يلي:

1. قابلية البيانات للفحص: إن لم تكن البيانات والقوائم المالية قابلة للفحص فلا مبرر لوجود هذه المهنة. وينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية، والخطوط العريضة التي نسترشد بها لإيجاد نظام الاتصال بين معدي المعلومات ومستخدميها وتتمثل هذه المعايير في:

- ✓ **الملائمة:** ضرورة ملائمة المعلومات المحاسبية وارتباطها بالأحداث التي تعبر عنها.
- ✓ **القابلية للفحص:** أي إذا قام شخصان أو أكثر بفحص المعلومات نفسها فإنهما لا بد أن يصلا إلى المقاييس أو النتائج نفسها.
- ✓ **البعد عن التحيز:** بتسجيل الحقائق بطريقة عادلة وموضوعية.
- ✓ **القابلية للقياس الكمي:** القياس الكمي يضيف منفعة نتيجة تحويل المعلومات إلى معلومات أكثر فائدة من خلال عمليات حسابية، وهي خاصية يجب أن تتحلى بها المعلومات المحاسبية.

2. خلو القوائم المالية وأية معلومات أخرى تقدم للفحص من أية أخطاء غير عادية أو تواطئية: عدم وجود هذا الفرض يتطلب من مدقق الحسابات عند إعداد برنامج التدقيق أن يوسع من اختباراته، وأن يتقصى وراء كل شيء بالرغم من عدم وجود ما يؤكد أنه سوف يكشف كل هذه الأخطاء، وهنا تبرز مسؤولية المراقب في اكتشاف الأخطاء، لذلك يجب التركيز في هذا المجال على درجة العناية المطلوبة من المدقق أثناء مزاولته لعمله حتى يكون هذا الفرض ذا قيمة حقيقية.

3. وجود نظام الرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث الأخطاء: إن وجود النظام السليم للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث الخطأ، ولكن لا يبعد إمكانية حدوثه. فالأخطاء مازالت ممكنة الحدوث رغم سلامة أنظمة الرقابة الداخلية المتبعة، ووجود هذا الفرض يعمل على جعل عملية التدقيق عملية اقتصادية كباقي الفروض.[1]

4. عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المدققين ومصلحة إدارة المشروع: هناك تبادل منفعة بينها فالإدارة تستعمل المعلومات المالية التي قام المدقق بفحصها وأبدى رأيه حولها في اتخاذ القرارات، فتستفيد من المعلومات التي يتم تدقيقها أكثر من تلك التي لم يتم تدقيقها، وهذا يدعو إلى وجود تكامل وتعاون بين الإدارة والمدقق الخارجي حتى يساعد ويسرع عملية التدقيق.

5. تطبيق مبادئ المحاسبة المتعارف عليها: ويؤدي ذلك إلى سلامة تمثيل القوائم المالية للمركز المالي للشركة ونتائج العمليات المنجزة من قبلها، وتعتبر المبادئ المحاسبية هي المرجع للمدقق في حكمه على سلامة القوائم المالية أو لا.

6. العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل: وتستمد هاته الفرضية من أحد المبادئ المحاسبية الذي هو "استمرارية النشاط"، وإذا اتضح لمدقق الحسابات أن مسيرو الشركة يديرونها بطريقة رشيدة وأن نظام الرقابة الداخلية سليم فيفترض أن يستمر الوضع كذلك في المستقبل، إلا إذا وجد دليل على عكس ذلك.[2]

---

[1]. أحمد قايد نور الدين، **التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية**، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص ص 12-13.

[2]. خالد مسيف، **دور تكنولوجيا المعلومات في تطبيق المعايير الدولية للتدقيقISA– دراسة مقارنة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص ص 36-37.

7. على المدقق أن يؤدي عملية التدقيق فقط: على المدقق الالتزام بالمهام الموكلة له في إطار عملية التدقيق دون أن يقدم أي أعمال أخرى أو يتقاضى أجرا على أعمال استشارية للشركة، مما يوطد العلاقة بين الطرفين وهو ما يتنافى ومعيار الاستقلالية. كما يجب ألا يكون هناك تعارض مصالح بينه وبين إدارة الشركة أو معدي القوائم المالية.

المطلب الثالث: أنواع التدقيق

للتدقيق العديد من الأنواع والتي يتم تصنيفها وفقا لمعايير محددة، ويمكن توضيح أهم هذه المعايير كالآتي:

أولا. أنواع التدقيق من حيث درجة الإلزام القانوني وطبيعة المهام التي يتم تدقيقها: ويقسم كما يلي:

1. من حيث درجة الإلزام القانوني: وتنقسم إلى:[1]

✓ **التدقيق الإلزامي:** وهو التدقيق الذي تفرضه التشريعات والقوانين والأنظمة السارية في البلد، ويكون مقرونا في حال عدم إجرائه بعقوبات، مثل تدقيق الشركات المساهمة العامة وشركات التوصية، وهذا النوع من إلزامية التدقيق يأتي حفاظا على حقوق المالكين واستثماراتهم وحقوق الدائنين.

✓ **التدقيق الاختياري:** ويقصد بهذا النوع من التدقيق ذلك الذي يتم بطلب من أصحاب الشركة، من غير إلزام قانوني، ويكون ذلك في المؤسسات الفردية.

2. من حيث طبيعة المهام التي يتم تدقيقها: يصنف التدقيق من حيث طبيعة المهام التي يتم تدقيقها إلى:[2]

✓ **تدقيق الأداء أو تدقيق الأعمال أو التدقيق الإداري:** ويقصد بتدقيق الأداء فحص الأداء للتعرف على مدى التنفيذ أو مدى الالتزام في الأداء بسياسات معينة، أو قوانين ولوائح أو التقيد بعقود، ومن أمثلتها مراجعة أعمال إدارة المشتريات بهدف التعرف على مدى التزام المسؤولين بإدارة المشتريات بلائحة المشتريات.

✓ **التدقيق المالي:** وهو التدقيق الذي يدقق العمل المحاسبي للتأكد من مدى صحة الترحيل إلى الحسابات بدفتر الأستاذ وصحة ترصيد الحسابات وصحة إعداد ميزان المراجعة...إلخ.

---

[1]. زهير الحدرب، **علم تدقيق الحسابات**، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010، ص 28.

[2]. أحمد عبد المولى الصباغ وآخرون، **أساسيات المراجعة ومعاييرها**، مصر، 2008، ص ص 13-14.

ثانيا. أنواع التدقيق من حيث توقيت ونطاق التدقيق: وينقسم إلى:

1. من زاوية توقيت التدقيق: يمكن التمييز بين نوعين هما:

✓ **التدقيق المستمر:** في هذا النوع من التدقيق تتم عمليات الفحص وإجراء الاختبارات على مدار السنة المالية وعادة ما يتم ذلك بطريقة منظمة ووفقا لبرنامج زمني محدد مسبقا، مع ضرورة إجراء تدقيق آخر بعد إقفال الدفاتر في نهاية السنة المالية للتحقق من المستويات الضرورية لإعداد القوائم المالية الختامية، ويتميز هذا النوع من التدقيق بوجود وقت كاف لدى المدقق مما يمكنه من التعرف على الشركة بصفة أفضل وبشكل أوفى.

✓ **التدقيق النهائي:** يتميز هذا النوع من التدقيق بأنه يتم بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم الختامية، ويلجأ المدقق إلى هذا الأسلوب عادة في المؤسسات صغيرة الحجم.[1]

فالملاحظ من هذين النوعين، أن التدقيق المستمر يكون أدق بسبب وجود الوقت الكافي لاكتشاف الخلل والأخطاء إن وجدت وتصحيحها في الوقت المناسب. أما التدقيق النهائي عادة ما يكون في نهاية السنة المالية، وهنا المدقق لا يمتلك الوقت الكافي لمواجهة الظروف الطارئة لذلك فهو يتناسب أكثر مع المؤسسات الصغيرة.

2. من حيث نطاق التدقيق: يمكن تقسيم التدقيق من خلال هذا المعيار إلى:

✓ **التدقيق الكامل:** وهو الذي يقوم به المدقق الخارجي لغرض إعطاء رأي فني محايد، ولا تضع الإدارة أية قيود على نطاق المراجعة، حيث يقوم المدقق بتحديد درجة التفاصيل فيما يقوم به من عمل.

✓ **التدقيق الجزئي:** وهو الذي يقوم به المدقق الخارجي ولكن ليس لغرض إعطاء الرأي حول مدى عدالة القوائم المالية، ولكن تقوم الإدارة بتحديد النشاط أو العملية أو القائمة المالية التي يخضعها المدقق للتدقيق وذلك لغرض آخر غير إعطاء الرأي.[2]

ويعتبر التدقيق الجزئي أكثر استعمالا، لأنه يستعمل عند الشك في بعض أو أحد البنود فقط ولا يخص القوائم المالية كاملة.

---

[1]. سارة حدادي، **دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسة المحاسبة الإبداعية والحد من أثارها على جودة المعلومات المالية – دراسة حالة مجموعة من شركات محافظة الحسابات والشركات الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص بنوك ومحاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2020، ص 55.

[2]. خالد أحمد محمد حمودة، فاطمة شادي هدية حسن، زهرة عبد السلام محمد حمودة، **دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية –دراسة تطبيقية داخل مؤسسات التعليم العالي التقني والفني–**، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، مركز العلوم والتقنية للبحوث والدراسات، العدد الخامس، 2018، ص 9.

ثالثا. أنواع التدقيق حسب حجم الاختبارات وطبيعة الأشخاص القائمين بالتدقيق: وتقسم إلى:

1. حسب حجم الاختبارات: ويمكن تقسيم التدقيق هنا إلى ما يلي:

✓ **التدقيق الشامل:** وهو ذلك التدقيق الذي تخضع للفحص في ظله جميع المفردات أو العناصر التي يلزم الرجوع إليها لإبداء الرأي في القوائم المالية. فإذا كان المدقق بصدد فحص حسابات العملاء، فإن التدقيق الشامل ينصب على جميع الأرصدة والعمليات التي أدت إليه بالنسبة لكل رصيد منها على حدى. وعندما يتم التدقيق الشامل بالنسبة للمخزون، فإنه يجب جرد جميع عناصر المخزون وكميات كل عنصر جردا فعليا.

✓ **التدقيق الاختباري:** التدقيق الاختباري ينطوي على تطبيق بعض الأساليب الخاصة بالعينات لإجراء تقدير يعمم على جميع المفردات. فإذا كان المدقق يطبق التدقيق الاختباري على حسابات العملاء، فإنه يقوم باختبار عينة منها لدراستها على أنها ممثلة لجميع حسابات العملاء.[1]

كما يجب التفرقة بين التدقيق الكامل والتدقيق التفصيلي من جهة والتدقيق الجزئي والتدقيق الاختباري من جهة أخرى، وذلك تجنبا للخلط بينهما، فالتدقيق الكامل قد يكون تفصيلي إذا تم فحص جميع القيود والدفاتر والسجلات والمستندات في حين قد يكون اختباري إذا تم فحص جزء معين فقط من هذه القيود والسجلات. كذلك الشأن بالنسبة للتدقيق الجزئي، فقد يكون تفصيلي إذا تم فحص جميع العمليات التي يشمل عليها ذلك الجزء محل التدقيق، كما قد يكون اختباري إذا تم اختيار عينة من مجموع مفردات الجزء.

2. من حيث طبيعة الأشخاص القائمين بالتدقيق: وينقسم إلى التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي:

✓ **التدقيق الداخلي:** يقوم به أشخاص أو هيئة أو مدققون تابعون للشركة ذلك لأجل الاطمئنان من قبل إدارة الشركة أولا بأول على حسن سير العمل وحماية أموال الشركة، ولتحقيق أهداف الإدارة بأكبر كفاية إنتاجية وإدارية ممكنة وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية.[2]

---

[1]. عامرحاج دحو، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.

[2].عبد الرزاق محمد عثمان، **أصول التدقيق والرقابة الداخلية**، الطبعة الأولى، الدار النموذجية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، لبنان، 2011، ص 18.

ومن هنا يمكن القول بأن التدقيق الداخلي يمثل أحد حلقات الرقابة الداخلية وأداة تعمل على مد الإدارة باستمرار بالمعلومات فيما يتعلق بالنواحي الآتية:[1]

- دقة أنظمة الرقابة الداخلية؛
- الكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من أقسام الشركة.

✓ **التدقيق الخارجي:** يقوم به أشخاص من خارج الشركة ليست لهم أية علاقة وظيفية أو مصلحة مادية معها، ويطلق على هذا النوع التدقيق المحايد أو المستقل.وإن الغرض الأساسي من هذا النوع من التدقيق هو إعطاء رأي فني محايد حول عدالة تصوير الميزانية والحسابات الختامية لنتائج الأعمال عن الفترة المالية المعنية.[2]

وعلى الرغم من وجود نوعين من التدقيق حسب القائم بالعملية (التدقيق الداخلي والخارجي) إلا أنه لا يمكن الاستغناء عن أحدهما على حساب الآخر، فكلاهما مكمل لبعض نظرا لبعض الاختلاف بينهما، والذي يتمثل أساسا في الاستقلالية، إذ أن المدقق الداخلي يبقى موظف تابعا لإدارة الشركة، على عكس المدقق الخارجي،وأيضا اختلاف مجال فحص كل منهما وهذا ما يعمل على ضرورة التنسيق والتعاون بينهما لما له من أهمية في زيادة جودة العملية التدقيقية وبالتالي زيادة الثقة في مهنة التدقيق.

المبحث الثاني: عموميات حول التدقيق الداخلي

ظهر التدقيق الداخلي وتطور لعدة أسباب خاصة بعد حدوث عدد من الأزمات المالية، مما استدعى الشركات والمنظمات المهنية للاهتمام به، واعتباره نشاط مستقل عن إدارة الشركة، يقوم به عدد من المدققين المؤهلين والمستقلين.

وقد ظهر التدقيق الداخلي بعد ظهور التدقيق الخارجي بفترة طويلة، وعلى الرغم من ذلك فقد شهد تطورا متسارعا، حيث لم يعد الهدف منه التأكد من سلامة العمليات المنجزة فقط، وإنما تطور ليصل إلى إدارة المخاطر وتقييم نظام الرقابة الداخلية والذي يعتبر جزء منها للتأكد من سلامته، وأيضا تقييم أداء العاملين وجميع الأنشطة الداخلية للشركة، وبعد ذلك الخروج بتقرير يرفع إلى الإدارة العليا وعلى ضوئه يتم اتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة، من خلال التركيز على الأنشطة الفعالة وإجراء التصحيح اللازم على الأنشطة التي يكون بها خلل.وهذا ما يعمل على النهوض بالشركة وتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.

---

[1]. أحمد قايد نور الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص 15.

[2]. عبد الرزاق محمد عثمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي

إن التطور المتسارع في مهنة التدقيق الداخلي بسبب زيادة الحاجة إليه أدى إلى تطور مفهومه وأهدافه، فبعد أن كان عملية بسيطة تتم بواسطة موظف من داخل الشركة عمله يتمثل في إيجاد الأخطاء واكتشاف الغش والحفاظ على أصول الشركة إلى مهنة قائمة بذاتها تساعد على تحقيق أهداف الشركة من خلال تقييم جميع الأنشطة الداخلية والعمل على تقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن، وكذا المساهمة في خلق قيمة مضافة.

وحتى يكون نظام التدقيق الداخلي فعال يجب أن تتوفر فيه جملة من الشروط تعمل مجتمعة إلى الوصول إلى الغاية التي وجد من أجلها، ألا وهي تحقيق أهداف الشركة والنهوض بها، خاصة في ظل التغيرات المتسارعة وزيادة عدد الشركات واشتداد حدة المنافسة بينها.

أولا. التطور في ممارسة مهنة التدقيق الداخلي

تطور مفهوم التدقيق الداخلي مع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث كان ينظر إليه منذ قرون مضت على أنه وظيفة رقابية تمارس في الشركات المختلفة، وفي القرن الثامن عشر الميلادي بدأ الاهتمام بالتدقيق الداخلي يزيد في أوروبا، وذلك نتيجة ظهور حالات غش وتلاعب كثيرة، ومع انتقال النظم المحاسبية والإدارية والتدقيق إلى الولايات المتحدة الأمريكية بدأ الاتجاه نحو ضرورة وجود وظيفة رقابية مستقلة داخل الشركة.[1]

كما اتسع مجال عمله وتزايد اعتراف الإدارة العليا بمختلف الشركات بأهميته في تحقيق أنشطة الحماية والدقة والكفاءة والالتزام، فضلا عن دوره غير التقليدي في تعظيم القيمة الاقتصادية للشركة. ولتحقيق الأنشطة التقليدية وغير التقليدية للتدقيق الداخلي بكفاءة عالية تتحمل إدارة الشركة مسؤولية تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية لدعم ثقة المساهمين، وتوفير تأكيد معقول ومقبول لهم بأن إدارة الشركة تقوم بمراقبة البرامج والأنشطة والمشروعات المختلفة بصورة مناسبة، وعلى الرغم من أن مسؤولية الحكم على مدى كفاية وفعالية عناصر الرقابة الداخلية تقع في المقام الأول على عاتق الإدارة، إلا أنه يجوز لها أن تفوض المدقق الداخلي في القيام بإجراء اختبارات مدى الالتزام بنظام الرقابة الداخلية في بعديها المالي والإداري.[2]

---

[1]. حسين يوسف القاضي وآخرون، **التدقيق الداخلي**، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2007-2008، ص107.

[2]. محمد عبد الفتاح إبراهيم، **نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية**، ورقة بحثية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، مصر، ص ص 7-8.

وكانت أبرز مظاهر هذا التطور ما يلي:[1]

1. اعتبار التدقيق الداخلي نشاط مستقل عن الإدارة التنفيذية نتيجة تبعيته إلى مجلس الإدارة الإشرافي ضمن دائرة لجنة التدقيق المنبثقة عنه، كما أنه يقوم بعرض تقارير إلى هذا المجلس وإلى المساهمين عند الضرورة؛

2. نشاط موضوعي يقوم بتنفيذ أعمال التدقيق الداخلي من خلال أشخاص مهنيين ذوي خبرة ومهارة عالية سواء من داخل أو خارج الشركة؛

3. توسيع نطاق التدقيق الداخلي يشتمل على الخدمات الاستشارية إلى جانب خدمات التأكيد والفحص والتقييم، وفي هذا تأكيد صريح وموجه لخدمة العملاء حيث تتخطى المهام التقليدية، مما يدعم دورها في مجال تقييم المخاطر ودعم نظام الحوكمة؛

4. تطور إستراتيجية التدقيق الداخلي بحيث تستهدف إضافة قيمة إلى المنظمة وتحسين عملياتها، وبذلك فإن المفهوم الجديد يؤكد على الإسهام الجوهري للتدقيق الداخلي في تحقيق أهداف الشركة الكلية؛

5. التزام المدقق الداخلي بتأدية خدمات التأكيد التي تركز على التقييم الموضوعي للأدلة لإرساء مجموعة من المبادئ الأساسية، والتي تعبر عن الصورة التي ينبغي أن تكون عليها ممارسة مهنة التدقيق.

من الواضح أن التدقيق الداخلي أخذ حيزا مهما في الشركات وتطور مع التطورات الحاصلة في الاقتصاديات، لينتقل من فحص العمليات المالية والمحاسبية إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر،التأكيد على كفاءة العاملين ومدى تطبيقهم للسياسات والإجراءات الموضوعة من طرف الإدارة،ورفع نتائج الأعمال إلى الإدارة العليا ووضع اقتراحات لتصحيح الأخطاء والمشاكل الموجودة لجميع الأنشطة داخل الشركة، مما يعمل على تحقيق قيمة مضافة لها.

وبصدد تعظيم قيمة التدقيق الداخلي فقد توالت إصدارات المجامع العلمية والمنظمات المهنية على المستوى الدولي في عام 1993م مقارنة بعام 2003م، وفيما يلي القيمة الاقتصادية المضافة لوظيفة التدقيق الداخلي خلال هاتين الفترتين (معهد المراجعين الداخليين الأمريكي 2003م) موضحة بالجدول الموالي:

---

[1]. دلال العابدي، **حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016، ص ص127-128.

الجدول رقم(1-3): تطور طبيعة التدقيق الداخلي

تقليديا (1993م)	أوجه الموازنة	حديثا (2003م)
الفحص – التقييم	1-الخدمات	التأكد الموضوعي- الخدمات الاستشارية
الحماية – الدقة – الكفاءة – الالتزام	2-الأنشطة	تعظيم قيمة الشركة- دعم حوكمة الشركة
منع واكتشاف وتصحيح الأخطاء والتلاعب	3-الأهداف	إدارة المخاطر المالية والتشغيلية
اختبارات الالتزام التحقيق	4-الوسائل	الفحص التحليلي
الإدارة التنفيذية	5-التبعية	لجنة التدقيق
الإدارة التنفيذية	6-توصيات	المساهمين ومجلس الإدارة الإشرافي
التبعية الإدارية	7-الحياد	الاستقلال

المصدر: محمد عبد الفتاح إبراهيم، **نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية**، ورقة بحثية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، مصر، ص 8.

يتضح من الجدول أعلاه أن التدقيق الداخلي تطور من مجرد وظيفة فحص وتقييم لأنشطة الشركة لغرض منع واكتشاف الأخطاء والتلاعبات وتصحيحها إلى نشاط مستقل يقدم المشورة للإدارة والتأكيدات اللازمة فيما إذا كانت الشركة ناجحة في إدارة وحوكمة المخاطر بشكل جيد.

ثانيا. تعريف التدقيق الداخلي

قبل التطرق لمفهوم التدقيق الداخلي الحديث، يجب تحديد الهيئة التي تنظم مهنة التدقيق الداخلي في العالم (معهد المدققين الداخليينIIA) الذي تأسس عام 1941، وهو جمعية مهنية دولية مقرها فلوريدا، الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تقدم خدمات لأكثر من 170.000 عضو في 165 دولة حول العالم. ومعهد المدققين الداخليين هو الصوت العالمي لمهنة التدقيق الداخلي والسلطة المعترف بها والمدافع الأساسي عنها. يعمل أعضاؤه في مجالات التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والحوكمة والرقابة الداخلية وتدقيق تكنولوجيا المعلومات.[1]

ولقد شهد التدقيق الداخلي تعاقب عدة تعريفات، منها:

[1]. Abou Bakr EssedikKidaouene, HadjKouiderGourine, T**he role of the internal audit function in the activation of corporate governance (**According to the new standards of internal audit 2017), journal of Economic studies, ZianeAchour University, Djelfa, vol.10, N°1. 2016, p 425.

1. في الماضي، لم يكن التدقيق الداخلي يهتم بإضافة القيمة عند أداء مهامه. وبدلا من ذلك، كانت المهام تتكون عادة من التحقق من الامتثال للسياسات والإجراءات، دون تقديم توصيات للتحسين أو أداء أنشطة استشارية أخرى؛ فغالبا ما كان دوره أقرب إلى دور ضابط الشرطة (مراقب) من شريك الأعمال.[1]

2. والتدقيق الداخلي هو إحدى وظائف الشركة تتمثل مهامه في تقييم وتقدير جميع الأنشطة داخلها، هذه الوظيفة مهمة لتوفير ودعم جميع المعلومات في عملية صنع القرار الإداري.[2]

3. وفقا لـ IFACI (المعهد الفرنسي للتدقيق والرقابة الداخلية): إن التدقيق الداخلي في الشركة هو الوظيفة المسؤولة عن التدقيق الدوري للموارد المتاحة للإدارة والمديرين على جميع المستويات لإدارة الشركة ومراقبتها. ويتم تنفيذ هذه الوظيفة من قبل قسم تابع للإدارة ولكنه مستقل عن الأقسام الأخرى. وتتمثل أهدافه الرئيسية في إطار التدقيق الدوري في التحقق من أن الإجراءات تشمل ضمانات كافية؛ معلومات صادقة؛ عمليات منتظمة والأنظمة فعالة والهياكل واضحة.[3]

ويعرف التدقيق الداخلي بأنه نشاط مستقل وموضوعي يمنح الشركة تأكيدا على درجة إتقان عملياتها، ويقدم لها المشورة لتحسينها ويساعد على خلق قيمة مضافة،[4] ويساعدها أيضا على تحقيق أهدافها من خلال التقييم عن طريق أسلوب نظامي ومنهجي، يقوم على إدارة المخاطر والرقابة وعمليات حوكمة الشركات، وكذلك من خلال تقديم مقترحات لتعزيز فعاليتها.[5]

4. والتعريف الدولي الذي اعتمده المعهد الدولي للمدققين الداخليين(IIA) في 29 يونيو 1999م ووافق عليه مجلس الإدارة من معهد المدققين الداخليين (IFACI) في 21 مارس 2000 يوضح أن التدقيق الداخلي قد تطور في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بدوره وكيفية النظر إليه. ففي الماضي، كان ينظر إلى التدقيق الداخلي على أنه وظيفة دعم إداري تركز بشكل عام على المسائل المالية والمحاسبية، والآن يشمل دورها إدارة المخاطر كجزء لا يتجزأ من عملية حوكمة الشركات ولم يعد التدقيق الداخلي يركز فقط

---

[1]. Ahmed Zaghdar, Boualem Saliha, **Internal Auditing as a Main Mechanism for Corporate Governance to Enhance the Organization's Preformance**, Revue Algérienne de la mondialisation et des politiques économiques, Université d'Alger 3, vol. 6, N° 1, 2015, p 13.

[2]. Eko Suyono, Eko Hariyanto, **relationship between internal control, internal audit, and organization commitment whith good governance: Indonesian case,** China-USA Business Review, Vol. 11, No. 9, September 2012, p 1238.

[3]. Meriem Chekroun, **Le rôle de L'audit interne dans le pilotage et la performance du système de contrôle interne : cas d'un échantillon d'entreprises algériennes,** Thèse De doctorat En Sciences De Gestion LMD, **Faculté des Sciences Economiques**, Commerciales et des Sciences de Gestion, Université Abou Bekr Belkaid de Tlemcen, 2014, p 20.

[4]. Michel Jonquières, Michel Joras, **l'audit, Une même Démarche Intelligente pour tous**, EMS management & société, France, 2015, p 24.

[5]. P. schick , J. vera, O. bourrouilh- parége, **Audit interne et référentiels de risques,** Dunod, Paris, 2010**,** p 23.

على المعاملات التي حدثت في الماضي لتحديد ما إذا كانت أنظمة الرقابة فعالة أم لا، وإنما يتطلع المدققون الداخليون اليوم أيضا لتحديد المخاطر المحتملة، وللاستشارات الإدارية الآن دور مهم ومتزايد بالنسبة للمدققين الداخليين من خلال اقتراح توصيات يمكن أن تحسن عمليات الشركة.[1]

ويقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقييم المخاطر المتعلقة بالحوكمة وعملياتها ونظم المعلومات في الشركة، فيما يتعلق بما يلي:[2]

- تقييم دقة صدق المعلومات ولاسيما المعلومات المحاسبية؛
- ضمان الأمن المادي والمحاسبي للعمليات؛
- ضمان سلامة الأصول؛
- تقييم كفاءة نظم المعلومات.

واستنادا إلى نتائج تقييم المخاطر، يقوم المدققون الداخليون بتقييم مدى كفاية وفعالية كيفية تحديد المخاطر وإدارتها في المجالات المذكورة أعلاه. كما يقومون بتقييم جوانب أخرى مثل الأخلاقيات والقيم داخل الشركة، وإدارة الأداء، والإبلاغ عن المخاطر ومعلومات الرقابة داخل الشركة من أجل تسيير عملية الحوكمة الرشيدة.[3]

وعليه، التدقيق الداخلي هو وظيفة تهدف إلى الكشف عن نقاط الضعف الرئيسية في إدارة المخاطر والرقابة وحوكمة الشركات، وتحديد الأسباب، وتقييم العواقب، وتقديم التوصيات وإقناع المسؤول عن اتخاذ الإجراءات، وبالتالي تحقيق أهداف الشركة.

وفي الآونة الأخيرة، كان هناك تحول في اتجاه التدقيق الداخلي ليشمل ما يشار إليه أحيانا باسم "التدقيق التشغيلي".

من الملاحظ أن تعريف التدقيق الداخلي تطور تزامنا مع التطور الحاصل في المهنة، وزيادة الاهتمام بها كوظيفة مستقلة داخل الشركة، تهتم بمراجعة العمليات والسجلات، تقييم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، ثم رفع تقرير للإدارة يتضمن توصيات واقتراحات لتعديل أي خلل موجود في الوظائف الداخلية المختلفة من أجل النهوض بالشركة وخلق قيمة مضافة، كما يعمل على مساعدة المسيرين والعاملين على أداء مهامهم بكفاءة وتحقيق أهداف الشركة.

---

[1]. Ahmed Zaghdar, Boualem Saliha, Op.Cit, p 13.

[2]. Jacques Renard, **Théorie et pratique de l'audit Interne,** 3ème édition, mise à jour et enrichie primé par l'IFACI, Edition d'Organisation, Paris, 2000, p 59.

[3]. **Advanced Auditing**, lovely professional university, Punjab, India, 2013, p 51.

ثالثا. الشروط الواجب توفرها لوجود نظام سليم للتدقيق الداخلي

يكون التدقيق الداخلي فعال إذا وفر للجنة التدقيق والإدارة العليا التأكيدات والضمانات التي يحتاجون إليها بأنهم يمكنهم الاعتماد على عمليات وأنظمة الشركات لإدارة المخاطر التي تتعرض لها الشركة، بشكل مفيد وفي الوقت المناسب.[1]

وتتمثل الشروط الواجب توفرها لوجود نظام سليم للتدقيق الداخلي في:[2]

- توافر الخبرة العلمية والعملية لموظفي التدقيق؛
- أن يتم رسم الخطط المحكمة للعمل وتوزيعها على المساعدين ومتابعتهم؛
- أن يتم إعلان تقارير العمل ورفعها للإدارة في الأوقات المناسبة؛
- ضرورة استقلال المدقق الداخلي واتصاله مع المدير العام أو مجلس الإدارة.

حتى يكون نظام التدقيق الداخلي فعالا يجب أن يقوم به شخص من داخل الشركة مستقل عن أي نشاط تنفيذي فيها، يسمى بالمدقق الداخلي تتوفر فيه شروط أخرى تتمثل في الموضوعية، الكفاءة العلمية والعملية، يقوم بإعداد التقرير حول جميع الأنشطة داخل الشركة وأولها تقييم نظام الرقابة الداخلية ويجب أن يرفع هذا التقرير للإدارة العليا أو مجلس الإدارة في الوقت المناسب حتى يتمكن المسؤولين من اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب، ومنها تدارك المشاكل والأخطاء الموجودة قبل فوات الأوان، للوصول إلى الغرض والهدف من عملية التدقيق الداخلي.

المطلب الثاني: أهداف، وظائف وأنواع التدقيق الداخلي

نظرا للحاجة الكبيرة لوظيفة التدقيق الداخلي للشركات، ازداد الاهتمام بها وبتنظيمها إلى أن أصبحت مهنة لها معاييرها وشروطها، تسعى إلى تحقيق الأهداف المرجوة منها، ورغم تعدد أنواع التدقيق الداخلي إلا أن وظائفها واحدة.

أولا.أهداف التدقيق الداخلي

إن تطور مفهوم التدقيق الداخلي أدى إلى تطور أهدافه، فبعد أن كان يقتصر على البحث عن التلاعب والغش في العمليات المالية أصبح يسعى إلى تحقيق أهداف أكثر أهمية. فالهدف الرئيسي للتدقيق الداخلي هو زيادة كفاءة الشركة من خلال مراقبة نظام الرقابة الداخلية، وإجراء عمليات التدقيق الداخلية لها ومتابعة نظام إدارة المخاطر فيها. وإبلاغ إدارة الشركة بأهم المخاطر التي تم تحديدها بالإضافة إلى

[1]. Ahmed Zaghdar, Boualem Salih , Op.Cit, p 14.

[2]. زهير الحدرب، **مرجع سبق ذكره**، ص 143.

التدابير اللازمة لتخفيفها، ويساعد المدققون الداخليون الإدارة والأشخاص المسؤولين عن الحوكمة لإثبات كفاءتهم.[1]

وعليه، للتدقيق الداخلي هدفان رئيسان هما:

- التأكد من تطبيق الإدارة لسياساتها وتوجيهاتها وجودة الرقابة الداخلية؛
- مساعدة المديرين المعنيين على تحسين مستوى سيطرتهم وكفاءتهم.[2]

بالإضافة إلى:

- زيادة قيمة المنظمة وتحسين عملياتها من خلال مشاركة الإدارة في تخطيط الاستراتيجيات وتوفير المعلومات التي تساعد في تنفيذ الاستراتيجيات؛
- تقويم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر؛
- تقويم وتحسين فاعلية الرقابة؛
- تقويم وتحسين فعالية عمليات توجيه أنشطة المنظمة ومراقبتها.[3]

خلاصة القول إن الأهداف الرئيسية للتدقيق الداخلي تتمثل في إضافة قيمة للشركة من خلال تقييم إدارة المخاطر، نظام الرقابة الداخلية، حوكمة الشركة وتقديم الاقتراحات والتوصيات بخصوص المشاكل التي تواجهها للإدارة العليا للنهوض بالشركة وتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.

ويتضح من تطور أهداف التدقيق الداخلي أنه انتقل من مجرد تدقيق مالي يسعى وراء البحث عن الأخطاء والغش وهو الأمر الذي تم انتقاده، فالتدقيق الداخلي له أهمية أكبر من مجرد رجل بوليس كما أطلق عليه يتصيد الأخطاء، وإنما تطور ليصبح تدقيق تشغيلي يسعى إلى تحقيق أهداف الشركة من خلال تقييم المخاطر ومحاولة اكتشافها في الوقت المناسب ومعالجتها والتقليل من آثارها قدر الإمكان، وتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية باعتباره أحد آليات حوكمة الشركات.

---

[1]. L. N. Nasta, C. T. Ladar**, convergences and divergences between internal and external audit on international context,** AGORA International journal of administration sciences**,** Agora University Press, romania,, N° 1, 2015, p 3.

[2]. Meriem Chekroun, Op.Cit, p 23.

[3]. راضية بغدود، نوال صبايحي، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية**، الملتقى الدولي حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 26-27 نوفمبر 2013، ص3.

ثانيا. وظائف التدقيق الداخلي: تتمثل وظائفه في الآتي:[1]

1. إعادة النظر بالنظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية: عادة ما يكلف المدقق الداخلي بمسؤوليات خاصة من قبل الإدارة، لغرض إعادة النظر في النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية ومراقبة تطبيقاتهما وتقديم المقترحات اللازمة لتطويرهما؛

2. اختبار المعلومات المالية والتشغيلية: ويتضمن إعادة النظر بالوسائل المستعملة لتشخيص وقياس وتصنيف وإعداد التقارير عن تلك المعلومات، والاستفسار الخاص ببنود منفردة بما في ذلك الاختبارات التفصيلية للمعاملات والأرصدة والإجراءات؛

3. فحص الجدوى الاقتصادية للعمليات وكفايتها وفعاليتها: ومن ضمنها الضوابط غير المالية للشركة؛

4. فحص الالتزام بالقوانين والأنظمة والمتطلبات الخارجية الأخرى وكذلك الالتزام بالسياسات والأوامر الإدارية والمتطلبات الداخلية الأخرى.

تعددت وظائف التدقيق الداخلي وهذا ما يكسبه أهمية بالغة لأي شركة، خاصة مع الحاجة الملحة للوقوف على نظام الرقابة الداخلية وتقييمه باعتباره الأساس الذي ترتكز عليه الشركات، فإذا ما تم تقييمه والتأكد من سلامته وفعاليته فهذا يعمل على تحقيق أهداف الشركة وإضافة القيمة لها.

ثالثا. أنواع التدقيق الداخلي: عادة يتم تصنيف التدقيق الداخلي إلى نوعين رئيسيين هما التدقيق الداخلي المالي والتدقيق الداخلي التشغيلي:

1. التدقيق الداخلي المالي Financial Internal Auditing: ويقصد به الفحص الكامل والمنظم للقوائم المالية والسجلات المحاسبية، والعمليات المتعلقة بتلك السجلات لتحديد مدى تطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية والمتطلبات الأخرى.[2]

ولأن تركيز التدقيق الداخلي المالي ينصب على مراجعة العمليات المالية والمحاسبية من خلال المستندات والقوائم والسجلات المتعلقة بها فأحيانا يطلق عليه اسم تدقيق العمليات، حيث يهدف إلى التأكد من سلامة إتمام العمليات المختلفة من الناحيتين المالية والمحاسبية عن طريق التحقق من التزام القائمين على أداء

---

[1]. السعيد قاسمي، آمال بن سالم، **دور المراجعة الداخلية في تحقيق التقدم في معيار التنافسية الدولية- دراسة حالة الجزائر بالاعتماد على معطيات تقرير التنافسية الدولية 2012-2013**، المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 04-05 ديسمبر 2012، ص ص 5-6.

[2]. سارة بن التومي، سمية فوضيلي، **دور التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات**، المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 04-05 ديسمبر 2012، ص 5.

تلك العمليات بالسياسات الإدارية والمالية والمحاسبية، ولهذا يتم أيضا تسمية التدقيق المالي أحيانا تدقيق الأمانة Probity Audit.[1]

وللتدقيق المالي أهداف تتمثل في:[2]

- ✓ حماية الأموال والتثبت من ملاءمة أنظمة الرقابة الداخلية وسلامة التصرفات المالية وإتباع القوانين واللوائح والأنظمة؛
- ✓ الكشف عن المخالفات المالية؛
- ✓ بيان أوجه النقص أو القصور في القوانين واللوائح واقتراح وسائل علاجها؛
- ✓ تقييم أداء الجهات الخاضعة للرقابة والتحقق من استخدام الموارد بطريقة اقتصادية وبكفاءة.

وبعد أن كان التدقيق المالي هو المجال التقليدي للتدقيق الداخلي، أصبح التدقيق التشغيلي محل اهتمام أكبر ويمثل المدى الأوسع لوظيفة التدقيق الداخلي.

2. التدقيق الداخلي التشغيلي Operation Audit: هو تقييم لأنشطة محددة داخل الشركة وكيف ساهمت في نمو الشركة، كما يوفر ضمانا حول مؤشرات الأداء الرئيسية للشركة.[3]

ويعرف التدقيق التشغيلي على أنه "الفحص المهني للمعلومات المتعلقة بإدارة كل وظيفة من وظائف الشركة، بهدف التعبير عن رأي مسؤول ومستقل حول هذه المعلومات، بالرجوع إلى معايير محددة لاتخاذ القرار.[4]

والمقصود بهذا النوع من التدقيق هو تدقيق الإجراءات التشغيلية لجوانب العمل المختلفة من معاملات ومستندات وملفات، وذلك ضمن السياسات والإجراءات المعتمدة لدى الشركة، إضافة إلى تدقيق الدورات المستندية لمختلف العمليات وتقييمها. وهذا النوع من التدقيق يتطلب وقتا كبيرا من المدققين لذلك يفضل إعداد برامج حاسوبية لمساعدة المدققين في تنفيذ هذه المهام.[5]

---

[1]. أحمد محمد العمري، فضل عبد الفتاح عبد المغني، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الأردن، المجلد 2، العدد 3، 2006، ص 347.

[2]. خلف عبد الله الواردات، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA**، الطبعة الأولى، العراق للنشر والتوزيع، العراق، 2014، ص252.

[3]. Abou Bakr Essedik Kidaouene, Hadj Kouider Gourine, Op.Cit, p 426.

[4]. Meriem Chekroun, Op.Cit, p 33.

[5]. زاهر الرمحي، **الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية**، الطبعة الأولى، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص46.

وللتدقيق التشغيلي أهداف تتمثل في:[1]

- ✓ تلبية احتياجات الإدارة؛
- ✓ تقييم أداء كل وحدة تشغيلية وفقا لأهداف الإدارة أو لمقياس آخر مناسب؛
- ✓ الاطمئنان على أن خطط الإدارة شاملة ومتجانسة ومفهومة من قبل المستويات التنفيذية؛
- ✓ الحصول على معلومات موضوعية حول كيفية تنفيذ خطط وسياسات الإدارة في كل الميادين التشغيلية، وحول فرص تطوير الفعالية والكفاءة الاقتصادية في تنفيذ الخطط واستغلال الفرص المتاحة؛
- ✓ الحصول على معلومات مناسبة حول جوانب الضعف والقصور في الرقابة الإدارية، وخصوصا فيما يتعلق ببؤر الفساد ومصادر التبديد والتلف؛
- ✓ إعادة التأكيد على أن كل التقارير التشغيلية يمكن الاعتماد عليها كأساس للعمل.

يتضح مما سبق أن التدقيق المالي يعنى بمجال ضيق مقارنة بالتدقيق التشغيلي، فهو يهتم بالحسابات والبيانات المالية والمحاسبية فقط، ويهدف لحماية أصول وأموال الشركة والنظر في مدى الالتزام بالقوانين والمبادئ. أما التدقيق التشغيلي فهو يخص جميع الأنشطة داخل الشركة، يهتم بجميع العمليات وتأثيرها في الماضي والمستقبل، وكذا التحقق من تنفيذها بكفاءة وفعالية، وعليه فالتدقيق الداخلي أصبح أوسع وأشمل.

المطلب الثالث: عموميات حول الرقابة الداخلية

نظرا لكثرة الشركات وكبر حجمها وتعدد نشاطاتها أصبحت الرقابة الداخلية ذات أهمية بالغة لجميع الشركات، ومع تطورها وزيادة الحاجة إليها تعددت مفاهيمها وأهدافها. ويمثل تقييم نظام الرقابة الداخلية أهم مرحلة يقوم بها المدقق الداخلي فمعرفة مدى كفاءة وفعالية هذا النظام تعمل على زيادة الثقة في عمل جميع النشاطات ضمن الشركة، وبالتالي تحديد مجال ونطاق وحجم الاختبارات التي يقوم بها المدقق الداخلي.

أولا. تعريف الرقابة الداخلية والعوامل التي ساعدت على تطورها

للرقابة الداخلية مفاهيم متعددة تعكس فترة معينة وتعكس واقع هذه الوظيفة في تلك الفترة، ولا يعني هذا أن هناك اختلاف في المفهوم بقدر ما هو تطور وإضافة لما كان عليه من قبل.

[1]. أحمد محمد العمري، فضل عبد الفتاح عبد المغني، **مرجع سبق ذكره**، ص348.

أ. تعريف الرقابة الداخلية: لقد ظهرت الرقابة الداخلية بعد الأزمة الاقتصادية في عام 1929م، حيث كانت الشركات الأمريكية تستعمل خدمات مكاتب التدقيق الخارجي في التصديق على حسابات الميزانية والقوائم المالية مما دفع الشركة إلى البحث عن وسيلة لتخفيض المصاريف المنفقة على تلك المكاتب. ويعد ظهور الرقابة الداخلية حديثا مقارنة مع التدقيق الخارجي بسبب كبر حجم الشركات وتعقد العمليات لدرجة أنه أصبح من الصعب متابعة العمليات أولا بأول من قبل الإدارة، فقد دعت الحاجة إلى إنشاء أنظمة رقابة داخلية لمواجهة التهديدات المحتملة وتخفيض المخاطر.

✓ وفي سنة 1953 صدر تعريف عن معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا هو: أن الرقابة الداخلية تشير إلى نظام يتضمن مجموع عمليات مختلفة من مالية وتنظيمية ومحاسبية، وضعتها الإدارة ضمانا لحسن سير العمل في الشركة.[1]

✓ وتعرف الرقابة الداخلية **حسب لجنة تريدواي (COSO)** بأنها عملية يتم تنفيذها من قبل مجلس الإدارة والمديرين والموظفين في الشركة، تهدف إلى توفير ضمان معقول للوصول للأهداف التالية:[2]

- تنفيذ العمليات وتحسينها؛
- تحقيق مصداقية المعلومات المالية؛
- الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها.

✓ والرقابة الداخلية أيضا هي تخطيط تنظيمي يشمل جميع الأساليب المستخدمة لحماية أصول الشركة، ضمان موثوقية المعلومات، دعم كفاءة وفعالية العمليات، وضمان الامتثال للقواعد واللوائح.[3]

✓ كما أصدر مجمع المحاسبين الأمريكي تعريف للرقابة الداخلية بأنها: مجموعة المقاييس والطرق التي تتبناها المنشأة بقصد حماية أصولها من نقدية وغيرها، وضمان الدقة المحاسبية لما هو مقيد بالدفاتر والسجلات.[4]

✓ وعرف المعيار البريطاني (SAS 300) والدولي (IAS 400) الرقابة الداخلية أنها تتكون من بيئة الرقابة وإجراءاتها، وتتضمن كل السياسات والإجراءات المعتمدة من مجلس الإدارة وإدارة الشركة للمساعدة في تحقيق هدفهم في التحقيق، بقدر المستطاع من انتظام وكفاءة إنجاز الأعمال، متضمنا الالتزام باللوائح

---

[1]. حسن يوسف القاضي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص65.

[2]. Tokiniaina Rananjason Ralaza, Marie-Christine Rosier, Guillaume Saby,**Comptabilité et Audit,** Eyrolles, Paris, 2015, P 203.

[3]. Eko Suyono, Eko Hariyanto, Op.Cit, p 1238.

[4]. محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 192.

في التحقق، وحماية الأصول ومنع واكتشاف التلاعبات المالية والأخطاء، ودقة واعتماد السجلات المحاسبية، وإعداد قوائم مالية ذات ثقة بصورة وقتية.[1]

يلاحظ أن التعريف الأول مختصر وشامل، ولكن لم يحدد الأهداف، فجاء عاما، وكانت عموميته هذه على حساب وضوحه، أما التعاريف الأخرى تكاد تكون منسجمة فيما بينها، سواء من ناحية الأهداف أو من ناحية الوسائل.

إذا الرقابة الداخلية هي نظام يتكون من مجموعة من الإجراءات والسياسات تمثل الإطار الذي يوجه جميع الأنشطة الداخلية، موضوعة من طرف إدارة الشركة، تضمن الخروج بقوائم مالية صحيحة ومعلومات صادقة تفيد المستفيدين منها في اتخاذ القرارات المناسبة، كما تعمل على تحقيق أهداف الشركة.فالتدقيق الداخلي هو نشاط يقوم به شخص من داخل الشركة مستقل ذو خبرة يعمل على التأكد من الالتزام بالسياسات، ويقوم بتقييم نظام الرقابة الداخلية للتأكد من فعاليته وتقديم التوصيات للإدارة لمعالجة أي خلل في وظائف الشركة.

ب. العوامل التي ساعدت على تطور الرقابة الداخلية: تطورت الرقابة الداخلية مع مرور الزمن لعدة أسباب وعوامل، يمكن إيجازها فيما يلي:[2]

- ✓ كبر حجم الشركة وتعدد عملياتها جعل من الصعب الاعتماد على الاتصال الشخصي؛
- ✓ انفصال الإدارة عن الملكية أدى إلى تفويض السلطة والمسؤوليات بالشركة؛
- ✓ حاجة الإدارة إلى بيانات دورية دقيقة من أجل التخطيط والتنفيذ واتخاذ القرارات؛
- ✓ حاجة إدارة الشركة إلى حماية وصيانة أموال الشركة لتخلي نفسها عن المسؤولية؛
- ✓ حاجة الحكومة إلى بيانات دقيقة لفرض الضريبة وترشيد الاستهلاك وتوجيه الاقتصاد وحصره؛
- ✓ تطور إجراءات التدقيق حيث تحولت عملية التدقيق من تفصيلية إلى اختبارية.

تعددت العوامل التي أدت إلى تطور الرقابة الداخلية وذلك لتعدد الجهات المستفيدة منها، فكل طرف يهتم بالرقابة لهدف معين، وإن كثرة الشركات وتعدد فروعها، وعدم قدرة المساهمين أو الملاك على التحكم في عملياتها وتسييرها بكفاءة كان السبب الأول لتطور الرقابة، فهي مؤشر الأمان الذي تعتمد عليه الشركة

---

[1]. محمد ياسين الرحاحلة، خالد بن حمد الرواحي، **المقومات الأساسية للتدقيق الداخلي ومدى توفرها في وزارات الخدمة المدنية بسلطنة عمان**، المجلة العربية للمحاسبة، قسم المحاسبة، جامعة مجلس التعاون، البحرين، المجلد 11، العدد 1، ماي 2008، ص 18.

[2]. زهير الحدرب، **مرجع سبق ذكره**، ص 136.

لتنظيم عمل جميع الأنشطة، ووضع الإجراءات والقوانين التي يجب أن يلتزم بها جميع العاملين والقائمين على تسيير الشؤون الداخلية، وهذا من أجل تقليل المخاطر ومواجهتها والرقي بالشركة لتحقيق أهدافها وزيادة ثقة جميع الأطراف المهتمة بالبيانات المالية الصادرة عنها.

بالإضافة إلى أن التحول من التدقيق التفصيلي إلى التدقيق الاختباري يعتمد على كفاءة نظام الرقابة الداخلية، لأن الكفاءة كلما زادت كلما أدت إلى تمثيل العينة المختارة لمجتمع الدراسة بشكل أدق، وعليه يمكن تعميم النتائج المتحصل عليها.

ثانيا. أهداف، أهمية وخصائص الرقابة الداخلية الفعالة

تكتسي الرقابة الداخلية أهمية بالغة لعدة أطراف من داخل وخارج الشركة، وهذا راجع لتطور الأهداف المرجوة منها، وحتى تكون الرقابة الداخلية فعالة وتلبي حاجات جميع الأطراف يجب أن تتوفر فيها جملة من الشروط.

1. أهداف الرقابة الداخلية: وضع المعيار AAS-6 المنقح بعنوان "تقييم المخاطر والرقابة الداخلية" الأهداف التالية للرقابة الداخلية فيما يتعلق بالنظم المحاسبية:

- ✓ يتم تنفيذ المعاملات وفقا لتفويض إداري عام أو محدد؛
- ✓ يتم تسجيل جميع المعاملات على الفور بالمبلغ الصحيح في الحسابات المناسبة وفي الفترة المحاسبية التي تنفذ فيها، للسماح بإعداد المعلومات المالية في إطار السياسات والممارسات المحاسبية المعترف بها والمتطلبات القانونية ذات الصلة، إن وجدت، وللحفاظ على المساءلة عن الأصول؛
- ✓ حماية الأصول من الوصول أو الاستخدام أو التصرف غير المصرح به؛
- ✓ تتم مقارنة الأصول المسجلة بالأصول الموجودة على فترات زمنية معقولة ويتم اتخاذ الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بأي فروق أو اختلافات.[1]

كما هناك العديد من الأهداف المتعلقة بالرقابة الداخلية، والتي يتم تحديدها وفقا لسياسة الشركة وطبيعة أنشطتها التي تزاولها، وتتمثل فيما يلي:

- ✓ حماية أصول المنشأة من أي تلاعب أو اختلاس أو سوء استخدام؛
- ✓ التأكد من دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر لإمكان تحديد درجة الاعتماد عليها قبل اتخاذ أي قرارات أو رسم أي خطط مستقبلية؛

[1]. **Auditing And Assurance**, Paper2**,** The Institute OF chartered Accountants OF India, New Delhi, p 114.

- ✓ الرقابة على استخدام الموارد المتاحة؛
- ✓ زيادة الكفاية الإنتاجية للشركة؛
- ✓ وضع نظام السلطات والمسؤوليات وتحديد الاختصاصات؛
- ✓ حسن اختيار الأفراد للوظائف التي يشغلونها؛
- ✓ التدريب والعلاقات الإنسانية؛
- ✓ تحديد الإجراءات التنفيذية واللوائح والتعليمات بطريقة تضمن انسياب العمل؛[1]
- ✓ الامتثال للقوانين والأنظمة؛
- ✓ تطبيق التعليمات والإرشادات التي وضعتها الإدارة العامة أو مجلس الإدارة؛
- ✓ حسن سير العمليات الداخلية للشركة، ولاسيما تلك التي تساهم في حماية أصولها؛
- ✓ مصداقية المعلومات المالية.[2]

2. أهمية الرقابة الداخلية: إن للرقابة الداخلية أهمية كبرى بالنسبة للإدارة وبالنسبة للمدقق، يمكن توضيحها كما يلي:[3]

الأهمية للإدارة: تملك الإدارة عادة اهتمامات تتمثل فيما يلي:

- ✓ التمكن من إعداد القوائم المالية وتوفير القدرة على الاعتماد على المعلومات الواردة فيها؛
- ✓ تحقيق كفاءة وفعالية التشغيل؛
- ✓ التمكن من الاستجابة للقوانين والقواعد التنظيمية.

الأهمية للمدقق: تعد دراسة الرقابة الداخلية وما ينتج عنها من تقدير لخطر الرقابة أمرا هاما للمدققين في ضوء ما ورد في معايير التدقيق أو التدقيق المتعارف عليها؛ كما تعتبر الرقابة نقطة الانطلاق التي يعتمد عليها المدقق عند إعداد برنامج التدقيق، وتحديد الاختبارات التي سيقوم بها، كما أن ضعف أو قوة نظام الرقابة الداخلية لا يحدد فقط طبيعة الحصول على أدلة الإثبات في عملية التدقيق، وإنما يحدد أيضا

---

[1]. عاطف البواب، **دور عناصر الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة (COSO) في تحسين أداء المدقق الخارجي–دراسة ميدانية على المحاسبين القانونيين الأردنيين**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، الأردن، المجلد 42، العدد 2، 2015، ص 376.

[2]. Robert Obert, Marie-Pierre Mairesse, **Comptabilité et audit -Manuel Et Applications**, 2ème édition, Dunod, Paris, 2009, p510.

[3]. محمد بن لدغم، محمد أمين لعريجي، **مساعدة التدقيق الداخلي للتدقيق الخارجي من أجل تحسين الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية – دراسة استبيان موجه لعينة من المدققين (محافظي الحسابات) الخارجيين بولاية تلمسان**، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2018، ص 82.

العمق المطلوب في فحص تلك الأدلة، ويوضح أيضا الوقت الملائم للقيام بإجراءات التدقيق، والإجراءات التي يجب التركيز عليها بدرجة أكبر من غيرها، ويجب أن يستمر المدقق في فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية حتى يمكنه من الإلمام بالأساليب التي تستخدمها الشركة وإلى الحد الذي يزيل أي شك أو تساؤل في ذهنه عن فعالية وكفاءة النظام.

3. الخصائص الأساسية لنظم الرقابة الداخلية الفعالة: من أجل أن يكون نظام الرقابة الداخلية فعالا، يجب أن يحتوي على العناصر التالية:

- ✓ مسار جيد للتدقيق يسمح بالتعرف على الأحداث التي قامت بها الشركة حيث يمكن اكتشاف وتصحيح أي تلاعب أو مخالفات أو أخطاء من تتبع جميع خطوات البيانات المحاسبية؛
- ✓ كفاءة الموظفين حيث يؤدي عدم كفاءة الموظفين لعدم الكفاءة في استخدام الموارد ومن ثم عدم تحقيق سياسة الشركة وأهدافها؛
- ✓ الفصل بين المسؤوليات بحيث يتم التقليل من احتمالات الغش أو حدوث المخالفات، ويعتمد ذلك على الفصل بين وظائف الاحتفاظ بالأصل أو حيازته وبين عملية الإثبات في السجلات وبين سلطة التصديق والتصريح بالعمليات المالية؛
- ✓ تقارير الأداء الملائمة والتي تعتبر العمود الفقري لنظام الرقابة الإدارية حيث أن هدفها مد الإدارة بالمعلومات المناسبة التي تشير إلى كفاءة تطبيق وإتباع أساليب الرقابة الوقائية، أو الالتزام بنظام الرقابة الداخلية بشكل فعال؛[1]
- ✓ نظام ملائم للعمليات والأنشطة لتحديد العلاقات المالية مع وجود إجراءات واضحة ومعقولة لتسجيل النتائج المتعلقة بهذه العمليات والأنشطة؛
- ✓ وجود الشخص المناسب في المكان المناسب، والذي يجب أن يتمتع بالقدرة والأهلية والخبرة والتدريب الكافي للقيام بالأعمال الموكلة إليه بشكل مرضي؛

[1]. خالد راغب الخطيب، **مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 100.

✓ وجود معايير واضحة لجودة الأداء بالنسبة لأعمال وانجازات الموظفين على اختلاف مستوياتهم؛

✓ وجود نظام تدقيق داخلي جيد مبني على أساس مهني فعال ومستقل بالنسبة للعمليات موضع التدقيق.[1]

ثالثا. أنواع أنظمة الرقابة الداخلية

يمكن تقسيم أنظمة الرقابة الداخلية إلى نوعين من الرقابة هما:

1. أنظمة الرقابة الإدارية: تتضمن هذه الأنظمة خطة التنظيم والوسائل والإجراءات المختصة بصفة أساسية لتحقيق أكبر كفاءة إنتاجية ممكنة وضمان تحقيق السياسة لأكبر كفاءة إنتاجية ممكنة وضمان تحقيق السياسات الإدارية، إذ تشتمل هذه الخطة على كل ما هو إداري، سواء كانت برامج تدريب خاصة بالعمل، أو طرق التحليل الإحصائي لدراسة وضع الشركة، أو تقارير للأداء، أو رقابة على الجودة وإلى غير ذلك من أشكال الأنظمة الرقابية الأخرى.[2]

2. أنظمة الرقابة المحاسبية: يقصد بها كل الطرق والوسائل والإجراءات والأنظمة التي تضعها الإدارة، بقصد حماية مواردها المختلفة، وضمان صحة التقارير والقوائم المالية التي تتم خلال (مسار تدقيق الحسابات) وتحقق هذه الرقابة عن طريق وجود خطط رئيسية وفرعية تحدد عناصر النشاط، وكيفية القيام به بالنسبة لكافة المستويات الإدارية ومراكز المسؤولية التابعة لها، كما تتطلب تحديد السياسات واللوائح التي يتم على أساسها تنفيذ العمليات والتصرفات المالية، وتحديد إطار السلطة والمسؤولية بصورة واضحة تقضي على أي تداخل أو تضارب في الاختصاصات، وتضمن تعاون جميع المستويات في فروع النشاطات الداخلية لتحقيق الأهداف المخططة المرغوب الوصول إليها.[3]

---

[1]. يوسف محمود جربوع، اعتدال محمد سعيد الحلو، **دور المراجع الداخلية والخارجية في قياس الكفاءة والفاعلية وتقييم الأداء في المشروعات الاقتصادية في فلسطين**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد العاشر، 2005، ص ص 113-114.

[2]. رزق أبو زيد الشحنة، **مرجع سبق ذكره**، ص 205.

[3]. محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 194.

المبحث الثالث: منهجية انجاز مهمة التدقيق الخارجي والداخلي والقائمين عليها

تتم عملية التدقيق سواء الداخلي أو الخارجي بشكل منهجي ووفق خطوات محددة مسبقا تنطلق بإعداد خطة العمل وتنتهي بتقرير يرفع إلى الهيئات المعنية، ويقوم بهذه العملية شخص يتمتع بالاستقلالية، والكفاءة والتأهيل.

المطلب الأول: القائمين على عملية التدقيق

إن انجاز وظيفة التدقيق الخارجي تعتمد على شخص من خارج الشركة يتمتع بصفات معينة، يعين من طرف المساهمين أو مجلس إدارة الشركة لإبداء رأي فني محايد حول عدالة القوائم المالية.

وأيضا عملية التدقيق الداخلي تتم بواسطة أشخاص وإن كانوا من داخل الشركة إلا أنهم يتمتعون بالكفاءة والاستقلالية عن باقي الأنشطة، وهذا ما يضفي زيادة الثقة في التقارير المقدمة من طرفهم.

أولا. المدقق الخارجي

للمدقق الخارجي أهمية كبيرة لجميع الشركات سواء كانت فردية أو شركات مساهمة، فكلها تحتاج عمل هذا الشخص وتهتم بالتقرير الذي يقدمه، فهو يساعد العديد من الأطراف على اتخاذ القرارات المناسبة.

1. ماهية المدقق الخارجي: يمكن تقديم لمحة حول ماهية المدقق الخارجي من خلال عرض بعض التعاريف المقدمة له منذ بداية ظهور المهنة إلى غاية وقتنا الحاضر، مع توضيح أهم الصفات التي يجب أن يتصف بها.

أ. تعريف المدقق الخارجي: يمكن إيجاز تعريف المدقق الخارجي وإظهار ماهيته كما يلي:

✓ تتم الرقابة في الشركات العامة بواسطة مدقق حسابات واحد أو أكثر، يشهد مدققو الحسابات من خلال تقييماتهم بأن الحسابات السنوية منتظمة وصادقة وتعطي صورة صادقة لنتائج عمليات السنة المالية السابقة، بالإضافة إلى الوضع المالي وأصول الشخص أو الشركة في نهاية السنة المالية.[1]

✓ فهو شخص مستقل من خارج الشركة محل التدقيق، يعين بواسطة الملاك، ويتمتع باستقلال كامل في ممارسته لمهام التدقيق، هدفه الرئيسي هو إبداء رأيه في السلامة وصدق تمثيل القوائم المالية التي تعدها الإدارة عن نتيجة الأعمال والمركز المالي للشركة محل التدقيق، وبالإضافة إلى تدقيق القوائم المالية للشركة، فإنه يمكنه أيضا القيام بمهام تدقيق الالتزام، والتدقيق التشغيلي لنفس الشركة، كما يمكنه مزاولة

[1]. Robert Obert, Marie pierre Mairesse, **Comptabilité et Audit**, Manuel et Applications, 3ème Edition,Dunod, Paris, 2010, p 405.

المهنة كفرد أو من خلال عضويته في شركة ويزاول مهنته هذه بترخيص معتمد وفقا لقوانين مزاولة المهنة.[1]

✓ وهو الشخص الذي يقوم بأداء عمله الرقابي والتدقيقي من خارج الشركة ليست لديهم أي علاقة وظيفية أو مصلحة مادية مع الشركة، ويطلق على هذا النوع التدقيق المحايد أو المستقل وأن الغرض الرئيس من التدقيق هو إعطاء رأي فني محايد حول عدالة تصوير الميزانية والحسابات الختامية لنتائج أعمال التدقيق عن الفترة المالية المعنية.[2]

ولقد تطور دور المدقق، حيث كان في الأصل هو الضامن مع المساهمين لصدق الحسابات المقدمة له،لتصبح حاليا وظيفته أكثر ضمن المصلحة العامة، حيث يتحقق من المعلومات المالية ويزود المستخدمين بتقارير موحدة دوليا، يكون محتواها (مالي أو غير مالي) صادقا ويتوافق مع القواعد المطبقة على الشركة.[3]

فالمدقق الخارجي يقدم خدمة عامة ينتفع من مخرجاتها فئات مختلفة من المجتمع، إذ أن المدقق الخارجي لا يقدم خدماته فقط للعميل أو صاحب العمل ولا تنحصر مسؤولياته اتجاه العميل،وإنما تتسع مسؤولياته على اتساع مستخدمي التقارير المالية المدققة من قبله.

والتعاريف المقدمة للمدقق لا تختلف عن بعضها لأن المدقق منذ بداية المهنة كان الهدف من عمله هو إبداء الرأي حول صحة المعلومات الموجودة في القوائم المالية المعدة من طرف الشركة، وتمثيلها للمركز المالي الحقيقي لها.وحتى يتم عمله بكفاءة يجب أن يتوفر فيه شرط الاستقلالية والموضوعية والكفاءة، لأن هناك أطراف عديدة تهتم بتقريره لاتخاذ القرارات السليمة.

---

[1]. ناصر الدين ديلمي، **دور مراجع الحسابات في تعزيز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية – دراسة تطبيقية على أراء مراجعي الحسابات في الجزائر**–، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عباس فرحات، سطيف 1، الجزائر، 2018، ص 31.

[2]. حيدر عباس العطار، **تحليل العلاقة بين تقارير المدقق الخارجي وضعف نظام الرقابة الداخلية في ضوء استخدام المعايير المحاسبية –دراسة ميدانية على آراء المدققين الخارجين بالمؤسسات الحكومية**–، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، العدد 119، المجلد 37، 2018، ص 37.

[3]. Mohamed Hamzaoui, **AUDIT: Gestion des Risques d'Entreprise et Contrôle Interne, Normes ISA 200, 315, 330 et 500**, Village Mondial, Paris, 2005, p 13.

ب. الصفات الأخلاقية للمدقق الخارجي: على المدقق الخارجي التحلي بالصفات التالية حتى يؤدي عمله على أكمل وجه:[1]

- ✓ يجب أن يلتزم بالأمانة في أداء مهام مهنته، وأن يحافظ على ما وقف عليه من أسرار الشركة بسبب قيامه بعمله، وألا يكشف عنها إلا في حدود ما تقتضي به القوانين واللوائح؛
- ✓ يجب أن يلتزم بذكر الحقيقة في كافة التقارير التي يقدمها للمساهمين، ولكل من يهمه الأمر من أصحاب المصالح المختلفة؛
- ✓ يجب أن يلتزم بالنزاهة والموضوعية والاستقلال، وأن يتحلى بعزة نفس تمنعه من اقتراف ما يخل بآداب المهنة المتعارف عليها؛
- ✓ يجب أن يكون على قدر من الذكاء والفطنة يمكنه من الحكم على الأمور بصدق وواقعية وتقدير الظروف والملابسات المحيطة بعمله، وأن يكون قوي الملاحظة غير متردد في عمله عندما يتبين له وجه الحق، بحيث يمكنه ذلك من إبداء رأيه بصدق وأمانة وموضوعية وواقعية؛
- ✓ يجب أن يتحلى بالحلم وسعة الصدر سواء مع معاونيه أو مع عملائه أو مع المساهمين أو مع أي طرف آخر؛
- ✓ يجب أن يكون عادلا في كل أحكامه وتقديراته، وأن يتحرى العدل بين مصالح عملائه ومصالح الطرف الثالث؛
- ✓ يجب عليه الإتقان في أداء عمله وأن يتخذ من الأساليب والأدوات ما يحقق ذلك؛
- ✓ يجب أن يكون واسع الاطلاع دارسا دراسة مستفيضة لنظريات وتطبيقات علم المحاسبة بجميع فروعه؛
- ✓ يجب أن يكون ملما إلماما كافيا بالقوانين، وأن يكون متتبعا أولا بأول للتشريعات الجديدة ليرى مدى تطبيق الشركة التي يقوم بمراجعتها لهذه القوانين؛
- ✓ يجب أن يتصف بالدقة القصوى في عمله؛
- ✓ يجب أن يكون قوي الشخصية حسن المظهر في ملبسه بعيدا عن مواطن الشبهات في سلوكه الشخصي.

[1]. عبيد سعد شريم، لطف حمود بركات، **أصول مراجعة الحسابات**، الطبعة الثالثة، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء،اليمن، 2011، ص ص 74- 75.

تمثل هذه الصفات مجتمعة الإطار الأخلاقي الذي يجب أن يلتزم به المدقق الخارجي عند أداء عمله، فتعتبر الأمانة، الموضوعية، الاستقلالية، النزاهة والكفاءة من أهم الصفات التي تساعد المدقق الخارجي – حال الالتزام بها– على انجاز مهامه بدقة وجودة عالية، مما يساعد على الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه العملية خاصة فيما يخص اتخاذ القرارات السليمة وفي الوقت المناسب بناء على الرأي المقدم من طرف المدقق حول عدالة القوائم المالية للشركات محل التدقيق.

2. حقوق وواجبات المدقق الخارجي: للمدقق الخارجي حقوق وعليه واجبات، ويجب عليه التحلي بالأولى وانجاز الثانية على أكمل وجه حتى يؤدي عمله بجودة عالية.

أ. **حقوق المدقق الخارجي:** منحت العديد من الحقوق بموجب التشريعات والقوانين للمدقق الخارجي تتمثل في:

- ✓ **حق الاطلاع:** وهذا الحق هو مطلق منحه المشرع للمدقق في الاطلاع على كافة السجلات والمستندات التي تكون في حوزة الشركة أو تحت تصرفها؛
- ✓ **حق** الحصول على المعلومات التي يراها ضرورية لأداء عمله، فهو يتمكن من الحصول على أجوبة لاستفساراته أو أية جداول أو أية بيانات أخرى تعدها الشركة له وذلك من قبل موظفيها؛
- ✓ **الحق** في جرد كافة موجودات الوحدة والتحقيق من وجودها، كما له الحق في التحقق من صحة الالتزامات المترتبة بذمتها؛
- ✓ **له الحق** في حضور اجتماعات الهيئة العامة التي يدعو إليها مجلس الإدارة، وأن يدلي برأيه في هذا الاجتماع في كل ما يتعلق بوصفه مدققا وبالأخص ما يتعلق بقائمة المركز المالي والموافقة عليها أو رفضها؛
- ✓ **الحق** في الدعوة إلى اجتماع الهيئة العامة اجتماعا غير عادي، وذلك عندما يجد المدقق أن هناك ظرفا أو خطرا يوجب الدعوة إلى هذا الاجتماع؛
- ✓ **الحق** في الإدلاء برأيه عندما يطرح اقتراح على الهيئة العامة بتغييره وعزله.[1]

[1]. عبد الرزاق محمد عثمان، **أصول التدقيق والرقابة الداخلية**، الطبعة الأولى، الدار النموذجية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، لبنان، 2011، ص34.

✓ **الحق في التوقيع على تقرير التدقيق:** فقط الشخص المعين كمدقق حسابات للشركة يجوز له التوقيع على تقرير المدقق، أو التوقيع أو المصادقة على أي وثيقة يشترط القانون التوقيع عليه من طرف مدقق الحسابات؛

✓ **حق زيارة المكتب الفرعي وحق الوصول إلى الدفاتر:**حتى عندما يتم تدقيق حسابات أي مكتب فرعي من قبل شخص آخر غير مدقق حسابات الشركة، يحق لمدقق الحسابات زيارة المكتب الفرعي إذا رأى أن من الضروري القيام بذلك لأداء مهامه؛ وله الحق في الوصول في جميع الأوقات إلى دفاتر وحسابات الشركة الموجودة في المكتب الفرعي؛

✓ **الحق في تلقي المكافآت:** يحق لمدقق الحسابات الحصول على مكافأة لتدقيق حسابات الشركة.[1]

إن مجموعة الحقوق الممنوحة للمدقق الخارجي تساعده في تجميع المعلومات حول الشركة محل التدقيق، سواء كانت داخلية أو خارجية، كما تجعله يصل إلى أدق التفاصيل وجميع المعلومات التي تعتبر مهمة له للوصول إلى رأي واضح ودقيق حول أداء وظائف وأنشطة الشركة والالتزام بالسياسات المحاسبية، ومدى فعالية نظام الرقابة الداخلية، والخروج بتقرير فني محايد حول مصداقية وعدالة مخرجات النظام المحاسبي للشركة.

ب. واجبات المدقق الخارجي: يقوم المدققون الخارجيون (في البلدان الأنجلوسكسونية) ومحافظو الحسابات (في فرنسا والبلدان الأخرى) بمهمة تدقيق دائمة يجب أن تؤدي إلى المصادقة على حسابات الشركة، ويمكن القول إن لديهم التزاما وأن شهادتهم تعبر عن رأي واحد فقط.[2]ومن بين الواجبات التي يجب عليه القيام بها وانجازها حتى يتمكن من أداء المهام المكلف بها على أكمل وجه هي:[3]

✓ يجب عليه أن يقوم بالفحص والتدقيق الفعلي لحسابات الشركة ودفاترها وما تحتويه من قيود يومية، وحسابات أستاذ بغرض التحقق من صحتها وسلامتها، وكشف أي أخطاء والعمل على تصحيحها والتعاون مع محاسبي الشركة؛

---

[1]. **Fandamentalas Of Accountingand Auditing**, paper 4, The Institute Of company Secretaries Of INDIA, 2014, p 355.

[2]. Mokhtar Belaiboud, **Pratique de l'Audit: Conforme aux normes IAS/IFRS et au SCF**, Berti Edition, Alger, 2011, p11.

[3]. آسيا هيري، **فعالية التدقيق الخارجي وفق أخلاقيات المهنة في تحسين جودة معلومات تقرير المدقق–دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر،2018، ص 22.

- ✓ يجب عليه التحقق من القيم المسجلة لعناصر الأصول والالتزامات المختلفة بأي طريقة تحقق يراها مناسبة لكل عنصر من هذه العناصر؛
- ✓ يجب على المدقق أن يتأكد من مدى قوة نظام الرقابة الداخلية بتقييمه، حتى يستطيع اختبار عينات التدقيق بشكل ملائم وسليم ويغطي معظم عمليات الشركة؛
- ✓ يجب على المدقق أن يقدم التوصيات والاقتراحات الملائمة لما يلي:
  - معالجة وتوضيح الأخطاء التي تم اكتشافها؛
  - عدم الوقوع في الأخطاء مستقبلا ما أمكن ذلك؛
  - حسن سير العمل في أقسام وإدارات الشركة.
- ✓ يجب على المدقق التأكد إلى جانب الفحص والتدقيق الدفتري بأن الشركة تقوم بتطبيق القوانين واللوائح والأنظمة المختلفة وتلتزم بها بطريقة سليمة، كما تلتزم بنصوص بنود العقود المختلفة التي قبلتها ووقعت عليها؛
- ✓ القيام بعمل تسويات الجرد اللازمة لعناصر المصروفات والإيرادات وفقا للقواعد المتعارف عليها؛
- ✓ على المدقق فحص عناصر قائمة المركز المالي للتحقق من أنها تعتبر تعبيرا صحيحا عن القيم الحقيقية لعناصر الأصول والالتزامات، وبالتالي عن المركز المالي للشركة في نهاية السنة المالية؛
- ✓ يجب على المدقق أن يحضر هو أو أحد مساعديه اجتماع الجمعية العامة للمساهمين في الشركة لمناقشة تقريره؛
- ✓ على المدقق عند حضوره اجتماع الجمعية العامة للمساهمين أو اجتماع مجلس الإدارة في غير شركات المساهمة، أن يقدم تقريره إلى الأعضاء ويتلوه عليهم بحيث يكون تقريرا شاملا على جميع البيانات الهامة واللازمة.

3. تعيين وإنهاء مهام المدقق: أصبح موضوع استعانة الشركات على اختلاف أنواعها بأعمال المدقق الخارجي ضرورة فرضتها التغيرات الحاصلة في الاقتصاديات بصفة عامة، وفي مهنة المحاسبة والتدقيق بصفة خاصة، وهذا للأهمية الكبيرة للرأي الذي يخرج به المدقق في نهاية عمله للعديد من الجهات والأطراف المستفيدة منه في اتخاذ القرارات، وتختلف الجهة المسؤولة عن تعيين وإنهاء مهام المدقق حسب نوع الشركة. وسيتم توضيح ذلك كما يلي:

أ. تعيين المدقق الخارجي: إن الاستعانة بمدقق خارجي يعد ضرورة بغض النظر عن شكل الشركة القانوني، حيث ينص على هذا في عقود تأسيس شركات المساهمة وشركات الأشخاص، أما الشركات الفردية على الرغم من أنها غير ملزمة بهذا إلا أنها قد تجد نفسها مجبرة بضرورة الاستعانة بخدمات المدقق كأن تلزمها بعض الجهات الرسمية بذلك أو أي جهة أخرى كالمصارف في حالة تقدمها للاقتراض منها.

ويتم تعيين المدقق في الشركات الفردية بواسطة صاحب الشركة، أما في شركات الأشخاص فأمر تعيينه يكون باتفاق الشركاء، ويكون بواسطة الجمعية العمومية للمساهمين في شركات المساهمة وأحيانا تفوض الجمعية العمومية مجلس الإدارة أو الإدارة العليا للشركة لتعيين المدقق، ولكن يجب أن يتم هذا التفويض في أضيق الحدود وذلك حفاظا على استقلالية وحياد المدقق لأن عمله هو إبداء الرأي حول القوائم المالية المعدة من قبل الإدارة.[1]

وعليه فإن تعيين مدقق الحسابات يكون من طرف المساهمين في شركات المساهمة بتوصية من مجلس الإدارة ويتم ذلك باجتماع الجمعية العمومية ويتم فيه الاتفاق على رسوم التدقيق ويتم اختيار المدقق بناء على الخبرة والسمعة والكفاءة.

ب. إنهاء مهام المدقق: وعكس التعيين هو العزل، ويقصد به إنهاء مهام المدقق أو التخلي عن خدماته، والأصل أن من يقوم بالتعيين هو من يقوم بالعزل أو إنهاء المهام، كما قد يكون التخلي عن مهمة التدقيق بمحض إرادة المدقق وذلك لأسباب شخصية أو موضوعية تجعله يقدم استقالته.

وبالنسبة للمدقق الخارجي، ونظرا لاستقلاليته المطلقة عن الشركة، فإن القوانين في مختلف البلدان وكذلك التعليمات واللوائح الصادرة عن المنظمات المهنية وضعت شروطا لعزله كي لا تمارس عليه الشركة ضغوطا توثر على استقلاليته، فالاستقلالية تعتبر العمود الفقري لممارسة مهنة التدقيق.[2]

---

[1]. زاهره عاطف سودا، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009،ص ص 135-136.

[2]. ناصر الدين ديلمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 34.

ثانيا. المدقق الداخلي

للمدقق الداخلي أيضا أهمية بالغة خاصة للشركة، لذا يجب إلقاء الضوء على ماهيته وواجباته وقواعد السلوك المهني التي يجب أن يتحلى بها.

1. تعريف المدقق الداخلي

يتم تعيين المدققين الداخليين من قبل الشركات لفحص وتقييم فعالية عمليات الشركة خاصة تقييم الرقابة الداخلية، ويتكون جزء كبير من عملهم من عمليات التدقيق التشغيلية.

يقدم قسم التدقيق الداخلي تقاريره مباشرة إلى مجلس الإدارة، ويجب أن يكون المدقق الداخلي– رغم أنه موظف في الشركة – مستقلا عن رؤساء الأقسام والمديرين التنفيذيين الآخرين الذين يراجعون أعماله.[1]

✓ المدقق الداخلي هو ذلك الشخص الموظف في الشركة التي يقوم بتدقيقها، إذ أن جميع الشركات (الشركات الكبيرة) تقوم بإيجاد (إما برغبتها أو بواسطة القوانين والتعليمات) أن يكون لديها قسم للرقابة الداخلية، والذي يشمل فحص أنشطة الشركة وتقديم تقرير حولها إلى الإدارة العليا أو إلى لجنة التدقيق لأجل مساعدة هذه الإدارة للوصول إلى أغراضها، ويشمل عمل المدقق الداخلي تدقيق النشاط وتدقيق الرقابة وإعطاء الاستشارات الضرورية للمستويات الإدارية المختلفة.[2]

وعلى الرغم من أن المدقق الداخلي موظف بالشركة إلا أنه يتمتع بالاستقلالية الكافية عن باقي الأنشطة، حتى يتمكن من الفحص والتدقيق بشفافية ودون ضغط من أي جهة، ما يعزز موضوعية التقرير الذي يقدمه للإدارة.

واجبات المدقق الداخلي: تتمثل واجبات المدقق الداخلي في:

- ✓ دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية؛
- ✓ المساعدة في تصميم وتطبيق نظام الرقابة الداخلية لتحقيق الأهداف المرجوة منها؛
- ✓ تقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة لتحسين إجراءات نظام الرقابة الداخلية؛
- ✓ القيام بدراسات أو مهام محددة تطلبها الإدارة؛
- ✓ القيام بإجراءات معينة يتطلبُها نظام الرقابة الداخلية؛

[1]. Rick Hayes, Roger Dassen, Arnold Schilder, Philip Wallage, **Principles of Auditing: An Introduction to International Standards on Auditing,** Second Edition, Prentice Hall, États-Unis, 2006, p 16.

[2]. عصام نعمه قريط، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 25.

- ✓ القيام بأعباء التدقيق الشامل لتلبية احتياجات الإدارة، ويشتمل على تدقيق الالتزام المالي والكفاءة والفاعلية في الشركة.

ويتم تعيين المدقق الداخلي من قبل إدارة الشركة، ويعتبر التدقيق الداخلي جزء من النظام الشامل للرقابة الداخلية ولا تعتبر جزءا من نظام الضبط الداخلي أو النظام المحاسبي، كما أن المدقق الداخلي لا ينتمي إلى قسم المحاسبة حيث يقوم هو بنفسه بتدقيق أعمال هذا القسم ورفع التقارير عنه، ويعتمد مدى ونطاق حجم عمل المدقق الداخلي حسب ما تمنحه الإدارة من صلاحيات في هذا المجال.[1]والمدقق الداخلي يتمحور أغلب عمله حول نظام الرقابة الداخلية، فهو مسؤول عن تقييمه وزيادة فعاليته، باعتباره أهم نظام داخل الشركة يعمل على التحكم في المخاطر.

2. قواعد السلوك الأخلاقي للتدقيق الداخلي

يجب على المدقق الداخلي الالتزام بقواعد السلوك المهني التالية:

أ. النزاهة: التي يتمتع بها المدققون الداخليون تعطي أساسا لمدى الاعتماد على إنتاج المدققين الداخليين من خلال إرساء دعائم الثقة، وفيما يلي قواعد السلوك الأخلاقي لهذا المبدأ حسب ما وردت في معايير IIA:[2]

على المدققين الداخليين:

- ✓ أداء الأعمال المناطة بهم بأمانة ومسؤولية؛
- ✓ الالتزام بالقوانين المعمول بها مع ضرورة إجراء الإفصاحات المتوقعة منهم، مما يتوفر لهم من معلومات قانونيا ومهنيا؛
- ✓ أن لا يقوموا بممارسة أي أنشطة غير قانونية أو القيام بأعمال أو تصرفات تسيء إلى مهنة التدقيق الداخلي أو للشركة التي يعملون بها؛
- ✓ أن يقوموا بالمساهمة في تحقيق أهداف الشركة التي يعملون بها المشروعة والسليمة.

ب. الموضوعية:هنا يجب أن يمارس المدقق الداخلي أعلى مستويات المهنية المطلوبة منه لأداء عمله بكفاءة عالية، حيث عليه جمع وتقييم وإيصال المعلومات المتعلقة بالأنشطة التي يقوم بتدقيقها، ويجب أن لا تكون الأحكام الصادرة بخصوص تلك الأنشطة متأثرة بمصلحة شخصية أو مصلحة خاصة بالآخرين.

---

[1]. يوسف محمود جربوع، اعتدال محمد سعيد الحلو، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 115-116.

[2]. زاهر الرمحي، **الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية**، الطبعة الأولى، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص ص 66-68.

لذلك فإن مجمع المدققين الداخليين الأمريكي وعلى وفق قواعد السلوك المهني الخاص به أكد على ضرورة تدعيم موضوعية المدققين الداخليين وذلك من حيث عدم المشاركة في أي أنشطة من الممكن أن تضعف من حياديتهم، كالمشاركة على سبيل المثال في أنشطة وعلاقات تتضارب مع مصلحة الشركة، أو عدم المشاركة في أي أعمال من الممكن أن تؤثر على موضوعيتهم واستقلاليتهم، ويجب الإفصاح عن جميع الحقائق بكل حذافيرها والتعبير والإبلاغ عنها في تقارير المدقق.

ج. السرية: على المدققين الداخليين الحرص على أهمية وقيمة المعلومات التي يحصلون عليها في الشركة أو المنظمة تحت التدقيق، وعدم الإفصاح عن أي معلومة يتم الحصول عليها إلا إذا كان هناك التزام مهني أو قانوني للإفصاح. لذلك فإن ميثاق السلوك الأخلاقي التي أكد عليها المجمع تتطلب عدم استخدام المدقق لأي معلومة لمصلحة أو منفعة شخصية أو استخدامها بشكل مخالف لقوانين وأهداف الشركة الأخلاقية.[1]

د. الكفاءة المهنية والعناية اللازمة: أن يحافظ على المعرفة والمهارات المهنية بالمستوى المطلوب، لضمان أن يستلم العميل أو صاحب العمل خدمات مهنية كفؤة مبنية على التطورات الحالية في الممارسات والتشريعات والأساليب، وأن يؤدي مهامه بكل اجتهاد وعناية وفقا للمعايير الفنية والمهنية المعمول بها.[2] وفيما يلي قواعد السلوك الأخلاقي لهذا المبدأ حسب ما وردت في معايير IIA:[3]

على المدققين الداخليين:

- ✓ تأدية الخدمات التي لديهم فيها المعرفة والمهارة والخبرة اللازمة لها؛
- ✓ تأدية مهام التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية لممارسة التدقيق الداخلي؛
- ✓ العمل باستمرار على تطوير أدائهم وتحسين مهاراتهم وجودة الخدمات التي يؤدونها.

عمل المدقق الداخلي يشبه إلى حد كبير عمل المدقق الخارجي رغم الاختلاف في عدة جوانب أهمها (جهة التعيين، الاستقلالية .....)، فالمدقق الداخلي يقوم بتدقيق جميع الأنشطة داخل الشركة ويخرج بتقرير يرفع إلى الإدارة العليا. ووجود المدقق الداخلي مهم بقدر أهمية المدقق الخارجي لما له من دور في إعطاء فكرة للمسؤولين عن مدى نجاعة وفعالية جميع الأنشطة الداخلية، والوقوف على الأخطاء

---

[1]. علي حسين الدوغجي، **آليات حوكمة الشركات التي تؤثر في اتخاذ المدقق الداخلي للقرار الأخلاقي**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، المجلد 16، العدد 59، 30 سبتمبر 2010، ص ص 257-258.

[2]. كتاب إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، قواعد السلوك الأخلاقي معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، إصدار 2010، ص 10.

[3]. زاهر الرمحي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 66-68.

والتجاوزات في الوقت المناسب لحلها وتجاوزها، وهذا راجع للعمل المتواصل طول السنة للمدقق الداخلي، على عكس عمل المدقق الخارجي الذي يكون أخر السنة فقط.هذا ما يعزز ضرورة التكامل بين عمل المدققين (الداخلي والخارجي) للعمل على زيادة فعالية وجودة عملية التدقيق بأكملها.

المطلب الثاني: منهجية انجاز عملية التدقيق الخارجي

تمر عملية إنجاز مهمة التدقيق الخارجي بمراحل متسلسلة ومترابطة، تنطلق بقبول المهمة وإعداد الخطة وتنتهي بتقرير يظهر عدالة القوائم المالية وتعبيرها الصادق عن المركز المالي للشركة محل التدقيق، إن إتباع واحترام هذه المراحل يجعل عملية التدقيق منظمة وهادفة وذات جودة عالية. ويمكن إيجاز هذه المراحل في:

أولا. قبول مهمة التدقيق وما قبلها

قبل اتخاذ المدقق قرار بالموافقة على تدقيق حسابات شركة معينة عليه أن يقوم بالحصول على المعلومات حول طبيعة عمل الشركة والقطاع الذي تنتمي إليه، بالإضافة إلى معلومات أخرى تساعده في اتخاذ هذا القرار، وهناك عدد من الخطوات التمهيدية التي يتعين على المدقق مراعاتها قبل الشروع في تنفيذ إجراءات التدقيق نذكر منها ما يلي:

- ✓ **التحقق من صحة تعيينه:** والذي يتم وفقا للشكل القانوني للشركة موضوع التدقيق، وعدم وجود مانع قانوني يمنعه من ممارسة مهامه؛
- ✓ **الاتصال بالمدقق السابق:** وهي قاعدة من قواعد آداب السلوك المهني، فيتحرى منه عن سبب عدم تجديد تعيينه أو عزله أو استقالته، فقد يجد من المبررات والأسباب ما يمنعه كمهني محايد من قبول المهمة المعروضة عليه؛
- ✓ **اتصالات أولى مع الشركة محل التدقيق:** إذ يتعرف المدقق من خلال هذه الخطوة على المسؤولين ومسيري مختلف المصالح ويجري حوارا معهم، كما يقوم بزيارات ميدانية يتعرف من خلالها على مقر الشركة، نشاطاتها ووحداتها. والاطلاع ودراسة التقارير المالية لعدد كافي من السنوات السابقة، ومقارنتها ببعض التقارير المالية للشركات المماثلة والتي لها نفس الظروف ونفس النشاط،دراسة عدد من محاضر مجلس الإدارة والجمعية العامة للمساهمين، دراسة وتحليل تقارير التدقيق الداخلي، والتعرف على هيكل إدارة التدقيق الداخلي ومسؤولياته والاطلاع على القوانين واللوائح والأنظمة الداخلية في الشركة.[1]

[1]. سارة حدادي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 70-71.

بعد قبول المهمة يقوم المدقق بإرسال كتاب ارتباط إلى إدارة الشركة التي عينته، وعلى أوراقه الخاصة وبنسختين. هذه الرسالة تمثل وثيقة قبول المهمة وتعتبر عقدا بين الطرفين وتساعد في إزالة سوء الفهم بين الأطراف، ومن أهم محتويات الرسالة:

- ✓ طبيعة هدف التدقيق ونطاقه؛
- ✓ مسؤولية الإدارة عن تحضير البيانات المالية؛
- ✓ الإشارة إلى أن التدقيق هو حسب معايير التدقيق المتعارف عليها (أو الدولية) وحسب العينات؛
- ✓ الأعمال والمعلومات التي سيطلبها من موظفي الشركة تحت التدقيق؛
- ✓ أسس الاتفاق على الأجور.[1]

بعد إرسال رسالة الارتباط وإبداء المدقق موافقته على القيام بتدقيق الشركة يقوم بإعداد خطة التدقيق، حيث تعتبر هذه الخطة الترجمة للإستراتيجية الشاملة إلى برنامج شامل تفصيلي للعمل الذي سيتم إنجازه بواسطة فريق التدقيق، وهي تحدد الإجراءات التفصيلية لعملية التدقيق التي تمكن المدقق من الحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة لتحقيق أهداف التدقيق، ولذلك يجب أن تكون هذه الخطة مكتوبة. تتضمن خطة التدقيق التفاصيل لطبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق المتعلقة بالعمليات وأرصدة الحسابات والإفصاحات الهامة، ويتوقف شكل ونطاق تفاصيل الخطة على الحكم المهني للمدقق، وتتفاوت هذه التفاصيل تبعا لاختلاف حجم وتعقيد بيئة العميل الخاضعة لعملية التدقيق وعلى الأهمية النسبية وعلى خبرة فريق التدقيق.[2]

ويقصد بطبيعة ونطاق وتوقيت إجراءات التدقيق ما يلي:

- ✓ **طبيعة إجراءات التدقيق:** هي إجراءات التدقيق الخاصة التي سيتم استخدامها وتطبيقها على عناصر ومفردات معينة.
- ✓ **نطاق إجراءات التدقيق:** هي عدد العناصر والمفردات التي سيتم تطبيق الإجراء عليها (حجم العينة)، وأيضا عدد الاختبارات المختلفة التي سيتم انجازها.

[1]. عصام نعمه قريط، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 46- 47.

[2]. تامر مزيد رفاعه، **أصول تدقيق الحسابات وتطبيقاته على دوائر العمليات في المنشأة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص 88.

✓ **توقيت إجراءات التدقيق:**ويتمثل في الوقت المناسب والملائم للقيام بإنجاز كل إجراء من إجراءات التدقيق.[1]

وهذه المرحلة تتطلب مدققين يتمتعون بمهارات قراءة وانتباه وتعلم كبيرة،كما تتطلب معرفة جيدة بالشركة،لأنه عليه معرفة مكان المعلومات الصحيحة وممن يطلبها.وهي الفترة التي يتم خلالها تنفيذ جميع الأعمال التحضيرية قبل اتخاذ الإجراءات في نهاية هذه المرحلة، أي أن أهداف ونطاق المهمة قد تم تحديدها بدقة، وكذا تحديد النموذج الذي يجب أن تتجه نحوه نتيجة مهمته.[2]وعلى المدقق الخارجي ومساعديه إتباع التعليمات التالية من أجل تنفيذ خطة العمل:[3]

✓ تقييد عدد ساعات العمل التي يقضيها المدقق أو أحد مساعديه في الشركة محل التدقيق في كشف خاص؛

✓ استعمال سجل الملاحظات والتوقيع على برنامج التدقيق نقطة بنقطة؛

✓ العمل على حصول التفاهم المشترك مع موظفي الشركة محل التدقيق، والحرص على ألا تكون مهمة التدقيق سببا في تعطيل أعمال الموظفين؛

✓ المحافظة على سرية معلومات الشركة محل التدقيق؛

✓ التأشير بشكل واضح على المستندات التي تم فحصها لكيلا يستغلها الموظفون كمبرر لعملية أخرى؛

✓ استعمال العلامات المختلفة للدلالة والتفرقة بين مختلف خطوات مهمة التدقيق، وذلك بتخصيص علامة معينة لكل خطوة؛

✓ عند البدء بتدقيق قسم معين من العمليات، وجب إنهاءه تماما ثم الانتقال إلى قسم آخر، لأنه إن ترك جزء من القسم الأول دون إتمام قد يؤدي ذلك إلى إهماله أو نسيانه؛

✓ يجب أن ينبه المدقق الخارجي مسؤولي الشركة محل التدقيق بأن تكون جميع الأرقام مدونة بالحبر بالدفاتر قبل تدقيقها، لتفادي أي تغيرات في تلك الأرقام بسوء النية أو بحسنها؛

---

[1]. عبيد سعد شريم، لطف حمود بركات، **أصول مراجعة الحسابات**، الطبعة الثالثة، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء،اليمن، 2011، ص 117.

[2]. Jaques Renard, **Théorie et Pratique de L'Audit Interne,** 8ème édition, Eyrolles**,** Paris, 2013, p 194.

[3]. آسيا هيري، **فعالية التدقيق الخارجي وفق أخلاقيات المهنة في تحسين جودة معلومات تقرير المدقق–دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية–**،أطروحة دكتوراه غير منشورة،تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر،2018، ص ص 40–41.

✓ يستحسن أن يترك مساعدو المدقق الخارجي أمر مناقشة المواضيع الهامة مع المختصين له، خصوصا النقاط التي تحتاج إلى إيضاح من مجلس الإدارة.

ثانيا. دراسة وفهم وتقييم نظام الرقابة الداخلية

لوجود نظام رقابة داخلية في الشركة أهمية بالغة من خلال الوقوف على سير جميع الأنشطة والعمليات الداخلية، ولاعتماد المدقق على هذا النظام بعد تقييمه واثبات فعاليته في تحديد عينة وحجم الاختبارات التي سيقوم بها.

وتمر عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف المدقق بمراحل أساسية يمكن إيجازها فيما يلي:

أسباب فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية: وتتمثل في:

✓ لأن الرقابة الداخلية تعتبر نقطة انطلاق يبدأ من عندها المدقق عمله؛

✓ نتيجة الفحص للرقابة الداخلية يرسم برنامج التدقيق المناسب؛

✓ تحديد كمية الاختبارات اللازمة؛

✓ تحديد حجم العينات المناسبة واللازمة؛

✓ دراسة النظام كما هو منفذ لانتقاده ووضع التقرير المحايد.[1]

أ. دراسة وتوثيق نظام الرقابة الداخلية: تعرف هذه المرحلة بمرحلة التعرف على الأنظمة التي تتم في مرحلة التخطيط من خلال إجراءات موحدة للحد من التكلفة، وهذه المرحلة تكون أشمل ذلك أن التعرف يشمل جميع إجراءات الرقابة الداخلية الجوهرية، غير أن مستوى الفهم والتوثيق يكون ذو طابع عام وأقل عمقا وتفصيلا، وتتم هذه المرحلة من خلال الاستفسار والملاحظة والاطلاع على الأنظمة الموثقة سرديا أو خرائطيا وربما من خلال إجراءات الفحص العابر. ويقوم المدقق بدراسة وفحص نظام الرقابة الداخلية في الشركة من خلال الخطوات التالية:[2]

✓ **فهم نظام الرقابة الداخلية:** في هذه الخطوة يجب على المدقق أن يحقق المعرفة الكافية عن نظام الرقابة الداخلية، وذلك عن طريق الاستفسار من مختلف الأشخاص داخل الشركة، إضافة إلى الرجوع إلى المستندات التي توصف نظام الرقابة الداخلية للحصول على فهم كاف لهيكل الرقابة الداخلية.

✓ **تحديد مخاطر الرقابة:** يتم في هذه الخطوة تحديد مخاطر الرقابة ويمكن للمدقق أن يقوم بذلك عن طريق تحديد مواطن الضعف والقوة.

---

[1]. زهير الحدرب، **مرجع سبق ذكره**، ص 140.

[2]. أسماء بودونت، **مرجع سبق ذكره**، ص 32.

✓ **اختبارات الالتزام:** الهدف من هذه الخطوة هو التحقق من أن أساليب الرقابة في الشركة تطبق بنفس الطريقة التي وصفت بها، وأن الموظفين ملتزمون بتطبيق إجراءات وأساليب الرقابة، ويجب على إدارة الشركة أن تحث موظفيها على ذلك من خلال تدريبهم وأداء المهام المخصصة لكل واحد منهم.

ب. التقييم الأولي للرقابة الداخلية: باستخراج المدقق مبدئيا لنقاط القوة (ضمانات تسمح بالتسجيل الجيد للعمليات) ونقاط الضعف (عيوب يترتب عنها خطر ارتكاب أخطاء وتزوير)، يمكنه إعطاء تقييم أولي لنظام الرقابة الداخلية، وتستعمل هذه الخطوة غالبا استفسارات مختلفة أي استفسارات تتضمن أسئلة تكون الإجابة عليها إما بـ: نعم أي إيجابي أو لا أي سلبي، وعليه يستطيع المدقق في نهاية هذه الخطوة تحديد نقاط قوة النظام ونقاط ضعفه وذلك من خلال التصور أي من الناحية النظرية للنظام محل الدراسة.

ج. التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية: باعتماده على الاختبارات السابقة الذكر يتمكن المدقق من الوقوف على ضعف النظام وسوء تسييره عند اكتشاف سوء تطبيق نقاط القوة، هذا بالإضافة إلى نقاط الضعف التي يتوصل إليها عند التقييم الأولي لذلك النظام.[1]

إن تقييم نظام الرقابة الداخلية والحكم على مدى فعاليته وسلامته من خلال التأكد من مدى التزام العاملين بالسياسات الموضوعة والمرسومة من طرف إدارة الشركة، مدى الالتزام بالمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الدولية في إعداد القوائم المالية، ووضوح ذلك في السجلات والدفاتر المحاسبية المعتمدة داخليا وفاعلية ونجاعة استخدام موارد الشركة بما يحقق أهدافها، يجعل المدقق الخارجي مدرك للوضع الداخلي للشركة، وبالتالي يستطيع تحديد مجال وعينة الدراسة التي تعبر بدقة عن الوضع العام للشركة خاصة في ظل اعتماد التدقيق الاختباري بدل التدقيق التفصيلي.

ثالثا. أدلة الإثبات

حتى يقوم المدقق الخارجي بعملية تقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل جيد يجب أن يمتلك مجموعة من الوثائق والسجلات يعتمد عليها وتساعده لفهم أنظمة وسياسات الشركة، يطلق على هذه الوثائق أدلة الإثبات. وتعرف على أنها:"عبارة عن مجموعة من المستندات داخلية كانت أو خارجية، من واجبها أن تعكس حقائق من داخل أو من خارج الشركة".[2]

---

[1]. أحمد قايد نور الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 62-63.

[2]. نجاة تونسي، **مردودية مدقق الحسابات في ظل تبني المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص التدقيق والنظام المحاسبي المالي الجديد، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016، ص 47.

وتتكون أدلة الإثبات المؤيدة للقوائم المالية من البيانات المحاسبية الأساسية إلى جانب كافة المعلومات المساعدة المتاحة للمدقق، وتعتبر من أدلة الإثبات المؤيدة للقوائم المالية كل من دفاتر القيد الأصلي ودفاتر الأستاذ العام والسجلات المحاسبية الأخرى مثل: حسابات التكاليف، كما تسجل أيضا أوراق العمل الخاصة بالتسويات الجردية. ولا يعتبر وجود هذه السجلات والدفاتر كاف في حد ذاته ليكون دليلا للإثبات، ولكن يجب أن تتوفر فيها العناية ودقة صحة البيانات التي تتضمنها.وإلى جانب السجلات والدفاتر السابقة توجد أدلة إثبات مؤيدة للعمليات المثبتة بهذه السجلات، مثل الشيكات والفواتير والعقود ومحاضر جلسات مجلس الإدارة والمصادقات والبيانات والمعلومات التي يمكن الحصول عليها عن طريق الاستفسارات والملاحظات والتفتيش والفحص، وهي التي تمكنه من الوصول إلى استنتاجات عن طريق التفكير المنطقي.[1]

المرحلة الرابعة: التقرير

في نهاية عملية التدقيق وعند الانتهاء من جميع المراحل، وبعد التدقيق في جميع الدفاتر والوثائق والقوائم المالية والتأكد من صحتها يقوم المدقق بإعداد تقرير نهاية العمل تتضمن نطاق العملية ونتائجها يرفع للجهات المسؤولة.

أ. أهمية التقرير: وتكمن أهمية التقرير في النقاط التالية:[2]

- ✓ يعد التقرير بمثابة خلاصة عمل مدقق الحسابات، إذ أن عملية تدقيق الحسابات تمكن المدقق من التعرف على جميع البيانات والمعلومات التي تتعلق بالعمليات التي أجرتها الشركة والتي انعكست في النهاية على نتائج الأعمال والمركز المالي، لذلك يعد تقرير المدقق بمثابة كشف يقدمه إلى الأطراف المعنية وبصفة خاصة الملاك؛
- ✓ يعد تقرير مدقق الحسابات وثيقة مكتوبة يمكن الرجوع إليها من أجل تحديد المسؤولية المدنية والجنائية للمدقق، وهذا عند إهماله أو التقصير في أداء المهام المنوطة به؛
- ✓ ارتفاع الطلب على الرأي الفني المحايد لمدقق الحسابات، وهذا نظرا لما يواجه مستخدم المعلومة من صعوبة في تحديد جودة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها وهذا نتيجة العوامل التالية:
- ✓ تضارب المصالح بين مستخدم المعلومات ومن يقوم بإعدادها؛

[1].ناصر الدين ديلمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 23.

[2]. نجاة تونسي، **مردودية مدقق الحسابات في ظل تبني المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) –دراسة حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 54.

- ✓ صعوبة استيعاب المعلومات المعدة وتعقيد الموضوعات المرتبطة بها، وبالتالي ضرورة وجود شخص مؤهل يقوم بتحديد جودة المعلومات وبالتالي درجة الاعتماد عليها؛
- ✓ الأهمية النسبية للمعلومات محل الدراسة لما لها من أهمية في عملية اتخاذ القرارات.

ب. عناصر التقرير: يتمثل الهدف الأساسي من تدقيق التقارير المالية في تمكين مدقق الحسابات من إبداء رأي حول عدالة هذه القوائم المالية ومدى مطابقتها للمعايير الموضوعة، ويكون ذلك من خلال قيام المدقق بإعداد تقرير التدقيق، حيث يوضح فيه رأيه فيما إذا:[1]

- ✓ كانت التقارير المالية قد أعدت باستخدام سياسات محاسبية مقبولة وإن هذه السياسات ثابتة.
- ✓ كانت التقارير المالية تتماشى مع النظم والمتطلبات القانونية؛
- ✓ كان الشكل العام الذي تظهره التقارير المالية يتماشى مع معلومات مدقق الحسابات عن نشاط الشركة؛
- ✓ كان هناك إفصاح مناسب عن النواحي الهامة والمتعلقة بالغرض السليم للتقارير المالية.

ج. أساسيات التقرير: وتتمثل في:[2]

- ✓ **العنوان:** يجب أن يكون لتقرير المدقق عنوان مناسب، مثل "تقرير المدقق".
- ✓ **المرسل إليه:** قد يكون المرسل إليه مساهما أو مجلس إدارة شركة.
- ✓ **التعريف:** يجب أن يحدد تقرير التدقيق البيان المالي الذي تمت تدقيقه. قد يتضمن البيان المالي حسابات الأرباح والخسائر التجارية والميزانية العمومية وبيان التغيرات في المركز المالي والمصادر وتطبيق بيان التدفقات النقدية. يجب أن يتضمن التقرير اسم الكيان. علاوة على ذلك، فإن البيانات والمدة التي يغطيها البيان المالي مذكورة أيضا فيها.
- ✓ **الإشارة إلى معايير التدقيق:** يجب أن يشير تقرير التدقيق إلى معيار التدقيق أو الممارسة المتبعة في إجراء التدقيق.
- ✓ **الرأي:** يجب أن يوضح تقرير المدقق بوضوح رأي المدقق حول العرض في البيان المالي للمركز المالي للشركة ونتائج عملياتها. عادة ما يستند هذا الرأي إلى المعايير الوطنية أو معايير المحاسبة الدولية.

---

[1]. تامر مزيد رفاعه، **مرجع سبق ذكره**، ص 129.

[2].**Fandamentalas Of Accounting and Auditing**, Op.Cit, p 357.

✓ **التوقيع:** يجب توقيع تقرير التدقيق باسم الشركة المدققة أو الاسم الشخصي لمدقق الحسابات أو كليهما حسب الاقتضاء.

✓ **عنوان مدقق الحسابات:** يرد عنوان مدقق الحسابات في تقرير تدقيق الحسابات. تم ذكر اسم المدينة في التقرير لمعلومات القراء.

✓ **تاريخ التقرير:** يجب أن يكون تقرير المدقق مؤرخا في موعد لا يتجاوز التاريخ الذي حصل فيه المدقق على أدلة تدقيق مناسبة كافية وتاريخ موافقة الإدارة على الحسابات.

د. أنواع التقرير: وتتمثل عادة في أحد الأشكال التالية:

✓ **الرأي النظيف:**يصدر هذا التقرير بدون تحفظات عندما لا يجد المدقق أي ملاحظات أو اقتراحات خلال قيامه بعملية التدقيق ذات أثر على صحة وعدالة القوائم المالية.[1]

✓ **الرأي المتحفظ:** يعبر المدقق عن رأي متحفظ حينما:

- يخلص المدقق، بعد أن يحصل على أدلة تدقيق كافية وملائمة، أن التحريفات سواء كانت بشكل فردي أو ككل، هي هامة ولكنها ليست واسعة النطاق بالنسبة للقوائم المالية.
- يكون المدقق غير قادر على الحصول على أدلة تدقيق كافة وملائمة لتكوين رأي، ولكن المدقق يخلص إلى أن الآثار الممكنة للتحريفات غير المكتشفة على القوائم المالية إن وجدت، يمكن أن تكون هامة ولكن ليست واسعة النطاق.

✓ **الرأي السلبي:** على المدقق أن يعبر عن رأي سلبي حينما يخلص بعد أن يحصل على أدلة تدقيق كافية وملائمة، أن التحريفات سواء كانت بشكل فردي أو ككل، هي هامة، وواسعة النطاق بالنسبة للقوائم المالية.[2]

[1]. سفيان رايس، نور الدين زعيبط، **أهمية المحتوى المعلوماتي لتقرير التدقيق الخارجي في تقليص فجوة التوقعات**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، مارس 2021، ص 413.

[2]. عبد القادر قادري، **دراسة مقارنة بين معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية في كيفية إعداد تقرير التدقيق**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر، العدد الثاني، 2016، ص ص 57-58.

✓ **الامتناع عن إبداء الرأي:** يجب على المدقق أن يمتنع عن إبداء الرأي عندما يكون غير قادر على جمع أدلة التدقيق الكافية والمناسبة التي يبني عليها رأي التدقيق، ويتوصل إلى أن الآثار الممكنة للأخطاء الجوهرية على القوائم المالية، إن وجدت، يمكن أن تكون جوهرية وواسعة النطاق.[1]

والجدول الموالي يوضح محددات اختيار نوع الرأي المعدل حسب معايير التدقيق الدولية (ISA):

الجدول رقم (1-4): محددات اختيار نوع الرأي المعدل حسب معايير التدقيق الدولية (ISA)

حكم المدقق / طبيعة المسألة التي تدعو إلى التعديل	أثر جوهري ولكن ليس واسع النطاق على القوائم المالية	أثر جوهري ولكن واسع النطاق على القوائم المالية
القوائم المالية تحتوي على أخطاء جوهرية	رأي متحفظ	رأي سلبي
تعذر الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة	رأي متحفظ	حجب الرأي

المصدر: نور الهدى بهلولي، **أثر تبني معايير التدقيق الدولية بالجزائر على تقرير المدقق -دراسة استقصائية لعينة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين-**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- دراسات اقتصادية، العدد 28 (1)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 59.

يؤكد الجدول السابق أن المدقق يعدل عن رأيه إذا وجد القوائم المالية تحمل أخطاء جوهرية أو تعذر عليه الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة، وفي كلتا الحالتين عليه إصدار رأي متحفظ إذا كان تلك الظروف لا تؤثر بشكل واسع وهام على القوائم المالية، أما إذا كانت تؤثر بشكل واسع وهام فعليه تكوين رأي سلبي في حال كانت القوائم المالية تحتوي على أخطاء جوهرية، وحجب رأيه إذا تعذر عليه الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة.

ويمكن تقديم نموذج عام لعملية التدقيق، والذي يتكون من أربع مراحل كما يوضحه الشكل الموالي:

[1]. سامي زيادي، سمير بوعافية، صالح سراي، **منهجية التدقيق في ظل معايير التدقيق الدولية**، مجلة العلوم الإدارية والمالية،جامعة الواد، الجزائر، المجلد 4، العدد 1، 2020، ص 31.

شكل رقم (1-1): نموذج عام لعملية التدقيق

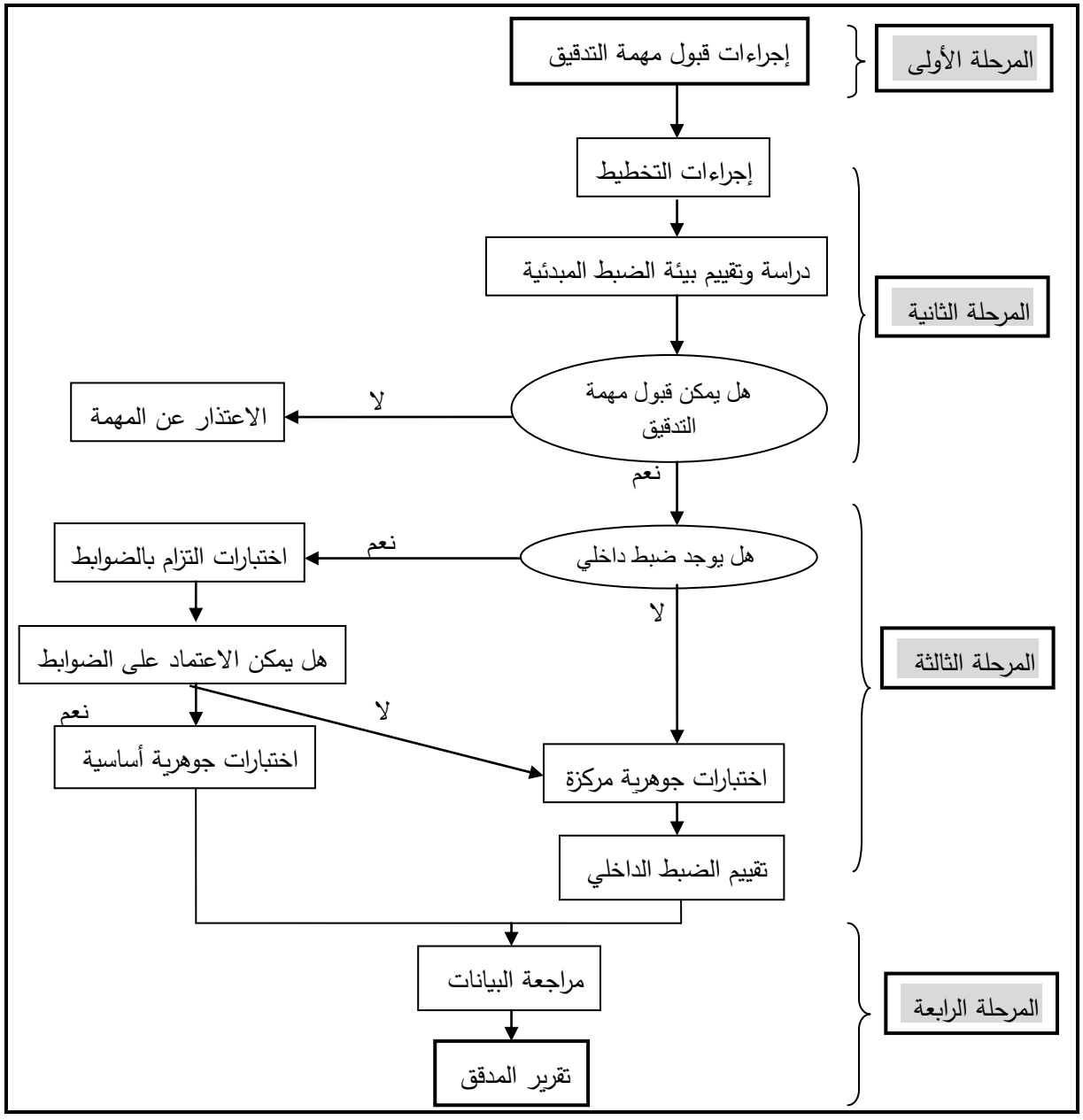

المصدر: زينب حوري، **التدقيق بين الماضي والحاضر**، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر- الواقع والآفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، يومي 11 و12أكتوبر 2010، ص 7.

تساعد المنهجية المذكورة حسب الشكل أعلاه بخطواتها المتتابعة المدقق الخارجي على تنظيم عمله وتحديد مهام ومسؤوليات فريق العمل، كل في إطار حدوده وإن وضع برنامج يتبعه المدقق يعمل على ربح الوقت وإتقان العمل.

المطلب الثالث: منهجية إنجاز مهام التدقيق الداخلي

لإتمام مهمة التدقيق بجودة عالية وحتى يكون العمل منظم، على المدقق الداخلي الاسترشاد بالمعايير الخاصة بالمهنة وإتباع خطوات محددة تبدأ بالتخطيط للعملية، ثم تنفيذها للخروج بتقرير يرفع إلى الجهات المسؤولة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. ويمكن توضيح منهجية التدقيق الداخلي في المراحل الأساسية الموالية.

أولا. التخطيط

قبل التخطيط لعملية التدقيق يجب أن يتم تحديد المجال الذي سيتم تدقيقه، فقد يكون هذا المجال وظيفة المشتريات أو نظاما مثل نظام التخزين، أو نظام معالجة المعلومات أو أي نشاط من أنشطة الشركة. بعد ذلك تبدأ مرحلة التخطيط لعملية التدقيق في مجال معين وذلك بإتباع الخطوات التالية:[1]

- ✓ يقوم رئيس فريق التدقيق بتحديد أهداف عملية المراجعة ونطاقها بالاتفاق مع مسؤولي الإدارة المعنية؛
- ✓ تجميع المعلومات عن النشاط المراد تدقيقه عن طريق المقابلات والفحص المبدئي وقوائم الاستقصاء؛
- ✓ تحديد فريق التدقيق وكذلك الموارد المادية واللوجستية لإنجاز العلمية؛
- ✓ التعرف علميا عن الأنشطة أو العمليات المراد تدقيقها وتحديد المواطن التي تحتاج إلى اهتمام خاص.

وهذا يتم عن طريق:

- الاطلاع على السياسات والإجراءات؛
- مقابلة مسؤولي المجال أو النشاط المراد تدقيقه للتعرف على الأنشطة التشغيلية وغيرها من الأمور الأخرى؛
- إصدار تقرير سنوي عن أنشطة قسم التدقيق الداخلي بحيث يشتمل على العناصر التالية:
  - الموضوعات التي خضعت للتدقيق؛
  - النتائج التي تم التوصل إليها؛
  - التوصيات والاقتراحات؛
  - بيان بالانحرافات عن البرنامج الموضوع وأسبابها واقتراح تفاديها في المستقبل.

[1]. خالد أحمد محمد حمودة، فاطمة شادي هدية حسن، زهرة عبد السلام محمد حمودة،**مرجع سبق ذكره**، ص 21.

ثانيا. تنفيذ المهمة

وتبدأ هذه المرحلة بإعداد "برنامج الفحص" بشكل مكتوب من طرف فريق التدقيق، وتحت إشراف رئيس المهمة، ثم يتم إرساله إلى مسؤول التدقيق الداخلي للاطلاع والمصادقة عليه، وتقع على رئيس المهمة مسؤولية الاحتفاظ به في ملف التدقيق المكوَّن من أوراق العمل. ويعتبر هذا البرنامج بمثابة وثيقة داخلية تستعملها إدارة التدقيق الداخلي لمتابعة وتقييم أعمال المدققين الداخليين.تتضمن هذه المرحلة الهامة وصف، تحليل وتقييم نظام الرقابة الداخلية للوحدة أو النشاط الخاضع للتدقيق، ومن ثم إعادة تقييم درجة المخاطرة، حيث ستحدد نتائج إعادة التقييم فيما إذا كان المدقق الداخلي سيقرر القيام باختبارات موسعة لنظام الرقابة الداخلية، أم سيكتفي باختبارات محدودة للتأكيد، والتي يمكن أن تسمح نتائجها بتحرير تقرير التدقيق الخاص بالمهمة.[1]

ثالثا. إعداد التقرير

هذه الخطوة تمثل المرحلة الأخيرة لعملية المدققين، حيث يقوم رئيس فريق التدقيق بصياغة تقريره موضحا فيه:[2]

- ✓ بيان الهدف من عملية التدقيق؛
- ✓ نطاق وحدود عملية التدقيق؛
- ✓ الإجراءات التي اتبعت في عملية التدقيق؛
- ✓ النتائج التي تم التوصل إليها من عملية التدقيق؛
- ✓ المقترحات والتوصيات في الخصوص.

ولضمان نجاح عملية التدقيق والوصول إلى نتائج مرضية وتوصيات بناءة فإن هناك عدة أمور يجب أخذها بعين الاعتبار عند صياغة التقرير وهي:

- ✓ أن يكون التقرير واضحا وهادفا وأن يصل في الوقت المناسب؛
- ✓ أن يحتوي على حلول للمشاكل ومقترحات للتصحيح عوضا عن إبراز المشاكل والعيوب فقط؛
- ✓ أن تتم مناقشة النتائج مع مسؤولي الجهة تحت التدقيق لضمان عدم وجود أي لبس فيها وذلك قبل إصدار التقرير؛

---

[1]. جمعة هوام، نور الدين مزياني، **تقييم فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية العامة: دراسة ميدانية**، الجزائر، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، (العلوم الإنسانية والإدارية)، السعودية، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، 2017، ص 220.

[2]. خالد أحمد محمد حمودة، فاطمة شادي هدية حسن، زهرة عبد السلام محمد حمودة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 22-23.

✓ أن يقوم رئيس قسم التدقيق الداخلي بمراجعة التقرير والتصديق عليه قبل إصداره وتحديد الجهات التي يوجه لها التقرير.

رابعا. التأكد من إجراء التصحيحات اللازمة

إن دور المدقق الداخلي لا ينتهي بمجرد إرسال التقرير النهائي للجهات المناسبة المعنية بالمهمة المكلف بها، وإنما عليه أن يتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة من قبل الجهات المسؤولة، وعليه متابعة عملية تنفيذها وتقييمها.

إن توفر البيئة التنظيمية الملائمة، والكادر الكفء والمناسب لهذه الوظيفة، وتطبيق الأساليب والأدوات المطلوبة في إدارة وتنفيذ مهام التدقيق الداخلي، أمور من شأنها ضمان جودة تقارير عمليات التدقيق الداخلي، وما تحتوي عليه من نتائج وتوصيات موضوعية، والتي ستدفع إدارة الشركة إلى التغيير أو التصرف عندما تقدر أهمية ما ورد في هذه التقارير، وتقتنع بأن نشاط التدقيق الداخلي قد أضاف قيمة لعمليات وأنشطة الشركة، مما يساعد هذه الأخيرة على بلوغ أهدافها، وهو غاية وظيفة التدقيق الداخلي.[1]

[1]. جمعة هوام، نور الدين مزياني، **مرجع سبق ذكره**، ص 220.

خلاصة الفصل

كما هو واضح في العرض السابق أن التدقيق الداخلي وظيفة داخلية تابعة للشركة تقوم بتقييم الأنشطة من أجل التأكد من سلامتها وإتباع السياسات الموضوعة من طرف إدارة الشركة وملاءمتها لتحقيق أهدافها، أما التدقيق الخارجي فهي مهنة قائمة بذاتها مستقلة عن الشركة، تقوم بتدقيق قوائمها المالية في نهاية السنة للخروج بتقرير نظيف حول صدق المعلومات المدرجة في القوائم المالية للشركة.

وعلى الرغم من الاختلاف بينهما إلا أنها عمليتين متشابهتين في بعض الجوانب، يقوم بها شخص مستقل وكفء يسمى المدقق يتمتع بحقوق ولديه واجبات وعليه مسؤوليات، وتمر بنفس المراحل الأساسية وهي التخطيط، التقييم والفحص ومن ثم إعداد التقرير رغم اختلاف الهدف وكذا مجال كل عملية. فالتدقيق الخارجي يركز على فحص السجلات المالية والمحاسبية في نهاية السنة في حين التدقيق الداخلي يقوم بفحص جميع الأنشطة داخل الشركة طوال أيام السنة.

ونظرا لارتباط التدقيق الخارجي والداخلي وأهميتهم للتنبؤ بالفشل المالي للشركات، سيتم توضيح جميع الجوانب النظرية لموضوعي التحليل المالي والتنبؤ بالفشل في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

التنبؤ بالفشل المالي

للشركات

تمهيد

إن التطور الحاصل في اقتصاديات الدول وتوسع نشاط الشركات وكبر حجمها وتعدد عملياتها، زاد من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها هذه الأخيرة، ومن أهم هذه المخاطر هي مخاطر فشل الشركات وإفلاسها. وبما أن المبدأ الذي تقام على أساسه الشركة هو مبدأ الاستمرارية في العمل، لذلك كان لزاما على العديد من الجهات الاهتمام بهذا الموضوع، وتركيز الدراسات عليه من أجل إيجاد الحلول والسبل التي يجب إتباعها للتنبؤ بالفشل قبل وقته مما يسمح للمسئولين وأصحاب القرار باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة والخروج من هذه الأزمة والرجوع للنشاط العادي للشركة.

ويعتبر التحليل المالي أداة هامة لمعرفة الوضع المالي للشركات في الماضي والحاضر، فبعد حدوث العديد من الأزمات التي أثرت على أغلب الاقتصاديات زاد الاهتمام بالنسب المالية، حيث تم التوصل إلى عدد محدد من النسب تشكل مجتمعة نماذج كمية يتم اختيار أحد النماذج حسب نوع الشركة وخصوصيتها لمعرفة مدى استمراريتها في النشاط أو التنبؤ بفشلها، مما يعمل على اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب وبالتالي التقليل من المخاطر التي لو وقعت ستؤثر سلبا على العديد من الأطراف المهتمة بالشركة.

وعليه يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإطار النظري للتنبؤ بالفشل المالي

المبحث الثاني: مظاهر، أسباب ومراحل الفشل المالي

المبحث الثالث: التحليل المالي بالنسب ونماذج التنبؤ بالفشل المالي للشركات

المبحث الأول: الإطار النظري للتنبؤ بالفشل المالي

أخذ موضوع التنبؤ بالفشل المالي حيزا واهتماما كبيرا من طرف المفكرين والاقتصاديين وإدارات الشركات وغيرهم لما له من أهمية بالغة للعديد من الأطراف في إعطاء مؤشرات ودلالات حول الوضع المالي للشركة، ففي حال أظهرت هذه المؤشرات خلل في النشاطات التشغيلية أو المالية يمكن التدخل لتصحيح الخلل في الوقت المناسب وحماية الشركة من الإفلاس.

وللفشل المالي أسباب عديدة منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي عن الشركة، والفشل لا يكون مرة واحدة وإنما هناك مؤشرات أولية تدل على أن الشركة تواجه بعض الصعوبات وفي حالة عدم حلها في الوقت المناسب تزداد وضعية الشركة سوءا، وصولا لمرحلة الفشل ومن ثم الإفلاس والتصفية القضائية.

المطلب الأول: عموميات حول التنبؤ المالي

إن موضوع التنبؤ يخص العديد من المجالات ومنها المجال المالي، وإن التنبؤ بصفة عامة يرتبط بتحليل معلومات حالية للوصول لوضع مستقبلي، سواء بإتباع أساليب تنبؤية تعتمد على التحليل الشخصي، أو باستخدام أساليب وطرق منظمة ومنهجية، مما يساعد على اتخاذ القرارات الصائبة وفي الوقت المناسب.

أولا. مفهوم التنبؤ المالي

إن عملية التنبؤ في أي مجال تساعد على توقع المستقبل وبالتالي التخطيط الجيد للأعمال بناء على ما سيحدث على المدى القصير أو البعيد، ولقد تم تقديم عدة مفاهيم للتنبؤ بصفة عامة والتنبؤ المالي بصفة خاصة.

1. تعريف التنبؤ: ويمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

- ✓ يعرف التنبؤ بأنه التوقع أو التحديد المسبق للظروف أو المواقف في لحظة أو فترة زمنية قادمة.[1]
- ✓ وعرف التنبؤ أيضا بأنه وضع تقديرات لأحداث متوقعة الحدوث ووضع الاحتمالات المناسبة لتلك الأحداث، مع الأخذ بنظر الاعتبار التأثيرات الداخلية والخارجية للشركة.[2]

---

[1]. رشا حمادة، علي يوسف، **المدخل المعاصر للتحليل ودوره في الأسواق المالية**، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، سوريا، 2013، ص 483.

[2]. زينب شلال عكار، ثائر خلف خشان، **استعمال نموذج (Altman Z-3) للتنبؤ بالفشل المالي في بورصة عمان للأوراق المالية -دراسة تطبيقية في قطاع الفنادق والسياحة**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، المجلد 15، العدد 47، ج 1، 2019، ص 116.

✓ أيضا يقصد بالتنبؤ المعنى الشامل للدراسات المتعلقة بالمستقبل سواء احتوت هذه الدراسة على تقديرات تعتمد على الأسلوب الشخصي أو انتهجت الدراسات المنهج التخطيطي بإتباع أساليب عملية منظمة وشاملة، أو استخدمت أساليب رياضية وإحصائية لقياس العلاقات الدالية بين المتغيرات للوصول إلى معدلات التغير بينها.[1]

من خلال التعريفات أعلاه يرى الباحثون أن التنبؤ يتضمن ثلاثة مراحل هي:[2]

أ. **مرحلة التحديد المسبق:** حيث أنه من خلال التنبؤ يمكن الوقوف على مجمل التغيرات والتطورات التي من الممكن أن تحدث في المستقبل والناتجة عن بعض العوامل البيئية أو غيرها.

ب. **مرحلة إمكانية الحدث:**إذ تمثل المرحلة الثانية والتي تتضمن تحديد الوقت الذي من المتوقع أن تقع فيه التغيرات بالشكل الذي يساعد في اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

ج. **مرحلة التكيف:** إذ أن المرحلتين السابقتين يمكن أن يكون لهما الدور الرئيس في تحديد أوجه التغيرات والوقت الذي ستحدث فيه ويساعد كل ذلك في اتخاذ الإجراءات والخطوات اللازمة التي من خلالها يتم التكيف مع تلك التغيرات المحتملة.

2. تعريف التنبؤ المالي:ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:

✓ أما التنبؤ بالمنظور المحاسبي فيعتمد على ما يمكن أن تقدمه المحاسبة من معلومات محاسبية ذات قدرة تنبؤية، والتي هي من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وذلك من خلال استقراء الأحداث السابقة للتنبؤ بالمستقبل.[3]

---

[1]. أسامة محمد حسن مهدي، **أساليب التحليل المالي الحديثة ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي لبعض شركات المساهمة السعودية،** رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،السودان، 2014، ص 91.

[2]. عثمان عبد القادر حمه أمين، غازي عبد القادر البياتي، جليل إبراهيم صالح،**أهمية التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر والفشل المالي للشركات المساهمة –دراسة ميدانية في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار–**، مجلة جامعة التنمية البشرية، كردستان العراق، المجلد1، العدد 3، 2015، ص 199.

[3]. عماد صالح نعمة، مصطفى سعيد حسن، **أثر مقاييس جودة الأرباح المحاسبية في فاعلية نموذج Z–Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي –دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، المجلد 15، العدد 48، ج 2، 2019، ص 67.

✓ وفيما يخص التنبؤ المالي هو محاولة إيجاد تصور عن الوضع المالي للشركة في المستقبل بالاعتماد على المعلومات السابقة والحالية وذلك لمواجهة الالتزامات المالية التي سوف تواجهها الشركة.[1]

✓ وعرف أيضا بأنه استخدام المنهج العلمي لاستقراء الأحداث المستقبلية ومحاولة السيطرة على حالة التغير في عوامل البيئة أو التكيف معها، لتحقيق أهداف مقصودة لتجنب الشركة التعرض لحالات التعثر والفشل قبل عدد كاف من السنوات.[2]

✓ كذلك التنبؤ المالي Financial of Prediction: يعرف على أنه استنباط نتائج وتقديرات مستقبلية يتم إعدادها بناء على أساليب علمية وإحصائية ورياضية باستخدام بيانات مالية عن فترة مالية حدثت سابقا، في سبيل الوصول إلى معلومات مستقبلية تساعد في معالجة الأحداث والظواهر التي يمكن أن تواجهها الشركة.[3]

من خلال المفاهيم المقدمة يتضح بأن التنبؤ المالي يعتمد على بيانات تاريخية للوصول إلى صورة واضحة ودقيقة حول الأوضاع المستقبلية، والمؤكد أن المهتمين بشركة معينة يهمهم معرفة كل ما يتعلق بنشاطاتها سواء في الماضي، الحاضر أو المستقبل، فعند وضوح الرؤية حول وضعها المالي يمكنهم على التخطيط الجيد واتخاذ قرارات رشيدة تساعدهم على تحقيق أهدافهم مهما كانت الفئة المهتمة بالشركة.

ثانيا. قواعد وخطوات التنبؤ

1. **قواعد التنبؤ:** حتى يتسم التنبؤ بالدقة يجب أن يتصف ببعض السمات منها:[4]

✓ الربط بين مؤشرات التنبؤ؛

✓ الشمولية لجميع المؤشرات؛

✓ أخذ البعد الزمني بعين الاعتبار؛

✓ قوائم الدخل؛

---

[1]. ثامر مهدي محمد صبري، **أهمية استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي في تقييم قدرة الشركات على الاستمرار أو فشلها المالي**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العراق، المجلد 10، العدد 3، 2018، ص 384.

[2]. غالب شاكر بحيت، **استخدام نموذج sherrord للتنبؤ بالفشل المالي دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2009-2013)**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، العدد 19، 2015، ص 201.

[3]. عماد صالح نعمة، مصطفى سعيد حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص 67.

[4]. عطى الله علي الزبون، **استراتيجيات التحليل المالي**، دار المتنبي للطباعة والنشر والتوزيع، إربد، الأردن، 2010، ص 180.

- ✓ الميزانية العمومية؛
- ✓ قوائم التدفق النقدي.

2. الخطوات المتبعة للتنبؤ: للتنبؤ بأي ظاهرة يجب إتباع بعض الخطوات حتى تكون العملية منظمة وذات جدوى، وحتى يتم التنبؤ بالوضع المستقبلي بدقة، يجب:[1]

- ✓ تحديد ماذا ولماذا نتنبأ وفيما نحتاج عملية التنبؤ. هذه الأسئلة تساعد في توضيح مستوى التفاصيل المتعلقة بالتنبؤ (على سبيل المثال، التنبؤ حسب المنطقة، التنبؤ حسب المنتج) ومقدار الموارد التي يمكن تبريرها (على سبيل المثال، أجهزة الحاسوب والبرمجيات والقوى العاملة)، ومستوى الدقة المطلوب؛
- ✓ إنشاء أفق زمني، قصير أو طويل الأجل. وبشكل أكثر تحديدا، تحديد ما إذا كان سيتم إجراء إسقاط للعام المقبل أو للخمس سنوات القادمة...الخ؛
- ✓ تحديد أسلوب التنبؤ؛
- ✓ جمع البيانات ووضع التنبؤ؛
- ✓ تحديد الافتراضات التي لابد من استعمالها في إعداد وبناء النموذج التنبؤي؛
- ✓ مراقبة التنبؤ لمعرفة ما إذا كان قد نفذ على النحو المطلوب ووضع نظام للتقييم، حيث إذا لم يتم القيام بالتنبؤ كما يجب الرجوع إلى الخطوة الأولى والبدء من جديد.

ثالثا. خصائص وأساليب التنبؤ

1. خصائص جودة التنبؤ: يجب أن يتصف بالخصائص التالية:[2]

أ. التوقيت Timely: إذا لم يتم التنبؤ في التوقيت الملائم قد يفقد أهميته وملائمته لاتخاذ القرارات، ولا يتعلق التوقيت الملائم بتوقيت إجراء التنبؤات أو تقديمها، وإنما أيضا بالفترة التي يغطيها هذا التنبؤ.

ب. الدقة Accurate: يجب أن تكون التنبؤات دقيقة، ويجب التصريح عن درجة الدقة، وبيانها حتى يمكن التصرف بناء عليها، بحيث يتمكن المستخدم من تقييم الأخطاء الممكنة وتقديرها مسبقا، ويساعد هذا الأمر في المقارنة بين البدائل المطروحة.

---

[1]. انتصار سليماني، **التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية – تطويع النماذج حسب خصوصيات البيئة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، شعبة اقتصاد مالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2016، ص 89.

[2]. رشا حمادة، علي يوسف، **المدخل المعاصر التحليل ودوره في الأسواق المالية**، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، سوريا، 2013، ص ص 484- 485.

2. الأساليب المستخدمة في التنبؤ: هناك مجموعة من الأساليب تستخدم بشكل عام في التنبؤ كالآتي:

أ. الأساليب غير النظامية في التنبؤ: تعتمد على التقدير الذاتي ولا تحتاج إلى قاعدة أو تحديد المتغيرات التي تفسر سلوك المتغير موضوع الاهتمام، إنما تعتمد على الخبرة والتقدير الشخصي.

ب. الأساليب النظامية في التنبؤ: تعتمد على طرق علمية لتفسير أي ظاهرة وتستند إلى معالجة جميع المتغيرات المؤثرة من خلال نماذج رياضية قابلة للتقدير الذاتي.[1] مثال: نماذج الاقتصاد القياسي، النماذج الإحصائية، السلاسل الزمنية...الخ.

وتعد أساليب التنبؤ مختلفة عن بعضها البعض، إلا أن هناك بعض السمات والافتراضات التي تعد أساسية في عملية التنبؤ، من أبرزها:[2]

- ✓ تفترض أساليب التنبؤ أن العلاقات السببية الأساسية نفسها التي وجدت في الماضي تستمر في المستقبل؛
- ✓ من النادر جدا أن يكون التنبؤ كامل الدقة بنسبة 100%؛
- ✓ تنخفض دقة التنبؤ كلما طالت الفترة الزمنية موضوع التنبؤ؛
- ✓ غالبا ما يكون التنبؤ بمجموعة من العناصر أكثر دقة من التنبؤ لعنصر وحيد.

إن عملية التنبؤ تمر بخطوات محددة وتستمد مدخلاتها من مصادر متنوعة تتسم بالمصداقية والوضوح، حتى تتم العملية بشكل جيد ويتم الوصول إلى تقديرات ومعلومات عن الوضع المستقبلي بشكل دقيق وأقرب إلى الواقع، ولتحقيق ذلك يتم استعمال أساليب غير نظامية تعتمد على خبرة وإمكانيات الشخص القائم بعملية التنبؤ، أو أساليب نظامية تعتمد على نماذج وطرق علمية تستعمل معلومات حالية وتاريخية كمدخلات للوصول إلى مخرجات تعطي صورة حول الوضع المستقبلي، تستعمل هذه الأخيرة في عملية التخطيط واتخاذ القرارات.

المطلب الثاني: عموميات حول الفشل المالي

إن ظاهرة الفشل المالي مرتبطة بوجود الشركات والأعمال منذ القدم، وقد تطور مفهومها مع الوقت، حيث صيغت العديد من التعاريف التي تتماشى والمرحلة القائمة وتختلف باختلاف آراء المفكرين والاقتصاديين. لكن ومثل أي موضوع اقتصادي كان لزاما بلورته وتنظيمه ووضع إطار علمي له،وضبط المفاهيم

---

[1]. سعاد عوف الله، **استراتيجيات إدارة التعثر المصرفي – تجارب دول عربية** –، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2017، ص 84.

[2]. رشا حمادة، علي يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص 487.

الخاصة به، وهذا ما سيتم التطرق له في هذا المطلب لرفع اللبس والاختلاط في المصطلحات والتعاريف المقدمة للفشل المالي.

أولا. مفهوم الفشل المالي

يعتبر الفشل المالي ظاهرة قد تواجه العديد من الشركات في الدول النامية والمتطورة على حد سواء.وقد تم تقديم العديد من التعاريف له، يمكن إيجازها فيما يلي:

1. لقد ارتبط مصطلح الفشل بالباحث Beaver الذي يعد أول من استخدم هذا التعبير للدلالة على بداية مرحلة وصول الشركة إلى إشهار إفلاسها، حيث نعني بفشل الشركة عجز عوائدها عن تغطية كل التكاليف ومن ضمنها كلفة تمويل رأس المال، وعدم قدرة الإدارة على تحقيق عائد على رأس المال المستثمر يتناسب والمخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات.[1]

2. الضائقة المالية هي الحالة التي لا يكون فيها لدى الشركة تدفقات نقدية كافية للوفاء بالتزامات ديونها، ويمكن اكتشاف آثار الضائقة المالية في وقت مبكر عن طريق مشاهدة انخفاض في القيمة قبل الفشل الفعلي للشركة.[2]

3. هناك بعض الباحثين يستخدم اصطلاح الفشل المالي للتعبير عن العملية التي تكون فيها الشركة قد بدأت بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدث وهو العسر المالي Insolvency.[3]

4. كما عرف الفشل المالي Financial Faillure أنه اللحظة التي تقرر فيها تصفية الشركة بالشكل القانوني، نتيجة لكونها تعاني من الفشل المالي بشكل شبه أكيد، وتكون النتيجة الحتمية للفشل هو الإفلاس والتصفية، ولا تحدث حالة الفشل المالي بشكل مفاجئ، ولكنها تمثل الناتج النهائي لمجموعة من التراكمات والمضاعفات، والتي تبدأ من موقف معين و بدرجة معينة من درجات نقص السيولة، والتي تتطور في حالة عدم الاهتمام بها إلى وضع أكثر سوء إلى أن تصل إلى حالة الفشل التام.[4]

---

[1]. مصطفى طويطي، **استخدام التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات كأسلوب للتمييز بين المؤسسات – بناء نموذج إحصائي للتمييز بين المؤسسات الفاشلة والسليمة**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 10، العدد 1، 2017، ص 563.

[2]. Sumaira Ashraf, Elisabete G.S. Félix, Zélia Serrasqueiro, **Do Traditional Financial Distress Prediction Models Predict the Early Warning Signs of Financial Distress?**, Journal of Risk and Financial Management, MDPI, Switzerland,12, 55, April 2019, p 4.

[3]. علاء الدين جبل وآخرون، **دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات – دراسة تطبيقية على شركات الغزل والنسيج التابعة للقطاع العام**، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، المجلد 31، العدد 95، 2009، ص 306.

[4]. أسامة محمد حسن مهدي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 81–82.

5. ويعرف أيضا بأنه خلل مالي يواجه الشركة نتيجة قصور مواردها وإمكانياتها عن الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير، وأن هذا الاختلال ناجم أساسا عن عدم توازن بين موارد الشركة المختلفة (الداخلية والخارجية) وبين التزاماتها في الأجل القصير التي استحقت أو تستحق السداد، وأن هذا الاختلال بين الموارد الذاتية والالتزامات الخارجية يتراوح بين الاختلال المؤقت العارض وبين الاختلال الحقيقي الدائم، وكلما كان هذا الاختلال هيكليا أو يقترب من الهيكلي كلما كان من الصعب على الشركة تجاوز الأزمة التي سببها هذا الاختلال.[1]

6. كما عرف على أنه الفشل الذي يحدث عندما تكون هناك عمليات أو أعمال للشركة يتبعها تنازل عن الأصول لصالح الدائنين، أو الإفلاس، أو حدوث خسائر للدائنين بعد عمليات فاشلة، أو عدم القدرة على استرجاع العقار المرهون والحجز على ممتلكات الشركة، أو الانسحاب وترك الالتزامات على الشركة بدون دفعها، أو أن يتم وضع ممتلكات الشركة تحت الحراسة القضائية.[2]

7. ويعرف الفشل المالي بأنه توقف أنشطة المؤسسة طواعية بسبب التعثر (تصفية اختيارية)، أو بسبب دعوى قضائية تنتهي لصالح الدائنين (تصفية إجبارية).[3]

8. ويعني الفشل المالي عدم قدرة الشركة على تحقيق أهدافها المالية مما يؤدي إلى إعلان أو تأكيد الإفلاس القانوني لها أو خضوعها لإعادة تنظيم بإشراف مسجل الشركات، إذ أن دائرة مسجل الشركات تتابع أعمال الشركات دوريا من خلال حساباتها وتقاريرها ومحاضر اجتماعاتها، فإن تكررت خسائر الشركة يقوم مسجل الشركات بتوجيه إنذار للشركة بتصويب وضعها المالي بإطفاء الخسائر أو زيادة رأس المال.[4]

---

[1]. رضوان العمارة، حسين قصري، **دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية،سوريا، المجلد 37، العدد 5، 2015، ص 134.

[2]. أحمد فارس القيسي، **هل تملك النماذج المبنية على النسب المالية قدرة تنبؤية على التمييز بين الشركات المتعثرة وغير المتعثرة؟ –دراسة مقارنة بين نموذج مشتق من النسب المالية للشركات الصناعية الأردنية ونموذج ألتمان–**، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، المجلد 43، العدد 1، 2016، ص 98.

[3]. الحاج خليفة، حسين تراري مجاوي، **تقدير نموذج إحصائي للتنبؤ بمخاطر الفشل المالي للمؤسسات بواسطة التحليل اللوجستي – دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات خلال الفترة (2009 – 2014)**، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 12، جوان 2017، ص 253.

[4]. خمائل ابراهيم شاكر، موفق عبد الحسين محمد، **مسؤولية إدارة الشركة عن الالتزام بفرض الاستمرارية عند إعداد بياناتها المالية، فحص تطبيقي في عينة من الشركات المساهمة المختلطة**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، بغداد، العراق، المجلد الثامن، العدد 23، الفصل الثاني،2013، ص 81.

اختلفت التعاريف المقدمة للفشل المالي من حيث التوقيت فقط فمنهم من يعتبره بداية مرحلة الإفلاس، ومنهم من يرى بأنه مرحلة خروج الشركة من النشاط الاقتصادي أو لحظة انتهاء حياة الشركة. إلا أنها تتفق من حيث سبب الفشل المالي وهو نقص السيولة أو الموارد التي تغطي الالتزامات والديون، وبالتالي عدم مقدرة الشركة على تسديد التزاماتها في تاريخ الاستحقاق، سواء كان ذلك بشكل مؤقت أو بشكل دائم.

ثانيا. أنواع ومظاهر الفشل المالي

هناك بعض المؤشرات التي تدل على أن الشركة تعاني من خلل وأنها متجهة نحو الفشل المالي، وقبل معرفة هذه المؤشرات سنتطرق لأنواع الفشل عامة والفشل المالي خاصة.

1. أنواع الفشل المالي: يجب أولا توضيح أنواع الفشل (الفشل المالي والاقتصادي) كما يلي:

أ. الفشل المالي: ويتمثل في العجز المالي للشركة إلى درجة إعلان الإفلاس ووضعها في حالة التصفية، ويقصد بالعجز المالي أن القيمة الدفترية لالتزامات الشركة أكبر من القيمة الدفترية لأصولها بحيث عجزت عن تسديد التزاماتها.[1]

ب. الفشل الاقتصادي: يعني الفشل، وفقا للمعايير الاقتصادية، أن معدل العائد المحقق على رأس المال المستثمر، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر، أقل بكثير وبشكل مستمر من المعدلات السائدة بالنسبة للاستثمارات المماثلة.[2]

وهناك نوعين من الفشل المالي وهما:[3]

أ. الفشل الزاحف: ويرجع لعدة أسباب داخلية وهي (كعدم كفاءة الإدارة وزيادة الاعتماد على الديون والتوسع غير المدروس والإسراف في استخدام الموارد).

ب. الفشل المفاجئ: ويحدث فجأة نتيجة للتغيرات السياسية أو الاقتصادية أو القانونية أو الاجتماعية.

---

[1]. خير الدين قريشي، محمد جموعي قريشي، **تقييم ملاءمة معلومة التدفق النقدي في مجال التنبؤ بالفشل المالي–دراسة عينة من الشركات الجزائرية في الفترة 2003–2010**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد 2، العدد 1، 2016، ص 8.

[2]. Edward I. Altman, Edith Hotchkiss, **Corporate Financial Distress and Bankruptcy: Predict and Avoid Bankruptcy, Analyze and Invest in Distressed Debt**, john Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, Third Edition, 2006, p 4.

[3]. علي عبد الأمير فليفل، حاكم محسن محمد، **استخدام دالة Z– Score للتنبؤ بإفلاس الشركات**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العراق،العدد 16، 2015، ص 30.

2. مظاهر الفشل المالي: وتتمثل أهم هذه المظاهر في:

- ✓ دفع الفوائد على القروض عن طريق الاقتراض قصير الأجل؛
- ✓ توزيع أرباح على المساهمين من خلال القروض نتيجة لنقص السيولة؛
- ✓ ضعف أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة؛[1]
- ✓ عدم قدرة بعض الشركات على مسايرة التطور التقني وإتباع الوسائل التقليدية في انجاز مهامها، التي قد تتصف بانخفاض كفاءتها وفاعليتها في بعض الأحيان خاصة في ظل ظروف المنافسة الشديدة؛
- ✓ ضعف الكفاءة المالية والإدارية في إدارة أنشطة الشركة وعدم ملائمة الهيكل التنظيمي؛
- ✓ فشل الشركة في التعرف على الأنشطة المربحة؛
- ✓ التأخر في إعداد الحسابات الختامية؛
- ✓ التأخر في دفع مستحقات الموردين على الرغم من تهديداتهم بالتوقف عن تقديم الموارد الأولية، واتخاذ إجراءات قانونية والعمل على رفع قضايا على الشركة لدى المحاكم المختصة؛
- ✓ انخفاض المبيعات وتزايد المنافسة من المنتجات المستوردة أو المنتجة محليا؛
- ✓ تدني الربحية، وتدهورها لفترات متتالية واحتمال استمرار ذلك لسنوات قادمة.[2]

إن الخلل الأكبر والذي يؤدي إلى نقص السيولة كمسبب رئيسي للفشل المالي، هو سوء التسيير وعدم كفاءة المسئولين والإدارة، وعدم مواكبة التطورات الحاصلة في القطاعات والاقتصاديات. وإذا ما ظهرت إحدى هذه المؤشرات على الشركة يعني ذلك أنها تعاني من مشاكل، ويجب إيجاد الحلول المناسبة قبل أن يزداد الوضع سوء.

ثالثا. التمييز بين الفشل، التعثر، العسر المالي والإفلاس

هناك عدد من المفاهيم تستخدم في الفكر المحاسبي والاقتصادي بشكل مرادف ومشابه لمفهوم الفشل المالي، بل هناك خلط في استخدام هذه المفاهيم في بعض الأحيان. يمكن أن نوجز هذه المفاهيم في الآتي:

1. التعثر المالي: ذهب بعض الباحثين إلى التفرقة بين التعثر المالي والفشل المالي على اعتبار أن الحالة الأولى تسبق الفشل المالي وقد لا تؤدي إليه بالضرورة، ويحدث التعثر المالي بسبب إحدى الحالتين أو كليهما معا:

---

[1]. عثمان عبد القادر حمه أمين وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 197.

[2]. وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 12– 13.

أ. نقص عوائد الأسهم أو توقفها،

ب. التوقف عن سداد الالتزامات في مواعيدها.

أما الفشل المالي فيعني إحدى الحالتين الآتيتين أو كلتيهما وهما:

أ. التوقف عن سداد الالتزامات،

ب. الإفلاس وتوقف النشاط.[1]

2. العسر المالي: ويعرف بأنه عدم قدرة الشركة على سداد التزاماتها المالية التي استحقت أو تستحق في الأجل القصير. وهنا يمكن التمييز بين نوعين من العسر المالي وهو العسر المالي الفني أين تكون قيمة الأصول المتداولة أكبر من قيمة الالتزامات المتداولة، وهنا يرتبط أساسا بالموقف النقدي للشركة وليس المالي. في حين أن العسر المالي القانوني يكون عندما تكون فيه قيمة الأصول المتداولة أقل من قيمة الالتزامات المتداولة، وهنا يعتبر العسر المالي الفني المقدمة الحقيقية لحالة الفشل المالي.[2]

3. الإفلاس: يشير هذا المصطلح من الناحية القانونية إلى حالة الإفلاس القضائي التي تتعرض له الشركة كنتيجة لتوقفها عن سداد ديونها في مواعيد استحقاقها، بحيث يتم إشهار إفلاسها وذلك بحكم من المحكمة المختصة بغرض تصفيتها وبيعها وتمهيد تسديد هذه الديون إلى أصحابها.[3]

والشكل الموالي يوضح العلاقة بين هذه المصطلحات:

الشكل رقم (2-1): العلاقة بين الفشل المالي والتعثر المالي والعسر المالي والإفلاس

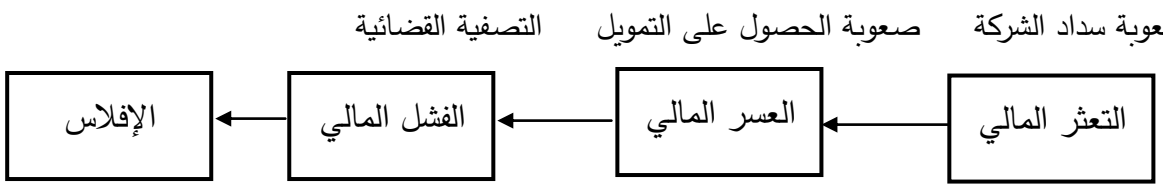

المصدر: سعاد شدري معمر، فضيلة زواوي، خالد حروزي، **دور إدارة المخاطر المالية والإنذار المبكر في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة**، مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 2، العدد 2، 2020، ص 71.

---

[1]. آشتي عبد الستار، عبد الغني البريفكاني، **أنموذج Altman بين النظرية والتطبيق دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الأهلية للتنبؤ بالفشل المالي**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، المجلد1، العدد 37، 2017، ص 269.

[2]. رشيد حفصي، **استخدام النماذج الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة شركة بيوفارم الجزائر خلال الفترة 2017-2019**، مجلة التنظيم والعمل، جامعة معسكر، الجزائر، المجلد 9، العدد 1، 2020، ص 90.

[3]. عبد الرحمان العايب، أسماء جعفري، **حوكمة الشركات كحل للحد من ظاهرة التعثر المالي للشركات العائلية – حالة شركة عائلية متعثرة**، الملتقى الوطني الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، بين المقاربات النظرية والممارسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، يومي 07 و08 ديسمبر 2016، ص 5.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن التعثر المالي هو المرحلة الأولى والتي لا تؤدي بالضرورة إلى الفشل، يليه بعد ذلك العسر المالي والذي يعتبر مقدمة للفشل المالي والذي يليه التصفية القضائية وإعلان افلاس الشركة.

المطلب الثالث: أهمية التنبؤ بفشل الشركة

يكتسي موضوع التنبؤ بالفشل المالي أهمية بالغة منذ القدم إلى وقتنا الحاضر، وإن زيادة الاهتمام به راجع للنتائج السلبية والخطيرة له على العديد من الأطراف التي لها علاقة بالشركة بصفة خاصة وعلى الاقتصاديات بصفة عامة. وتتمثل أهميته عموما فيما يلي:[1]

- ✓ يضمن وإلى حد كبير الكفاءة والفاعلية للشركة في المرونة مع البيئة الخارجية؛
- ✓ معرفة احتياجات الشركة في المدى القصير والمتوسط؛
- ✓ تساهم في الحد من المخاطر التي قد تواجه الشركة؛
- ✓ تعطي صورة للشركة عن توجهها المستقبلي؛
- ✓ تساهم بقدر كبير في اتخاذ القرارات وترقب آثارها مستقبلا.

بالإضافة إلى أهميته للأطراف التالية:

1. **الإدارة:** التعرف على مؤشرات الفشل والتعامل مع أسبابها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لإنقاذ الشركة في الوقت المناسب.
2. **المستثمرون:** لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية المختلفة، والمفاضلة بين البدائل المتاحة، وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية.[2]
3. **المقرضون:** يهتمون في التنبؤ بالفشل من أجل تقييم نجاح الشركات التي يقومون بإقراضها والاطمئنان على سلامة استرداد أموالهم الممنوحة أو المتوقع منحها، وكذلك يهتم كل من المجهزين والدائنين التجاريين في التنبؤ بالفشل لتقييم قدرة الشركة على السداد من خلال تحديد نسب السيولة

[1]. انتصار سليماني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 87- 88.

[2]. ماجدة عبد المجيد أحمد، هلال يوسف صالح، **استخدام النماذج الكمية ومؤشرات التدفقات النقدية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي-دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية السودانية 2012-2014**، مجلة العلوم الاقتصادية، عمادة البحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، المجلد 17 (2)، 2016، ص 121.

والتداول، وكذلك نسب نشاط الشركة ومن بينها نسب دوران المخزون للتأكد من استمرارية الشركة فضلا عن ربحيتها.[1]

4. زبائن الشركة: تهتم في التنبؤ بالفشل من أجل التأكد من استمرارية الشركة التي يتعاملون معها، وقدرتها على تزويدهم بالسلع والخدمات.

5. العاملون بالشركة: تهتم في التنبؤ بفشل الشركات وذلك لأجل إشعارهم بالأمن والرضا الوظيفي وتقييم نظام التقاعد ومنافع ما بعد التقاعد التي يمكن للشركة أن تقدمها للعاملين.

6. الأجهزة الحكومية: يعد التنبؤ بفشل الشركات مهم لها من أجل تمكينها من أداء وظيفتها الرقابية على الشركات العاملة في الاقتصاد حرصا على سلامته، وتجنب حدوث الأزمات في القطاعين الخاص والعام.

7. مراقبي الحسابات: ينبع اهتمامهم في التنبؤ بفشل الشركات أساسا من أن لهم مسؤولية كبيرة في تدقيق القوائم المالية لتلك الشركات، والذي ينعكس في دورهم فيما يتعلق بتقييم مدى ملائمة فرض استمرارية الشركة المستخدم في إعداد القوائم المالية.[2]

ويتضح مما تقدم ضرورة توفر إرشادات تحذيرية إلى الأطراف ذات المصلحة بما فيهم الإدارة وفي وقت مبكر جدا لتمكينهم من تقليل خسائر من الممكن أن تكون كبيرة، حيث يتمثل التنبؤ بفشل الشركات بمجموعة التقديرات والنتائج المتعلقة بالمستقبل والتي يتم التوصل إليها في ضوء الاعتماد على مجموعة من الأسس العلمية والأساليب الرياضية والإحصائية فضلا عن استخدام القوائم المالية للشركة بغية التوصل إلى مجموعة من المؤشرات التي يمكن للإدارة الاسترشاد بها بالتنبؤ بحالة الشركة واتخاذ الإجراءات الوقائية لمواجهة والحد من المخاطر التي تحيط بها.

المبحث الثاني: أسباب، مراحل وطرق معالجة الفشل المالي

إن الفشل المالي ظاهرة تنجم عن العديد من الأسباب ولا تحدث فجأة وإنما تمر بعدة مراحل، وحتى يتم التنبؤ بها في الوقت المناسب يجب معرفة هذه الأمور من أجل تحليل الوضع المالي للشركة واتخاذ الإجراءات اللازمة للعلاج قبل وقوع الإفلاس.

---

[1]. بشرى نجم عبد الله المشهداني، ضمياء محمد جواد الشذر، **مفهوم وأهمية الكشف عن احتمالات فشل الشركات المساهمة– أنموذج مقترح للتطبيق في البيئة العراقية**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، مجلد 20، العدد 75، 2014، ص 508.

[2]. الشريف ريحان وآخرون، **الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية – من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج**، ملتقى وطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، يومي 21–22 أكتوبر 2012، ص 7.

المطلب الأول: أسباب الفشل المالي

ازداد الاهتمام بموضوع الفشل المالي للشركات والبحث في الأسباب المؤدية إليه، وهذا لما له من آثار سلبية على العديد من الأطراف.

وتوجد العديد من الأسباب للفشل المالي أحيانا تكون هذه العوامل خارجية بالنسبة للإدارة، ولكن في معظم الأوقات كان من الممكن توقعها وتجنبها. وإن الفشل المالي لشركة ما يمكن أن يكون له تأثير مدمر على المستخدمين السبعة للبيانات المالية، أي: المستثمرون الحاليون والمحتملون، العملاء، الدائنين، الموظفين، المقرضين وعامة الناس. نتيجة لذلك، يهتم مستخدمو البيانات المالية عادة بالتنبؤ بما إذا كانت الشركة ستفشل ومتى ستفشل.[1]

ويظهر وجود تشابه ملحوظ في أسباب الفشل المالي، ويعتبر الوضع المالي من العوامل المؤثرة والتي تؤدي إلى توصل الشركة إلى الفشل المالي ومن ثم الإفلاس والتصفية، ويتجلى ذلك بضعف الإدارة المالية على التخطيط للمستقبل مثل عدم قدرة الشركة على دفع أقساط القروض نتيجة نقص السيولة بسبب نقص التدفقات المالية الداخلية، وكذلك عدم التخطيط الجيد وتقدير احتياجات الشركة من الموجودات الثابتة والإفراط في الحصول عليها وعدم إجراء التوازن ما بين القروض بنوعيها الطويلة والقصيرة وخاصة فيما يخص الفوائد المترتبة عليها، مما يخلق حالة إرباك في الهيكل التمويلي للشركة ودخول الشركة في مضاربات وصفقات غير ذات جدوى اقتصادية مدروسة.[2]

والسبب الرئيسي للفشل إنما يكمن في عدم القدرة على تسديد الالتزامات المستحقة وهو الأمر الذي ينتج بالدرجة الأولى عن نقص النقد لديها، باعتباره أحد أهم عناصر التشغيل، مع التأكد من أن نقص النقد – كموجود– ليس هو المشكلة الحقيقة وإنما في شكل الأعراض المسببة عن نقصه.[3]

---

[1]. Marwan Mohammad Abu Orabi, **Empirical Tests on Financial Failure Prediction Models**, Interdisciplinary Journal Of Contemporary Research In Business, Vol 5, N° 9, January 2014, p30.

[2]. رافعة ابراهيم الحمداني، ياسين طه ياسين القطان، **استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي: دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، المجلد 5، العدد 10، 2013، ص 460.

[3]. حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 278.

ويمكن تقسيم أسباب الفشل المالي إلى نوعين كالآتي:

أولا. الأسباب الداخلية: وتتمثل في:

- ✓ فقدان أسواق رئيسية أو حقوق امتياز أو مورد رئيسي؛
- ✓ مشاكل في الأيدي العاملة والنقص في تجهيز الموارد واللوازم؛
- ✓ فقدان موظفين ذوي كفاءة إدارية في المناصب القيادية وعدم القدرة على إيجاد بدلاء عنهم؛
- ✓ عدم استخدام نظام الجودة في عمل الشركة، الذي يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وانخفاض الأرباح وضعف القدرة على التنافس والاستمرار في السوق؛
- ✓ زيادة المطلوبات المتداولة على الموجودات المتداولة للشركة؛[1]
- ✓ ضعف الإدارة وعدم إتباعها الأساليب العلمية؛
- ✓ عدم كفاءة السياسات التشغيلية المختلفة مثل سياسات البيع والتسعير والإنتاج؛
- ✓ إجراء توسعات غير مطلوبة واللجوء إلى تكنولوجيا غير متطورة؛
- ✓ تمويل جزء من الموجودات الثابتة من المطلوبات المتداولة؛
- ✓ سوء التجهيزات الداخلية والموقع غير المناسب.[2]

ويمكن تصنيف الأسباب الداخلية للفشل المالي كما يلي:[3]

أ. الأسباب الفنية: استعمال وسائل تكنولوجية غير مناسبة، بالإضافة لاستعمال مواد أولية ليست بالجودة المناسبة تؤدي إلى ظهور منتجات ذات جودة منخفضة تؤثر في المبيعات، وسوء التخطيط في الاستثمار، وأخطاء في دراسة الجدوى الاقتصادية.

ب. الأسباب الإدارية: ضعف الإدارة، وغياب العناصر الإدارية والفنية المتخصصة، وجود صراعات بين أعضاء الإدارة العليا، وتغليب المصالح الخاصة بالمساهمين والملاك، والتوجيهات الخاطئة للإدارة.

ج. الأسباب المالية: زيادة في حجم الديون المتعثرة ووجود خلل في الهيكل التمويلي، وضعف السيولة النقدية مما يؤدي إلى تراكم الديون والعجز عن الوفاء بها بصورة تؤثر سلبا على نتائج الأعمال.

---

[1]. ثامر مهدي محمد صبري، **مرجع سبق ذكره**، ص 385.

[2]. عبد النور جعفر، كمال بن موسى، **توظيف مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي بالمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة 2013-2016 بتطبيق نموذجSHERROD, KIDA, ALTMAN**، مجلة المدبر، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، الجزائر، العدد 7، ديسمبر 2018، ص 112.

[3]. ماجدة عبد المجيد أحمد، هلال يوسف صالح، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 119-120.

ثانيا. الأسباب الخارجية: وتتمثل أهمها في:

- ✓ الاتجاهات التضخمية السائدة على مستوى الاقتصاد المحلي والعالمي؛
- ✓ التقلبات الحادة في أسعار الصرف والتي تؤدي إلى ارتفاع الديون، وبالتالي خلل في الهيكل التمويلي للشركة؛
- ✓ التغيرات السوقية كدخول منتجات جديدة بكثرة في الأسواق واختلاف الحصة السوقية، وعدم قدرة الإدارة على التعامل مع تلك التغيرات؛
- ✓ مشاكل التعامل مع الحكومة، كمشاكل الضرائب قد تعد من أسباب تأخر الشركات في تنفيذ برامجها الزمنية؛[1]
- ✓ الظروف الاقتصادية المحيطة ببيئة الشركة وعدم توافر مصادر التمويل اللازمة لإجراء التوسعات الضرورية؛
- ✓ ارتفاع كلفة مصادر التمويل؛
- ✓ التوقعات المتشائمة للمستثمرين والمحللين الماليين في سوق الأوراق المالية وغيرها؛
- ✓ المنافسة الشديدة.[2]

والأسباب الخارجية تؤثر بشكل أكبر على استقرار الشركة، باعتبار أغلبها تأتي فجأة وارتباطها بالاقتصاد ككل أو بقطاع بأكمله أو بالتغير في السوق،ولكن تمتع الشركة بالكفاءات يجعل هذا التأثير أخف، ويمكن تجاوزه من خلال إيجاد الحلول المناسبة في الوقت المناسب.

ويمكن توضيح أسباب الوقوع بالفشل المالي مع الأهمية النسبية لكل سبب من الأسباب وفق الجدول أدناه:

---

[1]. مرتضى محمد شاني، **التنبؤ بالفشل المالي من خلال بعض عناصر القوائم المالية –بحث تطبيقي في بعض الوحدات الاقتصادية في القطاع الخاص**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، المجلد 16، العدد 50، ج 1، 2020، ص 166.

[2]. وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

جدول رقم(2-1): أسباب الفشل كما يراها Dun and Brand

أسباب الفشل	الأهمية النسبية
عدم كفاءة الإدارة	%93
الإهمال	%2
التزوير	%1.5
الكوارث الطبيعية	%0.9
أسباب أخرى	%2.5

المصدر: رافعة ابراهيم الحمداني، ياسين طه ياسين القطان، **استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي: دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، المجلد 5، العدد 10، 2013، ص 461.

يتضح من الجدول أعلاه أن أسباب الفشل المالي أغلبها داخلية تخص إدارة الشركة وتتمثل أساسا في عدم قدرة المسئولين والإداريين على التخطيط الجيد وعدم اتخاذ القرارات المناسبة بسبب عدم تقدير التوقعات والوضع المستقبلي للشركة، أما ما هو خارجي فنسبة حدوثه صغيرة جدا.

ويمكن للمسيرين التحكم في هذه المسببات لأنها ضمن نطاق وحدود الشركة، وإصلاحها أسهل. وذلك من خلال التركيز خاصة على تكوين الموظفين والمسيرين تكوينا جيدا مما يساعد على حسن تسيير موارد الشركة، استخدامهم تكنولوجيا متقدمة ووعيهم لضرورة تحقيق أهداف الشركة واستمراريتها.

المطلب الثاني: مراحل الفشل المالي

إن الفشل المالي للشركات والذي يوصلها إلى مرحلة الإفلاس والتصفية لا يأتي فجأة دون سابق إنذار، وإنما يمر بعدة مراحل تتمثل في:

أولا. مرحلة الحضانة (النشوء)

من المعلوم أن الشركة لا تصبح متدهورة فجأة أو بصورة غير متوقعة، وإنما توجد بعض المؤشرات التي تنبئ بوجود اختلالات من قبل الإدارة تتمثل في زيادة التكاليف غير المباشرة وتزايد المنافسة ونقص التسهيلات الائتمانية وتزايد الأعباء وضعف رأس المال العامل، وغالبا ما تحدث خسارة اقتصادية في هذه المرحلة حيث يكون عائد الأصول أقل من النسب المعتادة للشركة،ويفضل أن تكتشف المشكلة في هذه المرحلة حيث أن إعادة التخطيط في هذه المرحلة قد يكون أكثر فاعلية.[1]

[1]. علي شاهين، جهاد مطر، **نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين –دراسة تطبيقية–**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)،جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين،مجلد 25 (4)، 2011، ص 860.

ثانيا. مرحلة عجز النقدية

تعاني الشركة في هذه المرحلة من عدم قدرتها على مقابلة التزاماتها الجارية وحاجتها الملحة إلى النقدية بالرغم من زيادة الأصول الملموسة لديها عن التزاماتها، ولكن تكمن المشكلة في أن هذه الأصول ليست سائلة بالدرجة الكافية بالإضافة إلى أن رأس المال العامل اللازم مجمد في المخزون والمدينون، ويجب الإشارة إلى أنه من الممكن أن لا تحدث الخسارة الاقتصادية في هذه المرحلة وأنه ربما تستمر هذه المرحلة ليوم واحد فقط أو لعدة شهور، ولمعالجة هذا الضعف المالي يمكن للشركة اللجوء إلى اقتراض أموال كافية لمواجهة احتياجاتها النقدية الفورية.

ثالثا. التدهور المالي (الإعسار المالي)

يعرف Gordan الإعسار المالي بقوله أنه الانخفاض في القوة الإيرادية للشركة سيحدث في نقطة ما، واحتمال غير ضئيل أن الشركة ستصبح غير قادرة على دفع نفقاتها وبصفة رئيسية أعباء ديونها، وفي هذه الحالة يمكن وصف الشركة بأنها في حالة إعسار مالي، وتضطر في هذه الحالة إلى بيع سنداتها عند معدل عائد أعلى نسبيا عن معدل الفائدة الذي يمكن أن يقبله حامل السند لاستثمار أمواله لدى شركات أخرى مماثلة لهذه الشركة في نشاطها، وفي هذه المرحلة تصبح الشركة معسرة ماليا حيث تكون غير قادرة على الحصول من خلال القنوات المعتادة على التمويل اللازم لمقابلة التزاماتها التي حل ميعاد استحقاقها، وعند هذه النقطة قد تلجأ الإدارة إلى أساليب مالية جديدة حيث يكون هناك احتمال ضئيل لاستمرار الشركة ونموها إذا لم تحصل على التمويل اللازم.[1]

رابعا. مرحلة الفشل الكلي (الإعسار الكلي)

وتمثل نقطة حرجة في حياة الشركة وعندما لا يمكن للشركة تجنب الاعتراف بالفشل، وتنتهي كل محاولات الإدارة للحصول على تمويل إضافي، وعند هذه المرحلة تتجاوز التزامات الشركة قيمة أصولها، وهنا يصبح الفشل الكلي والإفلاس محققا بالخطوات القانونية.[2]

وغالبا ما تحدث خسارة اقتصادية في هذه المرحلة حيث يكون عائد الأصول أقل من النسب المعتادة للشركة، غيرأن ليس هناك شك في أن اكتشاف الأمر في هذه المرحلة سوف يمكن الشركة من مواجهة الموقف بشكل أكثر فعالية وأكثر سهولة.

---

[1]. الشريف ريحان وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 06.

[2]. غالب شاكر بحيت، **مرجع سبق ذكره**، ص 200.

خامسا. مرحلة إعلان أو تأكيد الإفلاس

وهي المرحلة النهائية والتي خلالها لا تستطيع الشركة دفع ديونها حيث يتم في هذه المرحلة التنازل عن أصولها والقيام بالإجراءات القانونية لحماية حقوق الدائنين، وفي هذه المرحلة يتم زوال الشكل القانوني للشركة من خلال إعلان إفلاسها والقيام بتصفيتها.[1]

وعادة ما يكون الإفلاس على نوعين:[2]

- ✓ إما أن يكون إفلاسا إراديا فتبدأ الشركة المفلسة بتقديم طلب إلى المحكمة لإشهار إفلاسها واتخاذ الإجراءات اللازمة.
- ✓ أو أن يكون إفلاسا لا إراديا ويكون نتيجة للضغط من قبل الدائنين على المالكين وإدارة الشركة لتقديم الطلب إلى المحكمة.

تحدث عندما تؤخذ الإجراءات القانونية لحماية حقوق المقرضين، وبذلك يجري الإعلان عن إفلاس الشركة أي بمعنى تصفيتها، وهي المرحلة النهائية وبذلك تكون الشركة قد وصلت إلى مرحلة الفشل.[3]

وخلاصة لما سبق، يمكن تحديد مراحل فشل الشركات من خلال الشكل الموالي:

---

[1]. ثامر مهدي محمد صبري، **مرجع سبق ذكره**، ص 386.

[2]. عباس علوان شريف المرشدي، **استعمال أنموذج (Sherrod) للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية الخاصة في العراق – بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية والعلوم الهندسية، العراق، المجلد26، العدد 1، 2018، ص 259.

[3]. الشريف ريحان وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 6.

الشكل رقم (2-2): مراحل الفشل المالي

المصدر: آشتي عبد الستار، عبد الغني البريفكاني، **أنموذج Altman بين النظرية والتطبيق دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الأهلية للتنبؤ بالفشل المالي**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد1، العدد 37، 2017، ص 271.

مما سبق يتضح أن أي شركة أو نشاط يمكنه التعرض لخلل، مشاكل أو مخاطر معينة تكون في بدايتها قابلة للحل والتصحيح لو تم اكتشافها باكرا ومعرفة أسبابها في الوقت المناسب وتمت معالجتها، وهذا أمر طبيعي نظرا لتغير الظروف المحيطة بالشركات. أما التغافل عن هذه المشكلات البسيطة يعمل على تفاقمها وزيادة تعقيدها ومع مرور الوقت يصعب حلها، مما يوصل الشركة إلى مرحلة الفشل الكلي والذي يوصل إلى الإفلاس بإعلان التصفية الاختيارية أو الإجبارية بقوة القانون.

المطلب الثالث: طرق وأساليب معالجة الفشل المالي

هناك العديد من الطرق المستخدمة لعلاج الفشل المالي الحادث، فقد تنفرد هذه الطرق أو قد تتداخل حسب حالة الشركة والمشكل الذي تعاني منه، وتجدر الإشارة إلى أن استخدام هذه الطرق يتم بعد القيام بالدراسة الجيدة والمستفيضة لأسباب وعوامل الفشل، ومن ثم اختيار الطرق والبدائل المناسبة للعلاج.

أولا. إعادة الهيكلة

معنى ذلك أن تتبع الشركة استراتيجيات جديدة من شأنها أن تساعد على معالجة الخلل المالي والإبقاء على الشركة، وتطبيق الاستراتيجيات الجديدة. وحتى تكون إعادة الهيكلة فعالة لا يجب أن تقتصر على إعادة الهيكلة المالية (إعادة تقييم الأصول، إعادة هيكلة الديون، زيادة التدفقات النقدية الداخلة وخفض التدفقات النقدية الخارجة)، ولكن يجب أن تمتد لتشمل إعادة الهيكلة الإدارية (إعادة دراسة استراتيجيات الإنتاج، التسويق، الأفراد وزيادة المبيعات من أجل تخفيض التكاليف الكلية) حتى يتلازم الاثنين معا في تحقيق نتائج فعالة للتغلب على الخلل المالي.[1]

ثانيا. أسلوب الاندماج

ويقصد بأسلوب الاندماج قيام أكثر من شركة بالاتفاق على بقاء استمرار شركة واحدة فقط مع انتهاء باقي الشركات الأخرى المندمجة وذوبانها في شخصية الشركة الباقية، من خلال نقل صافي أصولها وخصومها إليها. وعادة ما تسمى الشركة الباقية الشركة الدامجة Merging Corp وتسمى الشركة الفانية بالشركة المندمجة Merged Corp، وتعمل هذه الأخيرة بعد الاندماج كقسم أو فرع أو وحدة تابعة تماما للشركة الدامجة.[2]

ثالثا. تغيير الشكل القانوني

يعتبر تغيير الشكل القانوني من الطرق الفعالة في علاج الخلل أو الفشل المالي لبعض الشركات، والمقصود هنا التحويل من شكل أقل مرونة إلى شكل أكثر مرونة حيث يتاح للإدارة حرية الحركة وحرية اتخاذ العديد من القرارات وجني ثمار هذه الربحية.

---

[1]. صونيا أوكاشبي، **دور المراجعة الداخلية في تجنب الفشل المالي**، رسالة ماجستير، تخصص دراسات محاسبية، جباية وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016، ص ص 87-89.

[2]. سارة طبيب، **دور إدارة المخاطر المالية في حماية المؤسسة الاقتصادية من الفشل المالي -دراسة حالة عينة من المؤسسات الصناعية في الجزائر-**، أطروحة دكتوراه غير منشورة،تخصص مالية ومحاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2017، ص 97.

رابعا. التأجير

قد تلجأ الشركات إلى هذا النوع من التمويل، حيث تستطيع بيع بعض أصولها لتخفيض ديونها وإعادة استئجارها، لكن قد لا يكون هذا الخيار متاحا في جميع الأحوال فهو يتوقف على الشركة ونشاطها وإمكانية وجوده.[1]

خامسا. البيع

في بعض الحالات قد لا يجد ملاك الشركات الفاشلة طريقة لتسوية وضعية شركاتهم سوى إنهاء ملكيتهم لها عن طريق البيع. والحكمة من عملية البيع هي تمكين الشركة المدينة من الوفاء بالتزاماتها المستحقة وليس تجريد أصحابها من أملاكهم بغير مبرر، ويمكن أن تتم عملية البيع إلى أحد الأفراد أو العاملين أو للجمهور أو العملاء والدائنين. كما يمكن أن تتم عملية البيع بشكل كلي أو جزئي، حيث تتعدد أساليب بيع الشركات الفاشلة.[2]

سادسا. التصفية

تتم التصفية في حال كانت قيمة التصفية للشركة أعلى من قيمة استمرارها، وقد يكون الاتجاه إلى تصفية الشركة أمر اختياري (باختيار الملاك) أو إجباري (بقوة القانون). وللإفلاس إجراءات تختلف من دولة إلى أخرى، وعندما تتعرض الشركة للتصفية فإن ذلك يدل على عدم وجود مشترين لهذه الشركة عن طريق البيع لسبب أو لآخر، ومن أهمها استمرار الخسائر وخفض الإنتاجية وصعوبة إعادة هيكلة الشركة.[3]

وفي الأخير يمكن القول إن المدير المالي الناجح هو الذي يستطيع بكفاءته الإدارية إنقاذ شركته من حالة الفشل المالي ثم التصفية إلى حالة النهوض، وبذلك لابد من إتباع منهج جديد في إدارته المالية للشركة، لغرض إحداث تغييرات إيجابية في عملها بالشكل الذي يخدم أهدافها.

---

[1]. سعيدة رحيش، **قدرة التحليل المالي الحديث على التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين–دراسة ميدانية–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2020، ص 139.

[2]. سارة طبيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 102.

[3]. عبد الرزاق مريخي، **الإنذار بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية بتطبيق مقاربة الشبكات العصبية الاصطناعية – حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020، ص 42.

المبحث الثالث: التحليل المالي بالنسب ونماذج التنبؤ بالفشل المالي للشركات

إن المعلومات الموجودة في القوائم المالية من الممكن عدم فهمها من طرف القارئ، لذا ظهر التحليل المالي والذي يقوم بتحليل هذه المعلومات وتحويلها من مجرد أرقام إلى معلومات مالية تقرأ بسهولة وتلبي احتياجات الأطراف المستفيدة من القوائم المالية لاتخاذ القرارات الصائبة. وتعتبر النسب المالية من أهم العناصر المستخدمة في التحليل المالي وذلك باستخدامها في بناء نماذج للتنبؤ بالفشل المالي.

المطلب الأول: مدخل للتحليل المالي بالنسب

يعتبر التحليل المالي من أهم العمليات داخل الشركة، فهو يقوم بتوفير البيانات الأكثر فائدة في ترشيد القرارات، ويمكن إيضاح عملية التحليل المالي التي تتم في الشركات من خلال العناصر الموالية.

أولا. تعريف، أهداف ومقومات التحليل المالي

ظهر التحليل المالي مع ظهور الوظيفة المالية كوظيفة مستقلة كباقي وظائف الشركة، وكان ذلك سنة 1900 حينما أجريت دراسات مالية ميدانية باستخدام التحليل لدراسة الوضع المالي للشركات الأمريكية، حيث أجريت هذه الدراسة على 981 شركة بتطبيق سبع نسب مالية عليها لمعرفة وضعها المالي.[1]

1. تعريف التحليل المالي: تم تقديم العديد من التعريفات للتحليل المالي، يمكن حصر أهمها فيما يلي:

✓ التحليل المالي هو مجموعة من الطرق التي تستعملها الإدارة المالية في تقييم الحالة المالية للشركة في الماضي أو الحاضر، كما تساعد على اتخاذ القرارات المنسجمة مع تطوير الشركة، وهو يهدف لوضع تشخيص للوضعية المالية للشركة يسمح باتخاذ القرارات اللازمة.[2]

✓ ويعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي الحالي للشركة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ويعتمد التحليل المالي على البيانات التاريخية التي تظهر في الميزانية وقائمة الدخل، لذا فإنه يعتبر أداة للكشف عن مواطن القوة ونقاط الضعف في المركز المالي وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح.[3]

---

[1]. سعيدة رحيش، **مرجع سبق ذكره**، ص 52.

[2]. خالد هادفي، **مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة: مؤسسة اقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019، ص 94.

[3]. علي بحري، **دور إدارة المخاطر المالية في حماية المؤسسة الاقتصادية من الفشل المال (دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019، ص 13.

✓ ويصنف التحليل المالي كعلم له قواعد ومعايير وأسس تهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية وتبويبها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة، بهدف إيجاد الروابط فيما بينها، فمثلا العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة وبين الخصوم المتداولة التي تشكل الالتزامات قصيرة الأجل، بالإضافة إلى العلاقة بين الإيرادات والمصروفات، ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها، والبحث عن أسبابها، وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية ووضع الحلول والتوصيات اللازمة.[1]

✓ والتحليل المالي هو الأساس للتنبؤ بالفشل المالي، حيث يمكنه الكشف عن الاستقرار المالي ونقاط القوة وكذلك نقاط الضعف في الشركات، والنسب المالية (الملاءة، النشاط، الربحية والرافعة المالية) هي المتغيرات الأكثر استخداما في عملية التنبؤ.[2]

عموما التحليل المالي هو عبارة عن معالجة المعلومات المستخرجة من القوائم المالية للشركة، وتحليلها لمعرفة أدائها في الماضي والحاضر والتنبؤ بمستقبلها، مما يساعد الإدارة على اتخاذ القرارات المناسبة.

2. أهداف التحليل المالي: تتمثل الأهداف المرجوة من التحليل المالي في:[3]

✓ بيان الوضع المالي للشركة، وقدرتها على الاقتراض؛

✓ الحكم على مدى كفاءة الإدارة، والاستفادة من المعلومات المتاحة؛

✓ تقييم جدوى الاستثمار، ومعرفة الاتجاهات التي يتخذها أداء الشركة؛

✓ تقييم السياسات المالية، والتشغيلية، ومعرفة وضع الشركة في قطاعها؛

✓ تحليل مسببات الأرباح، والخسائر، وتقييم هيكل الأموال؛

✓ التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه الشركة، وتحديد الانحرافات في الأداء، وتشخيص أسبابها؛

✓ يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية، والنوعية لمتخذي القرار؛

✓ تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمار كالربحية التجارية للمشاريع القائمة، والجديدة على حد سواء؛

---

[1]. فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار النشر SME Financial، رام الله، فلسطين، 2008، ص 2.

[2]. Tong, Y. & Serrasqueiro, Z. **Predictions of failure and financial distress: A study on Portuguese high and medium-high technology small and mid-sized enterprises**, Journal of International Studies, Vol.14, No.2, 2021, p 12.

[3]. محمود عزت اللحام، أيمن هشام عزريل، **دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادي، دراسة ميدانية في الشركات التجارية في محافظة نابلس**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد التاسع والأربعون، 2016، ص ص 304-305.

✓ بناء توقعات خلال فترة زمنية قصيرة الأجل، ومتوسطة، وطويلة الأجل للمحافظة على السيولة اللازمة، وتحقيق فوائض مالية مستمرة؛

✓ اتخاذ القرار المناسب فيما يخص الرقابة، التخطيط، تقييم الربحية والسيولة.

إن الهدف الأساسي للتحليل المالي هو تبيان مواطن القوة ومواطن الضعف من خلال تقييم أداء الشركة ومعرفة وضعها المالي.

3. مقومات التحليل المالي: إن مهمة التحليل المالي حتى تكون ذات جدوى، يجب أن تتم وفق منهجية عمل محددة مسبقا، ويمكن توضيح خطواتها كما يلي:[1]

✓ التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي؛

✓ تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل، وتوفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها؛

✓ تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت؛

✓ التفسير السليم لنتائج التحليل المالي حتى يصار إلى استخدامها بصورة سليمة، بمعنى أن يؤدي التحليل إلى نتيجة غير قابلة للتأويل أو إعطاء تفسيرات متباينة؛

✓ تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكاملة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالشركة؛

✓ بالإضافة إلى ذلك لابد أن يكون مؤهلا من الناحية العلمية والعملية، وقادرا على تفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل.

إن إتباع هذه الخطوات والتي تخص عملية التحليل المالي بصفة عامة، والشروط التي يجب أن تتوفر في المحلل المالي بصفة خاصة يعمل على إنجاح عملية التحليل المالي.

ثانيا. شروط، مصادر المعلومات وأساليب التحليل المالي

يتم الحصول على المعلومات اللازمة في عملية التحليل المالي من مصادر داخلية وأخرى خارجية، وإن الحصول على هذه المعلومات بالإضافة إلى توفر الشروط اللازمة واستخدام الأسلوب المناسب من طرف المحلل المالي يعمل على إتمام عملية التحليل بنجاح.

[1]. فهمي مصطفى الشيخ، **مرجع سبق ذكره**، ص 9.

1. شروط التحليل المالي

حتى يكون التحليل المالي ناجحا ويحقق الأهداف المرجوة منه، يجب أن تتوفر فيه جملة من الشروط تتمثل في:[1]

- ✓ يجب أن تتوفر في التحليل المالي المرونة، أي قابليته للتغيير بين فترة وأخرى؛
- ✓ يجب أن يكون التحليل المالي شاملا بحيث يظهر المؤشرات المختلفة عن النشاطات، ولا يمنع من أن يكون التحليل المالي جزئيا إذا اقتضت الضرورة اتخاذ قرار معين في نشاط معين؛
- ✓ يجب أن يكون التحليل المالي اقتصاديا في التكاليف والجهد وكذلك في الوقت؛
- ✓ يجب أن يرتكز التحليل المالي على أساس التنبؤ في المستقبل وليس على أساس دراسة الظروف التاريخية؛
- ✓ يجب أن يمتاز التحليل المالي بالسرعة من ناحية الانجاز لكي لا يجعل البيانات أو المعلومات متقادمة من ناحية الوقت؛
- ✓ يجب أن تكون الأداة المستخدمة في التحليل فعالة وموضوعية وحديثة لكي يتم التوصل إلى نتائج واقعية ودقيقة.

2. مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي: إن المصادر اللازمة للتحليل المالي تتوقف على طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي، وكذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة، سواء كانت كمية أو وصفية، ويمكن حصر مصادر تلك المعلومات بما يلي:[2]

- ✓ البيانات المحاسبية الختامية وتشمل الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية؛
- ✓ تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة؛
- ✓ التقارير المالية الداخلية والتي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية؛
- ✓ المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة؛
- ✓ النشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث.

---

[1]. حازم أحمد فروانة، **أثر اعتماد المصارف الفلسطينية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية**، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، مجلد 10، عدد 3، سبتمبر 2018، ص 483.

[2]. عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، **دور استخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2018، ص 280.

3. أساليب التحليل المالي: توجد العديد من الأساليب التي يلجأ إليها المحلل المالي في تحليل بنود القوائم المالية المتمثلة بالمركز المالي وكشف الدخل، ويمكن تحديد أهم هذه الأساليب بالآتي:

أ. من حيث البعد الزمني للتحليل: يمكن تقسيم التحليل من حيث علاقته بالزمن (الماضي والحاضر) إلى قسمين:[1]

✓ **التحليل العمودي (الرأسي):** يعتمد هذا النوع من التحليل بشكل أساسي على تحويل الأرقام المطلقة إلى نسب مئوية بحيث ينسب كل بند في مجموعة إلى إجمالي بنود هذه المجموعة، بحيث تحلل كل قائمة على أساس مستقل عن غيرها.

وبذلك يتم دراسة العلاقات بين عناصر القائمة المالية على أساس كلي وفي تاريخ معين لتحليل وتشخيص نوعية النشاط الذي حقق المساهمة الأوضح في النشاط الإجمالي من جانب واكتشاف سلوكه وتقييمه من جانب آخر، فهو بذلك يقيم أداء الشركة في لحظة إعداد القائمة التي يتم تحليلها ويكشف عن بعض من نقاط القوة والضعف في تلك الشركة. ويوصف هذا التحليل بالتحليل الساكن، لذلك فهو يظل بحاجة إلى دعمه بالتحليل الأفقي.

✓ **التحليل الأفقي:** جاءت تسمية هذا التحليل من كونه يقوم بدراسة سلوك واتجاهات البنود المختلفة في القوائم ورصد التغيرات الحادثة فيها خلال أكثر من فترة مالية، مما يستوجب وجود معلومات أو قوائم لسنوات متعددة للشركة نفسها، وهو ما يمكن المحلل المالي من معرفة مدى الاستقرار أو التراجع في تلك البنود وهذا ما أكسبه صفة الديناميكية، ويعتمد المحلل في هذا النوع من التحليل بشكل أساسي على سنة الأساس وهي عادة ما تكون السنة الأولى في سلسلة الأعوام المراد تحليلها.

ب. من حيث الجهة القائمة بالتحليل: يقسم إلى نوعين:

✓ **التحليل الداخلي:** إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو عدة أشخاص من داخل الشركة وعلى بيانات الشركة نفسها ولغايات معينة تطلبها يعتبر التحليل داخليا وغالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة الشركة في مستوياتها الإدارية المختلفة، حيث يحظى المحلل الداخلي بإمكانيات أكبر من غيره في حصوله على المعلومات لمعرفته بالسياسات الإدارية والطرق المحاسبية المتبعة في الشركة، وهذا النوع يكون أكثر دقة وتفصيلا نظرا لما تتيحه الإدارة من البيانات التي يحتاجها المحلل.

---

[1]. عبد الفتاح سعيد السرطاوي، عادل عيسى حسان، **التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية في فلسطين –دراسة حالة شركات الأدوية المدرجة في بورصة فلسطين للفترة ما بين 2010–2017**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، ديسمبر 2019، ص 153.

✓ **التحليل الخارجي:** يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج الشركة ويهدف هذا التحليل لخدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها ومن أمثلة هذه الجهات البنوك، وفيما يتعلق بالإمكانيات المتاحة فإن هذه الجهات لا تتاح لها إمكانية الحصول على معلومات معينة والتي تحتفظ الشركة بسيرتها.

ج. من حيث الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل: يمكن تقسيمه استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل المالي إلى ما يلي:

✓ **التحليل المالي قصير الأجل:** قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات وانجازات الشركة في الأجل القصير، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية الشركة في الأجل القصير على تغطية التزاماتها الجارية وتحقيق الإرادات التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة وهو يهم بالدرجة الأولى الدائنين والبنوك.

✓ **التحليل المالي طويل الأجل:** يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام، الأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات الشركة طويلة الأجل، بما في ذلك القدرة على دفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظام الشركة في توزيع أرباحها وحجم هذه التوزيعات، وتأثيرها على أسعار الأسهم، ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق بين مصادر الأموال وطرق استخدامها.[1]

ثالثا. النسب المالية

النسب المالية هي عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن شركة ما،من أجل الحصول على معلومات تستخدم في عملية صنع القرار. بالإضافة إلى تقييم أداء الشركات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، فضلا عن تشخيص أي مشاكل قائمة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سوف يكون عليه الوضع في المستقبل.[2]

كما تعبر النسب المالية عن علاقة كسرية بين عنصرين من عناصر الميزانية أو بين عنصرين من عناصر حسابات النتائج أو واحد من كليهما.

ويعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أكثر الأدوات المستعملة في تحليل القوائم المالية، لما لها من أهمية في توفير معلومات هامة ومفيدة حول الأداء المالي للشركة.ويمكن القول أن النسب المالية

[1]. سعيدة رحيش، **مرجع سبق ذكره**،ص ص 56-57.

[2]. Talal A. AL- Kassar, MouradKouachi, Ammar Nasruldeen Mohammed Sheet, **The role of financial analysis in evaluating the performance of industrial enterprises to predict financial failure,** Journal of HumanSciences, University of Brother Mentouri, Constantine, Vol A, **N° 45,** Juin 2016, p 97.

التي تستخدم في التحليل المالي ليست هي الغاية في التحليل المالي، وإنما هي في الواقع أداة تستعمل من أجل الوصول إلى نتائج تعطي الإجابة للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي والأداء المالي، وتقييم قرارات الاستثمار والتمويل.[1]

1. نسب السيولة: يمكن تعريف السيولة المالية بشكل عام على أنها القدرة على تحويل الأصول المتداولة إلى سيولة نقدية بغرض الوفاء بالالتزامات المستحقة، وعليه فإن نسب السيولة هي النسب التي من خلالها نحكم على سيولة الشركات وقدرتها على سداد الديون القصيرة الأجل وتحديد إلى أي درجة توفر اليسر المالي في الوقت المناسب، وهي مقياس المخاطرة بشكل أساسي. وعادة ما يلجأ لهذه النسب أصحاب الديون للاطمئنان على قدرة المقترض على سداد الديون والفوائد المترتبة عليها.[2]

2. نسب النشاط: تقيس هذه المجموعة مدى كفاءة الشركة في تشغيل أصولها المتداولة مقارنة بمدة استحقاق الديون قصيرة الأجل، أي أن هذه النسب تبين كفاءة الشركة في استخدام مواردها المتاحة لزيادة المبيعات، ويتم حساب مدة دوران أهم عناصر الاستغلال بالشركة المتمثلة في المخزونات والزبائن من جانب الأصول المتداولة والموردون في جانب الديون قصيرة الأجل، فكلما كانت مدة تحويل المخزونات والزبائن إلى نقدية أسرع من مدة استحقاق الديون قصيرة الأجل كان أفضل للشركة وأضمن لها للوفاء بديونها دون مخاطر.[3] وهذه النسبة تكون مفيدة أكثر إذا كانت ضمن نموذج Z-Score أما إذا تم تطبيقها لوحدها للتنبؤ بحالات الإفلاس فإنها ستكون عديمة الفائدة.[4]

3. نسب الربحية: تعكس نسب الربحية الأداء الكلي للشركة وقدرتها على توليد الأرباح، وتعتبر من أهم النسب المالية للتنبؤ بالضائقة المالية، فالشركات ذات الربحية العالية تكون أقل عرضة لمواجهة ضائقة مالية. ولقد ثبت وجود علاقة عكسية بين الضائقة المالية وربحية الشركات.[5]

4. نسب هيكل رأس المال: تستخدم هذه النسب كأدوات لتقييم مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، وتقيس أيضا مدى نجاح سياسة التمويل المتبعة في الشركة، وذلك في الموازنة بين مصادر

---

[1]. خالد هادفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 131.

[2]. عبد الفتاح سعيد السرطاوي، عادل عيسى حسان، **مرجع سبق ذكره**، ص 155.

[3]. علي بحري، **تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة تطبيقية في مؤسسة مطاحن الحضنة للفترة 2011-2016**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد الاقتصادي 35 (01)، 2018، ص 352.

[4]. Bashar Yaser Almansour, **Empirical Model for Predicting Financial Failure,** American Journal of Economics, Finance and Management, Vol. 1, No. 3, 2015, p 119.

[5]. Hamid Waqas, Rohani Md-Rus, **Predicting financial distress: Importance of accounting and firm-specific market variables for Pakistan's listed firms,** Cogent Economics & Finance, November2018, p3.

التمويل الداخلية والخارجية، وانعكاساتها على مخاطر الرفع المالي، ومن أهم هذه النسب المستخدمة ما يلي:

- نسبة تغطية الفوائد = الربح التشغيلي ÷ الفوائد المدفوعة
- فترة استرداد القرض = النقدية وما يعادلها الفوائد المدفوعة توزيعات الأرباح ÷ قيمة القرض
- نسبة الديون = جملة الديون ÷ جملة الموجودات

5. نسب السوق: تستخدم هذه النسب لتقييم أداء الشركات، وكما تستخدم للمستثمرين الماليين، والمحللين الذين يتعاملون في أسواق المال في التعرف على اتجاهات الأسعار السوقية للأسهم، وتضم هذه النسب ما يلي:

- عائد السهم العادي = صافي الربح بعد الضريبة توزيعات الأسهم الممتازة ÷ عدد الأسهم العادية
- نسبة حجز الأرباح = توزيعات السهم العادي – 1
- ربح السهم العادي = توزيعات السهم العادي ÷ السعر السوقي للسهم
- معدل الرسملة = عائد السهم العادي ÷ السهم السوقي للسهم[1]

المطلب الثاني: نماذج Beaver, Altman, Argenti, Springate Gordan

تم استخدام نماذج عديدة للتنبؤ بالفشل المالي للشركات والتي تعتمد على النسب المالية كمؤشرات على نقاط القوة والضعف في الشركات، من بين هذه النماذج نذكر نموذج **Beaver, Altman Argenti, Springate.**

أولا. نموذج (Beaver، 1966)

حدد هذا النموذج وفق دراسة تمت عام 1966 استخدمت لغرض التنبؤ بالفشل، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الرائدة في هذا المجال، وكان عنوان دراسة Beaver هو

(Finical Analysis as Predictions of Failure) أي التحليل المالي كمؤشرات للفشل.[2]

ويعتمد أنموذج Beaver على متغير واحد أو نسبة مالية واحدة بوصفها وسيلة لقياس الفشل لأي شركة، هذه النسبة تختلف من صناعة إلى أخرى ولكنه ارتبط بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها، ويفضل أن

[1]. محمود عزت اللحام، أيمن هشام عزريل، **مرجع سبق ذكره**، ص 307.

[2]. حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 293.

تكون هذه النسبة مرتبطة ارتباطا وثيقا بقدرة الشركة على الاستمرار، لكي تفصح عن مدى تعرض الشركة للتعثر المالي من عدمه.[1]

وقد استخدم beaver 30 نسبة مالية و79 زوجا من الشركات (فشل/عدم فشل)، كان أفضل عامل تمييزي هو نسبة رأس المال العامل إلى الدين، والتي حددت بشكل صحيح 90 في المائة من الشركات قبل عام واحد من فشلها. وكان ثاني أفضل عامل تمييزي هو صافي نسبة الدخل إلى إجمالي الأصول، والتي بلغت دقتها 88٪. بعد ذلك، كانت هناك دراسات قليلة نسبيا تستخدم النموذج أحادي المتغير للتنبؤ بالإفلاس، واستخدم الباحثون بأغلبية ساحقة النماذج متعددة المتغيرات بدلا من ذلك.[2]

أظهرت النسب التي استخدمها Beaver قدرة على التنبؤ بالفشل قبل وقوعه بخمس سنوات وكانت نسبة الخطأ (10%، 18%، 21%، 24%، 22%) في السنوات السابقة وعلى التوالي، وهذه النتائج ذات دلائل إحصائية عند درجة ثقة (95%) مؤكدة قدرة المتغيرات التي حددتها على التنبؤ مبكرا بالفشل.[3]

وهذه النسب هي:[4]

- التدفق النقدي إلى الدين الكلي؛
- صافي الدخل إلى إجمالي الأصول؛
- إجمالي الديون إلى الأصول الكلية؛
- رأس المال العامل (التشغيلي) إلى الأصول الكلية؛
- الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة.

وعلى الرغم من أن هذا النموذج له قدرة على التنبؤ عالية جدا إلا أنه يستخدم نسبة مالية واحدة للتنبؤ بفشل الشركة، مما يؤدي إلى عدم قدرته على التنبؤ بوضع الشركة المستقبلي إلا قبل سنوات قليلة جدا من حدوث الفشل.

---

[1]. علي سليمان النعامي، **نموذج محاسبي مقترح للتنبؤ بتعثر الشركات المساهمة العامة**، مجلة تنمية الرافدين، فلسطين، 83 (28)، 2006، ص 43.

[2]. Li-Jen Ko, Edward J.Blocher, P.Paul Lin,**Prediction of Corporate Financial Distress: An Application of the Composite Rule Induction System**, The International Journal of Digital Accounting Research, Vol.1, No. 1, P71.

[3]. حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 294.

[4]. عمر شريقي، **التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة بين مسؤولية المدقق والإدارة في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم 750 "المنشأة المستمرة" والتشريع الجزائري**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد التاسع عشر، جوان 2016، ص 224.

ثانيا. نموذج ألتمان (Altman ،1968)

يعد عمل ألتمان لسنة 1968، من أول وأهم الأعمال التي حاولت تجاوز الطريقة التقليدية في التحليل والتي استخدمها السابقون في التنبؤ بفشل الشركات معتمدين على أساليب إحصائية بسيطة في تحليل النسب المالية.[1] حيث استخدم أسلوب التحليل التمييزي بدل النسبة المالية الواحدة للتمييز بين الشركات الناجحة والفاشلة.

وتكونت العينة الأولية من 66 شركة بها 33 شركة في كل مجموعة، المجموعة الأولى تمثل الشركات المفلسة والمجموعة الثانية كانت لا تزال موجودة وقت التحليل (غير مفلسة). وقد تم اختيار العينة على أساس عشوائي وهي متطابقة من حيث الصناعة وحجم الأصول، وتم جمع بياناتها من نفس السنوات التي تمت جميعها للشركات المفلسة. وقد تم تجميع قائمة تضم 22 نسبة يحتمل أن تكون مفيدة للتقييم وثبت أهميتها في الدراسات السابقة، ومن هذه القائمة تم اختيار خمسة نسب على أنها تمثل مجتمعة أفضل النسب لتوقع إفلاس الشركات.[2]

ويتم ترجيح كل نسبة من النسب الخمس التي يشتمل عليها النموذج بأوزان تتماشى مع أهمية كل نسبة بما يعظم المقدرة التنبؤية للنموذج، وقد استخدم هذا النموذج على نطاق واسع للتنبؤ بإفلاس الشركات نظرا لقدرته الكبيرة في التنبؤ بالعديد من الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية ناهيك عن سهولة تطبيقه.[3]

وقد قام ألتمان باختبار هذا النموذج على عينة من الشركات لمدة خمسة سنوات قبل الإفلاس بنسبة 95% في السنة الأولى وبنسبة 72% في السنة الثانية قبل الإفلاس 48% في السنة الثالثة قبل الإفلاس، 29% في السنة الرابعة ونسبة 36% في السنة الخامسة قبل الإفلاس.[4]

---

[1]. عبد النور جعفر، العربي غويني، شافية جاب الله، **استخدام أساليب التحليل المالي الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي – دراسة حالة مؤسسة صيدال–**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي،المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، القليعة، الجزائر، المجلد 16، العدد 1، جوان 2019، ص 223.

[2]. Edward I Altman, **Predicting Financial Distress of Companies: Revisiting the Z-Score and Zeta Models**, New York University, USA, July 2000, p 7-9.

[3]. مليكة زغيب، نعيمة غلاب، **مدى فاعلية نموذج ألتمان ونموذج هولدر في التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسات البناء والأشغال العمومية الجزائرية –دراسة ميدانية**، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب، العدد الرابع، الجزء الثاني، سبتمبر 2015، ص 116.

[4]. آدم الطيب حماد حامد، **دور جودة المراجعة الخارجية في الحد من مخاطر التوريق لضمان استمرارية المنشأة –دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة السودانية–**، أطروحة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان، 2017، ص188.

ويتكون هذا النموذج من خمس نسب مالية مستخرجة من الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج كما يلي:

$$Z=0.12X1+0.14X2+ 0.33X3+ 0.06X4+ 0.10X5$$

ويمكن شرح النسب أعلاه كما يأتي:[1]

X_1: رأس المال العامل/مجموع الموجودات

ترتبط نسبة صافي رأس المال العامل/مجموع الموجودات بين السيولة والحجم، حيث يعبر عن السيولة بصافي الأصول العاملة، ويعبر عن الحجم بمجموع الموجودات.

وتعاني الشركة التي تتكرر خسائرها من تدني نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي أصولها.

ويعتبر هذا المتغير من أفضل المؤشرات على احتمالات فشل الشركة طبقا للعديد من الدراسات.

X_2: الأرباح غير الموزعة/مجموع الموجودات

لأن هذه النسبة تعتبر مقياسا لتراكم الأرباح على مدى السنوات.

وهذه النسبة منخفضة لدى المؤسسات صغيرة العمر، التي لم يمض وقت كاف لديها لتجميع الأرباح، الأمر الذي أثار أقوالا بأن هذه النسبة تتضمن تمييزا ضد الشركات صغيرة العمر.

X_3: صافي ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب/مجموع الموجودات

تقيس هذه النسبة كفاءة الشركة التشغيلية دون كفاءتها المالية، أي قدرتها على تشغيل الموارد المقدمة لها لتحقيق الأرباح.

لذا كانت هذه النسبة من المؤشرات الجيدة المستخدمة في دراسة احتمالات الفشل المالي في الشركات.

X_4: القيمة السوقية لرأس المال (الأسهم)/القيمة الدفترية لإجمالي الديون

والقيمة السوقية لرأس المال عبارة عن عدد الأسهم العادية والممتازة القائمة (المصدرة) مضروبة بالسعر السوقي لها، أما إجمالي الدين فيعني الديون القصيرة والطويلة الأجل معا.

وتعبر هذه النسبة عن المدى الذي يمكن أن تنخفض إليه قيمة موجودات الشركة (مقومة بمجموع الديون والقيمة السوقية لأسهمها)، قبل أن تزيد الديون على الموجودات وتصبح الشركة في حالة إعسار فعلي.

[1]. خليل محمد القصاص، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي وإعداد الموازنات التقديرية- تطبيقات عملية في البنوك والمؤسسات المصرفية**، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2010، ص ص 340-343.

X_5: المبيعات/مجموع الموجودات

تقيس هذه النسبة قدرة موجودات الشركة على تحقيق المبيعات، وكذلك قدرة الإدارة للتعامل مع ظروف السوق، والمنافسة السائدة فيها.

والشكل الموالي يوضح النسب المالية لنموذج ألتمان الشهير:

الشكل رقم(2-3): النسب المالية لنموذج Altman

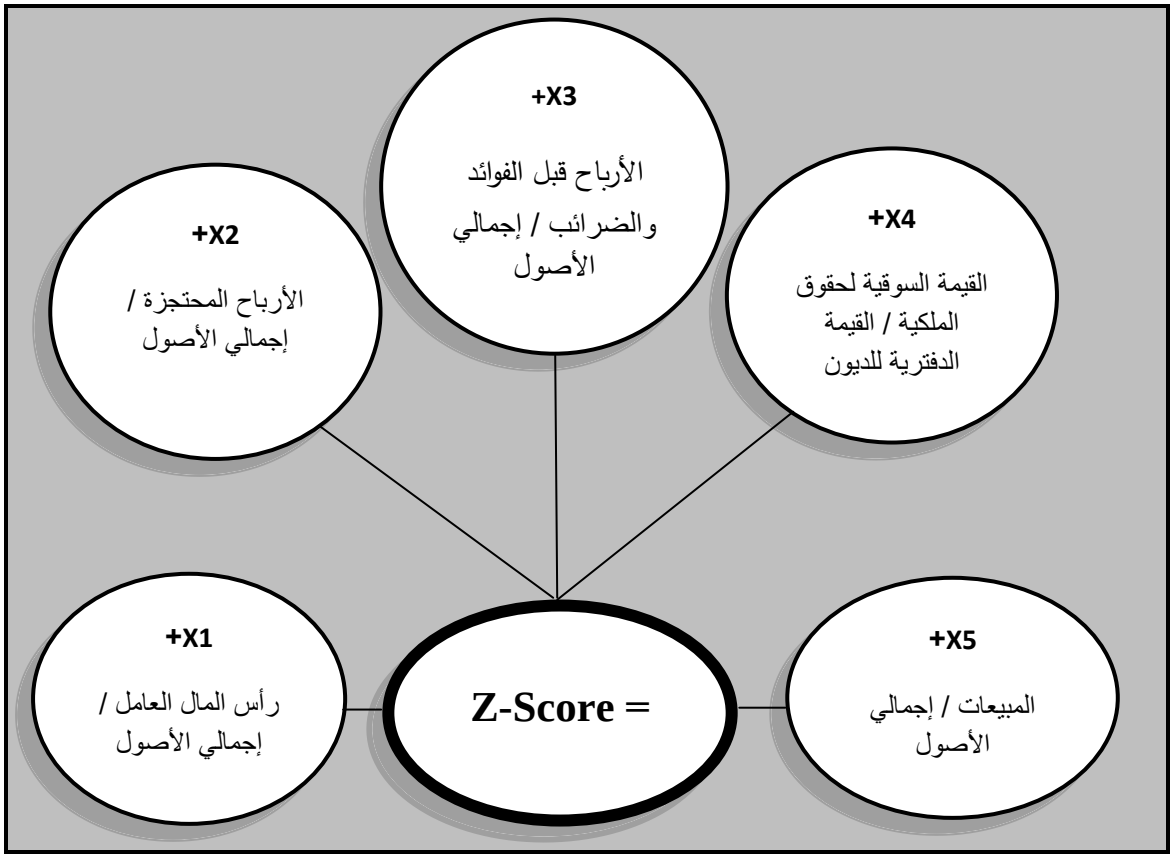

المصدر: بشرى نجم عبد الله المشهداني، ضمياء محمد جواد الشذر، **مفهوم وأهمية الكشف عن احتمالات فشل الشركات المساهمة– أنموذج مقترح للتطبيق في البيئة العراقية**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، مجلد 20، العدد 75، 2014، ص 511.

مما سبق، نستنتج أن الشركات التي يتوقع لها أن تتعرض للفشل المالي هي تلك التي:

- ✓ تستثمر قليلا في الموجودات المتداولة؛
- ✓ أصغر سنا؛
- ✓ قوتها الايرادية ضعيفة؛
- ✓ ترتفع مديونيتها؛
- ✓ قدرتها على تحقيق المبيعات محدودة.

وبموجب هذا النموذج تهدف المشاريع الاقتصادية إلى ثلاث فئات وفقا لقدرتها على الاستمرار وهذه الفئات هي:[1]

الفئة الأولى: تنتمي إلى هذه الفئة المشاريع الناجحة وذلك إذا كانت قيمة (Z) 2.99 أو أكثر.

الفئة الثانية: هي الفئة التي تنتمي إليها المشاريع الفاشلة والتي يحتمل إفلاسها وذلك إذا كانت قيمة (Z) فيها أقل من 1.81.

الفئة الثالثة: فئة المشاريع التي يصعب التنبؤ بوضعها وبالتالي تحتاج إلى تقييم شامل، إذا كانت قيمة (Z) بين 1.81 و2.99.

وبما أن النموذج الأصلي (Z–Score) خاص بالشركات الصناعية العمومية فقط لذا طور إدوارد ألتمان نموذج للتنبؤ باحتمالية إفلاس شركة غير صناعية في غضون سنة أو سنتين، حيث تشير الدرجة 1.10 أو أقل في هذا النموذج إلى أن الإفلاس محتمل، في حين أن الدرجة 2.60 أو أعلى يمكن أن تكون مؤشرا على أن الإفلاس غير محتمل والنتيجة بين هاتين القيمتين هي المنطقة الرمادية. وتبلغ احتمالية الإفلاس في النطاقات أعلاه 95٪ لسنة واحدة و 70٪ في غضون عامين.[2]

واتخذ النموذج B الشكل التالي:

$$Z=0.717X1+0.847X2+ 3.107X3+ 0.420X4+ 0.998X5$$

ثالثا. نموذج Argenti

تمت صياغة هذا النموذج من طرف أرجنتي Argenti سنة 1976 هو على خلاف النوعين السابقين، يستند على المتغيرات والعوامل الوصفية أو النوعية دون الكمية،وقد سمي هذا النموذج الخطأ الإداري المتعدد. وتقوم فكرة هذا النموذج على إعطاء أهمية بالغة للقرارات الإدارية ولنواحي الضعف أو القصور في جوانب التنظيم خصوصا النظامين المالي والإداري كالنظام المحاسبي المستخدم في المنظمة، وبذلك قسم أرجنتي التعثر استنادا إلى ثلاثة أسباب رئيسية هي العيوب، الأخطاء والأعراض، وأهم ما يركز عليه النموذج ويؤكد عليه أرجنتي هو أنه إذا كانت الإدارة ضعيفة فإنها تستعمل النظام المحاسبي ولن تستجيب للتغيير، كما أنها سترتكب واحد من الأخطاء المتمثلة في التوسع في العمل، التورط في مشاريع غير ناجحة والتوسع في الاعتماد على مصادر التمويل المقترضة (زيادة الإقراض)، وما يهتم به النموذج

[1]. وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص 253–254.

[2] . Daniela Hoxha, **Altmans Z-score (Prediction of Corporate bankruptcy),** Graduation Project, Department of Banking and Finance, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Near East University, July 2008, p 14.

ويعطيه عناية خاصة الإجراءات المحاسبية الإبداعية، والتي قد تلجأ إليها إدارة الشركات المتعثرة في سياق سعيها نحو تحسين صورتها سواء من حيث الربحية أو المركز المالي، وذلك في إطار متعارف عليه محاسبيا تحت مصطلح تحريف الحقائق،[1]وقد حدد Argenti ثلاث مسارات لفشل الشركات ماليا مع التركيز بأن مسؤولية الإدارة هي السبب الرئيس للفشل:[2]

المسار الأول: الذي يكشف مسار الفشل الاعتيادي للشركات الحديثة التكوين، وغالبا ما تكون هذه الشركات صغيرة الحجم ولا يزيد مستوى أداءها عن المستوى الضعيف، وأن الحد الأعلى لحياتها هو ثمان سنوات، وخلال هذه المدة تبرز مؤشرات معينة تشير في النهاية إلى فشل الشركة.

المسار الثاني: ويفسر الفشل للشركات الديناميكية التي تبدأ صغيرة وتنمو بسرعة في المراحل المبكرة من دورة حياة الشركة لتسجل بعد ذلك تدهور شديد بالأداء، ويعزى سبب ذلك إلى التفاؤل المبالغ فيه من قبل الإدارة بعد تحقيق النجاحات في العمل والتوسع في الأعمال الذي يؤدي إلى زيادة نسبة الديون إلى حق الملكية وهذا ناتج من عدم كفاءة السياسات الإدارية والمالية والتشغيلية.

المسار الثالث: ويمثل الشركات الناضجة Established أو الشركات الكاملة النمو التي تواجه صعوبات نتيجة للقرارات التي اتخذتها بشأن المبالغة بالتوسع، وخسارة مفاجئة لسوق رئيسي أو فشل مشروع هام، أو الفشل في الاستحواذ Takeover وعدم القدرة على الاستجابة بصورة كافية للتغيرات البيئية. وتستمر الشركات ضمن المسار الثالث في نشاطاتها فترة أطول من الشركات ضمن المسارين السابقين.

ويوضح الجدول أدناه مؤشرات الفشل بحسب المراحل التي تم تحديدها في أنموذج Argenti:

[1]. سعاد عوف الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 95.

[2]. بشرى نجم عبد الله المشهداني، ضمياء محمد جواد الشذر، **مرجع سبق ذكره**، ص 512.

الجدول رقم (2-2): نموذج Argenti للتنبؤ بالفشل

ت	المرحلة	المؤشرات	الوزن النسبي
1	**العيوب**	**أ- ضعف الإدارة:**	
		• أوتوقراطية الإدارة.	8
		• الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام.	4
		• عدم الكفاءة أو عدم وجود توازن في الكفاءات والمهارات الإدارية والفنية.	2
		• عدم فاعلية مجلس الإدارة.	2
		• تدني كفاءة الإدارة المالية.	2
		• تدني كفاءة الإدارة الوسطى.	1
		• عدم الاستجابة للتغيرات في البيئة المحيطة.	15
		ب- مؤشرات القصور المحاسبي:	
		• عدم الكفاءة في إعداد ومراقبة الموازنات.	3
		• عدم وجود خطة للتدفق النقدي أو عدم تحديثها.	3
		• عدم وجود نظام تكاليف فعال.	3
		المجموع (علامة الخطر 10 فأكثر)	**43**
2	**الأخطاء**	• ارتفاع نسبة المديونية.	15
		• التورط بمشاريع كبيرة من غير الممكن تحقيقها.	15
		• التوسع في العمل على حساب قدرتها المالية.	15
		المجموع (علامة الخطر 15 فأكثر)	**45**
3	**الأعراض**	• مؤشرات مالية سيئة.	4
		• استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية.	4
		• مؤشرات غير مالية.	4
		المجموع	**12**
		المجموع الإجمالي (علامة الخطر 25 فأكثر)	**100**

المصدر: بشرى نجم عبد الله المشهداني، ضمياء محمد جواد الشذر، **مفهوم وأهمية الكشف عن احتمالات فشل الشركات المساهمة- أنموذج مقترح للتطبيق في البيئة العراقية**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، مجلد 20، العدد 75، 2014، ص 513.

ما يلاحظ على نموذج Argenti أنه يعتمد أكثر على المعايير النوعية، ويرتكز أساسا على اعتبار ضعف وعدم كفاءة الإدارة هو السبب الأول في حدوث الفشل المالي للشركات. وإن مراحل الفشل تبدأ بالعيوب والتي تؤدي إلى ارتكاب الأخطاء، وإن تفاقمها وعدم معالجتها في الوقت المناسب يؤدي إلى وصول الشركة إلى مرحلة الإفلاس.

رابعا. نموذج Springate Gordan 1978

قام (Springate Gordan) بتطوير نموذج يتنبأ فيه بفشل الشركات في كندا في العام 1978، واتبع نفس الإجراءات التي استخدمها (Altman) مستخدما التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات، واستخدم عينة مكونة من (40) شركة، وقام بتحليل (19) نسبة مالية ليصل إلى نموذج يتكون من (4) نسب مالية يمكن من خلالها التنبؤ بفشل الشركات.[1]وقد حصلت على نسبة 92.5% لقدرتها على التمييز بين مجموعة من الشركات الناجحة ماليا، ومجموعة أخرى من الشركات أعلنت إفلاسها أو تم تصفيتها.[2]

واتخذ النموذج الشكل التالي:

$$Z= 1.03X1+ 3.07X2+ 0.66X3+ 0.4X4$$

حيث أن:

X_1: رأس المال العامل / مجموع الأصول المادية.

X_2: الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول المادية.

X_3: الأرباح قبل الضرائب / الخصوم المتداولة.

X_4: صافي المبيعات / مجموع الأصول المادية.

وإن المعيار الأساسي للحكم على احتمالات تعثر الشركة أو فشلها يكون كالتالي:[3]

- ✓ إذا كانت قيمة Z أكبر من 0.863 هذا يعني احتمالات نجاح الشركة.
- ✓ إذا كانت قيمة Z أقل من 0.863 هذا يعني أن الشركة متعثرة أو في طريقها إلى الفشل.

---

[1]. أسامة محمد حسن مهدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 99.

[2]. شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص ص 351–353.

[3]. عبد الشكور عبد الرحمن موسى الفرا، **أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الاسمنت – دراسة تحليلية على القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الاسمنت باستخدام نموذج Altman Z–score 2000 ونموذج Springate 1978**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، العدد السابع، جوان 2017، ص ص 753– 754.

المطلب الثالث: نماذج Kida, l a Zmijewski, Sherrod, Fulmer et

بالإضافة إلى النماذج المذكورة سابقا هناك نماذج أخرى تساعد في التنبؤ بالفشل المالي للشركات نذكر منها:

أولا. نموذج Kida

يعتبر نموذج Kida أحد النماذج الحديثة الذي استخدم في عملية التنبؤ بالفشل المالي في عام 1981، وقد بني على خمسة متغيرات من النسب المالية وفق معادلة الارتباط لتحديد قيمة المتغير التابع (Z)[1] بموجب المعادلة التالية:

$$Z=1.042x_1- 0.42\ x_2 - 0.461\ x_3- 0.463\ x_4+0.271\ x_5$$

والجدول الموالي يوضح هذه النسب:

جدول رقم(2-3): نموذج كيدا

المتغير	النسبة	نوعها	الوزن النسبي
X_1	صافي الربح ٪ إجمالي الموجودات	نسبة الربحية	1.042
X_2	حقوق المساهمين ٪ إجمالي الالتزامات	نسبة الرفع	0.420
X_3	الموجودات المتداولة ٪ الالتزامات المتداولة	نسبة السيولة	0.0461
X_4	المبيعات٪ إجمالي الموجودات	نسبة النشاط	0.463
X_5	النقدية ٪ إجمالي الموجودات	توازن الموجودات	0.271

المصدر: خمائل إبراهيم شاكر، موفق عبد الحسين محمد، **مسؤولية إدارة الشركة عن الالتزام بفرض الاستمرارية عند إعداد بياناتها المالية – بحث تطبيقي في عينة من الشركات المساهمة المختلطة**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبة والمالية، جامعة بغداد، العراق، المجلد الثامن، العدد 23، الفصل الثاني، 2013، ص 86.

حسب هذا النموذج تم تصنيف الشركات إلى نوعين، إذا كانت قيمة Z موجبة فإن الشركة في حالة أمان (كلما كانت قيمة Z موجبة كان ذلك أحسن) من الفشل المالي، أما إذا كانت قيمة Z سالبة فإن الشركة تكون عرضة للفشل، كما أثبت هذا النموذج قدرة عالية في التنبؤ بحدوث الإفلاس وصلت إلى 90% قبل سنة حدوث الإفلاس.[2]

[1]. وليد ناجي الحيالي، **مرجع سبق ذكره**، ص 262.

[2]. محمد أبركان، محمد سفير،**التنبؤ بالفشل المالي باستخدام أنموذج Altman & Kida**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 11، العدد 01 (جزء 2)، 2020، ص 91.

ثانيا. نموذج (Fulmer et a l . 1984)

قام Fulmer باستخدام (40) نسبة مالية من (30) شركة، و(30) شركة أخرى فاشلة، كما استخدم التحليل التمييزي للتوصل للنموذج الإحصائي، يحتوي النموذج على المتغيرات الآتية:

i. الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول.

ii. المبيعات إلى إجمالي الأصول.

iii. الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى حقوق الملكية.

iv. التدفق النقدي إلى إجمالي الديون.

v. الدين إلى إجمالي الأصول.

vi. الالتزامات المتداولة إلى إجمالي الأصول.

vii. اللوغاريتم الطبيعي إلى إجمالي الأصول.

viii. رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول.

ix. اللوغاريتم الطبيعي للأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى الأرباح.

بلغت دقة التنبؤية للنموذج نسبة (98%) في السنة السابقة لسنة الفشل المالي للشركة عينة الدراسة.[1]

ثالثا. نموذج Zmijewski

خلال سنة 1984 أجرى الباحث Zmijewsk دراسة على عينة من الشركات الأمريكية المدرجة في السوق المالي، مكونة من 40 شركة مفلسة و800 شركة صناعية غير مفلسة، واعتمد في نموذجه على ثلاثة نسب مالية محتملة من واقع التقارير المالية لهذه الشركات خلال فترة من 1972 إلى 1978، وهي العائد على مجموع الأصول، نسبة المديونية، ونسبة التداول، وقد استخدم النموذج تحليل بروبيت Probit Analysis، لتحديد قيمة معاملات التمييز وإيجاد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، حسب الصيغة التالية:

$$Z= -4.803- 3.599X1+ 5.406X2- 0.1X3$$

إن تطبيق النموذج يحتاج إلى خطوة إضافية عن تلك المستخدمة في نموذج Altman، وذلك بضرب المتغيرات الثابتة والمستقلة بالعدد 1.8138،[2] تصبح الصيغة المعدلة كما يلي:

$$Z= -8.7117- 6.5279X1+ 9.8054X2- 0.1814X3$$

[1]. أسامة محمد حسن مهدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 100.

[2]. شعيب شنوف، **مرجع سبق ذكره**، ص 252.

حيث أن:

X_1: معدل العائد على مجموع الأصول.

X_2: نسبة المديونية.

X_3: نسبة التداول.

رابعا. نموذج (Sherrod، 1987):[1]

يساعد هذا النموذج على إجراء اختبار دراسة استمرارية الشركة في مزاولة عملها (الفشل المالي)، كما يساعد البنوك على تقييم المركز الائتماني للشركات المتقدمة بطلبات الاقتراض. وكذلك يعتبر هذا النموذج أداة مساعدة لإدارة البنوك، من أجل دراسة المخاطر المحيطة بالقروض الممنوحة.

$$Z= 17X1+ 9X2+ 3.5X3+ 20X4+ 1.2X5+ 0.1X6$$

حيث أن:

X_1: الأصول النقدية / مجموع الأصول.

X_2: الأصول السائلة / مجموع الأصول.

X_3: مجموع حقوق المساهمين / مجموع الأصول.

X_4: الأرباح قبل الفوائد و الضرائب / مجموع الأصول.

X_5: مجموع الأصول / مجموع الخصوم.

X_6: مجموع حقوق المساهمين / الأصول الثابتة الملموسة.

وبناء على قيمة Z، تصنف الشركات إلى 05 فئات حسب قدرتها على الاستمرار كما يلي:

[1]. منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، الطبعة الأولى، مطبعة الطليعة، عمان، الأردن، 2000، ص ص 182- 183.

الجدول رقم (2-4) : تصنيف الشركات حسب قدرتها على الاستمرار

الفئة	درجة المخاطرة	قيمة (Z)
الأولى	الشركة غير معرضة لمخاطر الإفلاس	$Z \geq 25$
الثانية	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس	$20 \leq Z < 25$
الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس	$5 \leq Z < 20$
الرابعة	الشركة معرضة لمخاطر الإفلاس	$-5 \leq Z < 5$
الخامسة	الشركة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس	$Z < -5$

المصدر:عمر شريقي، **التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة بين مسؤولية المدقق والإدارة في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم 750 "المنشأة المستمرة" والتشريع الجزائري**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد التاسع عشر، جوان 2016، ص 227.

ما يميز هذا النموذج الوزن الأكبر لنسب السيولة وذلك راجع لأهمية معرفة قدرة الشركة على تسديد القروض ومعرفة قدرتها على الاستمرار، ولكن هذا النموذج لا يميز بين الشركات الصناعية وغير الصناعية والمدرجة في البورصة وغير المدرجة. ويعتبر هذا النموذج من أكثر النماذج استخداما للتنبؤ بالفشل.

الجدول رقم(2-5): المقارنة بين نماذج التنبؤ بالفشل المالي

النموذج / المقارنة	Beaver 1966	Altman 1968	Argenti 1976	Springate 1978	Kida 1981	Zmijewski1984	Shirata 2002
حجم العينة	79 ناجحة 79 فاشلة	33 ناجحة 33 فاشلة	يجمع بين التحليل المالي وتحليل المخاطر ويعتمد المتغيرات الوصفية أكثر المتغيرات الكمية	20 ناجحة 20 فاشلة	16 ناجحة 16 فاشلة	800 ناجحة 40 مفلسة	30421 ناجحة 10457 فاشلة
عدد النسب المالية المستخدمة	6	5		4	5	3	4
دقة التنبؤ للعام الأول	تعتمد على تقييم المحلل المالي لواقع المنشأة	%98		%92.5	%90	تعتمد على تقييم المحلل المالي لواقع المنشأة	%86.14

المصدر: رضوان العمارة، حسين قصري، **دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية،سوريا، المجلد 37، العدد 5، 2015، ص 144.

- **مقارنة بين نماذج التنبؤ بالفشل المالي من خلال الجدول أعلاه:**

ترتكز معظم النماذج على إيجاد مجموعة من النسب المالية تعتبر الأفضل والأكفأ في التنبؤ بحدوث الفشل في المستقبل، لبناء نماذج التنبؤ بفشل الشركات. حيث تختلف نماذج التنبؤ بالفشل المالي من حيث عدد الشركات المدروسة ويعتبر نموذج Shirata من أفضل النماذج من حيث عدد الشركات المدروسة حيث أنه اعتمد على عينة كبيرة من الشركات مقارنة بالنماذج الأخرى.

كما تختلف نماذج التنبؤ من حيث عدد النسب المالية المستخدمة، فكلما تنوعت النسب كلما ازدادت قدرة النموذج على الإحاطة بظروف عمل الشركة وبالتالي ازدادت قدرته على التنبؤ، لذا فإن نموذج Sherrod يعد الأفضل من حيث عدد النسب المالية المستخدمة.

ومن ناحية قدرة النموذج على التنبؤ بفشل الشركات المدروسة من المعايير المهمة في تقييم نماذج التنبؤ بالفشل المالي، ويعتبر نموذج Altman يعتبر النموذج الأفضل حسب القدرة على التنبؤ بالفشل المالي. **وبعد المقارنة** يبقى الاختيار بين أفضل ثلاث نماذج: نموذج Shirata، نموذج Sherrod، ونموذج Altman وذلك حسب عدد الشركات، حسب عدد النسب المستخدمة وحسب قدرة النموذج على التنبؤ بالفشل المالي على الترتيب، وبما أن الهدف هو التنبؤ بالفشل المالي بدرجة عالية من الدقة فإن النموذج الأفضل هو نموذج Altman.

خلاصة الفصل

يعتبر تتبع ودراسة الوضع المالي أمرا ضروريا بالنسبة للشركات إذ يمكن من خلاله تحديد ما ستؤول إليه الشركة مستقبلا، إما أن تكون في وضعية جيدة بعيدة عن الفشل المالي، أم ستدور في دوامة المخاطر إلى أن تصل إلى الإفلاس والتصفية، لذلك يسعى الباحثون والمحللين الماليين وكل الأطراف المحيطة بالشركة إلى الوصول إلى طرق وأساليب تمكنهم من التنبؤ بالفشل قبل حدوثه بغية اتخاذ القرارات الصائبة والإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب، وذلك من خلال استخدام التحليل المالي والنسب المالية لبناء نماذج كمية ونوعية كل منها يعتمد على عدد معين من النسب، حيث أثبتت النماذج التي توصل إليها الباحثون درجة عالية من الدقة في التنبؤ بالفشل المالي والكشف عنه في فترة مبكرة.

كما أن علاقة التكامل بين المدقق الخارجي والداخلي لها أهمية بالغة في إطار معايير التدقيق الدولية في معرفة والتنبؤ بوضعية الشركة المالية، لذا سيتم في الفصل الموالي التطرق لأهمية هذه العلاقة وأثرها في التنبؤ بالفشل المالي.

الفصل الثالث

علاقة المدقق الخارجي بالمدقق الداخلي وقدرتهم على التنبؤ بفشل الشركات

تمهيد

بما أن التدقيق نوعين (داخلي وخارجي) تم وضع معايير تهتم بالعلاقة بينهما وتعززها، لما لهذه العلاقة من العديد من المزايا لعدة أطراف، أولهم المدقق الخارجي والشركة محل التدقيق، واتخاذ المدقق الخارجي لقرار الاعتماد على عمل المدقق الداخلي يأتي بعد تقييم هذا الأخير من عدة جوانب، منها الهيكل التنظيمي والاستقلالية، التزام المدقق الداخلي بالعناية المهنية ونطاق الوظيفة، وكذا تمتعه بالكفاءة. وحتى تكون عملية التقييم منظمة ووفق قواعد يتبعها المدقق الخارجي، تم إصدار معايير تهتم ببلورة ووضع إطار للعلاقة بين المدقق الداخلي والخارجي حتى لا تتأثر أي وظيفة منهما. ومن أهم هذه المعايير هو المعيار الدولي للتدقيق رقم 610، وإن الالتزام بهذا المعيار دون تلاعب يساعد المدقق الخارجي على أداء مهامه بشكل أفضل وبجودة عالية للخروج بتقرير نظيف يبين الوضعية الحقيقية للشركة، واكتشاف ما إذا كانت مستمرة في نشاطها أم أنها مهددة بالفشل. وعليه تم تقسيم الفصل إلى المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: معايير التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي والهيئات المنظمة للمهنة

المبحث الثاني: العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

المبحث الثالث: مسؤولية المدقق الخارجي والداخلي عن التنبؤ بعدم استمرارية الشركة وفشلها

المبحث الأول: معايير التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي والهيئات المنظمة للمهنة

إن مهنة التدقيق (الداخلي أو الخارجي) مثلها مثل أي مهنة لها ضوابط وقوانين وأطر تعمل في ظلها، وما وصلت إليه في الوقت الحاضر هو نتاج جهود مبذولة لهيئات ولجان تعنى بتنظيم هذه المهنة وتقوم بإصدار معايير تتماشى وخصوصية البلد المصدر لها، ثم عملت على تطويرها وصولا إلى معايير دولية موحدة.

إن هذه المعايير تتسم بالدقة وتضم في طياتها الشروط التي يجب أن تتوفر في المدقق وكذا المنهجية التي يجب إتباعها في انجاز عملية التدقيق، وهذا ما يساعد المدقق على الوصول إلى رأي فني محايد حول عدالة القوائم المالية، مما يزيد الثقة في هذا الأخيرة.

المطلب الأول: هيئات وضع معايير التدقيق

إن وضع المعايير الخاصة بالتدقيق يكون من طرف هيئات مهنية تهتم بمهنتي المحاسبة والتدقيق، تنشأ هذه الهيئات نظرا للحاجة الماسة للمهام التي تقوم بها، وخاصة ما يتعلق بإصدار معايير التدقيق. فهذه المعايير تحدد المنهج والإطار الذي يتبعه المدقق أثناء القيام بعمله وتضمن له الاستقلالية والموضوعية حتى يستطيع الخروج بتقرير محايد حول مدى عدالة القوائم المالية.

وتتمثل وظائف الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق في:[1]

- ✓ وضع دستور بالأخلاقيات المهنية ينظم علاقة عضو المهنة بالعملاء والزملاء والمجتمع، وينظم تأديب الخارجين على قواعد السلوك المهني السلبي؛
- ✓ وضع معايير محددة لدخول المهنة من حيث المؤهلات العلمية والمهارات اللازمة، ووضع معايير للممارسة المهنية وإلزام الأعضاء بإتباعها؛
- ✓ المساعدة في تأهيل الأعضاء للعمل بالكفاءة المهنية الواجبة من خلال وضع برامج لتعليم وتدريب الأعضاء وقياس أدائهم واستمرار عملية التعليم المهني بعد حصول العضو على حق ممارسة المهنة؛
- ✓ تدعيم مجال الدراسة وذلك بإجراء الأبحاث والدراسات وعقد المؤتمرات والمحاضرات وإصدار الكتب والدوريات والمنشورات، حيث من خلال هذه الوسائل يمكن للهيئة المهنية نشر المعرفة بين أعضاء المهنة وإعلامهم بأحدث التطورات الحاصلة في المجال المهني؛

[1]. عمر شريقي، **التنظيم المهني للمراجعة – دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية**، مرجع سبق ذكره، ص 58.

✓ العمل كمجموعات ضغط مباشرة في صياغة القوانين والسياسات التي تؤثر في المهنة، وتنظيم علاقاتها بمختلف الجهات والهيئات الحكومية والجمعيات المهنية في الداخل والخارج؛

✓ تعزيز المكانة المهنية للأعضاء داخل المهنة والمجتمع ككل، وذلك بمنح التأييد القانوني والمعنوي لمساعدتهم في أداء دورهم المهني وحمايتهم من المجموعات الوظيفية الأخرى التي تحاول الاعتداء على نطاق اختصاصهم المهني.

أولا. الاتحاد الدولي للمحاسبين ومجلس معايير التعليم المحاسبي الدولية

الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) عبارة عن منظمة مهنية عضويتها مفتوحة لهيئات المحاسبة المهنية التي تحقق ما يضعه من متطلبات ضمن ما يسميه ببيان التزامات العضوية، تلك المتطلبات التي ترتبط أساسا باستيفاء الهيئات المهنية للمساهمة المالية المحددة لها، مع التزامها بما يصدره من قواعد ومعايير.[1]

ولقد بدأ الاتحاد نشاطه سنة 1977م، ووضع برنامجا من النقاط التالية:[2]

- وضع الإرشادات لممارسة المراجعة الدولية؛
- وضع دليل للسلوك المهني للتقيد به من قبل الشركات والأعضاء؛
- تطوير برامج للتعليم المستمر والتدريب المهني؛
- تحليل ونشر المعلومات المتعلقة بممارسة مهنة التدقيق الخارجية بهدف رفع فعاليتها؛
- تنظيم وتعزيز تبادل المعلومات والمنشورات المهنية؛

والاتحاد لا يستمد قوته من تمثيله الدولي فقط، وإنما أيضا من قوة الهيئات العضوة به، والتي نجد من بينها:

- المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)؛
- معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز (ICAEW)؛
- هيئة المحاسبين المعتمدين لكندا (CPA Canada)؛
- معهد المحاسبين القانونيين لجنوب إفريقيا (SAICA)؛
- معهد المحاسبين القانونيين لهونكونغ (HKICPA)؛

---

[1]. علي صوشة مارية، **تطوير تنظيم مهنة المحاسبة بالجزائر في ضوء متطلبات المعيار الدولي للتعليم المحاسبي IES7**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، العدد 18، 2017، ص 132-133.

[2]. محمد حولي، **معايير المراجعة الدولية: المفهوم، المضمون وكيفية التبني**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، جامعة باتنة 1، الجزائر، العدد الثاني، جوان 2015، ص ص 126-127.

- جمعية المحاسبين القانونيين (ACCA).

ثانيا. لجنة ممارسة التدقيق الدولية

تعتبر اللجنة الدولية لممارسة التدقيق إحدى اللجان الرئيسية والدائمة التابعة لاتحاد المحاسبين الدولي(IFAC) ولقد أعطيت هذه اللجنة مسؤولية وسلطة محددة لإصدار مسودات المعايير وبيانات التدقيق والخدمات التابعة وذلك بالنيابة عن مجلس اتحاد المحاسبين الدولي (IFAC)، على أن تسعى لتحقيق القبول الطوعي لتلك المعايير والبيانات وتعزيزها.

وتجدر الإشارة إلى أنه في بداية عام 2001 قد تغير اسم لجنة ممارسة المراجعة الدولية (IAPC) إلى مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي (IAASB) التي عقدت أول اجتماعاتها في مدينة نيويورك عام 1978، كما أن هذه اللجنة أصدرت في عام 1979 أول أدلة التدقيق الدولية الموسوم بهدف ونطاق تدقيق البيانات المالية، والذي عدل عام 1980، وفي عام 1985 طلب أعضاء هذه اللجنة بالعمل وفقا للمصلحة العامة، وفي عام 1987 أصدرت هذه اللجنة 26 دليلا من أدلة التدقيق الدولية، وفي عام 1989 أصدرت اللجنة دليل التدقيق الدولي رقم 27 الموسوم بفحص المعلومات المالية المستقبلية.

وفي عام 1991 أعادت هذه اللجنة تكويد (تصنيف) أدلة التدقيق فضلا عن تغيير اسمها إلى معايير التدقيق الدولية (ISA)، وفي عام 1994 تم تسميتها معايير التدقيق الدولية والبيانات الدولية لمهنة التدقيق.

وفي عام 2001 قامت اللجنة بتدقيق شامل لمعايير التدقيق الدولية وفي عامي 2002 و2003 بدأ مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي اجتماعاته والتنسيق مع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، إلا أن هيكل المعايير المعدل عام 1991 استمر كما هو.

بينما في عام 2004 أصبح رئيس المجلس يعمل كل الوقت، ولذلك شهد هذا العام تعديل هيكل الإصدارات للمعايير الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولية.

ثالثا. المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين

يعد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) المنظمة المهنية المحلية الرئيسية لمهنة المحاسبة القانونية والتدقيق في الولايات المتحدة، ويمثل منظمة لأعضاء المهنة وهم المحاسبين القانونيين (CPAs)، ويصدر معايير تدقيقية وأخلاقية فضلا عن الخدمات الأخرى التي يقدمها من خلال لجانه، كما أنه يطور أدلة/إرشادات للصناعات التخصصية/المتخصصة ويشترك مع مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الحكومية (GASB) في إعداد المبادئ المحاسبية. ويبلغ عدد

أعضائه ما يزيد على 330.000 عضوا علما بأن هذا المعهد يمثل إحدى المنظمات التابعة للقطاع الخاص.

لقد كانت الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين هي اللجنة الأساسية لهذا المعهد فقد تشكلت هذه الجمعية في عام 1887 ممثلة بروز عصر جديد في التاريخ المحاسبي الأمريكي. ومع تطور الوضع الصناعي بكل ما يتطلبه من أشكال جديدة للخبرة والمعرفة التخصصية، ظهر هذا المعهد الذي تمكنت مهنة التدقيق بمساعدته وأسلافه من أن تشغل دورا فريدا وأساسيا في المجتمع الأمريكي، فإن لهذا المعهد إسهامات كبيرة في تطوير مهنة التدقيق، إذ أن من أهم أهدافه تطوير معايير أداء التدقيق من الناحيتين الفنية والأخلاقية حيث تم إنشاء أربعة أقسام بهذا الخصوص لعل من أهمها قسم معايير التدقيق والذي يتكون من مجلس معايير التدقيق (ASB) واللجنة التنفيذية لمعايير التدقيق (ASEC) فضلا عن مجلس التوجيه والإرشاد الذي يشرف على أنشطة مجلس المعايير ويراقبها، وتتلخص المهمة الأساسية لمجلس معايير التدقيق (ASB) في إصدار تعليمات ملزمة على شكل بيانات المعايير التدقيقية (SAS) لتحديد وتطبيق إجراءات التدقيق. وهذا وقد تركز عمل ونشاط المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) أيضا في مواجهة المسؤوليات الاجتماعية لمهنتي المحاسبة والتدقيق. ومن الجدير بالذكر أن اسم المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) لم يكن كذلك قبل سنة 1957 وإنما كان المعهد الأمريكي للمحاسبين (AIA).[1]

رابعا. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ASCPA

تأسس المجمع العربي للمحاسبين القانونيين كهيئة مهنية محاسبية غير ربحية بتاريخ 12 جانفي 1984 في مدينة لندن – المملكة المتحدة. وتم تسجيله رسميا في عمان بتاريخ 24 فيفري 1994 تحت اسم "المجمع العربي للمحاسبين العرب"، وجاءت فكرة تأسيس المجمع من قبل عدد من قادة مهنة المحاسبة في الوطن العربي بهدف الارتقاء بعلم المحاسبة والتدقيق والمواضيع الأخرى ذات العلاقة على نطاق الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.

اكتسب المجمع العربي للمحاسبين القانونيين مكانة كبرى في الأوساط المهنية على الصعيدين العربي والدولي، ومن منطلق رسالته بتطوير مهنتي المحاسبة والتدقيق في العالم العربي وفقا لأعلى المستويات المهنية الدولية فقد بدأ المجمع منذ نشأته بمراقبة القوانين والتشريعات المتعلقة بهاتين المهنتين باحثا عن

[1]. عمر علي كامل الدوري، **التطور التاريخي للتدقيق – منظور اقتصادي سياسي**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، مركز أبحاث فقه المعاملات، سوريا، العدد 26، يوليو 2014، ص ص 17- 18.

دور للمحاسبين العرب في المنتديات الدولية، ويعمل المجمع على دعم الوطن العربي بمحاسبين ذوي المؤهلات العلمية والعملية التي لا تقل بمستواها عن المؤهلات الدولية المعروفة بالإضافة إلى المواكبة المستمرة للأحداث الاقتصادية وتطوير ونشر الأفكار والمفاهيم الجديدة والحديثة في عالم المال والأعمال من أجل اكتساب أعضائه ومنتسبيه القدرة والوسيلة على مجاراة التطور والإبداع في مهنتي المحاسبة والتدقيق.[1]

رغم تعدد الهيئات المهنية المصدرة للمعايير واختلاف الجهات التابعة لها، إلا أنها تشترك في الكثير من الأهداف، خاصة هدف توحيد المعايير على المستوى الدولي لما له من أهمية بالغة في القدرة على جعل القوائم المالية مقروءة ومفهومة لجميع الأطراف، مما يعمل على زيادة الاستثمار وتخطي الحدود الدولية.

المطلب الثاني: معايير التدقيق الخارجي

إن تعدد المستفيدين من القوائم المالية واختلاف مصلحتهم أدى إلى ضرورة وضع معايير تلبي جميع حاجات هذه الأطراف، وقد تطورت هذه المعايير من معايير متعارف عليها إلى معايير دولية يمكن تطبيقها في أي بلد، مما يساعد في توحيد منهجية وشروط عملية التدقيق والخروج بقوائم مالية متشابهة قابلة للمقارنة، تعطي نفس النتائج عند تحليلها لجميع الأطراف وفي أي بلد.

أولا. معايير التدقيق المتعارف عليها

يعتبر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أول من عمل على وضع معايير أداء مهنية صدرت في سنة 1954، وهذه المعايير مقسمة إلى ثلاثة مجموعات رئيسية، تحتوي على 10 معايير عامة متعارف عليها تمثل إرشادات عامة لمساعدة المدققين على تنفيذ مسؤولياتهم المهنية عند تدقيق القوائم المالية.

المجموعة الأولى: معايير عامة General Standards وتسمى أيضا بالمعايير الشخصية، وتتعلق بشخصية مدقق الحسابات الخارجي من ناحية (تأهيله العلمي والعملي).ويندرج تحت هذه المجموعة المعايير الثلاثة التالية:[2]

- ✓ **معيار التأهيل العلمي:** حيث جاء بهذا المعيار أنه يجب أن يتم أداء عملية التدقيق بواسطة شخص أو أشخاص تتوافر لديهم متطلبات التأهيل العلمي، وهي نتاج التدريب والتعليم المستمر لإكسابهم المهارة الفنية اللازمة للعمل في مجال التدقيق.

---

[1]. خالد مسيف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 74-75.

[2]. ألفين أرينز، جيمس لوبك، ترجمة محمد محمد عبد القادر البسيطي، أحمد حامد دجاج، **المراجعة مدخل متكامل**، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 41.

✓ **معيار الاستقلال والحياد:** وهو يتضمن ثلاثة أنواع من الاستقلال: الاستقلال التنظيمي، الاستقلال المالي والاستقلال الفكري.

✓ **معيار بذل العناية المهنية الواجبة:** وهو أحد المعايير التي يجب مراعاتها عند أداء عملية التدقيق، وأيضا عند إعداد التقرير لمستخدمي وقارئي هذه القوائم المالية.

المجموعة الثانية: معايير العمل الميداني Standards of Field Work ويندرج تحت هذه المجموعة المعايير الثلاثة التالية:[1]

✓ **معيار تخطيط العمل وتوزيع المهام على فريق التدقيق والإشراف عليهم:** وهو ما يتطلب وضع برنامج تدقيق، حيث يتم توزيع المسؤوليات التنفيذية على فريق عمل التدقيق والذي يجب صقله ببرامج تدريبية مثل:

- برنامج فحص نظام الرقابة الداخلية؛
- برنامج مراجعة الميزانية؛
- برنامج فحص القوائم والحسابات والكشوف الملحقة بالميزانية؛
- برنامج تدقيق الحسابات الختامية.

✓ **معيار تقييم نظام الرقابة الداخلية:** وهو حجر الزاوية في التخطيط لعملية التدقيق، ويتضمن هذا المعيار تحديد مدى الاختبارات التي يجب أن يقوم بها المدقق لنظام الرقابة الداخلية، سواء اختبارات مدى الالتزام أو اختبارات التحقق الجوهرية وذلك لتحديد حجم العينة طبقا لنتائج هذه الاختبارات.

✓ **معيار أدلة وقرائن الإثبات:** من خلال تجميع وتقييم أدلة موضوعية للإثبات تتسم بالكفاية والملائمة والصلاحية بالإضافة إلى التوقيت المناسب اللازم للحصول عليها، حيث تتعدد وتتنوع هذه الأدلة منها:الجرد الفعلي، المصادقات سواء الإيجابية أو السلبية، المراجعة الحسابية، الشهادات الداخلية والخارجية، الارتباطات، التدقيق بالمقارنة، التدقيق المستندي والتدقيق الفني.

وهذا التعدد والتنوع لأدلة الإثبات يسهم في توفير أساس موضوعي للمدقق لإبداء رأيه بشأن عدالة القوائم المالية وجودتها.

[1]. طارق عبد العظيم أحمد عبده، **الأصول العلمية والعملية للمراجعة مع الإشارة إلى بيئة المراجعة في بورصة الأوراق المالية**، الناشر مكتبة الجامعة بينها، مصر، 2011-2012، ص ص 90-91.

المجموعة الثالثة: معايير إعداد التقرير Standards of Reporting وتتضمن ما يأتي:[1]

- ✓ يجب أن يظهر التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها طبقا للمبادئ أو الأصول المحاسبية المتعارف عليها أم لا؛
- ✓ يوضح ما إذا كانت تلك المبادئ أو الأصول المتعارف عليها والمطبقة، قد تم تطبيقها بصور متماثلة من سنة لأخرى؛
- ✓ تعتبر البيانات الواردة بالتقرير معبرة بشكل كاف إعلاميا وبصورة معقولة، ولا بد أن يشار إلى خلاف ذلك في التقرير؛
- ✓ يتضمن التقرير رأي المدقق كوحدة لا تتجزأ وإن تعذر ذلك عليه، فعليه أن يمتنع عن إبداء رأيه ويتضمن تقريره الأسباب التي أدت إلى ذلك.

والشكل الموالي يوضح معايير التدقيق المتعارف عليها:

الشكل رقم (3-1): ملخص معايير التدقيق الأساسية المتعارف عليها

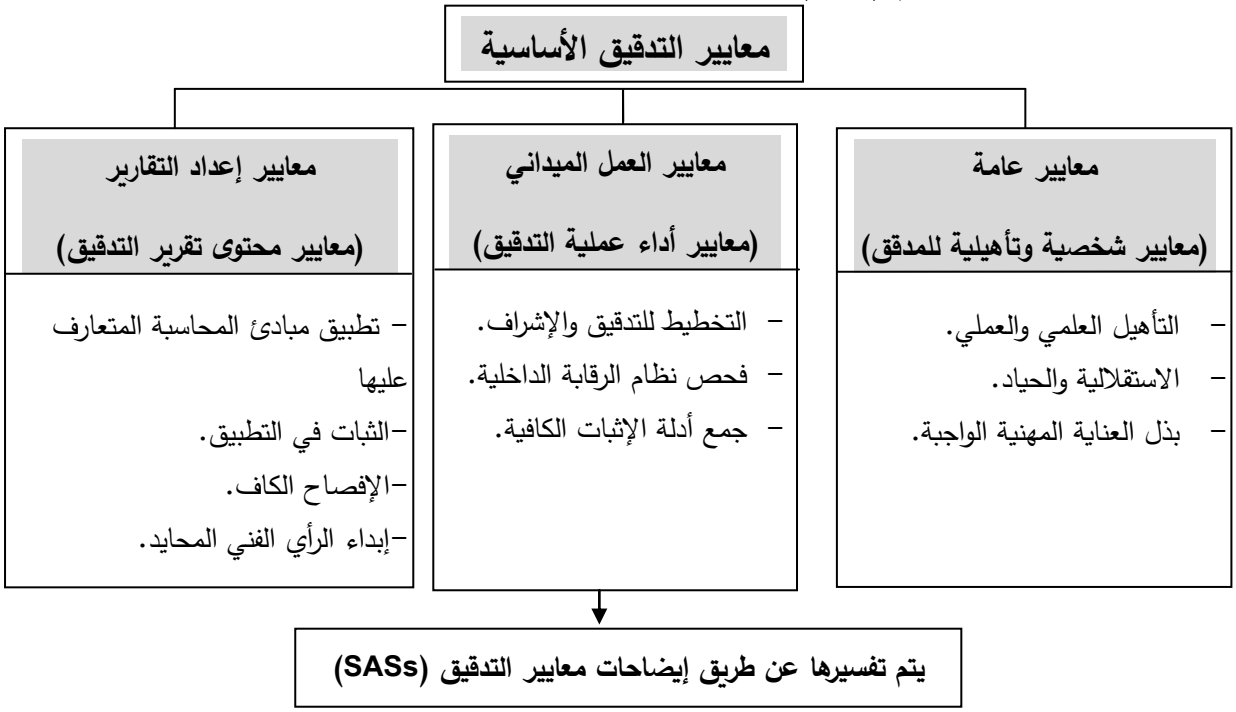

المصدر: عبد الكريم محمد سلمان النجار، **مدى دور مراقب الحسابات في التحقق من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية-بحث تطبيقي في عينة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، بحث مقدم كجزء من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، 2012، ص 43.

[1]. محمد خضر الهواري، محمد توفيق محمد، **دراسات في المراجعة أصول المراجعة والرقابة الداخلية التأصيل العلمي والممارسة العلمية**، مكتبة الشباب، القاهرة، مصر، 1999، ص 30.

بعد عرض معايير التدقيق المتعارف عليها وتتبعها، نجد أنها عبارة عن منهجية عملية التدقيق، حيث أن المعايير الشخصية تمثل الشروط التي يجب توفرها في الشخص القائم بعملية التدقيق حتى يتمكن من أداء عمله بكفاءة ودقة عالية. أما المجموعة الثانية فهي تهتم بإعداد خطة العمل وجمع الأدلة والقرائن اللازمة، تقييم نظام الرقابة الداخلية ومعرفة مدى فاعليته، وبناء عليه يتم تحديد حجم وتوقيت الاختبارات. أما المجموعة الثالثة فتخص التقرير النهائي المعد من طرف المدقق والذي يجب أن يعطي فكرة واضحة حول مدى الالتزام بالسياسات والقوانين، وبأن القوائم المالية تعبر بصفة صادقة عن الوضع المالي الحقيقي للشركة.

ثانيا. معايير التدقيق الدولية

إن الاختلاف في انجاز عملية التدقيق من طرف المدققين في بداية ظهور المهنة هو ما أدى إلى التفكير في إيجاد معايير وإرشادات موحدة تطبق من طرف الجميع، مما يعمل على تنظيم المهنة والقدرة على مقارنة نتائجها والاستفادة منها، خاصة وأن هناك أطراف عديدة من داخل وخارج الشركة ممن هم مهتمون بنتائج عملية التدقيق.

وقد صدرت معايير التدقيق الدولية خلال فترات زمنية متتابعة حسب الأهمية النسبية ثم أعاد الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC تبويب هذه المعايير طبقا لارتباطاتها بمراحل عملية التدقيق، وأصبح لدينا بناء على ذلك رقمان لكل معيار، أحدهما طبقا لتاريخ الإصدار، والثاني طبقا لموضوع المعيار، وأخذ التبويب الأول ترقيما يبدأ من الرقم 1، في حين أخذ التبويب الثاني ترقيما يبدأ من رقم 200.

1. تعريف معايير التدقيق الدولية

تم وضع معايير التدقيق الدولية من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين(IFAC)، وهو اتحاد يمثل أعضاؤه ممثلين لمنظمات محاسبية مهنية من عدة دول. وعلى المستوى الدولي معايير التدقيق هي معايير التدقيق الدولية(IAS) والتي تم تطويرها من قبل مجلس معايير التدقيق والضمان الدولي IAASB، وهي لجنة تابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين.[1] وتعد بمثابة المنهج الذي يسير عليه المدقق من أجل الوصول إلى إبداء الرأي الفني المحايد حول عدالة القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي للعميل، وإن معايير التدقيق الدولية تتميز بجملة من الأهداف والخصائص، يتم إصدار هذه المعايير من قبل لجنة تطبيقات التدقيق الدولية، ويتولى مجلس المعايير الدولية للتدقيق والتأكد تطويرها، تستلزم عملية إصدار معايير التدقيق

[1]. Tokiniaina Rananjason Ralaza, Marie-Christine Rosier, Guillaume Saby, Op.Cit, p 193.

الدولية إجراءات عمل محددة.[1] والهدف من وراء تقيد المدقق بالمعايير التدقيق الدولية أثناء قيامه بمهامه هو حصوله على درجة تأكد معقولة حول خلو البيانات المالية من أي تحريفات جوهرية من شأنها التأثير على الرأي الفني المحايد للمدقق، وكذا إمكانية تضليل مستخدميها.[2]

وقد عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعايير بأنها: "تعبير عن الصفات الشخصية المهنية التي يجب أن تتوافر في المدقق، وكذلك عن الخطوات الرئيسية لعملية تدقيق الحسابات اللازمة للحصول على القدر الكافي من الأدلة والبراهين التي تمكنه من إبداء رأيه في عدالة القوائم المالية".[3]

ويمكن تعريف معايير التدقيق الدولية أيضا على أنها "مجموعة من المعايير التي تمثل إطارا متكاملا لعملية التدقيق يتعين على المدقق الالتزام به وتطبيقه حتى يساعده في تسهيل مهمته وتطوير جودة أدائه المهني.[4]

2. خصائص معايير التدقيق الدولية

تتسم معايير التدقيق الدولية بجملة من الخصائص، ولعل أهمها:

- ✓ يعد المعيار بمثابة هدف مرغوب وتحقيقه أمر مطلوب؛
- ✓ يعد المعيار نمط يتم تأسيسه إما عن طريق العرف أو من خلال القبول العام، أو بواسطة إصدارات الهيئة المهنية أو العملية أو بمجمل القرارات الحكومية، أو عن طريق القوانين والتشريعات؛
- ✓ يعمل المعيار على تكوين قاعدة أساسية للعمل يسترشد بها الأفراد عند أدائهم المهام المنوطة بهم؛
- ✓ يجب أن لا يختلف المعيار والعرف السائد فيما يتعلق بمجال التطبيق.

---

[1]. علي سليمان النعامي، **مجالات مساهمة المعايير المهنية العامة للمراجعة على جودة وتحسين الأداء المهني للمراجع الخارجي – دراسة ميدانية على المراجعين لمحافظات غزة– فلسطين**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، فلسطين، المجلد الثاني، العدد 6، حزيران 2016، ص 258.

[2]. نجاة تونسي، **مردودية مدقق الحسابات في ظل تبني المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)– دراسة حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 110.

[3]. سمير لقويرة، **مساهمة معايير أدلة الإثبات في تحسين جودة التدقيق الخارجي، دراسة ميدانية لآراء عينية من المدققين الخارجيين في الشرق الجزائري**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، شعبة تدقيق محاسبي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2019، ص 68.

[4]. سامي زيادي، يحيى سعيدي، **أهمية الاعتماد على معايير التدقيق الدولية (ISA) لإصلاح وتطوير مهنة التدقيق في الجزائر**، دراسة ميدانية لآراء عينة من مدققي الحسابات، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد الاقتصادي 33 (02)، 2017، ص 116.

3. إجراءات العمل اللازمة لإصدار معايير التدقيق الدولية

عند إصدار المعايير الدولية للتدقيق، هناك عدة اعتبارات يجب أخذها بمحمل الجد وهي كالأتي:

- ✓ الهدف من وراء إصدار المعايير هو العمل على تطوير وتدعيم مهنة المحاسبة الدولية وذلك بالاستناد إلى قواعد منسقة؛
- ✓ الإدراك المسبق للجنة بأن الأنظمة المحلية الخاصة بالقوانين والتعليمات في كل بلد تؤثر على عملية الممارسة المهنية في التدقيق؛
- ✓ محاولة اللجنة تحقيق القبول العام للمعايير، وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار أوجه الاختلاف بين معايير التدقيق المطبقة في كل بلد؛
- ✓ إن للمعايير المحلية الأولوية من حيث التطبيق عن المعايير الدولية إلا في حالة غياب المعايير المحلية، ففي هذه الحالة سيتم تطبيق المعايير الدولية من قبل البلد بصورة تلقائية؛
- ✓ مجال تطبيق معايير التدقيق الدولية واسع فهو يشمل كل عملية تدقيق أو فحص مستقل، وذلك بهدف إبداء الرأي الفني المحايد حول عدالة القوائم المالية لأية شركة مهما اختلف شكلها القانوني أو حجمها أو هدفها، فالأمر يتطلب من المدقق الالتزام بهذه المعايير قدر الإمكان.
- ✓ منح المنظمات في الدول الأعضاء الحق في عملية إعداد الترجمة الملائمة باللغة المحلية على نفقتها، وذلك في إطار توضيح اسم المنظمة التي قامت بترجمة النص الانجليزي الذي صدر عن الاتحاد.[1]

ثالثا. أهمية وأهداف معايير التدقيق الدولية

بعد عجز المعايير المحلية عن تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، ظهرت الحاجة الكبيرة لمعايير دولية لها أهمية بالغة في توحيد العمل وتسهيل قراءة البيانات المالية، وذلك سعيا منها لتحقيق أهداف عديدة لصالح الشركة والأطراف الخارجية التي لها علاقة بها.

1. أهمية معايير التدقيق الدولية: إن أهمية معايير التدقيق الدولية تعود إلى الحاجة الملحة والمستمرة من قبل أعضاء المهنة إلى معايير تغطي الجوانب المختلفة للعمل المهني في حقل التدقيق، ولسد احتياجات وتوقعات مجتمع الأعمال، وتحظى في نفس الوقت بالقبول العام الذي يمكنها من التمتع بقوة مهنية ملزمة لكل ممارسي مهنة المحاسبة والتدقيق، الأمر الذي يجعلها أنماطا لما يجب أن يكون عليه

[1]. نجاة تونسي، **مردودية مدقق الحسابات في ظل تبني المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)– دراسة حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 114.

الأداء الفعلي لممارسة المهنة، مما يساعد على تقليل التفاوت في الأداء بين الممارسين في معظم دول العالم –إن لم يكن جميعها– للاقتراب من الموضوعية قدر الإمكان.[1]

ومعايير التدقيق هي المرشد الذي يوضح أسلوب ممارسة مهنة التدقيق، وتعتبر على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للمدقق حيث تتميز بما يلي:[2]

- ✓ تدعيم الثقة في التدقيق وتجدد من تفاؤل الثقة فيها كمهنة معترف بها.
- ✓ تساعد هذه المعايير في جعل مهنة المراجعة ذات كيان مستقل، والتي بدونها تصبح مزاولة المهنة وظيفة آلية.
- ✓ في غياب المعايير تصبح مهنة التدقيق في غير مكانها الملائم، مما يجعل الحكومات تقوم بسن التشريعات والقوانين وتتحول مهنة التدقيق من مهنة خاصة إلى مهنة حكومية.
- ✓ تساعد في إزالة الغموض من ذهن كافة المهتمين بأمر التدقيق.

وعليه فإن عدم وجود معايير للتدقيق يضطر المدقق إلى استعمال تقديره الشخصي للقيام بعملية التدقيق، وهو ما يؤدي إلى عدم الموضوعية وعدم الثقة في مخرجات عملية التدقيق، وذلك للاختلاف في طريقة تفكير كل مدقق عن الآخر. لذا وجود هيئات دولية تعمل على ضبط معايير تدقيق تتبع لإنجاز عملية التدقيق وتمكن من الحكم على جودة عمل المدقق مهم جدا للنهوض بهذه المهنة الأساسية حاليا في جميع الشركات والدول.

2. أهداف معايير التدقيق الدولية: سعت اللجنة الدولية لممارسة التدقيق إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وذلك من أجل تقليل الاختلافات في طرائق عرض القوائم المالية خاصة للشركات الأجنبية أو متعددة الجنسيات، وهذا يتحقق بمعايير التدقيق الدولية التي يجب أن تكون مسبوقة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية.[3]

وتهدف معايير التدقيق بصفة عامة إلى تحديد الكيفية التي يتم بها ممارسة وظيفة التدقيق، وتعد بمثابة مقياس لمستوى الأداء المهني المطلوب من المدقق الخارجي، ويمكن القول إن المعايير تعد النموذج الذي

---

[1]. سامي زيادي، يحيى سعيدي، **أهمية الاعتماد على معايير التدقيق الدولية (ISA) لإصلاح وتطوير مهنة التدقيق في الجزائر – دراسة ميدانية لآراء عينة من مدققي الحسابات**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي،جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 11، العدد 2، 2017، ص 116.

[2]. آدم الطيب حماد حامد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 70–71.

[3]. الأخضر لقليطي، لحسن دردوري، **دور المنظمات المهنية الدولية للمراجعة في تطوير المهنة**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 20، العدد 01، جامعة باتنة 1، جوان 2019، ص 60.

يستخدم في الحكم على نوعية العمل الذي يقوم به المدقق الخارجي، وتحدد معايير التدقيق المسؤولية التي يتحملها نتيجة قيامه بالفحص. وعلى هذا فإن للمعيار وظيفتين أساسيتين أولاهما أنه أداة اتصال، شرح وتوضيح عملية التدقيق وتبليغها إلى الأطراف كافة، وثانيهما أنه وسيلة للحكم على الأداء المهني للمدقق الخارجي بعد قيامه بعملية التدقيق.[1]

وتسعى المعايير الدولية للتدقيق إلى تحقيق ما يلي:

- ✓ معالجة احتمال حدوث مشاكل عند إعداد وتدقيق القوائم المالية للشركات متعددة الجنسيات؛
- ✓ سهولة إجراء مقارنات في القوائم المالية في أكثر من دولة وزيادة مجال اتخاذ القرارات الاستثمارية؛
- ✓ وجود المعايير الدولية للتدقيق جنبا إلى جنب مع معايير المحاسبة الدولية يفيد المستثمرين الذين يتخذون قراراتهم على الاعتبارات الدولية أكثر من اعتمادهم على ظروف البيئة المحلية.[2]
- ✓ الالتزام بقواعد الإفصاح الكافي والمناسب الذي تنص عليه معايير المحاسبة الدولية، بجانب الالتزام بقواعد التدقيق المناسبة والتي تنص عليها معايير التدقيق الدولية سيوفر للقوائم المالية الصادرة عن الشركات الدولية المتعددة الجنسيات سمة الموثوقية التي يتطلع إليها مستخدمو هذه القوائم؛
- ✓ تعمل اللجان الفرعية لدى الاتحاد الدولي للمحاسبين على تطوير وتحديث المعايير، مما يجعل هذه المعايير تتصف بالمرونة والقدرة على الاستجابة للاحتياجات المتغيرة لأسواق المال والمتعاملين فيه؛
- ✓ تحتوي معايير التدقيق الدولية على مجموعة من معايير التقرير غير خاضعة لأي مؤثرات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية لبلد معين، وهذا ما يترتب عليه صدور تقرير المدقق في شكل ومحتوى متفق عليه في دول العالم المختلفة؛
- ✓ إن وجود معايير دولية للتدقيق سوف يساعد على تدفق رأس المال اللازم للاستثمارات ولاسيما في المجالات والمناطق التي في طريقها للتطور والتنمية؛
- ✓ إن وجود المعايير الدولية للتدقيق سوف يجنب الدول النامية الجهد والتكلفة لإنشاء معاييرها المحلية، خصوصا في ضوء نقص مواردها الاقتصادية من جهة وضعف منظماتها المهنية من جهة أخرى.[3]

والجدول الموالي يوضح هذه المعايير:

---

[1]. علي سليمان النعامي، **مجالات مساهمة المعايير المهنية العامة للمراجعة على جودة وتحسين الأداء المهني للمراجع الخارجي- دراسة ميدانية على المراجعين لمحافظات غزة- فلسطين**، مرجع سبق ذكره، ص 258.

[2].إيمان بن قارة، **مدى توافق مهنة التدقيق في الجزائر مع المعايير الدولية للتدقيق -دراسة ميدانية-**، المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 4 و5 ديسمبر 2012، ص05.

[3]. سامي زيادي، يحيى سعيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 117.

الجدول رقم (3-1): قائمة معايير التدقيق الدولية (ISA) حسب إصدار 2014

200-299 المبادئ والمسؤوليات		530	عينات التدقيق
200	الأهداف العامة للمدقق وإجراء عملية التدقيق وفقا للمعايير الدولية	540	تدقيق التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة
210	الموافقة على شروط التكليف بالتدقيق	550	الأطراف ذات العلاقة
220	رقابة الجودة لتدقيق القوائم المالية	560	الأحداث اللاحقة
230	وثائق التدقيق	570	استمرارية المؤسسة
240	مسؤوليات المدقق المتعلقة بالاحتيال في عملية تدقيق القوائم المالية	580	الإقرارات الخطية
		600-699 الاستفادة من عمل الآخرين	
250	مراعاة القوانين والأنظمة عند تدقيق القوائم المالية	600	الاعتبارات الخاصة -عمليات تدقيق القوائم المالية للمجموعة بما في ذلك عمل مدققي العنصر
260	الاتصال مع أولئك المكلفين بالحوكمة		
265	الإبلاغ عن نواحي القصور في الرقابة الداخلية للمكلفين بالحوكمة والإدارة	610	استخدام عمل المدققين الداخليين
		620	استخدام عمل المدقق الخبير
300-499 تقييم الخطر		**700-799 نتائج وتقارير التدقيق**	
300	التخطيط لتدقيق القوائم المالية	700	تكوين رأي وإعداد التقارير حول القوائم المالية
315	تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري من خلال فهم المؤسسة وبيئتها	705	التعديلات على الرأي الوارد في تقرير المدقق المستقل
320	الأهمية النسبية في تخطيط وأداء عملية التدقيق	706	فقرات التأكد والفقرات الأخرى في تقرير المستقل
330	استجابة المدقق للمخاطر المقيمة	710	المعلومات المقارنة -الأرقام المقابلة والقوائم المالية المقارنة
402	اعتبارات التدقيق المتعلقة بالمؤسسات التي تستعمل مؤسسات خدمية	720	مسؤوليات المدقق المتعلقة بالمعلومات الأخرى في المستندات التي تحتوي على قوائم مالية مدققة
450	تقييم البيانات الخاطئة المحددة خلال عملية التدقيق		
500-599 أدلة التدقيق		**800-899 الحالات الخاصة**	
500	أدلة التدقيق	800	لاعتبارات الخاصة -عمليات تدقيق القوائم المالية المعدة وفقا لأطر الأهداف الخاصة
501	أدلة التدقيق – اعتبارات محددة لبنود مختارة		
505	المصادقات الخارجية	805	الاعتبارات الخاصة -عمليات تدقيق قائمة مالية منفردة أو عنصر منفرد من القوائم المالية
510	عمليات التدقيق الأولية -الأرصدة الافتتاحية		
520	الإجراءات التحليلية	810	عمليات إعداد التقارير حول القوائم المالية الملخصة

المصدر: نور الهدى بهلولي، **أثر العمل بمعايير التدقيق الدولية على تطوير ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي -دراسة حالة الجزائر-**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الرابع والعشرون، ديسمبر 2018، ص 250.

يحمل كل معيار من معايير التدقيق الدولية في طياته هدف أو مجموعة من الأهداف توضح السياق الذي يتم من خلاله وضع شروط هذا المعيار، ويعمل المدقق على تحقيق هذه الأهداف مع أخذه بعين الاعتبار العلاقات المتبادلة بين معايير التدقيق الدولية.

ويمكن توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين المعايير المتعارف عليها ومعايير التدقيق الدولية من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (3-2): أوجه التوافق والاختلاف بين ISA/GAAS

الأوجه/المعايير	المتعارف عليها عموما GAAS	التدقيق الدولية ISA
من حيث الأسباب	كثرة الغش والتلاعب والهزات المالية	كثرة الأزمات المالية الخانقة عالميا
من حيث الأهداف	القضاء على الغش والتزوير تحسين الأداء المالي للمؤسسات داخل الو.م.أ	القضاء على الغش والتزوير والتلاعب توحيد اللغة التدقيقية والحفاظ على النسيج المالي الدولي
من حيث الأهمية	تقتضي الالتزام بها واحترامها على المستوى الإقليمي	تقتضي الالتزام بها على المستوى العالمي بالنسبة للدول الأعضاء
من حيث درجة المخاطر	تتأرجح بين المرتفعة والمنخفضة على حسب كبر حجم الشركات	تحتدم لاختلاف وتعدد اللغات المحاسبية
من حيث أهمية المدقق	يلقى مجال واسع من الحرية والاستقلالية لديمومة المراقبة	تتحدد درجة الاستقلالية بحسب درجة التزام الدولة بتطبيق المعايير
من حيث التقرير	تكتسي طابع خاص شكلا وعام مضمونا	تكتسي طابع عام شكلا ومضمونا
من حيث نوعية المهنة	أكثر جودة من غيرها لضيق رقعة الرقابة على جودة التدقيق	أقل جودة من سابقتها لاتساع رقعة الرقابة على جودتها

المصدر: محمد أمين لونيسة، **تطور مهنة التدقيق في الجزائر وأثره على تحسين جودة المعلومة المالية- دراسة عينة من مكاتب الخبرة المحاسبية-**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص 59.

ما يتضح من الجدول أعلاه أن معايير التدقيق الدولية لا تتعارض مع المعايير المتعارف عليها، وهي تكتسي طابع دولي لكنها لا تمنع أي دولة من إصدار معايير وطنية خاصة.

المطلب الثالث: معايير التدقيق الداخلي

إن وظيفة التدقيق الداخلي تطورت مع مرور الوقت، شأنها في ذلك شأن وظيفة التدقيق الخارجي، إلى أن وصلت إلى مرحلة اعتبارها مهنة قائمة بذاتها لها معايير وإرشادات تحكمها.ويعتبر معهد المدققين الداخليين هو الهيئة الرسمية التي تعنى بالاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي، وتطويرها وإصدار المعايير الخاصة بها للرفع من فاعلية عملية التدقيق.

تتم ممارسة التدقيق الداخلي في بيئات قانونية وثقافية مختلفة ومتنوعة، لصالح شركات تختلف من ناحية الأهداف والحجم والتعقيد والهيكلة، كما تتم ممارسة التدقيق الداخلي من قبل أشخاص من داخل الشركة أو من خارجها، ومع أن تلك الاختلافات قد تؤثر في ممارسة التدقيق الداخلي في كل بيئة على حدى فإن التقيد بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي (المعايير) يشكل أمرا أساسيا لكي يتمكن المدققون الداخليون ونشاط التدقيق الداخلي من الوفاء بمسؤولياتهم.

ولقد أصدر معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية معايير التدقيق الداخلي في عام 1978م، وتضمنت مقدمة تلك المعايير قائمة بمسئوليات المدقق الداخلي بالإضافة إلى التعريف بمهنة التدقيق الداخلي والتعريف بأهمية هذه المعايير.[1]

وقام معهد المدققين الداخليين(IIA) منذ إنشائه في عام 1941، في فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية بوصفه رابطة مهنية دولية مسئولة عن تطوير مهنة التدقيق الداخلي، بخطوات هامة في سبيل الارتقاء بالمستوى المهني للمدققين الداخليين، وأنشطة التدقيق الداخلي في الشركات، وبالإضافة إلى إصداره لهذه المعايير والتي تتعلق بممارسة مهام التدقيق الداخلي يقوم المعهد بإصدار مدونة قواعد السلوك، وإجراءات التطبيق العملي ودعم التطوير المهني.[2]

وقد أوضح معهد المدققين الداخلين أن هنا كمجموعة من التطورات الهامة التي دفعته لوضع معايير التدقيق الداخلي:[3]

---

[1]. أحمد نقاز، **دراسة أبعاد الاستفادة من عمل المدقق الداخلي في ضوء المعيار الدولي للتدقيق 610**، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 9، العدد 1، جانفي 2018، ص ص 224-225.

[2]. سمير لقويرة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 76-77.

[3]. محمد عبد الله إبراهيم، حسن فائز حسين، **تحديد أوجه التشابه بين معايير الـ IIA ودليل عمل وحدات التدقيق الداخلي في العراق**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية،جامعة بغداد، العراق، المجلد الثالث عشر، العدد 43، الفصل الثاني 2018، ص 198.

- ✓ أن مجالس الإدارات أصبحت مسؤولة عن مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية بمنشآتهم وعن كفاءة الأداء بها؛
- ✓ أن السلطات الإدارية بدأت تتقبل التدقيق الداخلي كوسيلة توفر لها التحليل والتقييم الموضوعي والتوصيات والاستشارات والمعلومات عن نظام الرقابة والأداء، وأن هذا التقبل أخذ في الازدياد؛
- ✓ أن المدققين الخارجيين قد أخذوا يستخدمون التدقيق الداخلي كأداة مكملة لعملهم عندما يتبين لهم حياد المدقق الداخلي وكفاءة أدائه لعمله.

أولا. مفهوم معايير التدقيق الداخلي

تطورت نظرة المجتمع الاقتصادي لمهنة التدقيق الداخلي بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة، وذلك يرجع أساسا إلى الجهود التي يبذلها ممارسو المهنة ومعهد المدققين الداخليين للحفاظ على معايير عالية المستوى للمهنة، والتأكيد على وضع التدقيق الداخلي كوظيفة إدارية رئيسية تساهم بدرجة كبيرة في إنجاح عمليات الشركات وتحقيق أهدافها.

وقد عرفها معهد المدققين الداخليين على أنها: "إعلان رسمي عن هيئة معايير التدقيق الداخلي، يحدد متطلبات أداء نطاق عريض من أنشطة التدقيق الداخلي، وتقويم أدائه."[1]

وتعرف معايير التدقيق الداخلي أيضا بأنها "المقاييس والقواعد التي يتم الاعتماد عليها في تقييم وقياس عمليات قسم التدقيق الداخلي، حيث تمثل المعايير نموذج ممارسة التدقيق الداخلي كما يجب أن يكون، وذلك وفقا لما تم التوصل إليه واعتماده من قبل معهد المدققين الداخليين IIA".[2]

وتحقق المعايير الأهداف التالية:[3]

- ✓ تحديد المبادئ الأساسية التي تحكم ممارسة التدقيق الداخلي؛
- ✓ توفير إطار عمل لتنفيذ وتعزيز مجموعة واسعة من عمليات التدقيق الداخلي ذات القيمة المضافة؛
- ✓ وضع الأساس لتقييم أداء التدقيق الداخلي؛
- ✓ تعزيز تحسين عمليات الشركة.

---

[1]. محمد يزيد صالحي، **واقع تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية –دراسة ميدانية على مجموعة من الشركات**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الاقتصادية، فلسطين، المجلد الثاني، العدد 5، حزيران 2016، ص 276.

[2]. أحمد محمد العمري، فضل عبد الفتاح عبد المغني، **مرجع سبق ذكره**، ص 346.

[3].Abou Bakr EssedikKidaouene, Hadj Kouider Gourine, Op.Cit, p427.

ثانيا. أهمية معايير التدقيق الداخلي

زادت أهمية معايير التدقيق الداخلي بتطور أهمية الوظيفة مع مرور الوقت، فقد أصبحت وظيفة قائمة بذاتها وليست نشاط داخلي فقط، لها فروضها ومعاييرها وهيئة رسمية دولية تهتم بها وتعمل على تطويرها حتى تساعد الشركات في تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها.

وتكمن أهمية معايير التدقيق الداخلي فيما يلي:[1]

- ✓ تعتبر ضرورية بالنسبة للمدققين الداخليين، لأنها تخضع للمبادئ الأساسية التي ينتظر منهم أن يلتزموا بها عند ممارستهم لمهامهم، بحيث يحققون الهدف من وجودهم؛
- ✓ المعايير ضرورية بالنسبة للإدارة، إذ أن وجود معايير مهنية يلتزم بها المدققون الداخليون سيمكن الإدارة من الاعتماد على التأكيدات والتقارير التي يقدمها لها المدققون الداخليون عند أدائهم لوظائفهم في الشركة؛
- ✓ وجود معايير مهنية يلتزم بها المدققون الداخليون يعتبر ضروريا بالنسبة للمدقق الخارجي ليطمئن إلى كفاءة عمل المدققين الداخليين؛
- ✓ يتم الاسترشاد بالمعايير عند إعداد المواد التدريبية للمهنيين الجدد.

ثالثا. معايير التدقيق الداخلي

لقد أصدر معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية تعديلا في شكل هذه المعايير في سنة 2001 وسنة 2004، حيث قسم معايير التدقيق إلى مجموعتين رئيسيتين:

- ✓ **معايير السمات أو الخصائص أو الصفات Attribute Standards:**(سلسلة الألف) وهي التي تتناول معايير السمات وخصائص المنظمات والأفراد الذين يؤدون أنشطة التدقيق الداخلي.
- ✓ **معايير الأداء Performance Standards:**(سلسلة الألفين) وهي التي تصف طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي والمعايير التي من خلالها يتم قياس أداء تلك الأنشطة.

وإن معايير التنفيذ تحدد المتطلبات لتطبيق معايير الصفات والأداء حسب نوعية الخدمة المتقدمة، سواء كانت خدمات تأكيد (A أو ت) أو خدمات استشارية (C).

ويمكن توضيح هذه المعايير من خلال الشكل الموالي:

[1]. أحمد محمد العمري، فضل عبد الفتاح عبد المغني، **مرجع سبق ذكره**، ص 346.

الشكل رقم (3-2): المعايير المهنية للتدقيق الداخلي

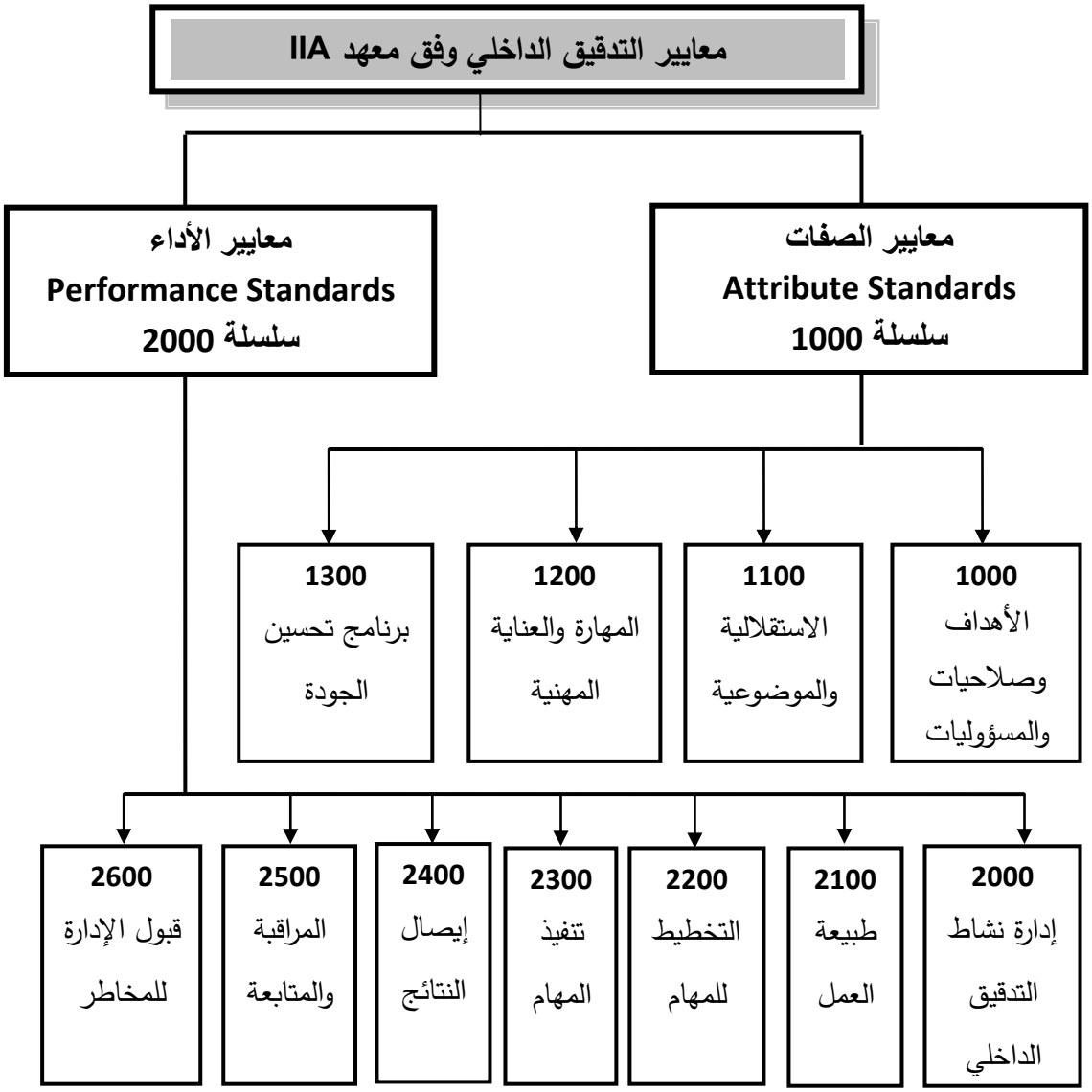

المصدر: زاهر الرمحي، **الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية**، الطبعة الأولى، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 25.

✓ **معايير الصفات:** وتتمثل في:

1000: الأهداف، الصلاحيات، المسؤوليات

يجب تحديد أهداف وصلاحيات ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي تحديدا رسميا ضمن ميثاق التدقيق الداخلي، بما يتماشى مع رسالة التدقيق الداخلي والعناصر الإلزامية من الإطار الدولي للممارسات المهنية، (المبادئ الجوهرية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، ميثاق الأخلاقيات، المعايير وتعريف التدقيق الداخلي، يجب أن يقوم الرئيس التنفيذي بمراجعة دورية لميثاق التدقيق الداخلي وعرضه على الإدارة.

1100: الاستقلالية والموضوعية

يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلا، ويجب على المدققين الداخليين أداء أعمالهم بموضوعية، فالاستقلالية هي التحرر من الشروط والظروف التي تهدد قدرة نشاط التدقيق الداخلي لكي يتسنى تحقيق درجة الاستقلالية اللازمة للأداء الفعال لمسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي. أما الموضوعية فهي نمط ذهني غير متحيز بحيث يخول للمدققين أداء مهمات التدقيق الداخلي على نحو يجعلهم يعتقدون في سلامة نتائج وجودة أعمالهم دون شائبة، وتقتضي الموضوعية عدم تبعية أحكام المدققين الداخليين بشأن مسائل التدقيق لآراء الآخرين.[1]

1200: المهارات والعناية المهنية اللازمة

ينبغي انجاز مهمات التدقيق الداخلي بمهارة وتوخي العناية المهنية اللازمة، وتفرع من هذا المعيار الفقرات التالية:[2]

- **1210 المهارة:** – ينبغي على المدققين الداخليين أن يمتلكوا المعارف والمهارات والكفاءات الأخرى الضرورية للاضطلاع بالمسؤوليات الفردية المناطة بعهدة كل منهم.
- **1220 العناية المهنية اللازمة:** – ينبغي على المدققين الداخليين بذل مستوى من العناية والمهارة المتوقع أن يكون عليها أي مدقق داخلي يتحلى بمستوى معقول من التبصر والاقتدار.
- **1230 التكوين المهني المستمر:** – ينبغي على المدققين الداخليين تحسين معارفهم ومهاراتهم وكفاءاتهم عن طريق التكوين المهني المستمر.

✓ **معايير الأداء:** وتتمثل في:

2000 إدارة نشاط التدقيق الداخلي: يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يدير نشاط التدقيق الداخلي بفاعلية لضمان تحقيق قيمة مضافة للشركة.

2100 طبيعة العمل: يجب أن يقوم نشاط التدقيق الداخلي بالتقييم والإسهام في تحسين عمليات الحوكمة، إدارة المخاطر، والرقابة وكذلك إتباع أسلوب منهجي منظم.

2200 تخطيط مهام التدقيق الداخلي: يجب أن يقوم المدققون الداخليون بتطوير وتوثيق خطة العمل لكل مهمة من مهام التدقيق، تتضمن أهداف المهمة، نطاقها، توثيقها، والموارد المخصصة لها.

---

[1]. جمعية المدققين الداخليين، المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي(المعايير)، لبنان،ص 4.

[2]. محمد عبد الله ابراهيم، حسن فائز حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 203-204.

2300 تنفيذ مهام التدقيق الداخلي: يجب أن يقوم المدققون الداخليون بتحديد وتحليل وتوثيق المعلومات الكافية واللازمة لتحقيق أهداف المهمة.

2400 تبليغ النتائج: يجب على المدققين الداخليين تبليغ نتائج المهام.

2500 مراقبة سير العمل: يجب أن يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بوضع نظام متابعة لما يتخذ تجاه النتائج التي تم إبلاغها إلى الإدارة.

2600 حسم مسألة قبول الإدارة للمخاطر: عندما يعتقد الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن الإدارة قد قامت بقبول مستوى من المخاطر المتبقية، يمكن أن يكون باعتقاد مستوى القبول للشركة، فيجب عليه أن يناقش تلك المسألة مع الإدارة، فإذا لم يتم حسم مسألة القرار بشأن المستوى المقبول للمخاطر المتبقية، فيجب على المدقق الداخلي رفع المسألة إلى مجلس إدارة الشركة لحسمها بمعرفته.

المبحث الثاني: العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

إن لوظيفة التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي كل ضمن مجال عمله أهمية بالغة للعديد من الأطراف من داخل وخارج الشركة، وعلى الرغم من وجود اختلاف بين هاتين الوظيفتين إلا أن هذا لا يمنع من تنسيق الجهود بينهما خاصة وأن هناك نقاط تقاطع وتشابه في بعض الأعمال والأهداف.فهذا التنسيق سيعزز العلاقة بين ممارسي هاتين الوظيفتين مما يعمل على النهوض بمهنة التدقيق وتحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها الشركة، وكذا تلبية حاجة كل طرف من الأطراف المستفيدة والمهتمة بالشركة وقوائمها المالية ومعرفة مركزها المالي الفعلي.

المطلب الأول: طبيعة العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي

للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي نقاط تشابه واختلاف، ومعرفة هذه النقاط يعمل على بلورة العلاقة بينهما،وتحديد متى يتم التعاون وفي أي مجال وبأي مقدار. ويمكن تفصيل ذلك أكثر في العناصر الموالية.

أولا. أوجه التشابه بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي: وتتمثل أوجه التشابه بينهما في النقاط التالية:

- ✓ يتمتع كل من المدقق الداخلي والخارجي بالكفاءة والموضوعية خلال كافة المراحل وعند التقرير عن النتائج؛

✓ إتباع المدققين الداخليين والخارجيين المنهجية نفسها في تنفيذ عمليات التدقيق من تخطيط، أداء اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية، تحديد وتحليل وتقييم خطر التدقيق؛

✓ يعتمد المدقق الداخلي والمدقق الخارجي على نظام محاسبي معتمد من طرف الشركة ومستوحى من القانون المحاسبي لتلك الدولة، ويعمل كل منهما على وجود نظام محاسبي فعال لإمدادهم بالمعلومات الضرورية التي تساعد على إعداد القوائم المالية الصادقة؛

✓ يعتمد المدقق الخارجي على أعمال المدقق الداخلي على ضوء درجة الاستقلالية التي يتمتع بها المدقق الداخلي؛[1]

✓ أن كل منهما يقوم بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية: إذ يسعى كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي إلى التأكد من وجود نظام فعال للرقابة الداخلية في الشركة، من خلال دراسته وتقييمه وتحديده لنقاط قوته وضعفه؛

✓ أن كل منهما يستعمل نفس التقنيات: حيث يستعمل كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي تقريبا نفس التقنيات في ممارسة مهامهما والتي منها خرائط تدفق الوثائق، الاستبيان، الفحص المستندي.[2]

ثانيا. أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

على الرغم من وجود نقاط تشابه عديدة بين التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي إلا أنه يوجد بعض الاختلاف بينهما، ويمكن توضيحها في الجدول الموالي:

[1]. أوس ملوكي، **دور التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف حوكمة البنوك – دراسة حالة عينة بنوك تجارية جزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2016، ص ص 114-115.

[2]. رغدة إبراهيم المدهون، **العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الداخلي**، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2014، ص 53.

الجدول رقم (3-3): أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

رقم	وجه المقارنة	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
.1	**الموقع التنظيمي داخل الشركة**	يعتبر المدقق الداخلي جزء من الشركة ويتبع مستوى إداري معين.	لا يعتبر المدقق الخارجي جزءا من الشركة فهو متعاقد مهني مستقل عن الشركة.
.2	**الأهداف**	مجال عمل المدقق الداخلي شامل. حيث يساهم في تحقيق أهداف الشركة، وذلك من خلال تطوير وتحسين كل من العمليات، وإدارة المخاطر، والرقابة الداخلية، وعمليات الحوكمة من كافة الجوانب المالية وغير المالية في الشركة.	المهمة الرئيسية لمدققي الحسابات الخارجيين هو إبداء رأي فني محايد حول عدالة القوائم المالية للشركة بشكل سنوي.
.3	**الاستقلالية**	يجب أن يكون التدقيق الداخلي مستقل عن الأنشطة المدققة.	التدقيق الخارجي يجب أن يكون مستقلا عن عملائه (الشركة محل التدقيق) وفق ميثاق السلوك المهني الصادر عن AICPA.
.4	**منهج الرقابة الداخلية**	التدقيق الداخلي يتعلق بجميع الجوانب المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية للشركة.	التدقيق الخارجي يتعلق ببعض جوانب الرقابة الداخلية الذي له تأثير جوهري ومادي على النتائج المالية.
.5	**تطبيق عملية التدقيق**	يغطي التدقيق الداخلي جميع عمليات الشركة.	يغطي التدقيق الخارجي فقط تلك العمليات التي يكون لها مساهمة في النتائج المالية وأداء الشركة.
.6	**مدة التدقيق**	ينفذ التدقيق الداخلي على مدار العام، وذلك بسبب وجود مهام محددة أنشئت وفقا لمستوى المخاطر التي تم تحديدها لكل كيان قابل للتدقيق.	يتم التدقيق الخارجي بشكل سنوي، حيث يبدي رأيه عن القوائم المالية السنوية.
.7	**منهج التعامل مع الاحتيال**	يهتم التدقيق الداخلي بعمليات الاحتيال والغش في جميع أنشطة الشركة.	يهتم التدقيق الخارجي فقط بعمليات الاحتيال والغش في المجالات المالية والتي تؤثر على مصداقية القوائم المالية.

المصدر: صبري ماهر مشتهى، **العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي من وجهة نظر المدققين الخارجيين – دراسة قطاع غزة**، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، غزة، فلسطين، المجلد 15، العدد2، 2013، ص418.

يتشابه التدقيق الداخلي مع التدقيق الخارجي في العديد من الجوانب خاصة تمتع الاثنين بالاستقلالية والموضوعية، وكذلك التأهيل العلمي والعملي، واعتمادهم على خطة عمل مدروسة مسبقا مع تشابه الأدوات المستعملة، ويكمن الاختلاف في أدلة الإثبات التي تختلف حسب الهدف من العملية التدقيقية والنشاط الذي تخصه. وإن الاختلاف الموجود بينهما لا يعني انفصال عمل الاثنين عن بعض.

ثالثا. علاقة المدقق الخارجي بالمدقق الداخلي

إن العلاقة بين التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي لا يجب أن يشوبها التوتر أو الصراع، أو اعتبار كل طرف منفصل نهائيا عن الثاني، وإن الأصح هو التنسيق والتكامل فيما بينهما لما لذلك من فوائد للكثير من الأطراف.

ويقصد بالتكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي بأنه "التعاون والتنسيق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي أثناء تنفيذهما لمهامهما، بما يضمن تغطية أشمل لأعمال التدقيق، وتقليل بقدر الإمكان ازدواجية الجهود، وتوزيع العمل توزيعا يحقق أهداف التدقيق بشكل عام ويعود بالفائدة على الشركة".[1]

وبما أن أهداف كلا التدقيقين تتقارب في إنتاج بيانات محاسبية وحقيقية ووجود رقابة داخلية محكمة، ألزم ضرورة التعاون بينهما مما ينتج عنه تدفق للمنافع لكلا الطرفين وللشركة أيضا، حيث أن المدقق الخارجي قد يستفيد من المدقق الداخلي بشكل رئيسي عند فهمه وتقييمه لنظام الرقابة الداخلية وتحديد حجم وتوقيت الإجراءات الواجب عليه اتخاذها، كما يستفيد أيضا بطبيعة الحال المدقق الداخلي بشكل رئيسي في الاحتكاك بالمدقق الخارجي وبالتالي زيادة خبرته ومعرفته وتطوير أساليب التدقيق الداخلي.

والواقع العملي في ممارسة أعمال التدقيق يثبت أن نسبة كبيرة من عملية التكامل بين التدقيقين تتمثل فيما يقدمه المدقق الداخلي من مساعدة للتدقيق الخارجي، لما للأول من مزايا تتمثل في أنه يعمل على قياس وتقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية، فضلا على أنه متواجد ويقضي معظم أو كل وقته في العمل في نفس الشركة، ونتيجة ذلك يتكون لديه فهم أفضل وإلمام كبير لثقافة، أنظمة ونشاطات الشركة، بحكم أن التدقيق الداخلي مستمر على مدار العام وشامل لكافة العمليات، وهذا ما يسمح له برؤية بعض الأمور التي لا يستطيع المدقق الخارجي رؤيتها أو فهمها خلال زيارته للشركة، والتي تكون غالبا على فترات قصيرة لا تسمح له باكتشافها.[2]

---

[1]. لحسن بوطوال، **التكامل بين التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي وانعكاساته على الأداء الرقابي وتكلفته**، المجلة المغربية للقانون الإداري والعلوم الإدارية، الدار البيضاء، المغرب، العدد 1، 2016، ص ص 38-39.

[2]. محمد بن لدغم، محمد أمين لعريجي، **مرجع سبق ذكره**، ص 85.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن أوجه التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي عديدة، وما يساهم أكثر في هذا التكامل هو الثقة المتبادلة بينهما والمعرفة الكاملة والإمكانات التي يتم استنتاجها من خلال تقييم كل منهما لعمل الأخر، وهناك العديد من الأسباب تجعل العلاقة بينهما أمرا مهما وضروريا، منها:[1]

- ✓ درجة الاستقلالية التي يتمتع بها الطرفين، حيث إن عدم توافر استقلال كامل للمدقق الداخلي يجعل من الضرورة وجود مدقق خارجي لما يتمتع به من استقلالية كاملة؛
- ✓ حاجة المدقق الخارجي إلى عمليات تقييم نظام الرقابة الداخلية التي يقوم بها المدقق الداخلي لتحديد نطاق فحصه ومراجعته؛
- ✓ وجود المدقق الداخلي كموظف داخل الشركة طوال الفترة الزمنية وعلى مدار العام كله يعطيه الفرصة للقيام بإجراءات التدقيق التحليلية التفصيلية والشاملة، بينما المدقق الخارجي عادة ما يقوم بالتدقيق الاختباري وليس الشامل، إذ يمكنه الاعتماد على نتائج الفحص التي يقوم بها المدقق الداخلي على مدار العام.

ولزيادة التنسيق بين المدققين الداخليين والخارجيين يجب مراعاة ما يلي:

- ✓ عقد اجتماعات بين المدققين الداخليين والخارجيين بشكل دوري؛
- ✓ يمكن للمدقق الخارجي الوصول إلى تقارير التدقيق الداخلية ذات الصلة، وينبغي إبلاغه بالأمور التي يمكن أن تؤثر على عمله؛
- ✓ يقوم المدقق الخارجي بإبلاغ المدققين الداخليين بأي أمور قد تؤثر على عمل المدقق الداخلي.[2]

رغم وجود اختلاف في العديد من الجوانب بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي إلا أن وجود علاقة بينهما يعد ضرورة، وهذا للفوائد العديدة التي يحققها التعاون للطرفين وكذا للشركة محل التدقيق، وتعتبر الفائدة الأكبر التي يحققها المدقق الخارجي من عمل المدقق الداخلي الكفء هو تحديد حجم العينة ونوعية الاختبارات حتى يستطيع توفير الجهد والوقت وإنهاء عملية التدقيق بجودة عالية، أما المدقق الداخلي فسيستفيد من خبرة المدقق الخارجي لتطوير عمله، لذا قامت بعض الهيئات بصياغة معايير تعمل على تنظيم وبلورة هذه العلاقة.

[1]. رغدة إبراهيم المدهون، **مرجع سبق ذكره**، ص 55.

[2]. Abou Bakr EssedikKidaouene, HadjKouiderGourine, Op.Cit, p 433.

المطلب الثاني: فوائد التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي

إن اعتماد المدققين الخارجيين على عمل المدققين الداخليين يمكن أن يكون من خلال الاعتماد على العمل المنجز بالفعل من قبل التدقيق الداخلي و/أو من خلال استخدام المدققين الداخليين كمساعدين. فيما يتعلق بالفئة الأولى، قد يأخذ المدققون الخارجيون في الاعتبار نتائج اختبارات الرقابة الداخلية التي أجراها المدققون الداخليون (على سبيل المثال، اختبار الرقابة على المواد الخام، الذمم المدينة) بدلا من إجراء اختبارات مستقلة للرقابة. علاوة على ذلك، قد يستخدم المدققون الخارجيون المدققين الداخليين للمساعدة في أداء تدقيق البيانات المالية تحت إشراف المدققين الخارجيين. على سبيل المثال، يمكن أن يطلب المدققون الخارجيون من المدققين الداخليين إجراء بعض اختبارات الرقابة على الحسابات (الحسابات النقدية، المدينون) لتقديم أدلة تتعلق بقوة نظام الرقابة الداخلية.[1]

وعليه فإن وجود علاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ووجود تنسيق مناسب بين أعمالهما يجلب العديد من المنافع منها ما يلي:

- ✓ تقليل الوقت الذي يستخدمه المدقق الخارجي في أداء مهمة التدقيق ويعتبر ذلك قيمة يضيفها المدقق الداخلي للشركة من خلال مساهمته في تخفيض الأتعاب التي تدفع للمدقق الخارجي، مما يشجع على تعزيز وتدعيم التعاون والتنسيق بين الطرفين؛
- ✓ إن وجود التعاون بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي يرفع من كفاءة وفعالية التدقيق، حيث عندما لا يتم التنسيق بينهما فإن المدقق الخارجي يكرر العمل المؤدى من قبل المدقق الداخلي، مما يؤدي إلى زيادة الجهد المبذول من قبل المدقق الخارجي وبالتالي زيادة أتعابه بلا منفعة وبنفس الوقت فإن المدقق الداخلي يكرر عمل المدقق الخارجي؛
- ✓ تؤدي مساهمة المدقق الداخلي في تقديم القوائم المالية إلى تقليل ساعات عمل المدقق الخارجي وبالتالي تخفيض أتعابه، أي أن المدى الذي يساهم به المدقق الداخلي في تدقيقه للقوائم المالية يعد محددا جوهريا لأتعاب المدقق الخارجي؛[2]

[1]. Khaled Salmen and others, **An Empirical Invistigation of Determinants Associated with Audit Report Lag in Jordan,** Jordan Journal of Business Administration, Volume 11, No. 4, 2015, P 966.

[2]. لحسن بوطوال، **مرجع سبق ذكره**، ص 43.

✓ اعتماد المدقق الخارجي على التدقيق الداخلي يقلل من التفاصيل، ويركز على الأمور الجوهرية؛

✓ اعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي في مجال اكتشاف التلاعب نظرا لتواجده الدائم في الشركة، واحتكاكه بكافة المستويات الإدارية.[1]

وللتكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي فوائد للعديد من الأطراف، يمكن حصر أهمها في:

أولا. من زاوية المدقق الخارجي: وتتجلى أوجه التكامل بينهما في عدة مجالات نورد بعضا منها:

✓ إن وجود نظام سليم وقوي للتدقيق الداخلي يزيد ثقة المدقق الخارجي في درجة متانة نظام الرقابة الداخلية، وبالتالي تضييق نطاق فحصه لذلك النظام وزيادة الاعتماد عليه في تحديد حجم العينة، وينعكس ذلك في تقليص المدقق الخارجي لمدى إجراءات التدقيق التي سيقوم بتنفيذها؛

✓ إن التقارير التي يرفعها المدقق الداخلي لإدارة الشركة سواء كانت هذه التقارير مالية أو انتقادية أو تصحيحية للإجراءات المتبعة، فإنها تفيد المدقق الخارجي في تكوين فكرة سليمة عن مدى قوة نظام الرقابة الداخلية ومدى فعالية إدارة التدقيق الداخلي في تحسين إحكام تلك النظم؛

✓ إن المدقق الخارجي يقوم بتخطيط عملية التدقيق، بحيث يكون تدقيق مخاطر التدقيق أقل ما يمكن، وفي هذا الجانب يمكن للمدقق الخارجي أن يقرر استخدام عمل التدقيق الداخلي للحد من مخاطر التدقيق وتخفيضها إلى المستوى المقبول؛

✓ إن ضمان تمثيل القوائم المالية للمركز المالي ونتائج أعمال الشركة هي نتاج مشترك للمدقق الداخلي والخارجي، أو ربما يكون دور المدقق الداخلي واضحا في تدقيق القوائم المالية المعدة عن جزء من السنة. خاصة وأن المدقق الخارجي لا يفحص كافة عمليات الشركة، أو نطاق فحصه محدد ولا يمتد غالبا إلى تدقيق القوائم المالية خلال السنة؛[2]

✓ يستطيع المدقق الخارجي الاعتماد على المدقق الداخلي في معرفة ما إذا كان نظام الرقابة الداخلية ينفذ بطريقة تحافظ على الدقة والشفافية المسجلة بالدفاتر وانعكاسه على عدالة الإفصاح؛

✓ توفر للمدقق الخارجي كافة المعلومات عن توزيع المهام والمسؤوليات بين أفراد الشركة؛

---

[1]. بلقاسم بوفاتح، عبد القادر بلعربي، **التكامل بين التدقيق الخارجي والآليات كأساس لتفعيل حوكمة المؤسسات، دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لمنطقة الجنوب الشرقي (الأغواط، غرداية، ورقلة)**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، المجلد 4، العدد 06، ديسمبر 2016، ص 258.

[2]. لحسن بوطوال، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 41-42.

- ✓ يساعد التدقيق الداخلي المدقق الخارجي في نهاية السنة المالية في الحصول على مصادقات من العملاء بأرصدة حساباتهم وكشوف ومرفقات بعض بنود الميزانية؛
- ✓ يمكن للمدقق الخارجي الاعتماد على أوراق العمل والتقارير التي يقدمها المدققين الداخليين خلال قيامهم بأنشطة التدقيق؛
- ✓ اعتماد المدقق الخارجي على التدقيق الداخلي فيما يخص فحص عمليات الفروع، وعمليات الجرد التي تتم فيها في حالة شركات ذات الفروع المنتشرة جغرافيا.[1]

ثانيا. من زاوية المدقق الداخلي: يمكن أن يساعد التنسيق المدقق الداخلي في وضع خطة التدقيق الداخلي، فكما يستخدم المدققون الخارجيون أوراق عمل المدققين الداخليين وتقارير التدقيق الداخلي لإرشادهم في عمليات التدقيق، ينبغي أن يستخدم المدققون الداخليون نتائج أعمال التدقيق الخارجي لتحديدها بدقة المجالات التي تحتاج إلى اهتمامهم.[2]

وبما أن منهجية عمل المدقق الخارجي تقضي أولا تقييم نظام الرقابة الداخلية لمعرفة مدى كفاءته وفعاليته، وهذا ما يساعد المدقق الداخلي على تلافي النقائص الموجودة في هذا النظام الحساس والمهم في الشركة. وكذا يمكن للمدقق الداخلي الاستفادة من خبرة فريق التدقيق الخارجي لتطوير تقنيات وأساليب عمله والرفع من جودة عملية التدقيق الداخلي.

ثالثا. من زاوية إدارة الشركة: تتمثل أهمية التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي من زاوية الإدارة فيما يلي:

- ✓ توفير معلومات تفصيلية حقيقية للإدارة تساعد في اتخاذ القرارات الفعالة في المكان والزمان المناسب؛
- ✓ تأكيد سلامة الأنظمة المعلوماتية المفحوصة وكذا متانة نظام الرقابة الداخلية؛
- ✓ تكوين بنك للمعلومات عن طريق أوراق عمل المدقق، تقارير وملف المدقق؛
- ✓ تخفيض تكاليف المدقق عن طريق التكامل بين النوعين واستبعاد ازدواجية العمل.

رابعا. من زاوية الأطراف الخارجية: تتمثل أهمية التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي من وجهة نظر الأطراف الخارجية في:

- ✓ اطمئنان هؤلاء الأطراف عن الرأي المعبر من قبل المدقق؛

---

[1]. بلقاسم بوفاتح، عبد القادر بلعربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 258.

[2]. Siti Zabedah Saidin, **The Relationship between Internal and External Auditors of Local Authorities in England and Malaysia**, PHD thesis of Philosophy, The University Of Sheffield, Management School, 2010, p 19.

✓ اطمئنان أصحاب الشركة على أموالهم؛

✓ الضخ الآني بالمعلومات المفحوصة والتي تعبر عن الوضع الفعلي بما يسمح للأطراف على ضوئها باتخاذ القرارات المختلفة التي قد تكون جبائية كمصلحة الضرائب،... بمعنى كل حسب موقعه في البيئة الخارجية للشركة.[1]

المطلب الثالث: إسهامات معايير التدقيق في مساعدة التدقيق الداخلي للتدقيق الخارجي

نظرا للأهمية البالغة لعلاقة التعاون بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، قامت العديد من المنظمات والهيئات القائمة بمهنة التدقيق بإصدار معايير تعمل على تنظيم هذه العلاقة، ووضع الأطر الأساسية التي يجب إتباعها من طرف المدقق الخارجي حتى يحدد مدى استفادته من عمل المدقق الداخلي. ومن بين أهم هذه المعايير هو معيار التدقيق الدولي رقم 610 " استخدام عمل المدقق الداخلي".

أولا. معيار التدقيق الأمريكي رقم (65)

صدر هذا المعيار من طرف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين في أفريل سنة 1991م بعنوان "استخدام عمل المدقق الداخلي"، يوفر هذا المعيار إيضاح المعلومات والاستفسارات اللازمة للمدققين الداخليين لمساعدتهم في التفهم المطلوب منهم فيما يتعلق بأعمال التدقيق الداخلي، ويمكن تلخيص أهم هذه المعلومات في إمكانية استخدام المدققين الداخليين لتقديم مساعدة مباشرة للمدقق الخارجي من خلال عمل اختبارات تحقق أو اختبارات رقابية، إذا كانت أعمال التدقيق الداخلي في الشركة في مستوى جيد وتؤثر في إجراءات الرقابة فإن ذلك يؤدي إلى التأثير على تقدير المدقق الخارجي لمخاطر الرقابة وبالتالي على نطاق تدقيقه.[2]

ثانيا. معيار التدقيق الدولي 315 (المنقح عام 2013): تضمن هذا المعيار ما يلي:[3]

✓ تؤسس العديد من الشركات أقسام للتدقيق الداخلي كجزء من هياكل الرقابة الداخلية والحوكمة لديها؛ وتنوع أهداف ونطاق قسم التدقيق الداخلي وطبيعة مسؤولياته ووضعه التنظيمي بما في ذلك صلاحيات

---

[1]. عبد الواحد محمد، **محاولة لتقييم حوكمة نظم المعلومات من خلال التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مؤسسة Evolutec International**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص محاسبة، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018، ص 21.

[2]. محمد بن لدغم، محمد أمين لعريجي، **مرجع سبق ذكره**، ص 86.

[3]. كتاب إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، استخدام عمل المدققين الداخليين، الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، الجزء الأول، إصدار 2015، ص 643.

ومساءلة القسم على نطاق واسع، وذلك بالاعتماد على حجم وهيكل الشركة ومتطلبات الإدارة، وحيث أمكن، أولئك المكلفين بالحوكمة أيضا.

✓ يتناول معيار التدقيق الدولي 315 (المنقح) كيف يمكن لمعرفة وخبرة قسم التدقيق الداخلي أن يفيد المدقق الخارجي في فهم الشركة وبيئتها وما يتعلق بتحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري. يوضح معيار التدقيق الدولي 315 (المنقح) أيضا كيف يؤدي التواصل الفعال بين المدققين الداخليين والخارجيين إلى خلق بيئة تمكن المدقق الخارجي من معرفة الأمور الهامة التي قد تؤثر على عمله.

✓ قد يتمكن المدقق الخارجي أيضا من استخدام عمل قسم التدقيق الداخلي بأسلوب بناء وتكميلي، وذلك بالاعتماد على ما إذا كان الوضع التنظيمي لقسم التدقيق الداخلي والسياسات والإجراءات ذات العلاقة تدعم على نحو وافي موضوعية المدققين الداخليين، ومستوى كفاءة قسم التدقيق الداخلي، وما إذا كان القسم يطبق منهجا منظما ومنضبطا. يتناول هذا المعيار مسؤوليات المدقق الخارجي عندما يتوقع، بناء على فهمه الأولي لقسم التدقيق الداخلي الذي اكتسبه نتيجة الإجراءات التي يتم الحصول عليها. ومن شأن استخدام ذلك العمل أن يعدل من طبيعة أو توقيت، أو يقلل من نطاق إجراءات التدقيق التي ينبغي أداؤها بشكل مباشر من قبل المدقق الخارجي.

✓ بالإضافة إلى ذلك، يتناول هذا المعيار أيضا مسؤوليات المدقق الخارجي إذا كان يدرس استخدام المدققين الداخلين لتقديم المساعدة المباشرة تحت توجيه وإشراف ومراجعة المدقق الخارجي.

✓ قد يكون هنالك أفراد في الشركة يؤدون إجراءات مشابهة لتلك التي يؤديها قسم التدقيق الداخلي، غير أنه ما لم يتم أداء تلك الإجراءات بواسطة قسم يتصف بالموضوعية والكفاءة ويطبق منهجا منظما ومنضبطا بما في ذلك رقابة الجودة، فإن تلك الإجراءات تعتبر أنظمة رقابة داخلية ويشكل الحصول على دليل بخصوص فاعلية أنظمة الرقابة تلك جزء من استجابة المدقق للمخاطر المقيمة وفقا لمعيار التدقيق الدولي 330.

ثالثا. المعيار الدولي للتدقيق رقم 610

تم إصدار المعيار 610 "استخدام عمل المدققين الداخلين" من طرف لجنة معايير التدقيق التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين، إذ ينتمي هذا المعيار إلى مجموعة المعايير الخاصة بالاستفادة من عمل الآخرين، وقد تم تعديل هذا المعيار عدة مرات، لمحاولة الوصول إلى ضبطه بما يتناسب والتطورات الحاصلة في الاقتصاد.

1. متطلبات معيار التدقيق الدولي رقم 610: ويمكن توضيحها وفق المواد التالية:[1]

الفقرة 6: يهدف المدقق الخارجي، حين يكون لدى الشركة قسم تدقيق داخلي قد حدده المدقق الخارجي لأن يكون على الأرجح ذو علاقة بالتدقيق، إلى:

أ. تحديد إمكانية ومدى الاستفادة من عمل المدققين الداخليين المحدد؛

ب. إذا استفاد من عمل المدققين الداخليين، تحديد ما إذا كان العمل كافيا لأهداف التدقيق.

الفقرة 8: يقوم المدققون الخارجيون بتحديد ما يلي:

أ. ما إذا كان من المرجح أن يكون عمل المدققين الداخليين كافيا لأهداف التدقيق؛

ب. إن كان كذلك، التأثير المخطط له لعمل المدققين الداخليين على طبيعة أو توقيت أو مدى إجراءات المدقق الخارجي.

الفقرة 11: من أجل استفادة المدقق الخارجي من عمل المدققين الداخليين المحدد، يتعين على المدقق الخارجي تقييم وأداء إجراءات التدقيق حول ذلك العمل لتحقيق كفايته لأهداف المدقق الخارجي.

الفقرة 12: لتحديد كفاية العمل المحدد الذي قام به المدققون الداخليون لأهداف المدقق الخارجي، يتعين على المدقق الخارجي تقييم ما إذا:

أ. كان تم تأدية العمل من قبل مدققين داخليين يتمتعون بكفاءة فنية وتدريبية كافية؛

ب. تم الإشراف على العمل ومراجعته وتوثيقه بالصورة الملائمة؛

ج. تم الحصول على أدلة تدقيق كافية لتمكين المدقق الخارجي من الوصول إلى استنتاجات معقولة؛

د. كانت الاستنتاجات التي تم الوصول إليها ملائمة في ظل الظروف وكانت أي تقارير تم إعدادها من قبل المدققين الداخليين منسجمة مع نتائج العمل المنجز؛

هـ. تم حل أي توقعات أو مسائل غير عادية تم الإفصاح عنها من قبل المدققين الداخليين بصورة ملائمة.

2. شروط استفادة المدقق الخارجي من عمل المدقق الداخلي وفق المعيار 610: يزود المعيار ISA 610 المدقق الخارجي بإرشادات لاستخدامها عند تحديد ما إذا كان سيتم الاعتماد على عمل المدققين الداخليين، وإلى أي مدى. فالمدقق الخارجي يحتاج إلى مراعاة ما يلي:

[1]. دليل استخدام معايير التدقيق الدولية للتدقيق على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، المجلد الأول- المفاهيم الأساسية، الطبعة الثالثة، 2011، ص ص 200-201.

أ. موضوعية وظيفة التدقيق الداخلي؛

ب. الكفاءة الفنية للمدققين الداخليين؛

ج. ما إذا كان من المرجح أن يتم تنفيذ عمل المدققين الداخليين بالعناية المهنية الواجبة؛

د. ما إذا كان من المحتمل أن يكون هنا كاتصال فعال بين المدققين الداخليين والمدقق الخارجي.[1]

وعليه يجب على المدقق الخارجي القيام بفهم وتقييم وظيفة التدقيق الداخلي وفق العناصر السابقة كما يلي:

أ. الموضوعية: وذلك بتقييم ما إذا كان:

- ✓ الوضع الإداري لوظيفة التدقيق الداخلي داخل الشركة، وتأثير ذلك الوضع على قدرة المدققين الداخليين بأن يكونوا موضوعيين؛
- ✓ ما إذا كانت وظيفة التدقيق الداخلي ترفع تقاريرها إلى المكلفين بالحوكمة، أو إلى مسئول يتمتع بسلطة مناسبة، وما إذا كان للمدققين الداخليين وصول مباشر مع المكلفين بالحوكمة؛
- ✓ ما إذا كان المدققين الداخليين ليس لديهم مسؤوليات متعارضة؛
- ✓ ما إذا كان المكلفون بالحوكمة يشرفون على قرارات التوظيف ذات العلاقة بوظيفة التدقيق الداخلي؛
- ✓ ما إذا كانت هناك أية معوقات أو قيود وضعت على وظيفة التدقيق الداخلي بالشركة من قبل الإدارة أو المكلفين بالحوكمة؛
- ✓ ما إذا كانت الإدارة تتصرف– وإلى أي مدى– وفقا لتوصيات وظيفة التدقيق الداخلي، وكيفية التدليل على مثل هذا التصرف.

ب. الكفاءة الفنية: وذلك بتقييم:

- ✓ ما إذا كان المدققون الداخليون أعضاء في هيئات مهنية ذات علاقة؛
- ✓ ما إذا كان المدققون الداخليون يتمتعون بالمهارة والتدريب الفني الكافي كمدققين داخليين؛
- ✓ ما إذا كانت هناك سياسات موضوعة لتوظيف المدققين الداخليين وتدريبهم.[2]

---

[1]. Diana dumitrescu, Nicolae Bobiţan, **Cooperation and coordination between internal and external auditing,** Annals of the "constantin brâncuşi" university of târgu jiu, economy series, Issue 1, 2016, p89.

[2]. **معيار المراجعة (610):** استخدام عمل المراجعين الداخليين، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ص ص 10–11.

ملاحظة: اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معيار المراجعة (610)، كما صدر من المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكيد.

ج. نطاق العمل: طبيعة ومدى المهام المكلف بها التدقيق الداخلي. ويكون المدقق أيضا بحاجة لدراسة ما إذا كانت الإدارة تستجيب لتوصيات التدقيق الداخلي وكيفية توثيق ذلك.

د. العناية المهنية الواجبة: ما إذا كان التخطيط والإشراف والفحص والتوثيق لأعمال التدقيق الداخلي يتم بصورة مناسبة، ويجب دراسة مدى وجود أدلة للتدقيق وبرامج للعمل وأوراق العمل.

هـ. الاتصال: يكون الاتصال بالمدقق الداخلي أكثر فعالية عندما تعقد الاجتماعات على فترات مناسبة أثناء فترة التدقيق. ويكون المدقق بحاجة للإحاطة بتقارير التدقيق الداخلي ذات الصلة ويكون لديه إمكانية للحصول عليها، وأن يخطر بأية أمور هامة يكتشفها المدقق الداخلي من شأنها أن تؤثر على عمل المدقق. وبصورة مماثلة، يخطر المدقق عادة المدقق الداخلي بأية أمور هامة يمكن أن تؤثر على التدقيق الداخلي.[1]

المبحث الثالث: مسؤولية المدقق الخارجي والداخلي عن التنبؤ بعدم استمرارية الشركة وفشلها

نظرا لأهمية فرض الاستمرارية لأي شركة مهما كان نوع نشاطها وحجمها، قامت الهيئات والمنظمات الخاصة بمهنتي المحاسبة والتدقيق بالاهتمام به، حيث أن هذا الفرض يجب الانتباه له من طرف المدقق الخارجي والداخلي على حد سواء، باعتبار الأول موجود داخل الشركة بصفة دائمة وعليه الانتباه لأي مؤشر يدل على وجود شك لاستمراريتها، ومحاولة تقييم الأنشطة التي أدت إلى ذلك لتصحيح الخلل فيها وتجنب الفشل في المستقبل، فإخفاء هذا الأمر أو التغافل عنه سيؤدي حتما إلى حصول الكارثة بإعلان إفلاس الشركة مما يؤثر على العديد من الأطراف. كما قام المستثمرون بتحميل المسؤولية للمدقق الخارجي للإفصاح عن أي مؤشرات تدل على احتمالية الفشل، وإن تم اكتشاف ذلك قبل إصدار تقرير نهاية عملية التدقيق ما عليه سوى توضيح ذلك إما بإصدار تقرير متحفظ أو سلبي أو الامتناع عن إبداء الرأي.

المطلب الأول: فرض الاستمرارية والمعايير الخاصة به

يعتبر فرض الاستمرارية من أهم المبادئ المحاسبية التي تقوم على أساسها الشركة، فالهدف من إنشاء هذه الأخيرة هو تحقيق أهداف معينة مبنية على أساس الاستمرار في النشاط. وإن لهذا الفرض أهمية بالغة لكل من الشركة ممثلة في مجلس إدارتها، محاسبيها والمدقق الداخلي لها، وكذا للمدقق الخارجي

[1]. **معيار المراجعة رقم (610)** دراسة عمل المراجعة الداخلية، الهيئة العامة للرقابة المالية، ص ص 7-8.

الذي تم تحميله مسؤولية الإفصاح في تقريره عن وجود شك في استمرارية الشركة، وأن خلو التقرير من أي ملاحظة تخص الاستمرارية في النشاط معناه أن هذه الشركة لا تعاني من هذا الأمر.

أولا. تعريف الاستمرارية في الشركات

تم تقديم العديد من التعاريف لفرض الاستمرارية يمكن حصر أهمها في:

✓ فرض الاستمرارية هو مبدأ أساسي يقوم عليه إعداد القوائم المالية، ويجب إعداد القوائم المالية على أساس الاستمرارية، ما لم تعتزم الإدارة تصفية الكيان، أو التوقف عن التداول أو عدم وجود بديل واقعي بخلاف مسارات العمل تلك.[1]

✓ وإن فرض "الاستمرارية" لا يعني بقاء الشركة بصفة دائمة، وإنما يعني أن الشركة ستظل موجودة لفترة كافية لتنفيذ أعماله الحالية، ومقابلة التزاماته القادمة.[2]

✓ ويعد فرض الاستمرارية أحد الفروض المحاسبية التي تعد على أساسها القوائم المالية، وهو يعني النظر إلى الشركة على أنها مستمرة في مزاولة أعمالها في المستقبل القريب، وأنها ليست مضطرة ولا يوجد لديها النية للتصفية أو تقليص حجم أعمالها، أو البحث عن وسائل للحماية من الدائنين بما يتوافق مع القوانين واللوائح. كما تتطلب المعايير المحاسبية الدولية ضرورة قيام الإدارة عند إعداد التقارير المالية بإجراء تقييم لقدرة الشركة على الاستمرار.[3]

✓ وكذلك الاستمرارية تخضع للحكم الشخصي لمدقق الحسابات في كل حالة من الحالات على حدا، فالمدقق يجب عليه أن يبحث أولا عن أدلة تشير إلى عدم الاستمرارية فإن لم يجد يمكنه أن يستنتج أن الوحدة المحاسبية مستمرة في أعمالها في المستقبل المنظور، وعلى ذلك فإن الاستمرارية هي نتيجة وليست فرضا علميا أو بديهية يجب التسليم بها، بالمعنى العلمي للفروض أو المسلمات دون دراسة أو تمحيص

---

[1]. قادري عبد القادر، **أثر كوفيد –19 على فرض الاستمرارية في إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 19، العدد 01، 2021، ص 219.

[2]. علي عباس كريم، **فرض الاستمرارية وإمكانية استخدام بعض المؤشرات المالية للإبلاغ عن التعثر المالي في الشركات العامة – دراسة تطبيقية في الشركة العامة للإسمنت الجنوبية**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى، العراق، المجلد السادس، العدد الثالث، 2016، ص 3.

[3]. ماهر عياش الأمين، **مدى استخدام مدقق الحسابات الخارجي لمعيار التدقيق الدولي 570 –دراسة ميدانية في البيئة السورية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سوريا، المجلد 38، العدد 4، 2016، ص 54.

في كل حالة على حدى للتأكد من عدم وجود أدلة تشير إلى العكس، وبالتالي تكون القوائم المالية غير صحيحة أو مضللة.[1]

وتمثل قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها أحد المؤشرات الجيدة التي تطمئن المستثمرين إلى:[2]

- سداد الالتزامات المستحقة على الشركة في مواعيدها، والقدرة على تمويل العمليات الرأسمالية؛
- قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية مستقبلا؛
- تفادي عمليات التصفية، وما يترتب عليها من آثار ضارة بالأطراف كافة؛
- تقييم السيولة، والمرونة المالية، ومخاطر الاستثمار في الشركة.

وعليه فإن فرض الاستمرارية ركن من الأركان الأساسية لقيام الشركات وانجاز أعمالها، فهو يزيد من طمأنة جميع الفئات المهتمة بالشركة، لثقتهم بأن تعاملهم معها لن يتوقف فجأة وبدون سابق إنذار، مما يعمل على خسارتهم لأموالهم، وأما بالنسبة للشركة فتحقيق أهدافها وخاصة الربح المستمر يعتمد على استمرارية الشركة. لذا كان لزاما ضبط هذا الفرض وتأطيره من خلال إصدار معايير خاصة به، ومن أهم الإصدارات هو المعيار الدولي للمحاسبة رقم 1 والذي يحمل في طياته إجبارية تقييم الإدارة لقدرة الشركة على الاستمرار، بالإضافة إلى المعيار الدولي للتدقيق رقم 570 والذي تضمن تحميل مسؤولية للمدقق الخارجي في الإبلاغ عن احتمال الفشل المالي للشركات.

ثانيا. المعيار المحاسبي الدولي رقم 1

المعيار المحاسبي الدولي رقم 1" الإفصاح عن السياسات المحاسبية" الصادر في عام 1974والذي أعيدت صياغته عام 1994 يعتبر الاستمرارية بالإضافة إلى الثبات وأساس الاستحقاق من الفروض الأساسية الواجب تطبيقها عند إعداد القوائم المالية والتي لا تحتاج إلى الإفصاح عنها في حالة تطبيقها، أما في حالة عدم تطبيق إحداها فيجب الإفصاح عن ذلك مع بيان الأسباب،[3] وقد تم تعديل هذا المعيار سنة 2005 ليحمل اسم"عرض البيانات المالية".

فمن منظور المحاسبة المالية، دوليا، أشار (IAS1) أنه على الإدارة أن تقوم بإعداد التقارير المالية على أساس افتراض الاستمرارية وتقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار، وأن تأخذ في اعتبارها أي أحداث أو

---

[1]. علي حسين الدوغجي، **مدى مسؤولية مراقب الحسابات عن فرض الاستمرارية والفشل المالي للشركات**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 2، العدد 6، 2008، ص 2.

[2]. منذرالمومني، زياد الشوبات،**قدرة المدقق على اكتشاف مؤشراتالشك باستمرارية العملاء**، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، عمادة البحث العلمي، جامعة آل البيت، الأردن، المجلد 14، العدد 01، 2008، ص ص 143-144.

[3]. علي حسين الدوغجي، **مرجع سبق ذكره**،ص 2.

ظروف حالية أو مستقبلية يكون من شأنها أن تؤدي لوجود شك جوهري في استمرارية الشركة، وذلك لمدة لا يقل عن عام من تاريخ الميزانية، وأن تفصح عن تلك الأحداث في قوائمها المالية. بينما إذا كان في نية الإدارة إيقاف عمليات الشركة أو تصفيتها، فيجب عليها إعداد التقارير المالية على أساس بديل، كأساس التصفية، والإفصاح عن ذلك بسبب عدم ملائمة افتراض الاستمرارية عند إعداد التقارير المالية.[1]

وعند تقييم ما إذا كانت فرضية استمرارية الشركة مناسبة، تأخذ الإدارة في الاعتبار كافة المعلومات المتوفرة في المستقبل المنظور والتي يجب أن تكون على الأقل اثنا عشرا شهرا من تاريخ الميزانية العمومية دون أن تكون مقتصرة على ذلك، وتعتمد درجة الاعتبار على الحقائق لكل حالة، فعندما يكون للمشروع تاريخ من عمليات مربحة وإمكانية سريعة للوصول إلى الموارد المالية فإنه يمكن الاستنتاج بأن الأساس المحاسبي للشركة المستمرة مناسب بدون تحليل مفصل، وفي الحالات الأخرى قد تحتاج الإدارة إلى أن تأخذ في الاعتبار سلسلة واسعة من العوامل المحيطة بالربحية الحالية والمتوقعة وبرامج تسديد الديون والمصادر المحتملة لاستبدال التمويل قبل أن تقتنع بأن فرضية استمرارية المؤسسة مناسبة، ومن خلال ما ورد ضمن المعيار الدولي رقم واحد بالإمكان استنتاج ما يأتي:

- ✓ يعد من الواجب على الإدارة عند إعدادها للبيانات المالية تقييم قدرة المشروع على البقاء كمؤسسة مستمرة في العمل وبشكل واضح؛
- ✓ الأصل في إعدادها للبيانات المالية هو أن المؤسسة مستمرة ما لم يثبت عكس ذلك أو بحال وجود نية مسبقة لتصفية المشروع والتوقف عن العمل لأي سبب من الأسباب. على الإدارة الإفصاح بشكل كافي عن حالات عدم التأكد التي تواجه المشروع وخصوصا عند إجراء التقييم له فضلا عن الإفصاح عن الأسس التي أعدت بموجبها البيانات المالية بدون فرض الاستمرارية وكذلك أسباب عدم اعتبار المشروع مستمرا؛
- ✓ على الإدارة الأخذ بعين الاعتبار كل المعلومات المتوفرة في المستقبل المنظور (وعادة ما تكون لسنة مالية بعد تاريخ إعداد الميزانية العمومية)، مع دراسة بعض الحالات بشكل مفصل لكي تقتنع بأن فرضية الاستمرارية مناسبة.[2]

---

[1]. رضا عبد الرحيم، **أثر التعديلات في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم (570) المعدل لسنة 2015 بشأن الاستمرارية على قراري الاستثمار ومنح الائتمان: دراسة تجريبية**، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، المجلد 4، العدد 2، ماي 2020، ص 8.

[2]. علي عباس كريم، **مرجع سبق ذكره**، ص 205.

ثالثا. معيار التدقيق الدولي رقم 570

قام المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكيد (IAASB) بإصدار المعيار الدولي للتدقيق (ISA :570)، الخاص بفرض الاستمرارية، ويهدف هذا المعيار إلى توفير إرشادات حول مسؤولية المدقق عند تدقيق البيانات المالية المتعلقة بملائمة فرض الاستمرارية للشركة مستقبلا كأساس لإعداد البيانات المالية، وقد حدد الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) بعض المؤشرات التي تشير إلى ضعف استمرارية الشركة وقام بتصنيفها إلى مؤشرات تشغيلية ومالية ومؤشرات أخرى.

وقد حدد المعيار (570) أيضا ما يجب على المدقق عند التخطيط لعملية التدقيق، وما يجب عليه في حالة الشك في قدرة الشركة على الاستمرارية، وما هي الصيغ التي يمكنه تضمينها في تقريره على ضوء النتائج التي توصل إليها.[1]

وإن وجود واحد أو أكثر من المؤشرات (التشغيلية، المالية أو الأخرى) لا يعني، دائما، أن فرض الاستمرارية موضع تساؤل. كما أن وجود مدقق حسابات لدى الشركة لا يعد تأكيدا لاستمرارية العملاء للأبد، بل يساعد على ترسيخ مصداقية البيانات المالية.

وإن من أهم الأسباب الرئيسية إلى عدم إشارة مدققي الحسابات في تقاريرهم إلى مسألة التحفظ يعود إلى ما يلي:[2]

- ✓ خوف مدققي الحسابات من فقد العميل نتيجة تقديمهم للتقرير المتحفظ أو إضافة فقرة توضيحية بالتقرير بشأن الاستمرارية؛
- ✓ خوف مدققي الحسابات من تحقق توقعاتهم، وذلك من التأثيرات السلبية الخطيرة التي قد تؤدي في النهاية إلى التعجيل بفشل أو إفلاس الشركة محل التدقيق وتداعيات ذلك على شركات أخرى وعلى اقتصاد البلد ككل بسبب الإشارة إلى مسألة الاستمرارية في تقاريرهم.فمدقق الحسابات يخشى من أن التحفظ أو الإشارة في تقريره إلى عدم قدرة الشركة على الاستمرار قد يكون السبب في التعجيل بفشل الشركة خصوصا وأن المراقب لا يكون متأكدا ولكنه يكون في حالة شك أساسي، وهو ما يطلق عليه "التحقق التلقائي للنبوءة"؛

[1]. الأخضر لقليطي، **مرجع سبق ذكره**، ص 255.

[2]. علي حسين الدوغجي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 3-6.

✓ خلو المعايير المشار إليها من الإرشادات أو الأدوات المناسبة التي يمكن أن تساعد مدققي الحسابات بشأن تقييم الشركة على الاستمرارية في المستقبل المنظور وهذا سيؤدي إلى عدم الإشارة في تقاريرهم إلى مسألة الاستمرارية.

كما أشار مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي في المعيار رقم (570) الصادر عام 2004مإلى أن أهم مسؤوليات المدقق الخارجي عن استمرارية الشركة تتمثل في الآتي:[1]

✓ مدى ملائمة استخدام الإدارة لفرض الاستمرارية حتى ولو كان إطار تقديم البيانات المالية المستخدمة في إعداد البيانات لا يتضمن متطلب صريح لقيام الإدارة بإجراء تقييم محدد لاستمرارية الشركة؛

✓ الأخذ في الاعتبار مدى ملائمة استخدام الإدارة لفرض الاستمرارية في إعداد البيانات المالية؛

✓ ما إذا كانت هناك شكوك جوهرية مادية تحتاج للإفصاح عنها بشأن قدرة الشركة على الاستمرارية.

رابعا. ارتباط المعيار المحاسبي الدولي 01 "الإفصاح عن القوائم المالية" مع معيار التدقيق الدولي 570 "استمرارية المؤسسة"

نظرا لارتباط مهنتي المحاسبة والتدقيق منذ القدم وتطور أحدهما يؤثر على الثانية بشكل مباشر أو غير مباشر، لذا فإن معايير التدقيق الدولية ومعايير المحاسبة الدولية من المؤكد أنهما مرتبطان في بعض الجواب، فالمعايير الدولية هدفها العمل على توحيد ممارسة المهنة في جميع الدول، مما يسهل عملية مقارنة القوائم المالية وزيادة الثقة في المهنة. ومن بين أهم الفوائد للعلاقة التكاملية بين المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للتدقيق نذكر ما يلي:[2]

✓ إن وجود معايير التدقيق الدولية سوف يفرض الحصول على العوائد الناتجة من وجود معايير المحاسبة الدولية من خلال تأكيد معايير التدقيق الدولية على التمسك والالتزام بمعايير المحاسبة الدولية؛

✓ إن وجود معايير التدقيق الدولية سوف يوفر حوافز إضافية لتحسين وتوسيع مجموعة معايير المحاسبة الدولية؛

✓ إن وجود المعايير المحاسبية الدولية جنبا إلى جنب مع معايير التدقيق الدولية يساعد مستخدمو القوائم المالية وتقرير المدقق على القيام بالمقارنات المالية الدولية؛

---

[1]. آدم الطيب حماد حامد، **مرجع سبق ذكره**، ص 176.

[2]. نور الهدى بهلولي، **التكامل بين المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الدولية –دراسة تحليلية للمعايير (IAS/IFRS) و (ISA) إصدارات 2018**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2020، ص 166.

- ✓ إن وجود المعايير المحاسبية الدولية جنبا إلى جنب مع معايير التدقيق الدولية سوف يساعد على تدفق رأس المال اللازم للاستثمارات، ولاسيما في الدول التي هي في طريقها للتطور والتنمية؛
- ✓ إن وجود المعايير المحاسبية الدولية جنبا إلى جنب مع معايير التدقيق الدولية سوف يجعل من السهولة لأي دولة في طريقها للنمو أن تنتج معايير محلية للتدقيق بالاستناد لتلك المعايير؛
- ✓ إن وجود المعايير المحاسبية الدولية جنبا إلى جنب مع معايير التدقيق الدولية يعتبر أكثر أهمية بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات والتي غالبا ما تتمركز شركتها الأم في الدول المتطورة ولكن فروعها والشركات التابعة لها تنتشر بشكل واسع عبر دول العالم، وهذا ما يجعلها تتسم بالكثير من الاختلافات سواء في الثقافة أو النظم الاقتصادية والسياسية.

ومن بين المعايير المرتبطة فيما بينها بخصوص استمرارية الشركة هما معيار المحاسبة الدولي رقم 1 ومعيار التدقيق الدولي رقم 570.

حيث ينص المعيار المحاسبي الدولي 01 "الإفصاح عن القوائم المالية" على ضرورة الإفصاح عن القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية والفروض المحاسبية المتعارف عليها، والتي لها ارتباط مباشر بإصدار بعض معايير التدقيق الدولية، فانهيار العديد من الشركات نتيجة للفشل المالي جعل من المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكد (IAASB) يصدر معيار التدقيق الدولي 570 "استمرارية المؤسسة" والمرتبط بفرض الاستمرارية، إذ يهدف المعيار إلى توفير إرشادات حول مسؤولية مدقق الحسابات عند تدقيق القوائم المالية والمتعلقة بملائمة فرض الاستمرارية للمؤسسة مستقبلا كأساس لإعداد القوائم المالية، وقد حدد المعيار مجموعة من المؤشرات التي تساعد مدقق الحسابات على اكتشاف حالات الشك حول عدم إمكانية المؤسسة الاستمرار في العمل، ويظهر الارتباط بين المعيارين بإلزام المعيار المحاسبي الدولي 01 "الإفصاح عن القوائم المالية" المحاسب مراعاة فرض الاستمرارية في إعداد والإفصاح عن القوائم المالية، والإبلاغ عن عدم قدرة الشركة على الاستمرارية من جهة، وتحميل مدقق الحسابات وفقا لمعيار التدقيق الدولي 570 "استمرارية المؤسسة" مسؤولية في الإبلاغ عن احتمال الفشل المالي، والتأكد من عدم ظهور مؤشرات توحي بعدم قدرة الشركة على الاستمرار.[1]

[1]. نور الهدى بهلولي، **أثر تبني معايير التدقيق الدولية في تطوير مهنة التدقيق المحاسبي بالجزائر –دراسة استقصائية لعينة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص محاسبة ومالية وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2017، ص34.

والارتباط بين معايير التدقيق الدولية ومعايير المحاسبة لا يتوقف فقط على ارتباط المعيارين السابقين، وإنما هناك ارتباط بين العديد من المعايير وهذا لارتباط المهنتين ببعض منذ ظهورهما، ومع التطور الحاصل في اقتصاديات الدول زاد التكامل والارتباط بينهما لما لذلك من فائدة للنهوض باقتصاد الدول، لأن الشركات تعتبر من أهم العوامل المساهمة في قوة الاقتصاد والمحرك الأساسي له.

المطلب الثاني: مسؤولية المدقق عن التنبؤ بعدم استمرارية الشركة وفشلها

إن تدهور الوضع المالي للشركات وإفلاسها بعد فترة قصيرة من إصدار تقرير نظيف من طرف المدقق الخارجي لا يحتوي على ملاحظة بخصوص استمرارية الشركة، يجعل المستثمرين يحملونه المسؤولية الكاملة عن خسارة أمواله. لأن من مسؤوليته تقييم مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لفرض الاستمرارية عند إعداد القوائم المالية، وبذل العناية اللازمة لاكتشاف أي ظروف تثير الشك في استمرار الشركة.

أولا. قصور مهنة التدقيق في تقييم قدرة الشركة على الاستمرار

لا شك أنه يسبق الانهيار المالي للشركة تعسر مالي وتدهور في النسب والمؤشرات المالية وعدم قدرة الشركة على سداد ديونها، مما يؤثر على أسعار الشركة في البورصة، وبالتالي فإن عدم إشارة مدققي الحسابات إلى عدم مقدرة الشركة على الاستمرار وفقا للمعيار الدولي للتدقيق رقم (570) يعني عدم كفاءة التدقيق، وبالتالي غياب معلومات هامة للمستثمرين وأصحاب المصلحة في الشركة، وبالتالي إلحاق الضرر بهم. وتتمثل مسؤولية مدقق الحسابات بتقييم مدى ملائمة فرض استمرار الشركة لمواجهة فائض الطلب على مسؤولياته من ناحية، ودليل لتضييق فجوة التوقعات من ناحية أخرى. ومهنيا هناك حدود واضحة ومحددة لهذه المسؤولية تعكس المقدرة على الوفاء بالطلب عليها، واستجابة المهنة لتحديات الممارسة العملية خاصة في ظل السوق عامة وسوق الأوراق المالية خاصة. فأصبح مدقق الحسابات الآن مسئولا عن تخطيط أعمال التدقيق وتقييم نتائج التدقيق عن تقييم مدى ملائمة فرض الاستمرار للشركة لمدة زمنية معقولة، وهذا سوف ينعكس على شكل وثقة ومحتوى تقرير مدقق الحسابات عند تدقيق القوائم المالية. إذ أن الإفصاح في تقرير مدقق الحسابات عن الشك سوف يساعد المستثمرين في توخي الحذر في اتخاذ قراره الاستثماري.[1]

[1]. سعاد سعيد غزال، فيحاء عبد الخالق يحي، **تفعيل دور مهنة تدقيق الحسابات في ظل الأزمة المالية العالمية**، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، المجلد 35، العدد 112، 2013، ص 333.

ثانيا. الأسباب التي تعمل على تحمل المدقق الخارجي لمسؤولية تقييم استمرارية الشركة

تتمثل هذه الأسباب فيما يلي:[1]

- ✓ ازدياد حالات الاندماج بين الشركات لتتمكن من الاستمرار في النشاط؛
- ✓ الزيادة الكبيرة في إعسار وإفلاس بعض الشركات منذ فترة الستينات والسبعينات في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا ودول أخرى؛
- ✓ ازدياد حالات التقاضي ضد مكاتب التدقيق بسبب عدم التحفظ أو الإشارة بشأن استمرارية الشركة في تقارير التدقيق عن القوائم المالية للشركات المتعثرة قبل الإفلاس؛
- ✓ اعتقاد المستفيدين من تقرير المدقق الخارجي عن القوائم المالية بوجوب مسؤولية المدقق الخارجي عن تقييم سلامة استمرارية الشركة، والإفصاح في تقريره في حالة عدم التأكد بشأن الاستمرارية في المستقبل المنظور؛
- ✓ مطالبات جمهور التدقيق المتوقعة، والتي تتمثل في:
  - نظام فوري للإنذار المبكر بفشل أو انهيار الشركة؛
  - محطة رادار قادرة على الإنذار المبكر عن إمكانية حدوث تصفية في المستقبل القريب؛
  - مدقق مستقل يحقق احتياجات الجمهور؛
  - نظم اتصال مترابطة تحقق للجمهور فهم ما يقوله المدقق في تقريره؛
  - أن المستفيدين من المعلومات الواردة بالقوائم المالية يعتمدون على تقرير المدقق في لفت انتباههم إلى أي ظروف تؤثر سلبا على عدالة العرض طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ثالثا. تعزيز مسؤولية المدقق في تقييم مقدرة الشركة على الاستمرار

جاء في التعديلات التي أجراها الاتحاد الدولي للمحاسبين عام 2009 تعديل تعريف حظر الأعمال في معيار التدقيق الدولي رقم (315)، ليشير إلى أنه الحظر الناتج عن الظروف أو الشروط أو الأحداث الوهمية التي يمكن أن تؤثر سلبا على قدرة الوحدة في تحقيق أهدافها أو الناتج عن وضع أهداف وخطط غير ملائمة. وهذا التعديل جاء نتيجة الضغوط من الأزمة المالية وليؤكد أيضا أهمية تقييم استمرارية الشركات من قبل المدقق، وهذا أيضا ما أكده التعديل الذي شمل المعيار (570) الذي يفرض على المدقق التأكد من خلال تقييم مزاعم الإدارة حول قدرة الشركة على الاستمرار بأدلة إثبات تتعلق بأسباب أو

[1]. آدم الطيب حماد حامد، **مرجع سبق ذكره**، ص 177.

أحداث قد تثير الشكوك حول استمرارية الشركة عن طريق التحقق من صحة الحسابات ودقتها واستقلالية المدقق، والتحقق من أوجه القصور التي تلازم نظام الرقابة الداخلية، فقد تكون هناك تكلفة غير متناسبة مع الخسائر المتوقعة نتيجة الغش أو الخطأ، أو توجيه نظم الرقابة إلى أنواع العمليات العادية المتوقعة من دون العمليات غير العادية، أو إمكانية التحايل على نظم الرقابة الداخلية عن طريق التواطؤ بين أطراف داخل الشركة أو خارجها أو مخالفة إجراءات الرقابة عن طريق الشخص المسؤول عن تطبيقها عدم ملائمة إجراءات الرقابة نتيجة تغير الظروف، وبالتالي عدم الالتزام بها.[1]

المطلب الثالث: دور المدقق الخارجي والداخلي في التنبؤ بفشل الشركة

إن وجود مؤشرات تدل على الشك في استمرارية الشركة أثناء تدقيقها هو ما يوجب على المدقق ذكر ذلك عند إصدار التقرير إما بتحفظ أو تقرير سلبي، فالمدقق عليه بذل العناية اللازمة وجمع الأدلة الكافية أثناء إجراء عملية التدقيق لاكتشاف إذا ما توجد مؤشرات تدل على عدم استمراريتها وفشلها في المستقبل. وإن على إدارة الشركة الالتزام بالمعايير المحاسبية التي تنص على إعداد القوائم المالية بناء على فرض استمرارية الشركة في النشاط.

أولا. دور المدقق في التنبؤ بقدرة الشركة على الاستمرار

إذا شك المدقق في استمرارية الشركة فعليه أن يبين ذلك في تحفظاته على القوائم المالية بطريقة تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم تلك التحفظات وتأثيرها الفعلي أو المحتمل على القوائم المالية. وتتعلق بعض حالات الشك بأمور لا يمكن حصر تأثيرها على القوائم المالية ومن أمثلة هذه الأمور خسائر التشغيل المتكررة، النقص الملحوظ في رأس المال العامل وعدم قدرة الشركة على الحصول على التمويل اللازم، عدم قدرة الشركة على الالتزام بشروط قرض قائم، أو العوامل الخارجة التي قد تجبر الشركة على التصفية. وقد تؤدي كل هذه الأمور مجتمعة أو متفرقة إلى الشك في قدرة الشركة على الاستمرار، وإذا شك المدقق في قدرة الشركة على الاستمرار فإن عليه إيضاح كل الأسباب الجوهرية التي تؤدي إلى تحفظه على القوائم المالية.

وقد يمتنع المدقق عن إبداء الرأي بسبب الشك المتعلق باستمرارية الشركة مما قد يجبر الشركة على تصفية أصولها وقد لا تتمكن من تحقيق القيم الدفترية للمدينين، المخزون السلعي، الأصول الثابتة والمبالغ المدفوعة مقدما بدون تحمل خسائر باهظة. كما أن عدم تضمين القوائم المالية المرفقة أي

[1]. سعاد سعيد غزال، فيحاء عبد الخالق يحي، **مرجع سبق ذكره**، ص 337.

تعديلات قد تكون ضرورية في حالة التصفية وتتعلق بتحقيق أو تبويب الأصول المسجلة أو مبالغ وتبويب الخصوم قد يمنع المدقق عن إبداء الرأي بسبب الشك المتعلق باستمرارية الشركة.

وانطلاقا من أهمية دور المدقق في توفير المعلومات اللازمة لأصحاب المصالح المختلفة، فإنه يتحمل مسؤولية تضمين تقريره لمعلومات تفيد في التنبؤ بقدرة الشركة على الاستمرار، فإذا شك في قدرة الشركة على الاستمرار فإن عليه أن يتأكد باتخاذ كافة الإجراءات الملائمة والاستناد إلى الأساليب التحليلية المناسبة وإيضاح الظروف الأساسية التي أدت إلى الشك في قدرة الشركة على الاستمرار.[1] وإن مسؤولية المدقق عن تقويم قدرة الشركة على الاستمرار ترتبط بمعيار العناية المهنية اللازمة، فإن قيام المدقق ببذل العناية المهنية المطلوبة منه أثناء قيامه بعمله، وممارسة الحذر المهني، ثم ظهرت بعد ذلك مؤشرات على عدم قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها الاعتيادية خلال الفترة بعد إعداد التقرير، فإنه يكون خاليا المسؤولية حيال ذلك مادام ظهرت تلك المؤشرات، ولكنه إذا ظهرت مؤشرات واضحة من خلال الفحص العادي عن عدم قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها وتشير إلى ضعف في الموقف المالي للشركة ولم يتعرض المدقق لتلك المؤشرات ولم يذكرها بتقريره، فإن ذلك يضعفه تحت طائلة المسؤولية لأنه قصر في تطبيق معايير التدقيق العامة المتعارف عليها فيما يتعلق ببذل العناية المهنية اللازمة.[2]

وتتمثل مسؤولية المدقق إجمالا في:[3]

- ✓ يجب على المدقق دراسة مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لفرض الاستمرارية عند تنظيم القوائم المالية، حتى لو لم يتم تضمين ذلك في القوائم المالية مع مراعاة أنه إذا كان هناك شك كبير في قدرة الشركة على الاستمرار أن يتم الإفصاح عن ذلك في القوائم المالية؛
- ✓ يجب على المدقق أثناء حصوله على فهم للشركة دراسة ما إذا كان هناك ظروف أو أحداث يمكن أن تثير شكا جوهريا في قدرة الشركة على الاستمرار؛

---

[1]. ثناء محمد إبراهيم طعمة، **التحليل المالي والمحاسبي ومنهج التدفقات النقدية لتقييم الأداء والتنبؤ بالقدرة على الاستمرار مع التطبيق على الشركات في المملكة العربية السعودية**، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1995، ص ص 37-38.

[2]. يوسف محمود جربوع، **دور مدقق الحسابات الخارجي في تقويم القدرة على الاستمرارية لدى الشركات المساهمة العامة في فلسطين**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007، ص 46.

[3]. ماهر عياش الأمين، **مرجع سبق ذكره**، ص 57.

✓ يجب على المدقق أن يبقى متيقظا خلال عملية التدقيق عن الأحداث والظروف التي قد تثير شكا جوهريا في قدرة الشركة على الاستمرار، وإذا ما تم تحديد مثل هذه الظروف والأحداث فعليه القيام بتنفيذ إجراءات المراجعة الإضافية؛

✓ يجب على المدقق أن يأخذ نفس الفترة الزمنية التي اتخذتها الإدارة لإجراء تقييمها؛

✓ يجب على المدقق عند تقييم مدى سلامة تقييم الإدارة لقدرة الشركة على الاستمرار مراعاة الإجراءات التي قامت بها الإدارة لإعداد هذا التقييم، والافتراضات الأساسية التي بني عليها هذا التقييم، وكذلك خطة الإدارة لمقابلة الأحداث المستقبلية.

ثانيا. دور المدقق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي

وإن للتدقيق الداخلي أهمية كبيرة في الحفاظ على ديمومة الشركة واستمراريتها من خلال نظام رقابة داخلية محكم فضلا عن الالتزام بالتشريعات والقوانين من قبل كافة منتسبي الشركة وبمختلف مستوياتهم، والاستعانة بالاستشارات والكفاءة التشغيلية ومنع التحايل، وتقييم وإدارة المخاطر التي قد تواجها الشركة والعمل على مواجهتها وتقليل تأثيراتها وتفاديها، لذلك يقع ضمن مسؤولية الإدارة في التحقق من استمرارية الشركة.[1]

فالإدارة هي المسؤولة عن القوائم المالية المنشورة، وذلك كونها المسؤولة عن إعدادها وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها ومعايير المحاسبة الدولية والأحكام والقوانين والتشريعات المحلية المعمول بها، حيث يعتبر فرض الاستمرارية من الفروض المهمة التي يجب أن تأخذها الإدارة بعين الاعتبار في إعدادها للقوائم المالية. وتكمن مسؤولية الإدارة فيما يخص فرض الاستمرارية أنها تقوم بتقييم استمرارية الشركة باستخدام طرق التحليل المناسبة، وأن تقوم بعملية التقييم للنتائج المستقبلية المتوقعة من العمليات والأحداث المحاطة بعدم التأكد، وذلك في نقطة زمنية تحددها.[2]

ويجب أن ينتبه مدققي الحسابات لمحاولات الإدارة المتعمدة لإعطاء بيان كاذب لمركز الشركة المالي ونتائج التشغيل، وفيما تقدمه من قوائم مالية احتيالية تعد من العوامل الرئيسية في مخاطر التدقيق، ولهذا فقد تعدى دور المدقق في إبداء الرأي الفني المحايد إلى التنبؤ بقدرة العملاء على الاستمرار في

[1]. خمائل إبراهيم شاكر، موفق عبد الحسين محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 82.

[2]. عمر شريقي، **التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة بين مسؤولية المدقق والإدارة في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم 570 "المنشأة المستمرة" والتشريع الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص 235.

المستقبل مطبقا في ذلك ما صدر عن معيار التدقيق الدولي رقم 570 بشأن المؤشرات، والإجراءات التي يتعين على المدقق أخذها بعين الاعتبار للحكم على قدرة العميل على الاستمرار.[1]

[1]. رزق أبو زيد الشحنة، **مرجع سبق ذكره**، ص 92.

خلاصة الفصل

إن علاقة التدقيق الخارجي بالتدقيق الداخلي موجودة منذ ظهور المهنتين، وهذا لارتباط عمل المدقق الخارجي بشكل أو بآخر بما قام بإنجازه المدقق الداخلي خلال أيام السنة. إلا أن هذه العلاقة لا يمكن أن يسيرها الطرفين بدون رقابة أو قانون أو معيار يحكمها، لذا تم إصدار عدة معايير دولية للاهتمام بتنظيم هذه العلاقة وضبطها، وخاصة ما جاء به المعيار الدولي للتدقيق رقم 610 والذي عدل عدة مرات حتى لا تبقى فيه ثغرات تستعمل بشكل يضر بأي طرف.

وعلى الرغم من أن الفائدة من العلاقة بين هذين الطرفين تظهر الاستفادة الأكبر للمدقق الخارجي، إلا أن فوائدها تتعداه إلى أطراف عديدة أخرى أولها النهوض بالشركة محل التدقيق من خلال التنبؤ بأي خلل مالي خاصة أو هيكلي تواجهه وتقديم التوصيات اللازمة لمساعدتها على تحقيق أهدافها، وكذا حماية أموال المستثمرين وزيادة كفاءة المدقق الداخلي والنهوض بمهنة التدقيق.

ولمعرفة أثر هذه العلاقة في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصتي الجزائر وعمان سيتم في الفصلين الرابع والخامس المواليين عرض واقع هذه المهنة في البلدين، كما سيتم تحليل استبيان تم توزيعه على مدققي الحسابات للخروج بنتائج تثبت صحة أو رفض الفرضيات المقدمة والإجابة على إشكالية الدراسة.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية:

الطريقة والاجراءات

تمهيد

بعد التعرف على عمليتي التدقيق الداخلي والخارجي ومنهجية انجازها، وتحديد أهمية التنبؤ بالفشل المالي للشركات في الجانب النظري للدراسة، وتوضيح طبيعة العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي من خلال ذكر المعايير الدولية للتدقيق التي تحكم العلاقة بين الطرفين، وخاصة المعيار 610 والذي يحدد العوامل التي يجب أن يقوم المدقق الخارجي بتقييمها قبل اتخاذ قرار الاعتماد على عمل المدقق الداخلي، وتتمثل هذه العوامل في (الهيكل التنظيمي، نطاق الوظيفة، الكفاءة والعناية المهنية للمدقق الداخلي وأخيرا مدى الاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي) مع ذكر الفوائد المترتبة على هذا الاعتماد للعديد من الأطراف. كان لزاما التعرف على واقع تطبيق معايير التدقيق الدولية من طرف المدققين الخارجيين للشركات المدرجة في بورصتي عمان والجزائر، وكذا التعرف على الإطار المنهجي والخصائص الشخصية لعينة الدراسة. لذا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: واقع تطبيق التدقيق في الأردن والجزائر

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

المبحث الثالث: توصيف وتحليل البيانات الشخصية لعينتي الدراسة

المبحث الأول: واقع تطبيق التدقيق في الأردن والجزائر

مر التدقيق في كل من الجزائر والأردن بتطورات على مر الزمان، وعلى الرغم من الفرق الملاحظ في تطبيق هذه المهنة بين البلدين، إلا أنهما يشتركان في تطبيق المعايير الدولية للتدقيق بما يتماشى وخصوصية كل بلد.

المطلب الأول: واقع تطبيق التدقيق في الأردن

إن مهنة التدقيق في الأردن وصلت إلى مراحل متطورة وهامة منذ القدم، فهي سباقة بتطبيق المعايير الدولية للتدقيق وإنشاء هيئات على أعلى مستوى للرقابة والاهتمام بهذه المهنة لما لها من أهمية بالغة للشركات وحماية المستثمرين والنهوض بالاقتصاد.

أولا. التطور التاريخي لمهنة التدقيق في الأردن

كان أول ظهور لمكاتب التدقيق في الأردن عام 1944م وذلك عند تأسيس جورج خضر لمكتبه والذي قد اشتملت أعماله على الخدمات المحاسبية والتدقيق على الشركات في ذلك الوقت، وقد تطور هذا المكتب تدريجيا ليصبح فيما بعد شركة تدقيق، ومن هنا تطورت المهنة فيما بعد في السوق الأردنية من خلال افتتاح مكاتب أخرى ساهمت في تحسين عمل التدقيق في الأردن، وبعد ذلك تم افتتاح مكاتب تدقيق محلية والمكاتب الفرعية لشركات أجنبية في بداية خمسينيات القرن المنصرم. من هنا كانت نشأة سوق مهنة التدقيق في الأردن والتي بدأت بحجم صغير من المكاتب العاملة حتى وصلت إلى صورتها الحالية في وقتنا الراهن. وعند النظر لتطور هذه المهنة فإنها مرت تشريعيا بمراحل عديدة منذ قيام إمارة شرقي الأردن عام 1921م، ولكنها لم تكن متبلورة بشكل واضح إلا عند صدور قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات الأردني رقم (10) لسنة 1961، حيث حدد هذا القانون المرجعية القانونية لمهنة التدقيق. كما تناول المشرع الأردني مهنة تدقيق الحسابات في العديد من القوانين منها قانون الشركات الأردني رقم (12) والصادر سنة 1964م، إضافة إلى تشريع عملية التدقيق وإلزاميتها للشركات المساهمة في الأردن.[1]

[1]. ريا سليمان سالم العطاونه، **العوامل المحددة لتركز سوق مهنة التدقيق الخارجي في الأردن وأثرها على جودة التقارير المالية**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2016، ص ص 18-19.

ثانيا. الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق في الأردن: تتمثل أهم هذه الهيئات في:[1]

1. جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين: تتمثل الرؤيا الاستراتيجية للجمعية في تنظيم مزاولة مهنة المحاسبة القانونية وضمان الالتزام بمعايير المحاسبة ومعايير التدقيق ومعايير السلوك المهني المعتمدة، بما يساهم في حماية الاقتصاد الوطني الأردني والارتقاء بالمستوى العلمي والمهني للمحاسبين القانونيين الأردنيين، وتعزيز مكانة الأردن عربيا وإقليميا ودوليا في هذا المجال.

وتتمثل رسالة الجمعية في تأكيد الالتزام بقواعد المحاسبة القانونية وآدابها وتعزيز دور المحاسب القانوني الأردني وحياديته واستقلاليته، ورعاية مصالح الأعضاء والحفاظ على تقاليد المهنة وشرفها، وتشجيع البحث العلمي والمهني في مجالات المهنة المختلفة. كما تعمل الجمعية على المساهمة في تخطيط وتطوير برامج التدريب لرفع كفاءة الموارد البشرية من خلال التدريب والتعليم المستمر، وزيادة كفاءة وفاعلية الرقابة على الشركات الأردنية، وتقديم قيمة مضافة للتدقيق والتفاعل مع الفعاليات الاقتصادية والثقافية والعلمية والاشتراك في تقديم المشورة للتشريعات وللجهات الحكومية وللقطاع الخاص.

أهداف الجمعية: وتتمثل في:

- رعاية مصالح الأعضاء والحفاظ على تقاليد المهنة وشرفها؛
- تشجيع البحث العلمي والمهني في مجالات المهنة المختلفة؛
- المساهمة في تخطيط وتطوير برامج التدريب لرفع كفاءة العاملين في المهنة؛
- التعاون والتنسيق مع الجمعيات والهيئات المهنية والعلمية المحلية والعربية والدولية.

تتولى الجمعية، في سبيل تحقيق أهدافها، المهام والصلاحيات التالية:

- نشر المعلومات المتعلقة بالمهنة بين المحاسبين القانونيين وإصدار الكتب والمجلات والنشرات الدورية المهنية والعلمية وتبادلها وعقد المؤتمرات والاجتماعات والندوات والدورات التدريبية؛
- التعاون في مجال المهنة مع الجامعات والمؤسسات التعليمية؛
- توثيق العلاقات المهنية والاجتماعية بين مزاولي المهنة محليا وعربيا ودوليا؛
- الانضمام إلى عضوية الهيئات العربية والدولية ذات العلاقة بالمهنة إذا رأت ذلك مناسبا؛
- اقتراح تطوير التشريعات ذات العلاقة بالمهنة؛
- تدريب المحاسبين القانونيين لتطبيق معايير المحاسبة ومعايير تدقيق الحسابات.

[1]. الموقع الرسمي لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، https://jacpa.org.jo، تم الاطلاع بتاريخ 2021/08/10، الساعة 16.00.

2. الهيئة العليا لتنظيم مهنة المحاسبة: بموجب المادة 4 –أ– من قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية المؤقت رقم (73) لسنة 2003 تشكل هيئة عليا للمهنة برئاسة الوزير (معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين) وعضوية كل من: وزير المالية – نائبا للرئيس، محافظ البنك المركزي الأردني، رئيس ديوان المحاسبة، رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية، مدير عام هيئة التأمين، مراقب عام الشركات، الرئيس، شخص من ذوي الخبرة والاختصاص في المحاسبة من القطاع الخاص يعينه مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير، عضو هيئة من أي جامعة تخصص محاسبة يعينه مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المستند إلى توصية رئيس الجامعة، ثلاثة محاسبين قانونيين يسميهم المجلس.

تتولى الهيئة العليا المهام والصلاحيات التالية:

- اعتماد معايير المحاسبة ومعايير تدقيق الحسابات الواجبة التطبيق بناء على تنسيب المجلس؛
- تشكيل لجنة ترخيص المهنة ووضع التعليمات اللازمة لتنظيم عملها وتحديد صلاحياتها وكيفية إجراء الامتحانات وسائر الأمور المتعلقة بها؛
- المصادقة على منح إجازة المزاولة بناء على تنسيب لجنة الترخيص وإلغاء هذه الإجازة بناء على تنسيب المجلس؛
- النظر في الاعتراضات المقدمة على قرارات المجلس؛
- تشكيل اللجان اللازمة لمساعدة الهيئة العليا على القيام بمهامها وتحديد صلاحياتها؛
- إصدار التعليمات المتعلقة بتنظيم عملها والتعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه؛
- إعداد مشروعات التشريعات المتعلقة بالمهنة بالتعاون والتنسيق مع المجلس؛
- اعتماد المعاهد المهنية للمحاسبين القانونيين أو ما يماثلها.

ثالثا. القوانين وشروط مزاولة مهنة التدقيق في الأردن

ويتمثل آخر قانون يحكم مهنة التدقيق في الأردن في القرار رقم نظام مزاولة مهنة المحاسبة القانونية صادر بمقتضى المادة (29) والفقرة (أ) من المادة (45) من قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (73) لسنة 2003، ويسمى هذا النظام بنظام مزاولة مهنة المحاسبة القانونية لسنة (2006) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية– رقم وتاريخ الجريدة الرسمية (2006/4744–02–02) ورقم الصفحة (187).

ويجوز لأي مدقق حسابات التقدم للهيئة من خلال الجمعية بطلب قيد اسمه في السجل شريطة استيفاء المتطلبات التالية[1]:

أ. أن يكون مقيدا في سجل مزاولي مهنة التدقيق لدى الجمعية وحاصلا على إجازة مزاولة مهنة سارية المفعول؛

ب. أن لا تقل خبرته العملية كمدقق حسابات مزاول في المملكة الأردنية الهاشمية عن سنتين بعد قيده في سجل مزاولي المهنة لدى الجمعية وأن لا تقل عن ثلاث سنوات في حال كانت الخبرة خارج المملكة الأردنية الهاشمية؛

ج. أن لا يكون محروما من مزاولة التدقيق عند تقديمه للطلب أو صدر بحقه حكما جزائيا قطعيا نتيجة ارتكابه أخطاء مهنية أو مخالفات قانونية ذات علاقة بالمهنة؛

د. أن لا يكون قد صدر بحقه عقوبات ناتجة عن ارتكاب أخطاء مهنية أو مخالفات قانونية ذات علاقة بممارسة المهنة من قبل أي جهة تنظيمية معنية أو رقابية أكثر من مرتين، ولا يعتبر التنبيه عقوبة لغاية تنفيذ أحكام هذه المادة.

وعلى مدقق الحسابات الذي يرغب في القيد في السجل التقدم بطلب خطي للهيئة من خلال الجمعية مرفقا به البيانات التالية:

1. البيانات الأساسية المتعلقة به وتشمل الاسم وتاريخ الالتحاق بعضوية الجمعية وعناوين الاتصال؛

2. شهادة عدم محكومية وأن لا يكون قد مضى على إصدارها أكثر من شهر، وصور عن هوية الأحوال المدنية سارية المفعول؛

3. شهادة من مكتب التدقيق الذي عمل فيه مدقق الحسابات تُثبت قيامه بالتدقيق لمدة لا تقل عن سنتين؛

4. تقديم إقرار خطي يتعهد بموجبه بما يلي:

أ. إقرار بالاطلاع على قانون الأوراق المالية والتشريعات الصادرة بمقتضاه؛

ب. الالتزام بجميع التشريعات ذات العلاقة بممارسة مهنة تدقيق الحسابات في الأردن؛

ج. الالتزام بتوفير جميع البيانات والمعلومات التي تطلبها الهيئة؛

د. الالتزام بإبلاغ الهيئة فور فقده أحد متطلبات أو شروط القيد في السجل المنصوص عليها في هذه التعليمات؛

[1]. الموقع الرسمي لهيئة الأوراق المالية الأردنية، https://www.jsc.gov.jo/، تم الاطلاع بتاريخ 2021/08/10، الساعة 19.00.

هـ. الالتزام بعدم قبول مهام تنطوي على تضارب للمصالح؛

و. الالتزام بعدم قبول مهام تمس بشرف المهنة.

المطلب الثاني: واقع تطبيق التدقيق في الجزائر

نظرا لتأخر الجزائر في مواكبة التطورات الحاصلة في مهنة التدقيق، كان من الضروري تسليط الضوء على هذه المهنة من خلال عرض تطورها عبر الزمن والهيئات المنظمة لها، وكذا المعايير المطبقة فيها، وهل هناك توافق بين هذه المعايير والمعايير الدولية.

أولا. التطور التاريخي لمهنة التدقيق في الجزائر

مع التطورات الاقتصادية في الجزائر والتحول نحو اقتصاد السوق، كان لزاما عليها إعادة وضع قوانين تتماشى مع الأوضاع الاقتصادية الراهنة، لذا تطورت مهنة التدقيق من مرحلة لأخرى إلى أن وصلت إلى ما هي عليه اليوم. ويمكن حصر أهم المراحل التي غيرت من النظرة لمهنة التدقيق في الجزائر في العناصر التالية:

1. من سنة 1962 إلى سنة 1970: صدر فيما يتعلق بمهنة التدقيق، الأمر رقم 69-107 بتاريخ 31-12-1969 المتضمن قانون المالية لسنة 1970، والذي يحدد مهام وواجبات محافظي الحسابات، بهدف التأكد من سلامة ومصداقية الحسابات وأيضا تحليل الوضعيات المالية لأصول وخصوم المؤسسات العمومية التي كانت تغلب على النشاط الاقتصادي في تلك الفترة.

2. من سنة 1971 إلى سنة 1979: صدور الأمر الرئاسي رقم 71-82 بتاريخ 1971/12/29 المتعلق بتنظيم مهنة المحاسب والخبير المحاسب، حيث تعرض إلى تحديد اختصاص كل منهما في المواد من (م4 إلى غاية م9)، وشرط الدخول في المهنة في المواد من (م10 إلى غاية م12)، وكيفية ممارسة المهنة في المواد من (م13 إلى غاية م21)، وتطرق إلى كيفية تشكيل المجلس الأعلى للمحاسبة وتسيره في المواد من (م22 إلى غاية م60).

3. من سنة 1980 إلى سنة 1989: حيث في سنة 1988 صدر القانون التوجيهي رقم 88-01 المؤرخ في 12-1-1988، والخاص بتوجيه المؤسسات الاقتصادية العمومية، حيث أشار هذا القانون في القسم الخاص بالمراقبة إلى كيفية ممارسة الرقابة على المؤسسات وتحسين أنماط تسييرها في المواد من (م39 إلى غاية م42)، من طرف جهاز خارجي مؤهل ويعمل على التقييم الاقتصادي للاستغلال باستثناء كل تدخل في التسيير.

4. من سنة 1990 إلى سنة 2000: خلال هذه الفترة صدرت عدة تشريعات ونصوص قانونية تتعلق بإعادة تنظيم المهنة، أبرزها قانون 91-08 المنظم لمهنة خبير المحاسب والمحاسب المعتمد ومحافظ الحسابات بتاريخ 1991/04/27 والمعتمد بتاريخ 1991/05/01، وتضمن هذا القانون تسعة أبواب خاصة بمهنة المراجعة والشخص الممارس لها، وتطرقت إلى الحقوق والواجبات وتحديد المسؤوليات. كذلك صدور قرار رقم 24-02-SPM-103 بتاريخ 1994/02/02 بأمر من وزير الاقتصاد، يضم ستة توصيات يلزم فيه محافظي الحسابات بإتباعها، وعلى مجلس الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين السهر على تطبيقها، وتتضمن هذه التوصيات إثراء وتنقيح مهنة المراجعة الخارجية حسب ما تقتضيه الظروف، من تطور تقنيات المحاسبة والمعايير الدولية حول المراجعة القانونية.

إضافة إلى ذلك صدور سنة 1996 المرسوم التنفيذي 96-136 المتعلق بقانون أخلاقيات مهنة خبير المحاسبة ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد والمؤرخ في 1996/04/15، حيث بموجب المادة الأولى التي تبين طبيعة المرسوم على أنه يحدد القواعد الأخلاقية المهنية المطبقة على أعضاء النقابة الوطنية لخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.[1]

ثم القرارات الصادرة على التوالي سنة 1998م- 1999م التي تخص كيفية نشر مقاييس تقدير الإجازات والشهادات وكذلك شروط الخبرة المهنية التي تمنح حق ممارسة المهنة تم إجراء بعد التعديلات عليها في فترات لاحقة.

كتقييم لهذه المرحلة فيمكن اعتبارها من أهم مراحل تطور مهنة التدقيق الخارجي التي منحت المهنة صبغة قانونية ومنهجية تسمح بالممارسة والتطوير وفقا لاحتياجات تلك الفترة.

5. المرحلة ما بعد إصلاحات 2010م: من أبرز الإصلاحات في هذه المرحلة والتي كان لها الأثر المباشر على مهنة التدقيق الخارجي بالجزائر هي الانتقال من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي والمالي الصادر بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/07/26 والذي أصبح ساري المفعول منذ سنة 2010 م. فكان من الضروري أن يتبعه صدور قانون الذي يخص إصلاحات شاملة لمهنة التدقيق الخارجي بالجزائر فصدر القانون رقم 10-01 المؤرخ في 2010/06/29 حيث يلغي صدور هذا القانون

[1]. عبد الكريم مقراني، عمر قمان، **أهمية الإصلاحات المتعلقة بمهنة التدقيق في الإشراف والمراقبة في تجسيد تطبيق النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS-IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA): التحدي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، يومي 13 و 14 ديسمبر 2011، ص ص 7-8.

كل ما يخالفه في ما سبق، حيث أنه يهدف إلى تحديد شروط ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد وتبعته عدة مراسيم تنفيذية إلى غاية يومنا هذا.

هذه المرحلة تميزت بتغيرات جذرية في ممارسة مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر خاصة تحويل صلاحية تنظيم المهنة لوزارة المالية بإنشاء المجلس الوطني للمحاسبة من خلال لجان مختصة، إمكانية ممارسة المهنة من خلال شركات التدقيق.[1]

– ثم صدور المرسوم التنفيذي رقم 10–02 المؤرخ في 2010/08/26 والمتعلق بمجلس المحاسبة، حيث يهدف إلى تتميم الأمر رقم 95–20 المؤرخ في 1995/07/17 المتعلق بنفس الأمر، وكما جاء في مادته الثانية أنه يبقى كما هو عليه بدون حتى تغير المرافق العمومية.

– صدور المرسوم التنفيذي رقم 10–08 المؤرخ في 2010/10/27 المتضمن الموافقة على المرسوم التنفيذي السابق المتعلق بمجلس المحاسبة.

– صدور مجموعة من المراسيم التنفيذية في 2011/01/27 والتي تصب في إطار التغير الجذري للسلطة التي تحكم هذه المهنة وإعادة توزيع الأدوار وتوضيح الصلاحيات.

ثانيا. الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق في الجزائر: من أهم الهيئات نذكر:

1. المجلس الوطني للمحاسبة: حسب القانون رقم 10–01 مؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010:[2] ينشأ مجلس وطني للمحاسبة تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية ويتولى مهام الاعتماد والتقييس المحاسبي وتنظيم ومتابعة المهن المحاسبية ويضم المجلس ثلاثة (3) أعضاء منتخبين عن كل تنظيم مهني على الأقل. تحدد باقي تشكيلة أعضاء المجلس وتنظيمه وسيره عن طريق التنظيم. وتنشأ لدى المجلس الوطني للمحاسبة اللجان المتساوية الأعضاء الآتية: لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والواجبات المهنية، لجنة الاعتماد، لجنة التكوين، لجنة الانضباط والتحكيم، لجنة مراقبة النوعية، تحديد تشكيلة هذه اللجان وصلاحياتها عن طريق التنظيم.

[1]. عائشة لشلاش، **جودة التدقيق الخارجي في إطار تبني حوكمة المؤسسات–دراسة ميدانية–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص إدارة أعمال، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2018، ص ص 146–147.

[2]. المادة 4 و5، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، 11 يوليو سنة 2010، ص 4.

2. مصف وطني للخبراء المحاسبين وغرفة وطنية لمحافظي الحسابات ومنظمة وطنية للمحاسبين المعتمدين: حسب القانون رقم 10-01 مؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010:[1] ينشأ مصف وطني للخبراء المحاسبين وغرفة وطنية لمحافظي الحسابات ومنظمة وطنية للمحاسبين المعتمدين، يتمتع كل منها بالشخصية المعنوية ويضم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المعتمدين والمؤهلين لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومهنة محافظ الحسابات ومهنة المحاسب المعتمد حسب الشروط التي يحددها هذا القانون.

ويعد المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين أجهزة مهنية تكلف في إطار القانون بما يأتي:

- السهر على تنظيم المهن وحسن ممارستها؛
- الدفاع عن كرامة أعضائها واستقلاليتهم؛
- السهر على احترام قواعد المهن وأعرافها؛
- إعداد أنظمتها الداخلية التي يوافق عليها الوزير المكلف بالمالية وينشرها، في أجل شهرين (2) من تاريخ إيداعها؛
- إعداد مدونة لأخلاقيات المهنة؛
- إبداء الرأي في كل المسائل المرتبطة بهذه المهن وحسن سيرها.

3. المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين: حسب مرسوم تنفيذي رقم 11-25 مؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011:[2] يتشكل المجلس من تسعة (9) أعضاء منتخبين من الجمعية العامة من بين الأعضاء المعتمدين والمسجلين في الجدول المصف الوطني للخبراء المحاسبين. ويكلف المجلس على الخصوص بما يأتي:

- إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للمصف الوطني للخبراء المحاسبين وتسييرها؛
- إقفال الحسابات السنوية عند نهاية كل سنة مالية وعرضها على الجمعية العامة السنوية مرفقة بكشف تنفيذ ميزانية السنة ومشروع ميزانية السنة المالية الموالية؛
- تحصيل الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة؛
- ضمان تعميم نتائج الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة ونشرها وتوزيعها؛

---

[1]. المادة 14 و 15، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، 11 يوليو سنة 2010، ص 6.

[2]. المادة 3 و 4، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07، 2 فبراير سنة 2011، ص 8.

– تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة؛

– الانخراط في كل منظمة جهوية أو دولية تمثل المهنة بترخيص من الوزير المكلف بالمالية؛

– تمثيل المصف الوطني للخبراء المحاسبين لدى الهيئات العمومية وجميع السلطات وكذا الغير؛

– تمثيل المصف الوطني للخبراء المحاسبين لدى المنظمات الدولية المماثلة؛

– إعداد النظام الداخلي للمصف الوطني للخبراء المحاسبين.

4. المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات: حسب مرسوم تنفيذي رقم 11–26 مؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011:[1] يتشكل المجلس من تسعة (9) أعضاء منتخبين من الجمعية العامة من بين الأعضاء المعتمدين والمسجلين في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات. ويكلف المجلس على الخصوص بما يأتي:

– إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وتسييرها؛

– إقفال الحسابات السنوية عند نهاية كل سنة مالية وعرضها على الجمعية العامة السنوية مرفقة بكشف تنفيذ ميزانية السنة ومشروع ميزانية السنة المالية الموالية؛

– ضمان تعميم نتائج الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة ونشرها وتوزيعها؛

– تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة؛

– الانخراط في كل منظمة جهوية أو دولية تمثل المهنة بترخيص من الوزير المكلف بالمالية؛

– تمثيل الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات لدى الهيئات العمومية وجميع السلطات وكذا الغير؛

– تمثيل الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات لدى المنظمات الدولية المماثلة؛

– إعداد النظام الداخلي للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

5. المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين: حسب مرسوم تنفيذي رقم 11–27 مؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011:[2] يتشكل المجلس من تسعة (9) أعضاء منتخبين من الجمعية العامة من بين الأعضاء المعتمدين والمسجلين في جدول المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين. ويكلف المجلس على الخصوص بما يأتي:

[1]. المادة 3 و 4، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07، 2 فبراير سنة 2011، ص 11.

[2]. المادة 3 و 4، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07، 2 فبراير سنة 2011، ص 14.

– إدارة وتسيير الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين؛

– إقفال الحسابات السنوية عند نهاية كل سنة مالية وعرضها على الجمعية العامة السنوية مرفقة بكشف تنفيذ ميزانية السنة ومشروع ميزانية السنة المالية الموالية؛

– تحصيل الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة؛

– ضمان تعميم ونشر وتوزيع نتائج الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة؛

– تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة؛

– الانخراط في كل منظمة جهوية أو دولية تمثل المهنة بترخيص من الوزير المكلف بالمالية؛

– تمثيل المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين لدى المنظمات الدولية المماثلة؛

– إعداد النظام الداخلي للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.

ثالثا. مزاولي مهنة التدقيق في الجزائر والقوانين التي تحكمها

من أهم القوانين التي غيرت من مهنة التدقيق في الجزائر هو القانون 10-01، والذي يحدد كيفية ممارسة مهنة التدقيق من طرف مزاولي هذه المهنة (الخبير المحاسب، محافظ الحسابات، المحاسب المعتمد)

1. القوانين والمقررات الخاصة بمهنة التدقيق في الجزائر: تتمثل أهم القوانين المنظمة لمهنة التدقيق في الجزائر، في:

– قانون رقم 10-01 مؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد: يهدف هذا القانون إلى تحديد شروط وكيفيات ممارسة مهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد؛

– مرسوم تنفيذي رقم 11- 24 مؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره؛

– مرسوم تنفيذي رقم 11-25 مؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره؛

– المقرر رقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق جاء بأربعة معايير هي: المعيار رقم 210، المعيار رقم 505، المعيار رقم 560، المعيار رقم 580؛

– المقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق جاء بأربعة معايير هي: المعيار رقم 300، المعيار رقم 500، المعيار رقم 510، المعيار رقم 700؛

– المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، جاء بأربعة معايير هي: المعيار رقم 520، المعيار رقم 570، المعيار رقم 610، المعيار رقم 620.

2. مزاولي مهنة التدقيق في الجزائر: وهم الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد

*** الخبير المحاسب:** حسب القانون رقم 10-01 مؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010:[1] يعد خبيرا محاسبا، في مفهوم هذا القانون، كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهنة تنظيم وفحص وتقويم وتحليل المحاسبة ومختلف أنواع الحسابات للمؤسسات والهيئات في الحالات التي نص عليها القانون والتي تكلفه بهذه المهمة بصفة تعاقدية لخبرة الحسابات. يؤهل، مع مراعاة الأحكام الواردة في هذا القانون، لممارسة وظيفة الحسابات. ويقوم الخبير المحاسب أيضا بمسك ومركزة وفتح وضبط ومراقبة وتجميع محاسبة المؤسسات والهيئات التي لا يربطه بها عقد عمل.

يعد الخبير المحاسب المؤهل الوحيد للقيام بالتدقيق المالي والمحاسبي للشركات والهيئات، ويؤهل لتدقيق استشارات للشركات والهيئات الميدان المالي والاجتماعي والاقتصادي.

*** محافظ الحسابات:** حسب قانون رقم 10-01 مؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010:[2] يعد محافظ حسابات، في مفهوم هذا القانون، كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به. ويضطلع بالمهام الآتية:

– يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات؛

– يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص؛

– يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير؛

– يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛

[1]. المادة 18 و 19، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، 11 يوليو سنة 2010، ص 6.

[2]. المادة 22 و 23، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، 11 يوليو سنة 2010، ص 6.

– يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة، بكل نقص قد يكشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة؛

– وتخص هذه المهام فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها، دون التدخل في التسيير.

3. شروط ممارسة مهنة الخبير المحاسب أو مهنة محافظ الحسابات أو مهنة المحاسب المعتمد: وحددها القانون رقم 10-01 مؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010، كما يلي:[1]

– أن يكون جزائري الجنسية؛

– أن يحوز شهادة لممارسة المهنة على النحو الآتي:

* بالنسبة لمهنة الخبير المحاسب، أن يكون حائزا شهادة جزائرية للخبرة المحاسبية أو شهادة معترفا بمعادلتها؛

* بالنسبة لمهنة محافظ الحسابات، أن يكون حائزا شهادة جزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترفا بمعادلتها؛

* بالنسبة لمهنة المحاسب المعتمد، أن يكون حائزا شهادة جزائرية للمحاسب أو شهادة تسمح له بممارسة المهنة؛

– أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية؛

– أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة؛

– أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية وأن يكون مسجلا في المصف الوطني للخبراء المحاسبين أو في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات أو في المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون؛

– أن يؤدي اليمين المنصوص عليها في المادة 6.

المطلب الثالث: معايير التدقيق المطبقة في الأردن والجزائر ومدى توافقها مع معايير التدقيق الدولية

تطبق كل من الأردن والجزائر المعايير الدولية للتدقيق، لكن هناك اختلاف في هذا الشأن يتمثل في أن الجزائر تتبنى في كل مرة مجموعة من أربع معايير تدقيق دولية تتماشى مع بيئتها الاقتصادية، أما الأردن فيتم تطبيق جميع المعايير الدولية للتدقيق كما هي وهو ما تنص عليه قوانين هذا البلد.

[1]. المادة 8، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، 11 يوليو سنة 2010، ص 5.

أولا. معايير التدقيق الأردنية

في الأردن يتم تطبيق المعايير الدولية للتدقيق الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، دون أي تغيير. فحسب تعليمات المعايير والشروط الواجب توافرها في مدققي الحسابات المؤهلين لتدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية الأردنية وإشرافها وقيدهم في السجل لسنة 2014 "والمعمول بها اعتبارا من 2017/5/15 في المادة (3) منه: "تعتمد معايير التدقيق الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين لغايات تدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها".

ثانيا. معايير التدقيق الجزائرية

تم تبني معايير التدقيق الدولية في الجزائر على مراحل، انطلقت منذ سنة 2010، ليصل عدد المعايير إلى16 معيار لحد الآن، تم تسميتها معايير التدقيق الجزائرية NAA. ويمكن توضيح هذه المعايير في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-1): المعايير الجزائرية للتدقيق التي تم إصدارها وما يقابلها من معايير دولية

المعايير الجزائرية للتدقيق		المعايير الدولية للتدقيق	
الرمز	اسم المعيار	الرمز	اسم المعيار
210	اتفاق حول أحكام مهام التدقيق	210	الموافقة على شروط التكليف بالتدقيق
230	وثائق التدقيق	230	وثائق التدقيق
300	تخطيط تدقيق الكشوف المالية	300	التخطيط لتدقيق البيانات المالية
500	العناصر المقنعة	500	أدلة التدقيق
501	العناصر المقنعة – اعتبارات خاصة-	501	أدلة التدقيق-اعتبارات محددة لبنود مختارة-
505	التأكيدات الخارجية	505	المصادقات الخارجية
510	مهام التدقيق الأولية- الأرصدة الافتتاحية-	510	عمليات التدقيق الأولية-الأرصدة الافتتاحية-
520	الإجراءات التحليلية	520	الإجراءات التحليلية
530	السير في التدقيق	530	أخذ عينات التدقيق
540	تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها	540	تدقيق التقديرات المحاسبية، بما فيه ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والإفصاحات ذات العلاقة
560	أحداث تقع بعد إقفال الحسابات والأحداث اللاحقة	560	الأحداث اللاحقة
570	استمرارية الاستغلال	570	المنشأة المستمرة
580	التصريحات الكتابية	580	الإقرارات الخطية
610	استخدام أعمال المدققين الداخليين	610	استخدام عمل المدققين الداخليين
620	استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق	620	استخدام عمل المدقق خبير
700	تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشوف المالية	700	تكوين رأي وإعداد التقارير حول البيانات المالية

المصدر: فارس طايري، **إصلاح مهنة محافظ الحسابات وأثرها على جودة عملية تدقيق الحسابات في الجزائر -دراسة ميدانية لعينة من مهنيي ولاية عنابة-**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم تجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2019، ص 123.

كما هو ملاحظ من الجدول أعلاه أن معايير التدقيق الجزائرية تتطابق مع معايير التدقيق الدولية، حيث تم اعتماد جميع معايير مجموعة أدلة التدقيق ومعايير مجموعة الاستفادة من عمل الآخرين، أما باقي المجموعات فلم تتبن منها الجزائر إلا معيار أو اثنين.

ثالثا. الفرق بين المعايير الدولية للتدقيق والمعايير الجزائرية للتدقيق

أولا يجب الإشارة إلى النقطة الرئيسية التي تشترك فيها المعايير الدولية للتدقيق مع المعايير الجزائرية للتدقيق، كون هذه الأخيرة لا تختلف عن المعايير الدولية للتدقيق لا شكلا ولا مضمونا، فقد قامت الجزائر بتبني المعايير الدولية للتدقيق كما هي وترجمتها للغة الرسمية للبلاد دون إضافة أي تعديلات عليها، أما نقاط الاختلاف فالمعايير الجزائرية للتدقيق تكتسي الطابع المحلي. ويتم إصدارها من طرف المجلس الوطني للمحاسبة وبالضبط من طرف لجنة التقييس والممارسات المهنية، وضعت في شكل غير متسلسل لأنها جاءت حسب الحاجة إلى تطبيقها في الواقع المهني، وكذا حسب درجة استيعاب المعيار من طرف المدققين، فالجزائر لم تتبن كل المعايير نظرا لوجود البعض منها لا يستجيب لمتطلبات البيئة المحلية، أما المعايير الدولية للتدقيق فهي تكتسي الطابع الدولي، جاءت لتوحيد الممارسات المهنية للتدقيق في الدول وتقليل التفاوت بينهما، يتم إصدارها من طرف الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين وبالضبط من طرف مجلس معايير التدقيق والضمان الدولي وهي موضوعة في شكل مجموعة مرتبة متسلسلة ومتناسقة.[1]

إن عدم تطبيق العديد من المعايير الدولية من طرف الجزائر والمقدر عددها بـ 19 معيار مقابل تطبيق 16 معيار فقط، ينقص من مكانة مهنة التدقيق في الجزائر مقارنة بباقي الدول المطبقة لجميع المعايير الدولية، فكما هو معروف فهذه المهنة مهمة جدا للنهوض بالاقتصاديات والحد من فشل وإفلاس الشركات.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

بهدف معرفة مدى تطبيق مدققي الحسابات للشركات المدرجة في بورصتي عمان والجزائر لمعيار التدقيق الدولي رقم 610، ومدى تأثير اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي – بعد تقييمه والتأكد من فعالية قسم التدقيق الداخلي – في التنبؤ بالفشل المالي لهذه الشركات تم اتباع الإجراءات والمراحل اللازمة لإنجاز بحث علمي وفقا لمبادئه وأسسه، حيث تم استخدام الطرق والأدوات والتقنيات الملائمة لذلك.

المطلب الأول: منهج الدراسة ومصادر جمع البيانات

لتحقيق أهداف هذه الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة تم وضع نموذج يوضح المتغير المستقل والمتغير التابع بالإضافة لاستخدام مجموعة من المناهج العلمية التي تتماشى مع الدراسة، بالاستعانة بمجموعة من المعلومات من مصادر متنوعة.

[1]. هيبة صنهاجي، عبد القادر عوادي، محمد العيد عمامرة، **أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في تحسين جودة التدقيق الخارجي**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2017، ص ص 428-429.

أولا. منهج الدراسة

بعد أن تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في الجانب النظري من الدراسة من خلال إتباع **المنهج الوصفي** في وصف واقع اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي وتقييمه وفقا لمعيار التدقيق الدولي 610 وكذلك واقع التنبؤ بالفشل المالي للشركات، وإتباع **المنهج التحليلي** للتعرف على العلاقة ومدى التأثير بينهما من خلال تحليل البيانات التي تم جمعها. سيتم في الجانب الميداني للدراسة اعتماد **منهج دراسة الحالة** من خلال استعمال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS في نسخته الخامسة والعشرون لدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للدراسة.

ثانيا. مصادر جمع البيانات

تطلبت عملية إنجاز الدراسة الميدانية توفر مجموعة من الأدوات البحثية لجمع البيانات والمعلومات المطلوبة والتي يمكن تصنيفها كما يلي:

1. المصادر الثانوية: والتي تشمل مختلف المراجع والأدبيات والدراسات السابقة من كتب، أبحاث، موسوعات، مقالات، أطروحات، مذكرات، ملتقيات، مؤتمرات، تقارير... وغيرها، ذات العلاقة بالموضوع، بهدف تكوين صورة واضحة عن المتغير المستقل (اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي) ومختلف أبعاده، والمتغير التابع (التنبؤ بالفشل المالي للشركات) ومختلف أبعاده، حتى يتم التمكن من صياغة أداة الاستبيان بشكل صحيح وشامل لمختلف أبعاد مشكلة الدراسة.

2. المصادر الأولية: تم الاستعانة بمجموعة من الأدوات في جمع المعلومات الضرورية من الميدان محل الدراسة وذلك عن طريق استخدام:

- ✓ **المقابلة:** حيث تعرف على أنها محادثة أو حوار موجه بين الباحث من جهة، وشخص أو أشخاص آخرين من جهة أخرى، بغرض الوصول إلى معلومات تعكس حقائق أو مواقف محددة، يحتاج الباحث الوصول إليها، على ضوء أهداف بحثه. وللمقابلة أنواع هي **المقابلة الشخصية** وجها لوجه بين الباحث والشخص، **المقابلة التلفونية** والتي تجري عن طريق الهاتف لأسباب تخرج عن إرادة الباحث والمبحوث و**المقابلة بواسطة الحاسوب** عن طريق البريد الالكتروني أو التسجيلات الفيديويه عن بعد.[1] وباعتبار المقابلة من أهم مصادر الحصول على المعلومات الدقيقة، فقد تم الاستعانة بها من خلال توجيه مجموعة من الأسئلة المغلقة والمفتوحة موجهة لمحافظي حسابات الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

[1]. محمد سرحان علي المحمودي، **مناهج البحث العلمي**، الطبعة الثالثة، دار الكتب، صنعاء، اليمن، 2019، ص ص 141-142.

✓ **الاستبيان:** تم الاعتماد في هذه الدراسة على أسلوب الاستبيان باعتباره من أهم أدوات الدراسة التي تمكن من الحصول على المعلومات، وهو عبارة عن استمارة تتضمن مجموعة من الأسئلة المكتوبة ذات الإجابات المحددة أرسلت لمدققي الحسابات الخارجيين للشركات المدرجة في بورصة عمان للإجابة عنها وإرجاعها – الملحق رقم 1 –، كما تم ترجمته وتعديله بما يتوافق وخاصية البلد وطرح الأسئلة الواردة فيه على محافظي حسابات الشركات المدرجة في بورصة الجزائر – الملحق رقم 2 –.

وقد تم إعداد الاستبيان بناء على موضوع الدراسة ومتغيراته، بحيث تضمن مجموعة من الفقرات موزعة على مجموعة من المحاور لكل متغير من متغيرات الدراسة، وذلك بداية من إعداد استبيان أولي، ثم عرضه على المشرف ومجموعة من الأساتذة المحكمين للتحقق من مدى ملاءمته لمتطلبات الدراسة وتعديله بعد ذلك وتوزيعه على عينة الدراسة لجمع المعلومات اللازمة.

وقد تم مراعاة أمرين أساسيين في تصميم الاستبيان هما:

– البساطة والسهولة، وذلك عبر صياغة فقرات سهلة بسيطة وغير مركبة، مع اعتماد أسلوب الأسئلة المغلقة لتسهيل مهمة المبحوثين.

– قدرة الاستبيان على تشخيص وقياس دور وأثر اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، عبر تحديد دقيق لمختلف أبعاد المتغير المستقل (اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي) والمتغير التابع (التنبؤ بالفشل المالي للشركات).

✓ **الوثائق والسجلات:** تعتبر الوثائق والسجلات في هذه الدراسة أداة مكملة للأدوات السالفة الذكر، حيث تم الاطلاع عليها واستخدام ما توفر من وثائق، سجلات، تقارير، نشرات داخلية...وغيرها، الخاصة بالعينة محل الدراسة، وتوظيفها في عملية التحليل.

ثالثا. مجتمع وعينة الدراسة: وتمثلت في:

✓ **مجتمع الدراسة:** وهو جميع عناصر ومفردات الدراسة، ويتكون من مدققي الحسابات للشركات المدرجة في بورصتي عمان والجزائر، حيث انقسم مجتمع الدراسة حسب البلد إلى 82 مدقق في الأردن – الملحق رقم 3 – و 10 محافظي حسابات في الجزائر.[1]

✓ **عينة الدراسة:** تم استعمال أسلوب الحصر الشامل، لذا فقد تكونت عينة الدراسة من 82 مدقق في الأردن تم توزيع الاستبيان عليهم واسترجاع 55، تم إقصاء 6 استبيانات بسبب عدم صلاحيتها للتحليل

[1] . https://cn-cncc.dz/, 12.00 تم الاطلاع بتاريخ 16 ديسمبر 2020 الساعة

وتبقى 49 استبيان وهو عدد كافي لإعطاء صورة واضحة عن مجتمع الدراسة. كذلك بالنسبة للجزائر تم اعتماد جميع محافظي حسابات وعددهم 10، تم طرح الأسئلة على 6 منهم وعدم التحصل على معلومات الأربعة الباقين. ويمكن توضيح النسب الخاصة بإجراء المقابلة وتوزيع الاستبيان وفق الجدول التالي:

جدول رقم (4-2): توزيع الاستبيان على المدققين الأردنيين ومحافظي الحسابات الجزائريين لعينة الدراسة

البلد	عدد الاستمارات الموزعة	النسبة	عدد الاستمارات المسترجعة	النسبة	عدد الاستمارات الملغاة	النسبة	عدد الاستمارات المقبولة للتحليل	النسبة
الأردن	82	%100	55	%67.07	6	%7.31	**49**	**%59.75**
الجزائر	10	%100	6	%60	4	%40	**6**	**%60**

المصدر: من إعداد الباحثة

المطلب الثاني: المعالجة الإحصائية للدراسة

بعد تحديد مجتمع وعينة الدراسة تم تصميم استبيان يحتوي مجموعة من الأسئلة مقسمة حسب محاور المتغير المستقل والمتغير التابع. وحتى يؤدي هذا الاستبيان الغرض منه كان لزاما اعداده بطريقة علمية سليمة، واستخدام أساليب إحصائية محددة لمعالجة الإجابات المتحصل عليها من طرف عينة الدراسة للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات.

أولا. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

من أجل المعالجة الإحصائية لنتائج الاستبيان تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS النسخة 25، وذلك بعد أن تمت عملية جمع البيانات، ومن ثم فرزها وترميزها، ثم معالجتها باستخدام بعض الأساليب الإحصائية وهي:

- ✓ **الجداول والتكرارات والنسب المئوية والأشكال البيانية:** تم استخدامها من أجل تمثيل الخصائص الديمغرافية والشخصية لأفراد عينة الدراسة.
- ✓ **معامل ألفا كرونباخ (Alpha de cronbach):** من أجل قياس مدى ثبات الدراسة عبر قياس درجة الاتساق لفقرات الاستبيان ومتغيرات الدراسة ككل.

- ✓ **الوسط الحسابي:** لتحديد مستوى تطبيق العبارات الواردة في الاستبيان ومؤشر لترتيب الأبعاد حسب أهميتها من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
- ✓ **الانحراف المعياري:** تم استخدامه لبيان درجة تشتت القيم عن وسطها الحسابي.
- ✓ **معامل الارتباط Person:** استخدم بغرض تحديد طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع. ومعرفة درجة ارتباط فقرات كل محور من محاور الاستبيان.
- ✓ **اختبار T:** من أجل قياس معنوية علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة.
- ✓ **الانحدار الخطي البسيط (Simple Régression):** استخدم في قياس التأثير المعنوي للمتغير المستقل في المتغير التابع.

بالإضافة إلى اعتماد الباحثة على برنامج الجداول الالكترونية **(Excel):** لعرض وتحليل البيانات الديمغرافية المجمعة من الاستبيان.

ثانيا. تصميم أداة الدراسة

تم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية لملاءمتها لموضوع الدراسة وقدرته على الإجابة على الإشكالية المطروحة، ولغاية وصول الاستبيان إلى صورته النهائية مر بعدة مراحل يمكن ايجازها كما يلي:

1. وصف الاستبيان

بعد الاطلاع على أدبيات البحث والدراسات السابقة تم تصميم الاستبيان بما يتناسب مع موضوع الدراسة وأهدافها، وذلك لجمع البيانات من أفراد العينة، وقد تم مراعاة أن يكون الاستبيان شاملا من أجل معرفة **أثر اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات.** وقد احتوى الاستبيان على ما يلي:

- ✓ **المحور الأول:** شمل البيانات الديمغرافية الشخصية الخاصة بالأفراد المبحوثين وقد تضمن هذا الجزء 7 أسئلة تتعلق بالمسمى الوظيفي، الشهادات المهنية، التخصص العلمي، عدد سنوات الخبرة، العمر، المؤهل العلمي، علاقة التمثيل أو التعاون مع أحد مكاتب التدقيق الأجنبية.
- ✓ **المحور الثاني:** شمل الفقرات الخاصة بقياس اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي وهي في 45 فقرة موزعة على 5 أبعاد كما يلي:

- البعد الأول: تقييم الهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي: ويتضمن 12 فقرة.
- البعد الثاني: تقييم نطاق الوظيفة للمدقق الداخلي: ويتضمن 11 فقرة.
- البعد الثالث: تقييم الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي: ويتضمن تسع فقرات.

- البعد الرابع: تقييم العناية المهنية للمدقق الداخلي: ويتضمن ست فقرات.
- البعد الخامس: تقييم الاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي: ويتضمن سبع فقرات.

وهذا وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (4-3): أبعاد محور اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي

المحور	عدد الفقرات	الرموز في متن الدراسة
تقييم الهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي	12	X1-X12
تقييم نطاق الوظيفة للمدقق الداخلي	11	X13-X23
تقييم الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي	09	X24-X32
تقييم العناية المهنية للمدقق الداخلي	06	X33-X38
تقييمالاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي	07	X39-X45
اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي	45	X1-X45

المصدر: من إعداد الباحثة

✓ **المحور الثالث:** شمل مختلف فقرات متغير التنبؤ بالفشل المالي للشركات من وجهة نظر المدقق الخارجي حول اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي، والمقدرة ب 14 فقرة. وهذا وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (4-4): محور التنبؤ بالفشل المالي للشركات من وجهة نظر المدقق الخارجي

المحور	عدد الفقرات	الرموز في متن الدراسة
التنبؤ بالفشل المالي للشركات من وجهة نظر المدقق الخارجي	14	Y1-Y14

المصدر: من إعداد الباحثة

كما تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي"escallikert" لقياس استجابة المبحوثين لفقرات الاستبيان، إذ يعتبر هذا المقياس الأكثر شيوعا في الدراسات الإنسانية والاجتماعية، حيث يطلب من المبحوث أن يحدد

درجة موافقته أو عدم موافقته على خيارات محددة، وهذا المقياس مكون من خمسة خيارات متدرجة، حيث يختار المبحوث واحدا منها على النحو الموضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (4-5): درجات مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الباحثة

فيما يخص الحدود المعتمد عليها في التعليق على الوسط الحسابي للمتغيرات فقد تم تحديد ثلاث مستويات هي: المنخفض، المتوسط، والمرتفع.

حيث طول الفئة= الحد الأعلى – الحد الأدنى / عدد المستويات = 5-1/3 = 1.33.

وبذلك تكون المستويات كالتالي:

- المجال: [1-2.33]: منخفض
- المجال: [2.34-3.66]: متوسط
- المجال [3.67-5]: مرتفع

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-6): درجة أهمية المقياس

درجة الموافقة	منخفضة	متوسطة	مرتفعة
قيمة الوسط	1-2.33	2.34-3.66	3.67-5

المصدر: من إعداد الباحثة

المطلب الثالث: قياس صدق وثبات الاستبيان

يقصد بصدق الاستبيان أن تقيس عباراته ما وضعت لقياسه، ويمكن قياسه من خلال قياس الصدق الظاهري والاتساق الداخلي. أما ثبات الاستبيان فيقصد به أنه يعطي نفس النتائج في حالة تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط.

أولا. قياس الصدق الظاهري للاستبيان

بعد صياغة الاستبيان، ومن أجل دراسة دقة صياغة العبارات ودرجة ملاءمتها لأهداف الدراسة، كان لابد من قياس الصدق الظاهري له واختباره، تم عرضه فيما بعد على مجموعة من الأساتذة المحكمين ذوي الاختصاص (أنظر الملحق رقم 01) من أجل معرفة آرائهم عن مدى وضوح وترابط الفقرات ومقدار ملاءمتها لقياس متغيرات الدراسة وشمولية الأبعاد. وقد تم الأخذ بجل توجيهاتهم، إذ حذفت فقرات واستبدلت بفقرات أكثر ملائمة بما يضمن الدقة في القياس، ليتم في الأخير الحصول على الاستبيان في صورته النهائية.

ثانيا. قياس الاتساق الداخلي

من أجل التحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبيان تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات كل محور فرعي مع هذا المحور الفرعي الذي تنتمي إليه الفقرات، وبينها وبين المتغير الرئيسي، وكذلك مع الاختبار ككل، ثم حساب معامل ارتباط الأبعاد فيما بينها وكذلك مع الاختبار ككل، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.25.

- **معاملات الارتباط لفقرات المتغير المستقل**

الجدول رقم (4-7): ارتباط فقرات المتغير المستقل مع محورها والمتغير الرئيسي ومع الاختبار

الفقرة	المحور		المتغير الرئيسي		الاختبار ككل	
	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المحور الأول:تقييم الهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي						
01	0.487**	0.000	0.474**	0.001	0.502**	0.000
02	0.336*	0.018	0.490**	0.000	0.473**	0.001
03	0.612**	0.000	0.395*	0.005	0.421**	0.003
04	0.566**	0.000	0.315*	0.028	0.299*	0.037
05	0.490**	0.000	0.305*	0.033	0.298*	0.038
06	0.551**	0.000	0.363*	0.010	0.339*	0.017
07	0.467**	0.001	0.436**	0.002	0.402**	0.004
08	0.612**	0.000	0.395**	0.005	0.421**	0.003

09	0.466**	0.001	0.335*	0.019	0.319*	0.025
10	0.560**	0.000	0.359*	0.011	0.339*	0.017
11	0.609**	0.000	0.435**	0.002	0.380**	0.007
12	0.566**	0.000	0.577**	0.000	0.465**	0.001
المحور الثاني: تقييم نطاق الوظيفة للمدقق الداخلي						
13	0.495**	0.000	0.458**	0.001	0.419**	0.003
14	0.403**	0.004	0.325*	0.023	0.356*	0.012
15	0.554**	0.000	0.445**	0.001	0.395**	0.005
16	0.546**	0.000	0.474**	0.001	0.502**	0.000
17	0.612**	0.000	0.539**	0.000	0.393**	0.005
18	0.437**	0.002	0.290*	0.044	0.285*	0.047
19	0.532**	0.000	0.352*	0.013	0.321*	0.025
20	0.687**	0.000	0.668**	0.000	0.584**	0.000
21	0.575**	0.000	0.441**	0.002	0.402**	0.004
22	0.677**	0.000	0.580**	0.000	0.462**	0.001
23	0.612**	0.000	0.539**	0.000	0.393**	0.005
المحور الثالث: تقييم الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي						
24	0.380**	0.007	0.577**	0.000	0.465**	0.001
25	0.342*	0.01622	0.474**	0.001	0.502**	0.000
26	0.455**	0.001	0.458**	0.001	0.419**	0.003
27	0.487**	0.000	0.490**	0.000	0.473**	0.001
28	0.404**	0.004	0.395**	0.005	0.421**	0.003
29	0.339*	0.017	0.312*	0.029	0.293*	0.041
30	0.384**	0.007	0.436**	0.002	0.402**	0.004

31	0.291*	0.043	0.359*	0.011	0.339*	0.017
32	0.358*	0.012	0.335*	0.019	0.319*	0.025
المحور الرابع: تقييم العناية المهنية للمدقق الداخلي						
33	0.720**	0.000	0.412**	0.003	0.436**	0.002
34	0.594**	0.000	0.380**	0.007	0.369**	0.005
35	0.661**	0.000	0.460**	0.001	0.401**	0.004
36	0.694**	0.000	0.412**	0.003	**0.464	0.001
37	0.729**	0.000	0.560**	0.000	0.559**	0.000
38	0.813**	0.000	0.677**	0.000	0.696**	0.000
المحور الخامس: تقييم الاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي						
39	0.322*	0.024	0.560**	0.000	0.559**	0.000
40	0.483**	0.000	0.677**	0.000	0.696**	0.000
41	0.397**	0.005	0.347*	0.014	0.295*	0.040
42	0.294*	0.041	0.341*	0.017	0.310*	0.030
43	0.322*	0.024	0.560**	0.000	0.559**	0.000
44	0.354**	0.013	0.477**	0.001	0.466*	0.001
45	0.483**	0.000	0.677**	0.000	0.696*	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS25 (*: 0.05)، (**: 0.01)

من نتائج الجدول السابق يتبين أن جميع معاملات الارتباط بين فقرات محاور المتغير المستقل مع كل من المحور والمتغير والاختبار ككل دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05، حيث كان الحد الأدنى لمعاملات ارتباط الفقرات مع محاورها 0.291، بينما الحد الأعلى 0.813، في حين كان الحد الأدنى للارتباط مع المتغير المستقل 0.290 والحد الأعلى 0.677، أما بالنسبة لمعاملات الارتباط مع الاختبار ككل فبلغ الحد الأدنى 0.293 والحد الأعلى 0.696.

وعليه فإن جميع فقرات المتغير المستقل متسقة داخليا مع محاورها التي تنتمي إليها، ومع المتغير وكذلك مع الاختبار وهذا مما يثبت صدق الاتساق الداخلي لفقرات المتغير المستقل.

- **معاملات الارتباط لفقرات المتغير التابع**

بالنسبة للمتغير التابع فهو أحادي المحور وبالتالي يتم حساب ارتباط فقراته مع المتغير التابع نفسه ومع الاختبار ككل فقط، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (4-8): ارتباط فقرات المتغير التابع معه ومع الاختبار

الفقرة	معامل الارتباط مع المتغير الرئيسي	مستوى الدلالة	معامل الارتباط مع الاختبار ككل	مستوى الدلالة
01	0.465**	0.001	0.346*	0.015
02	0.587**	0.000	0.496**	0.000
03	0.693**	0.000	0.531**	0.000
04	0.519**	0.000	0.320*	0.025
05	0.594**	0.000	0.535**	0.000
06	0.591**	0.000	0.470**	0.001
07	0.654**	0.000	0.558**	0.000
08	0.562**	0.000	0.354*	0.013
09	0.429**	0.002	0.441**	0.002
10	0.693**	0.000	0.531**	0.000
11	0.591*	0.000	0.470**	0.001
12	0.536**	0.000	0.346*	0.015
13	0.608**	0.000	0.569**	0.000
14	0.632**	0.000	0.501**	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss-25

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن كل فقرات المتغير التابع كان لها اتساق مع المتغير، حيث كانت دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، وتراوح معامل ارتباطها بين (0.429 و0.693) بالنسبة للارتباط مع المتغير، وبين (0.320 و0.569) بالنسبة للارتباط مع الاختبار ككل.

- **معاملات ارتباط المحاور ببعضها ومع الاختبار**

الجدول رقم (4-9): ارتباطات المحاور فيما بينها ومع الاختبار ككل

المحاور	01		02		03		04		05		المستقل		التابع	
	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	1	-	0.522**	0.000	0.538**	0.000	0.277	0.054	-0.34	0.815	0.709**	0.000	-	--
02	0.552**	0.000	1	-	0.536**	0.000	0.574**	0.000	0.89	0.542	0.830**	0.000	-	-
03	0.538**	0.000	0.536**	0.000	1	-	0.335*	0.019	0.252	0.081	0.787**	0.000	-	-
04	0.277	0.054	0.574**	0.000	0.335*	0.019	1	-	0.357*	0.012	0.701**	0.000	-	-
05	-0.34	0.815	0.89	0.542	0.52	0.081	0.357*	0.012	1	-	0.415**	0.003	-	-
المستقل	0.709	0.000	0.830	0.000	0.787**	0.000	0.701**	0.000	0.415**	0.003	1	--	0.490**	0.000
التابع	-	-	-	-	-	-	-		-	-	0.490**	0.000	1	-
الاختبار	0.648**	0.000	0.748**	0.000	0.721**	0.000	0.715**	0.000	0.394**	0.005	0.932**	0.000	0.773**	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss-23

من نتائج الجدول السابق يتبين أن جميع معاملات الارتباط بين محاور المتغير المستقل مع كل من المتغير والاختبار ككل دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05، حيث كان الحد الأدنى لمعاملات ارتباط المحاور مع المتغير المستقل 0.415، بينما الحد الأعلى 0.830، في حين كان الحد الأدنى للارتباط مع الاختبار ككل 0.394 والحد الأعلى 0.748.

كذلك بلغ معامل الارتباط بين المتغير التابع والاختبار ككل 0.773 وكانت دالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05. بينما بلغ الارتباط بين المتغير المستقل والتابع 0.490 وذو دلالة إحصائية عند 0.05، وعليه فإن جميع محاور ومتغيرات الاستبيان متسقة داخليا مع بعضها ومع الاختبار.

وعليه ومن خلال نتائج الاتساق الداخلي ككل من الجداول السابقة يتضح صدق اتساق أداة الدراسة (الاستبيان) وإمكانية تطبيقها على كامل العينة.

ثالثا. قياس ثبات الاستبيان

وهذا ما يعني أن تكون النتائج التي يعطيها الاستبيان متقاربة إذا تم تكراره على عينة الدراسة. ولغرض التحقق من ثبات أداة الدراسة، تم حساب معامل ألفا كرونباخ (Alpha cronbach) لمعرفة مدى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات النموذج، وقد كانت النتائج كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-10): اختبار ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل Alpha Cronbach

متغيرات الدراسة	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي	**45**	**0.93**
تقييم الهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي	**12**	**0.80**
تقييم نطاق الوظيفة للمدقق الداخلي	**11**	**0.78**
تقييم الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي	**09**	**0.75**
تقييم العناية المهنية للمدقق الداخلي	**06**	**0.79**
تقييم الاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي	**07**	**0.84**
التنبؤ بالفشل المالي للشركات من وجهة نظر المدقق الخارجي	**14**	**0.85**
الاستبيان الكلي	**59**	**0.93**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss-25

يوضح الجدول أعلاه معاملات الثبات (Alpha cronbach) لمحاور الاستبيان، حيث بلغت بالنسبة للمتغير المستقل 0.93، بينما بلغت قيمته 0.85 للمتغير التابع وهي معاملات مقبولة وتدل على وجود درجة مقبولة من الثبات لجميع متغيرات الدراسة، وتأسيسا على ما سبق يتضح جليا أن أداة القياس تتمتع بدرجة عالية من الثبات، حيث بلغ معامل الثبات ألفا كرونباخ بالنسبة للعبارات المكونة للاستبيان 0.93

وهي قيمة موجب ومرتفعة وأكبر من معامل القبول 0.60، وهذا ما يدل على صلاحية أداة الدراسة وثبات محاورها، وبذلك فالاستبيان المعتمد مناسب للبحث والتطبيق.

- **قياس صدق الاستبيان**

يتم قياس مدى صدق الاستبيان عن طريق جذر معامل الثبات ألفا كرونباخ الكلي، والذي بلغ 0.96 وهو معامل عالي يبين صدق الأداة وصلاحيتها للدراسة.

- **اختبار التوزيع الطبيعي**

نظرا لأن حجم العينة يبلغ 49 فردا من 82 وهو الحجم الذي يقدر بأكثر من 30 الذي يعد الحد الأدنى لتكون متغيرات الدراسة خاضعة للتوزيع الطبيعي دون إجراء الاختبار الإحصائي، وبالتالي فإن متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي نظرا لأنها تتبع نظرية النهاية المركزية التي تؤكد أنه كلما زاد حجم العينة n، فإن التوزيع المتوسط لهذه المتغيرات يقترب من التوزيع الطبيعي القياسي.

وقدتم استخدام اختبار كولمجروف–سمرنوف Smirnov One–Sample Kolmogorov لإثبات البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وتفضي قاعدة القرار بقبول أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيم Sig أكبر من 5%.

جدول رقم (4–11): اختبار التوزيع الطبيعي (K–S)

الأبعاد	Statistiques	مستوى المعنوية
المتغير المستقل	0.068	0.200
المتغير التابع	0.106	0.200

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss–25

من خلال الجدول السابق تشير النتائج إلى أن مستوى المعنوية Sig لكل من المتغيرين المستقل والتابع أكبر من قيمة مستوى الدلالة 0,05، وبالتالي فإن بيانات المتغيرين تتبع التوزيع الطبيعي، مما يمكننا من استخدام الاختبارات المعلمية التي تعتمد على إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي.

المبحث الثالث: توصيف وتحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة

سيتم في هذا المبحث عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة ممثلة في مدققي حسابات الشركات المدرجة في بورصة عمان ومحافظي حسابات الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، للتعرف على وظيفتهم، أعمارهم، عدد سنوات الخبرة، امتلاكهم لشهادات مهنية، مؤهلاتهم العلمية وتخصصاتهم وأخيرا ارتباط المكتب بمكتب أجنبي. بعد ذلك يتم مقارنة البيانات الشخصية لعينتي الدراسة لمعرفة التوافق والاختلاف بينهما.

المطلب الأول: توصيف وتحليل البيانات الشخصية لمدققي حسابات الشركات المدرجة في بورصة عمان

سيتم في هذا الجزء توصيف وتحليل البيانات الشخصية لمدققي حسابات الشركات المدرجة في بورصة عمان، لمعرفة الخصائص التي تتمتع بها عينة الدراسة الأولى، وقد أظهرت النتائج ما يلي:

أولا. المسمى الوظيفي

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة مقسمة حسب مسمياتهم الوظيفية، وقد كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (4-12): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
مساعد مدقق	06	%12.2
مدقق	20	%40.8
مدقق رئيسي	02	%04.1
مدير تدقيق	15	%30.6
شريك	06	%12.2
المجموع	**49**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss-25

الشكل رقم (4-1): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

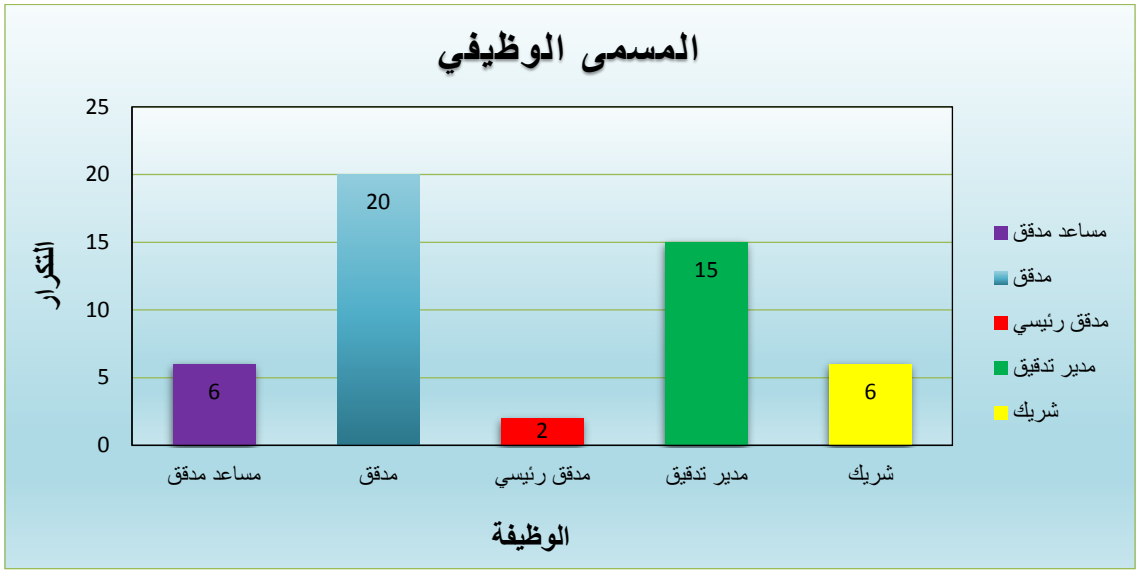

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (4-12)

يوضح الجدول والشكل السابقان عدد أفراد الفئة المدروسة حسب المسمى الوظيفي، حيث كانت وظيفة المدققين هي الأكبر بعدد 20 مدقق أي بنسبة 40.8%، تليها وظيفة مدير التدقيق بـ 15 فرد وبنسبة 30.6%، ثم مساعدي المدققين والشركاء، واحتلت وظيفة المدقق الرئيسي المرتبة الأخيرة بمدققين رئيسيين فقط ونسبة بلغت 04.1%.

تتكون عينة الدراسة من المدققين بجميع مسمياتهم، وهذا باعتبارهم أحد الأطراف المكونين لموضوع الدراسة والأهم بينهم، لأن المدقق الخارجي يتمتع بالاستقلالية الكافية لأداء عمله دون أي ضغوطات، وإجاباتهم ستزيد الثقة في نتائج الدراسة.

ثانيا. العمر

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة مقسمة حسب متغير العمر، وقد كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (4-13): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
25 سنة أو أقل	03	%06.1
30-26 سنة	03	%06.1
35-31 سنة	09	%18.4
40-36 سنة	18	%36.7
45-41 سنة	10	%20.4
أكثر من 45 سنة	06	%12.2
المجموع	**49**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss-25

شكل رقم (4-2): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

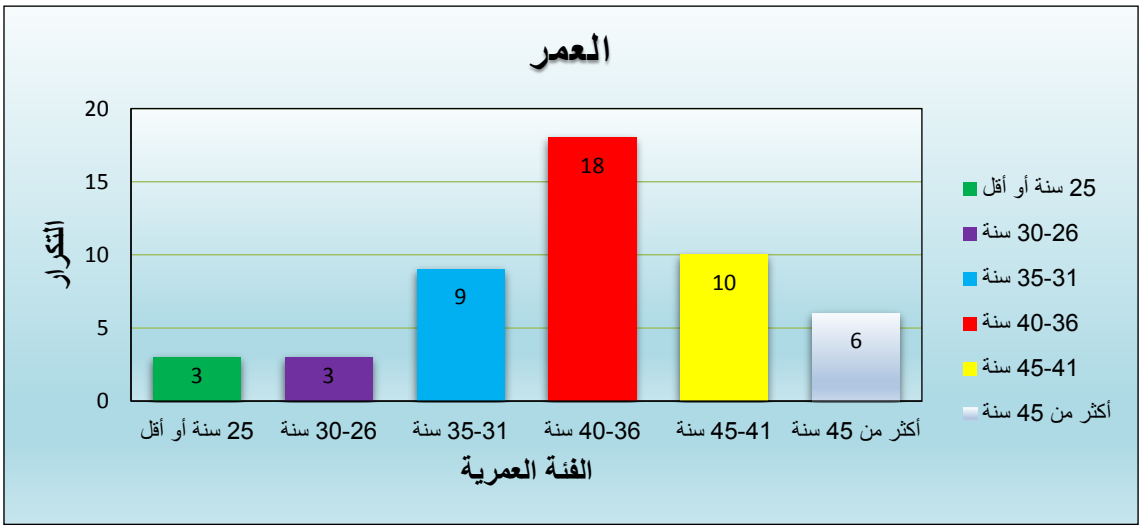

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (4-13)

يوضح الجدول والشكل السابقان عدد أفراد الفئة المدروسة حسب العمر، حيث احتلت فئة من 36 إلى 40 سنة المرتبة الأولى بـ 18 فرد أي بنسبة 36.7% تليها فئة من 41 إلى 45 سنة بـ 10 أفراد وبنسبة قدرت بـ 20.4%، وراءها مباشرة بفارق فرد واحد الفئة من 31 إلى 35 سنة، ثم فئة أكثر من 45 سنة، وأخيرا فئتي من 26 إلى 30 سنة و25 سنة أو أقل بـ 3 أفراد ونسبة مئوية قدرت بـ 06.1% لكل منهما.

ويلاحظ هنا أن فئة المدققين الذين تتراوح أعمارهم بين 36 إلى 40 سنة تحتل المرتبة الأولى في مجتمع الدراسة، وفي هذه الفترة من العمر يكون أغلبية المدققين قد أنهوا دراساتهم واكتسبوا الخبرة العملية اللازمة للقيام بأعمال التدقيق خاصة أن هذه المهنة تحتاج تركيز وتدقيق وكفاءة. ولم يقتصر مجتمع الدراسة على هذه الفئة العمرية فقط بل كان هناك تنوع، وبالتالي القدرة على الحصول على إجابات من مختلف الفئات العمرية.

ثالثا. الخبرة

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة مقسمة حسب عدد سنوات الخبرة، وقد كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (4-14): توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 3 سنوات	06	%12.2
03-06 سنوات	04	%08.2
07-10 سنوات	16	%32.7
11-14 سنة	10	%20.4
15 سنة فأكثر	13	%26.5
المجموع	**49**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss-25

شكل رقم (4-3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

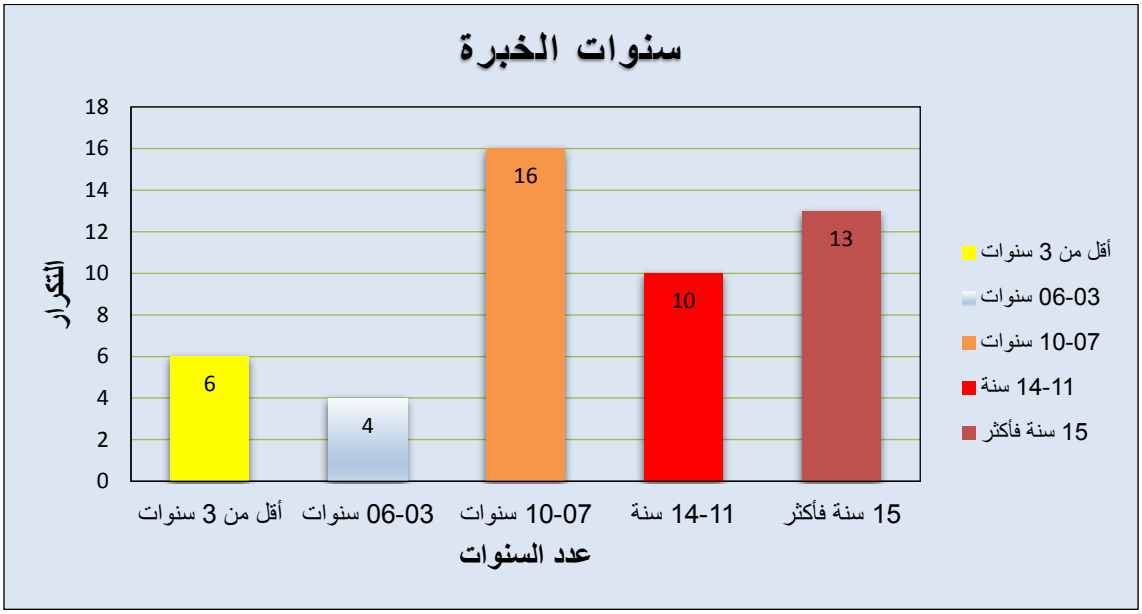

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (4-14)

يوضح الجدول والشكل السابقان أن 16 فردا بنسبة 32.7% من أفراد العينة تمتلك خبرة من 07 إلى 10 سنوات، تليها فئة 15 سنة فأكثر بعدد أفراد بلغ 10 ونسبة 26.5%، بعدها فئة من 11 إلى 14 سنة، ثم فئة من 03 إلى 06 سنوات، وأخيرا للأفراد ذوي خبرة أقل من 03 سنوات بنسب متقاربة بينهما.

ما يلاحظ على عينة الدراسة هو أن متوسط عدد سنوات الخبرة لدى المدققين مرتفع، وهذا يدل على أن مكاتب التدقيق أنشأت منذ فترة بعيدة وأنها تعتمد التوظيف ثم التقادم في الوظيفة، لذلك فأغلب المدققين لديهم الخبرة الكافية. وإن الاعتماد على إجابات هذه الفئة يزيد من دقة وصحة النتائج المراد التوصل إليها.

رابعا. الشهادات المهنية

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة مقسمة حسب متغير امتلاكهم لشهادات مهنية، وقد كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (4-15): توزيع عينة الدراسة حسب متغير امتلاك الشهادة المهنية

امتلاك الشهادة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
الامتلاك	41	%83.7
عدم الامتلاك	08	%16.3
المجموع	**49**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss-25

شكل رقم (4-4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير امتلاك الشهادة المهنية

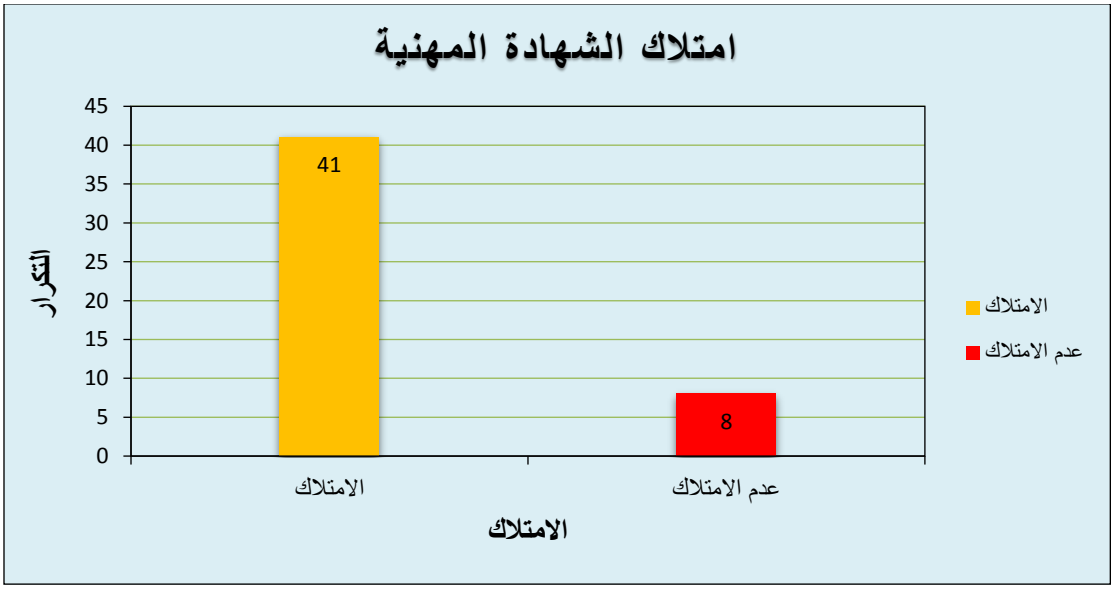

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (4-15)

يوضح الجدول والشكل السابقان توزيع أفراد عينة الدراسة حسب امتلاكهم الشهادة المهنية، حيث بلغ عدد الأفراد الذين يمتلكون الشهادة 41 فرد بنسبة مئوية 83.7% مثلت الأغلبية، بينما بلغ عدد الأفراد الذين لا يمتلكونها 08 أفراد بنسبة 16.3%. وتتمثل الشهادات المهنية المتحصل عليها في CMA, CIA, CFM, JCPA, CPA وهذا يدل على مستوى عالي لعينة الدراسة، باعتبار أن هذه الشهادات لا تمنح إلا بعد إجراء مسابقة تحتاج التحضير والاطلاع على كل ما يتعلق بمهنة التدقيق. وهو ما يجعل عينة الدراسة تتمتع بالوعي والثقافة اللازمة التي تخوله للإجابة على الاستبيان بكل دقة، وهذا ما يضفي زيادة الثقة في نتائج الدراسة.

خامسا. التخصص العلمي

بعد حساب التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة حسب التخصص العلمي، كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (4-16): توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	49	%100
المجموع	**49**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss-25

شكل رقم (4-5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

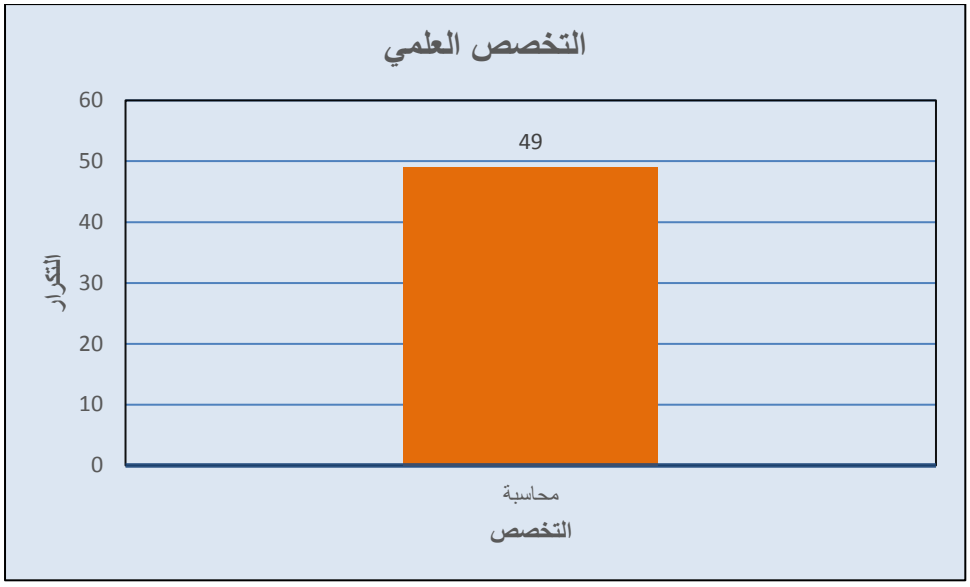

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (4-16)

من خلال الجدول والشكل السابقان وبما أن من شروط ممارسة مهنة مدقق هو الحصول على شهادة في المحاسبة فإن كل أفراد العينة كان اختصاصهم العلمي هو المحاسبة أي العدد الإجمالي المقدر بـ 49 فرد وبنسبة مئوية 100%. وهذا راجع لطبيعة مهنة التدقيق والتي ترتكز على المحاسبة في كل جوانبها، فالمدقق يجب أن يكون لديه معرفة واسعة بالمعايير المحاسبية حتى يتمكن من فهم أعمال الشركة وسياساتها.

سادسا. المؤهل العلمي

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة مقسمة حسب المؤهل العلمي، وقد كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (4-17): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم	01	%02
بكالوريوس	31	%63.3
ماجستير	11	%22.4
دكتوراه	06	%12.2
المجموع	**49**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss-25

شكل رقم (4-6): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

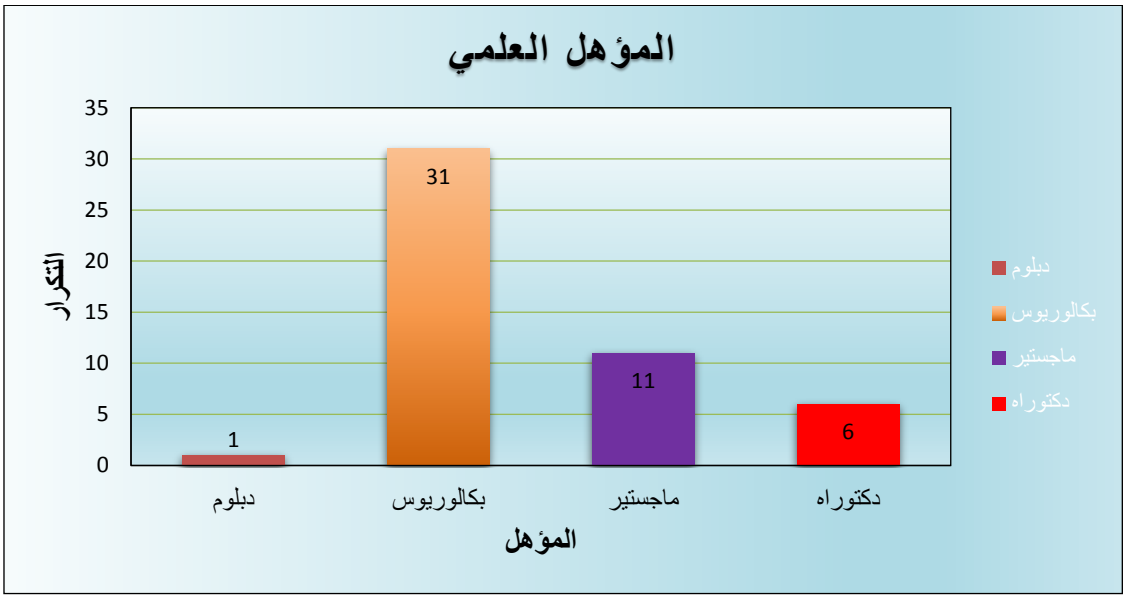

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (4-17)

يشير الجدول والشكل السابقان أن أفراد العينة ذوي مؤهل البكالوريوس هي التي تحتل المرتبة الأولى في فئة العينة قيد الدراسة بـ 31 فرد وبنسبة 63.3%، تليها بعد ذلك فئة الأفراد الذين يملكون شهادة الماجستير بـ 11 فرد ونسبة 22.4%، تليها 6 أفراد حاملين لشهادة الدكتوراه أي 12% من عينة الدراسة، وأخيرا فرد وحيد يملك ديبلوم لا يمثل سوى نسبة 02% من العينة.

ويلاحظ أن نسبة الحاصلين على شهادة البكالوريوس هي الأكبر، ويرجع ذلك إلى كفاية هذه الشهادة لمزاولة مهنة التدقيق، ونظرا لصعوبة هذه المهنة وكثرة العمل خاصة بالنسبة للمكاتب الكبيرة يجعل من الصعب على المدقق إكمال دراساته العليا، وعلى الرغم من ذلك فامتلاك أغلبهم لهذا المؤهل يعني أن مجتمع الدراسة يتمتع بالخبرات العلمية اللازمة ما يؤهلهم لفهم الاستبيان والإجابة عليه بدقة.

سابعا. العلاقة مع مكاتب التدقيق الأجنبية

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة مقسمة حسب وجود علاقة مع مكاتب تدقيق أجنبية، وقد كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (4-18): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العلاقة مع مكاتب التدقيق الأجنبية

العلاقة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	35	%71.4
لا	14	%18.6
المجموع	**49**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss-25

شكل رقم (4-7): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العلاقة مع مكاتب التدقيق الأجنبية

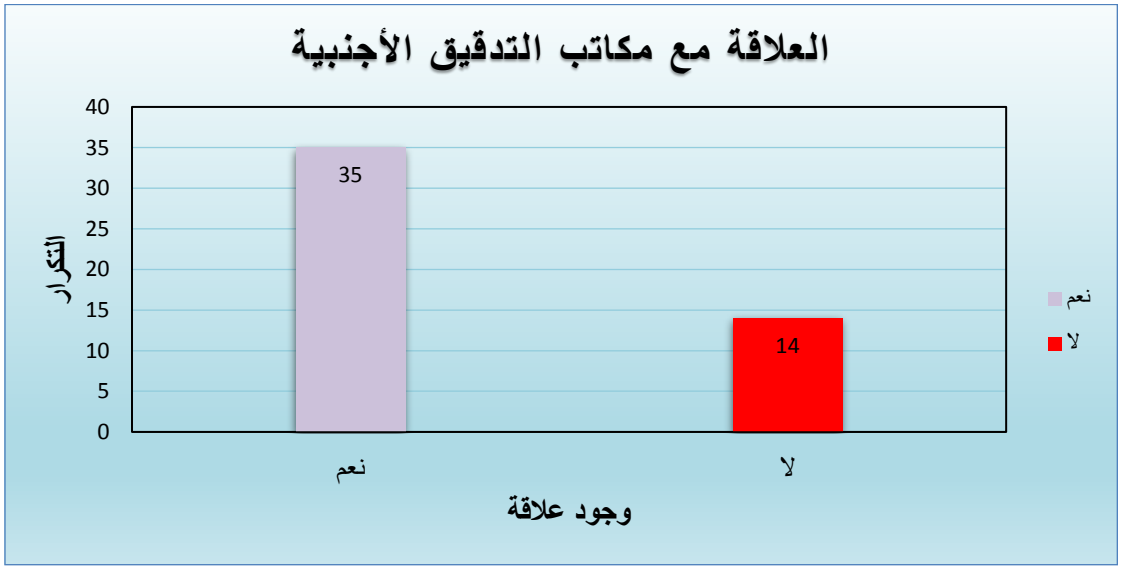

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (4-18)

يوضح الجدول والشكل السابقان توزيع أفراد عينة الدراسة حسب امتلاك مكاتب التدقيق التي يعملون بها لعلاقة مع مكاتب تدقيق أجنبية، حيث بلغ عدد الأفراد الذين تمتلك مكاتبهم علاقة مع مكاتب تدقيق أجنبية

35 فرد بنسبة أغلبية بلغت 71.4%، بينما بلغ عدد الأفراد الذين لا تمتلك مكاتبهم علاقة مع مكاتب أجنبية 14 فرد بنسبة 18.6%.

المطلب الثاني: توصيف وتحليل البيانات الشخصية لمحافظي حسابات الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

سيتم في هذا الجزء توصيف وتحليل البيانات الشخصية لمحافظي حسابات الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، لمعرفة الخصائص التي تتمتع بها عينة الدراسة الأولى، وقد أظهرت النتائج ما يلي:

أولا. المسمى الوظيفي

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة مقسمة حسب مسمياتهم الوظيفية، وقد كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (4-19): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
محافظ حسابات	06	%100
المجموع	**06**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة

الشكل رقم (4-8): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

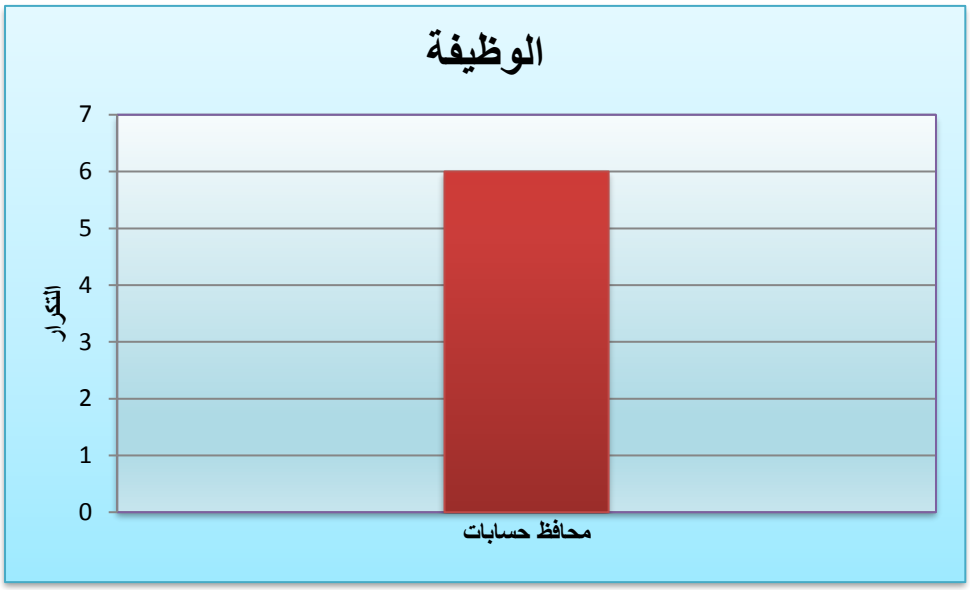

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (4-19)

كما هو موضح في الجدول والشكل السابقان، تتمثل عينة الدراسة في محافظي الحسابات فقط، وهم أصحاب مكاتب التدقيق المكلفة بتدقيق الشركات المدرجة في البورصة، والفئة المخولة للمصادقة على صحة الحسابات وانتظامها وصحة المركز المالي. وهذا ما يجعل الإجابات المتحصل عليها – من المصدر القائم بالعملية التدقيقية – أكثر صحة ومصداقية.

ثانيا. العمر

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة مقسمة حسب العمر، وقد كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (4-20): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
25 سنة أو أقل	0	%0
30-26 سنة	0	%0
35-31 سنة	0	%0
40-36 سنة	0	%0
45-41 سنة	0	%0
أكثر من 45 سنة	06	%100
المجموع	**06**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة

الشكل رقم (4-9): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

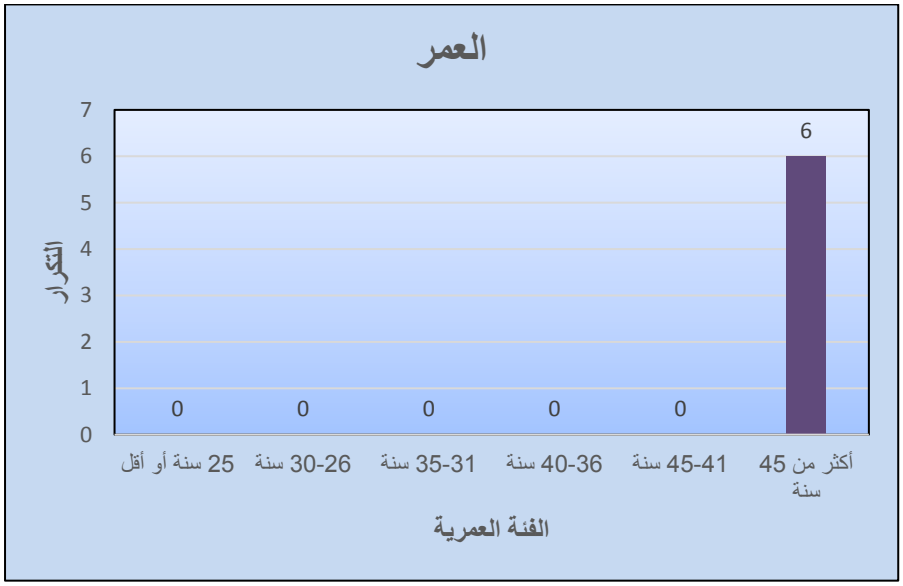

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (4-20)

يوضح الجدول والشكل أنه لا يوجد تنوع في الفئات العمرية وهي مقتصرة على الفئة التي تفوق 45 سنة. وعلى الرغم من أن التنوع مهم لمواكبة التطورات الحاصلة خاصة في المجال التكنولوجي، إلا أن محافظي الحسابات للشركات المدرجة في بورصة الجزائر يتمتعون بالسن الذي يدل على خبرتهم في المجال.

ثالثا. الخبرة

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة مقسمة حسب عدد سنوات الخبرة، وقد كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (4-21): توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 3 سنوات	0	%0
06-03 سنوات	0	%0
10-07 سنوات	0	%0
14-11 سنة	0	%0
15 سنة فأكثر	6	%100
المجموع	**6**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة

الشكل رقم (4-10): توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (4-21)

يوضح الجدول والشكل السابقان أن خبرة محافظي الحسابات للشركات المدرجة في بورصة الجزائر تفوق 15 سنة، وهذا ما يزيد الثقة في إجاباتهم بحكم الخبرة في المجال، ومواكبتهم للتطورات الحاصلة في مهنة التدقيق والمحاسبة.

رابعا. الشهادات المهنية

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة مقسمة حسب امتلاك الشهادات المهنية، وقد كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (4-22): توزيع عينة الدراسة حسب متغير امتلاك الشهادة المهنية

امتلاك الشهادة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
الامتلاك	06	%100
عدم الامتلاك	00	%00
المجموع	**06**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة

الشكل رقم (4-11): توزيع عينة الدراسة حسب متغير امتلاك شهادة مهنية

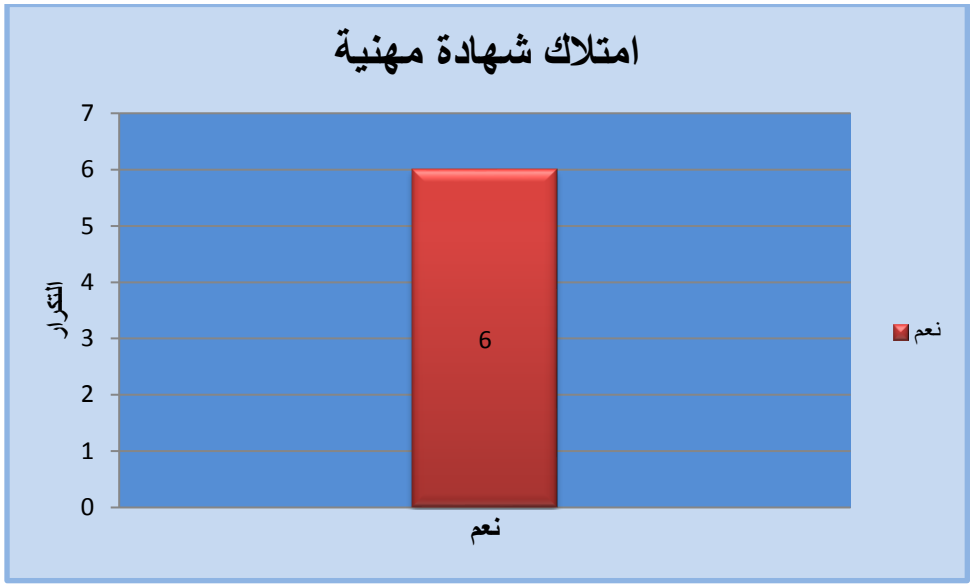

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (4-22)

يوضح الجدول والشكل السابقان أن جميع محافظي الحسابات لعينة الدراسة يمتلكون شهادة مهنية، وتتمثل في شهادة محافظ حسابات الصادرة عن وزارة المالية. وهذا يدل على توسع معارفهم، مما يزيد الثقة في إجاباتهم والوصول إلى نتائج صحيحة.

خامسا. التخصص العلمي

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة مقسمة حسب التخصص العلمي، وقد كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (4-23): توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	02	%33.33
علوم مالية	04	%66.67
المجموع	**06**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة

العلمي الشكل رقم (4-12): توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص

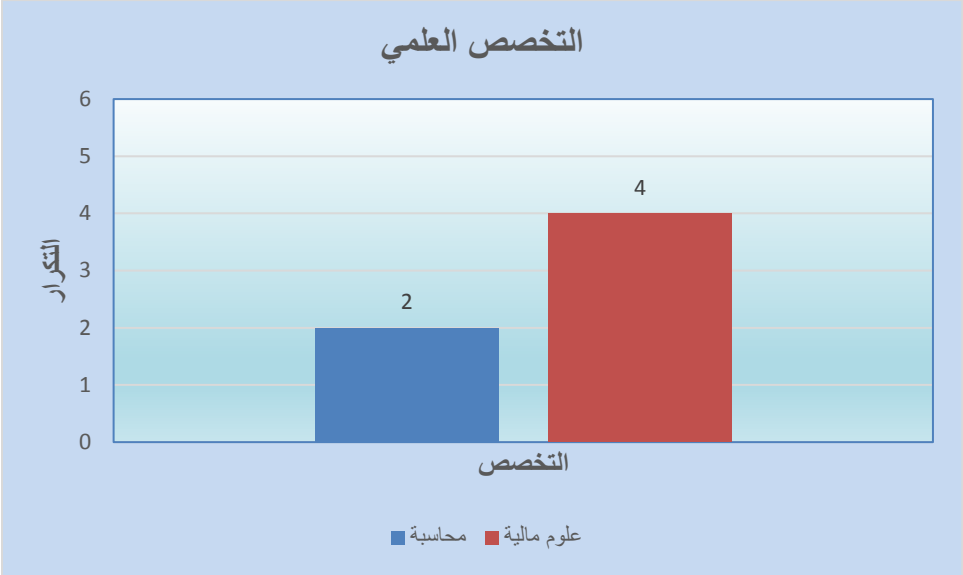

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (4-23)

يوضح الجدول والشكل السابقان توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تخصصهم العلمي، حيث كانت تخصصاتهم العلمية محاسبة وعلوم مالية، وهي التخصصات المطلوبة عموما كشرط لقبولهم كمحافظي حسابات.

سادسا. المؤهل العلمي

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة مقسمة حسب المؤهل العلمي، وقد كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (4-24): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	05	%83.33
ماستر	00	%00
ماجستير	00	%00
دكتوراه	01	%16.67
المجموع	**06**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة

الشكل رقم (4-13): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

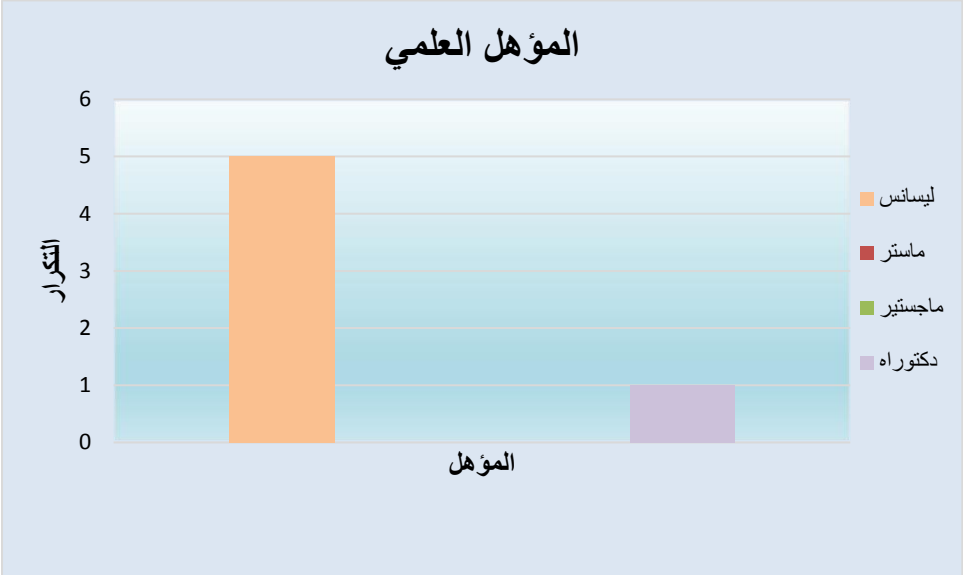

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (4-24)

يشير الجدول والشكل السابقان أن أفراد عينة الدراسة أغلبهم يمتلكون شهادة ليسانس وهي الشهادة المطلوبة لقبولهم كمحافظي حسابات، إلا أن هذا لا يمنع من إكمال تعليمهم، فمنهم من هو حاصل على شهادة الدكتوراه. وإن تمتع العينة بمستوى تعليمي عالي يعمل على زيادة فهم الأسئلة واستيعابها بسهولة، ما يزيد الثقة في نتائج الدراسة.

سابعا. العلاقة مع مكاتب التدقيق الأجنبية

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة مقسمة حسب وجود علاقة مع مكاتب تدقيق أجنبية، وقد كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (4-25): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العلاقة مع مكاتب التدقيق الأجنبية

العلاقة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	00	%00
لا	06	%100
المجموع	**06**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة

يوضح الجدول السابق أن مكاتب التدقيق في الجزائر لا علاقة لها مع مكاتب تدقيق أجنبية، وهي مكاتب محلية وطنية.

المطلب الثالث: مقارنة بين البيانات الشخصية لعينتي الدراسة

بعد عرض خصائص عينة الدراسة لكل من مدققي حسابات الشركات المدرجة في بوصة عمان – الأردن– ومحافظي حسابات الشركات المدرجة في بوصة الجزائر تبين وجود توافق في بعض الخصائص واختلاف في البعض الآخر، تمثل اجمالا في:

أولا. المسمى الوظيفي

لا يكمن الاختلاف هنا في الشخص الذي يصادق على تقرير عملية التدقيق، وإنما في العاملين بمكتب التدقيق. ففي الأردن هناك رتب معينة ومسميات تتمثل في (مساعد مدقق، مدقق رئيسي، مدير تدقيق وشريك)، أما الموظفين بمكاتب محافظي الحسابات في الجزائر فلا يهم عادة مسمياتهم، بحكم أن محافظ الحسابات يسعى للتوظيف من أجل انجاز العمل المطلوب فقط.

ثانيا. العمر

نلاحظ تنوع في الفئات العمرية لمدققي الحسابات الأردنيين، رغم أن الفئة التي حازت على أكبر نسبة هي للسن من 36–40 سنة، إلا أن الفئة العمرية الوحيدة لمحافظي الحسابات الجزائريين هي أكبر من 45 سنة وهذا السن يتماشى مع عدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق.

ثالثا. الخبرة

تنوع سنوات الخبرة لدى مدققي الحسابات الأردنيين تتماشى وتنوع أعمارهم ورتبهم الوظيفية، وهذا لا يشكل اشكالا بالنسبة للعملاء لأن سمعة مكتب التدقيق هي الأساس لاختياره. أما بالنسبة لمحافظي حسابات الشركات المدرجة في بورصة الجزائر فيكون التعامل والتعاقد معهم لتدقيق الحسابات لتمتعهم بالخبرة الطويلة في المجال كذا شهرة محافظ الحسابات.

رابعا. الشهادات المهنية

تختلف الشهادات المهنية بين الأردن والجزائر، حيث أن الشهادات في البلد الأول أغلبها أمريكية وهناك منها الخاص بالبلد مثل JCPA يتم الحصول عليها عن طريق الامتحان، ويسعى الأشخاص للحصول عليها لزيادة معارفهم وتميزهم في مجال المحاسبة والتدقيق. أما الشهادات الجزائرية فهي شهادة محافظ حسابات أو خبير محاسب الصادرة عن وزارة المالية.

خامسا. التخصص العلمي

هنا يتشابه التخصص العلمي لقبول الأفراد كمدققي حسابات، فتخصص محاسبة يعتبر الأساس لممارسة المهنة.

سادسا. المؤهل العلمي

تنوع المؤهلات العلمية لمدققي الحسابات الأردنيين راجع إلى عددهم الكبير، على خلاف محافظي الحسابات الجزائريين فالمؤهل الغالب هو الليسانس وذلك للعدد الصغير لعينة الدراسة.

سابعا. العلاقة مع مكاتب تدقيق أجنبية

نسبة كبيرة من مكاتب التدقيق الأردنية لها علاقة مع مكاتب تدقيق أجنبية، بحكم تطور المهنة في هذا البلد وتطبيقهم للمعايير الدولية للتدقيق كما هي صادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين. على خلاف الجزائر فالمكاتب فيها وطنية ولا ترتبط بأي مكاتب تدقيق أجنبية.

خلاصة الفصل

تم في هذا الفصل عرض للتطور التاريخي لمهنة التدقيق في كل من الأردن والجزائر، والملاحظ أن هذه المهنة ظهرت في الأردن منذ زمن بعيد وكانت النقلة النوعية لها بصدور قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات الأردني رقم 10 الصادر سنة 1961. أما الجزائر فهي متأخرة في هذا المجال، فلم تتطور المهنة إلا مع صدور القانون 10-01 الساري المفعول في سنة 2010، والذي ساعد في تنظيم المهنة وتطويرها.

كما أن المعايير المعتمدة من طرف مكاتب التدقيق الأردنية تتطابق تماما مع معايير التدقيق الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، أما الجزائر فلم تتبن إلا مجموعة منها في السنوات العشر الأخيرة.

كما تم في هذا الفصل أيضا التعرف على الإطار المنهجي للدراسة الميدانية من خلال تحديد المنهج المتبع، مصادر المعلومات، حدود ونموذج الدراسة، وكذا الأساليب الإحصائية المستخدمة لمعالجة إجابات عينة الدراسة وتحليلها للخروج بنتائج علمية صحيحة. وأخيرا تم وصف البيانات الشخصية لعينتي الدراسة ومحاولة المقارنة بينهما من ناحية التشابه والاختلاف.

الفصل الخامس

تحليل النتائج واختبار الفرضيات

تمهيد

بعد التعرف على الإطار المنهجي وخصائص البيانات الشخصية لعينتي الدراسة (مدققي حسابات الشركات المدرجة في بورصة عمان ومحافظي حسابات الشركات المدرجة في بورصة الجزائر)، يأتي هذا الفصل لتحليل إجابات عينتي الدراسة على الاستبيان باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS والاختبارات الإحصائية المناسبة، وذلك بغرض الوصول لنتائج دقيقة حول أهمية أبعاد المتغير المستقل (تقييم الهيكل التنظيمي، تقييم نطاق الوظيفة، تقييم الكفاءة والعناية المهنية، تقييم الاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي) في قرار اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي وأثرها في التنبؤ بالفشل المالي للشركات. ويتم بعد ذلك قياس العلاقة والأثر بين متغيرات الدراسة، واختبار صحة الفرضيات. لذا تم تقسيم الفصل إلى المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: التحليل الوصفي لبيانات الدراسة من وجهة نظر مدققي الحسابات الأردنيين

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لبيانات الدراسة من وجهة نظر محافظي الحسابات الجزائريين

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

المبحث الأول: التحليل الوصفي لبيانات الدراسة من وجهة نظر مدققي الحسابات الأردنيين

لمعرفة مدى أهمية الأبعاد الخمسة (تقييم الهيكل التنظيمي، تقييم نطاق الوظيفة، تقييم الكفاءة والعناية المهنية، تقييم الاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي) للمدقق الخارجي لاتخاذ قرار اعتماده على عمل المدقق الداخلي تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات ولأبعاد المتغير المستقل. كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المتغير التابع (التنبؤ بالفشل المالي).

المطلب الأول: تحليل ومناقشة نتائج أبعاد المتغير المستقل (اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي) من وجهة نظر المدققين الأردنيين

تم في هذا المطلب تحليل ومناقشة نتائج أبعاد المتغير المستقل من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأبعاده الخمسة، وهذا من وجهة نظر مدققي حسابات الشركات المدرجة في بورصة عمان.

البعد الأول: تحليل ومناقشة نتائج فقرات بعد تقييم الهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي

بعد سؤال مدققي حسابات الشركات المدرجة في بورصة عمان حول تقييمهم للفقرات المحددة من 1 لغاية 12 ضمن بعد تقييم الهيكل التنظيمي لقسم التدقيق الداخلي، قبل اتخاذ قرار الاعتماد على عمل المدقق الداخلي، وبعد حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (5-1): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير المستقل (تقييم الهيكل التنظيمي)

العبارة	النسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
X1	النسبة %	00	63.3	30.6	06.1	00	3.57	0.61	12	متوسط
	التكرار	00	31	15	03	00				
X2	النسبة %	00	67.3	26.5	06.1	00	3.61	0.60	11	متوسط
	التكرار	00	33	13	03	00				
X3	النسبة %	00	75.5	24.5	00	00	3.75	0.43	06	مرتفع

	التكرار	00	37	12	00	00				
X4	النسبة %	00	77.6	22.4	00	00	3.77	0.42	03	مرتفع
	التكرار	00	38	11	00	00				
X5	النسبة %	00	81.6	18.4	00	00	3.81	0.39	01	مرتفع
	التكرار	00	40	09	00	00				
X6	النسبة %	00	81.6	16.3	02.0	00	3.79	0.45	02	مرتفع
	التكرار	00	40	08	01	00				
X7	النسبة %	00	73.5	24.5	02.0	00	3.71	0.50	07	مرتفع
	التكرار	00	36	12	01	00				
X8	النسبة %	00	75.5	24.5	00	00	3.75	0.43	05	مرتفع
	التكرار	00	37	12	00	00				
X9	النسبة %	00	69.4	28.6	02.0	00	3.67	0.51	08	مرتفع
	التكرار	00	34	14	01	00				
X10	النسبة %	00	79.6	18.4	02.0	00	3.77	0.46	04	مرتفع
	التكرار	00	39	09	01	00				
X11	النسبة %	00	73.5	20.4	06.1	00	3.67	0.59	09	مرتفع
	التكرار	00	36	10	03	00				
X12	النسبة %	00	65.3	30.6	04.1	00	3.61	0.57	10	متوسط
	التكرار	00	32	15	02	00				
تقييم الهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي							**3.78**	**0.21**	**01**	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

بناء على نتائج الجدول (5-1) يتضح ما يلي:

معظم إجابات أفراد العينة تشير إلى الموافقة على أهمية تقييم الهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي من طرف مدققي حسابات الشركات محل الدراسة، وهذا ما تشير له القيمة المرتفعة للوسط الحسابي التي بلغت 3.78، أما الانحراف المعياري فبلغ 0.21 وهو ما يشير إلى تطابق الآراء ووجهات النظر حول ذلك.

وقد بلغت أعلى قيمة للوسط الحسابي 3.81 للفقرة X5 "التأكد من أن هناك وصول غير مقيد ومباشر للمدقق الداخلي إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق" بأفضلية طفيفة عن الفقرة X6 "أتأكد من أن إدارة الشركة تأخذ بعين الاعتبار التوصيات المقدمة من طرف المدقق الداخلي" التي بلغ وسطها الحسابي 3.79، **وهذا يدل على أهمية حرية المدقق الداخلي في الوصول إلى الهيئات العليا في الشركة في زيادة ثقة المدقق الخارجي فيه لتمتعه بالاستقلالية وعدم خضوعه لأي جهة داخلية، ونظرا لأهمية تقرير المدقق الداخلي للمدقق الخارجي في تقليل حجم الاختبارات والتركيز على نقاط الضعف، فإن أخذ إدارة الشركة بتوصياته يدل على ثقة الإدارة في قدرة قسم التدقيق الداخلي على اكتشاف الخلل الموجود في الأنشطة الداخلية وفعاليته ومقدرته على إحداث التغيير من خلال التوصيات المقدمة.**

تليها الفقرتين X4 "أتأكد من أن للمدقق الداخلي حرية التواصل مع المدقق الخارجي" وX10 "أتأكد من أن للعميل رسالة واضحة تحدد مسؤوليات وأهداف المدقق الداخلي بوضوح" محتلتين المرتبتين الثالثة والرابعة على التوالي بنفس قيمة الوسط الحسابي والذي بلغ 3.77، مع أفضلية للفقرة الرابعة نظير انخفاض قيمة انحرافها المعياري الذي بلغ 0.42 مقارنة مع الفقرة العاشرة.

وجاءت الفقرات X8 "أتأكد من أن لدائرة التدقيق الداخلي استقلالية عن باقي الدوائر في الشركة" وX3 "أتأكد من أن المدقق الداخلي يرفع تقاريره إلى أعلى سلطة إدارة بالشركة أو إلى لجنة التدقيق" وX7 "أتأكد من أن المدققين الداخليين معفيون من أي مسؤوليات متضاربة" وX9 "أتأكد من أن إدارة التدقيق الداخلي تقوم بتحديد النشاطات التي سيتم تدقيقها والتعليمات المتعلقة بذلك باستقلالية تامة" وX11 "أتأكد من أن المدقق الداخلي يحضر اجتماعات لجنة التدقيق"تواليا بعد ذلك على الترتيب وذلك بقيم متوسط حسابي مرتفع.

بينما احتلت الفقرات X12 "أتأكد من وجود نظام تقييمي تحفيزي يشجع المدققين الداخليين على حل مشكلاتهم" وX2 "أتأكد من أن المدقق الداخلي متحرر من أية مسؤوليات تنفيذية أخرى، وأية محددات تضعها الإدارة من الممكن أن تؤثر على موضوعيته" المراتب الأخيرة بقيم وسط حسابي متوسط بلغ 3.61 مع اختلاف في قيمة الانحراف المعياري لصالح الفقرة X12، تليهما الفقرةX1 "من خلال فحص

الهيكل التنظيمي للشركة، أتأكد بأن قسم التدقيق الداخلي يتمتع بالاستقلالية" بوسط حسابي بلغ 3.57. **وعلى الرغم من احتلال هذه الفقرات للمراتب الأخيرة إلا أن هذا لا يعني عدم أهميتها للمدقق الخارجي، وإنما من وجهة نظره فإن وصول المدقق الداخلي لمجلس إدارة الشركة ولجنة التدقيق بحرية ورفع التقرير إليها والأخذ بتوصياته يدل بشكل أو بآخر على استقلاليته.**

وإن احتلال بعد الهيكل التنظيمي المرتبة الأولى من حيث أهميته في مساعدة المدقق الخارجي على اتخاذ قرار الاعتماد على عمل المدقق الداخلي، يدل على أهمية استقلالية هذا الأخير عن باقي الأنشطة في عمله دون ضغوطات وبمهنية أكبر للخروج بتقرير موضوعي يرفع إلى إدارة الشركة، وهذا ما يحفز المدقق الخارجي أكثر لاتخاذ قرار الاعتماد على عمله.

البعد الثاني: تحليل ومناقشة نتائج فقرات بعد تقييم نطاق الوظيفة للمدقق الداخلي

بعد سؤال مدققي حسابات الشركات المدرجة في بورصة عمان حول تقييمهم للفقرات المحددة من 13 لغاية 23 ضمن بعد تقييم نطاق وظيفة المدقق الداخلي، قبل اتخاذه قرار بالاعتماد على عمله، وبعد حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (5-2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير المستقل (تقييم نطاق الوظيفة)

العبارة	النسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
X13	النسبة %	00	85.7	10.2	04.1	00	3.81	0.48	01	مرتفع
	التكرار	00	42	05	02	00				
X14	النسبة %	00	75.5	22.4	02.0	00	3.73	0.49	03	مرتفع
	التكرار	00	37	11	01	00				
X15	النسبة %	00	75.5	22.4	02.0	00	3.73	0.49	04	مرتفع
	التكرار	00	37	11	01	00				
X16	النسبة %	00	36.3	30.6	06.1	00	3.57	0.61	10	متوسط
	التكرار	00	31	15	03	00				
X17	النسبة %	00	71.4	26.5	02.0	00	3.69	0.50	06	مرتفع

	التكرار	00	35	13	01	00				
X18	النسبة %	00	44.9	49.0	06.1	00	3.38	0.60	11	متوسط
	التكرار	00	22	24	03	00				
X19	النسبة %	00	65.3	34.7	00	00	3.65	0.48	09	متوسط
	التكرار	00	32	17	00	00				
X20	النسبة %	00	71.4	24.5	04.1	00	3.67	0.55	08	مرتفع
	التكرار	00	35	12	02	00				
X21	النسبة %	00	77.6	20.4	02.0	00	3.75	0.48	02	مرتفع
	التكرار	00	38	10	01	00				
X22	النسبة %	00	77.6	18.4	04.1	00	3.73	0.53	05	مرتفع
	التكرار	00	38	09	02	00				
X23	النسبة %	00	71.4	26.5	02.0	00	3.69	0.50	07	مرتفع
	التكرار	00	35	13	01	00				
تقييم نطاق الوظيفة للمدقق الداخلي							**3.67**	**0.28**	**03**	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

بناء على نتائج الجدول (2-5) يتضح ما يلي:

بلغ الوسط الحسابي لبعد تقييم نطاق الوظيفة للمدقق الداخلي3.67وبانحراف معياري قدره 0.28، وهذا يدل على أن المدقق الخارجي لعينة الدراسة يعتبر هذا البعد ذو أهمية مرتفعة لمساعدته في اتخاذ قرار الاعتماد على عمل المدقق الداخلي.

فقد تحصلت أغلبية الفقرات المشكلة لهذا البعد (X13 "التأكد بأن للمدقق الداخلي القدرة على إجراء الفحص لأي نشاط بالشركة"، X14 "أتأكد من أن المدقق الداخلي يتبع الطرق الصحيحة في توثيق العمل، X15 "أتأكد من أن المدقق الداخلي يقوم بتقويم أنظمة الرقابة الداخلية"، X17 "أتأكد من أن المدقق الداخلي يقوم بتقويم وسائل حماية الأصول ويتحقق من وجود أصول الشركة"، X20 "أتأكد من أن المدقق الداخلي يقوم بفحص عمليات وبرامج الشركة لضمان ما إذا كانت النتائج متسقة مع الأهداف"،

X21 "أتأكد من أن المدقق الداخلي يقوم بمراجعة النشاطات التشغيلية المختلفة للشركة من إنتاج وبيع وتسويق وتمويل"، X22 "أتأكد من أن تقارير المدقق الداخلي تتضمن تحديد نقاط الضعف والمشاكل في الشركة والتوصيات اللازمة لعلاجها"، X23 "أتأكد من أن تقارير التدقيق الداخلي تصل إلى الرئيس التنفيذي للشركة أو لجنة التدقيق أو المفوضين بالحوكمة") على أوساط حسابية عالية حيث قدرت على التوالي بـ (3.81، 3.73، 3.73، 3.69، 3.67، 3.75، 3.73، 3.69) وهي قيم تقع ضمن المجال المرتفع، حيث تحصلت الفقرة X13 على المرتبة الأولى، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة X21.

إن للفقرات المذكورة أعلاه أهمية بالغة للمدقق الخارجي في زيادة الاعتماد على عمل المدقق الداخلي، باعتبار أن فحص المدقق الداخلي لجميع الأنشطة وتقييمه لنظام الرقابة الداخلية وتوضيح نقاط الضعف داخل الشركة، يساعد المدقق الخارجي بطريقة أو بأخرى في فهم كل ما يحدث داخل الشركة، ويوضح له ما يجب أن يقوم به من اختبارات.

أما الفقرات (X16 "أتأكد من أن المدقق الداخلي يقوم بتدقيق نظام الشركة للتأكد من انسجامه مع السياسات والخطط والتزام الموظفين بها"، X18 "أتأكد من أن المدقق الداخلي يقوم بتقويم اقتصادية وفعالية وكفاءة استخدام موارد الشركة، X19 "أتأكد من أن المدقق الداخلي يقوم بفحص التقارير والسجلات المالية والتشغيلية للتأكد من صحة وموثوقية المعلومات التي تحتويها") فقد تحصلت على أوساط حسابية متوسطة بلغت على التوالي (3.57، 3.58، 3.65) محتلة بذلك المراتب الأخيرة في هذا البعد.

وتفسر هذه النتائج أهمية بعد نطاق الوظيفة باعتبار أن هناك تقاطع بين عمل المدقق الخارجي والداخلي، خاصة من ناحية تقييم نظام الرقابة الداخلية، فهو من أولى المهام التي يقوم بها الطرفين، وإن تقييم المدقق الداخلي لهذا النظام من المؤكد أنه سيساعد المدقق الخارجي في فهمه بشكل أفضل وإعادة تقييمه للتأكد من فعاليته وأهميته في الرقابة على أنشطة الشركة.

البعد الثالث: تحليل ومناقشة نتائج فقرات بعد تقييم الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي

بعد سؤال مدققي حسابات الشركات المدرجة في بورصة عمان حول تقييمهم للفقرات المحددة من 24 لغاية 32 ضمن بعد تقييم الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي، قبل اتخاذه قرار بالاعتماد على عمله، وبعد حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (5-3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير المستقل (تقييم الكفاءة المهنية)

العبارة	النسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
X24	النسبة %	00	65.3	30.6	04.1	00	3.61	0.57	07	متوسط
	التكرار	00	32	15	02	00				
X25	النسبة %	00	63.3	30.6	06.1	00	3.57	0.61	09	متوسط
	التكرار	00	31	15	03	00				
X26	النسبة %	00	85.7	10.2	04.1	00	3.81	0.48	01	مرتفع
	التكرار	00	42	05	02	00				
X27	النسبة %	00	67.3	26.5	06.1	00	3.61	0.60	08	متوسط
	التكرار	00	33	13	03	00				
X28	النسبة %	00	75.5	24.5	00	00	3.75	0.43	03	مرتفع
	التكرار	00	37	12	00	00				
X29	النسبة %	00	67.3	30.6	02.0	00	3.65	0.52	06	متوسط
	التكرار	00	33	15	01	00				
X30	النسبة %	00	73.5	24.5	02.0	00	3.71	0.50	04	مرتفع
	التكرار	00	36	12	01	00				
X31	النسبة %	00	79.6	18.4	02.0	00	3.77	0.46	02	مرتفع
	التكرار	00	39	09	01	00				
X32	النسبة %	00	69.4	28.6	02.0	00	3.67	0.51	05	مرتفع
	التكرار	00	34	14	01	00				
تقييم الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي							**3.67**	**0.29**	**04**	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

بناء على نتائج الجدول (5-3) يتضح ما يلي:

بالنسبة للبعد الثالث المتعلق بالكفاءة المهنية للمدقق الداخلي، بلغت قيمة الوسط الحسابي 3.67 بانحراف معياري بلغ 0.29، وهي قيم تعكس امتلاك عينة المدققين محل الدراسة لتصور واضح حول أهمية هذا البعد في اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي.

وقد تحصلت الفقرة X26 "أتأكد من أن المدقق الداخلي يخضع لدورات وبرامج تدريبية لمواكبة التطورات في مهنة التدقيق محليا ودوليا"على المرتبة الأولى بوسط حسابي مرتفع بلغ 3.81 بنسبة موافقة وانحراف معياري بقيمة 0.48 تعكس تركز إجابات العينة وعدم تشتتها، **وهذا يدل على أهمية إخضاع المدقق الداخلي لدورات تدريبية لمواكبة كل ما هو جديد من قوانين وقرارات وطرق عمل في مجال المحاسبة والتدقيق لارتباطهما الوثيق ببعض. مما يزيد من كفاءة ومهارة المدقق في أداء مهامه، واستفادة المدقق الخارجي منه.**

وجاءت بعدها الفقرات (X31 "أتأكد من أن المدقق الداخلي يتمتع بخلفية تعليمية"، X28 "أتأكد من أن المدقق الداخلي يتمتع بالنزاهة والاستقلالية عند قيامه بواجباته ومسؤولياته"، X30 "أتأكد من أن المدقق الداخلي ملم بمواضيع الاقتصاد والضرائب والقانون"، X32 "أتأكد من أن المدقق الداخلي يلتزم بالسياسات والتشريعات الخاصة بالتدقيق") بوسط حسابي مرتفع قيمته (3.77،3.75، 3.71،3.67) وانحراف معياري يحمل القيم (0.46، 0.43، 0.50، 0.51) على التوالي.

بينما جاءت الفقرات (X29 "أتأكد بأن للمدقق الداخلي القدرة على التعامل مع التقنيات الحديثة في العمل (الحاسوب)"، X24 "أتأكد بأن المدقق الداخلي حاصل على شهادات مهنية متخصصة"، X27 "أتأكد من أن المدقق الداخلي له إلمام واسع بمعايير المحاسبة"، X25 "أتأكد من أن المدقق الداخلي يتمتع بخبرات في مجال التدقيق") في المراتب الأخيرة بقيم وسط حسابي متوسطة. **وهذا راجع لأنه لا يوجد موظف في الوقت الراهن لا يتقن استعمال أجهزة الكمبيوتر أو برامج العمل الخاصة بالمهنة، كما أن من شروط الانضمام لممارسة مهنة التدقيق في الأردن هو الحصول على شهادة في المحاسبة بالإضافة إلى بعض التخصصات الأخرى، لذا فمن الطبيعي معرفة المدقق بأصول المحاسبة من قبل. وعليه فالمدقق الخارجي يعتمد على تقييم كفاءة المدقق الداخلي المهنية، لاتخاذ قرار الاعتماد على عمله.**

البعد الرابع: تحليل ومناقشة نتائج فقرات بعد تقييم العناية المهنية للمدقق الداخلي

بعد سؤال مدققي حسابات الشركات المدرجة في بورصة عمان حول تقييمهم للفقرات المحددة من 33 لغاية 38 ضمن بعد تقييم العناية المهنية للمدقق الداخلي، قبل اتخاذه قرار بالاعتماد على عمله، وبعد حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (5-4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير المستقل (تقييم العناية المهنية)

العبارة	النسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
X33	النسبة %	00	89.8	08.2	02.0	00	3.87	0.38	01	مرتفع
	التكرار	00	44	04	01	00				
X34	النسبة %	00	87.8	10.2	02.0	00	3.85	0.40	02	مرتفع
	التكرار	00	43	05	01	00				
X35	النسبة %	00	75.5	24.5	00	00	3.75	0.43	03	مرتفع
	التكرار	00	37	12	00	00				
X36	النسبة %	00	67.3	30.6	02.0	00	3.65	0.52	04	متوسط
	التكرار	00	33	15	01	00				
X37	النسبة %	00	63.3	34.7	02.0	00	3.61	0.53	05	متوسط
	التكرار	00	31	17	01	00				
X38	النسبة %	00	59.2	34.7	06.1	00	3.53	0.61	06	متوسط
	التكرار	00	29	17	03	00				
تقييم العناية المهنية للمدقق الداخلي							**3.71**	**0.34**	**02**	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

بناء على نتائج الجدول (5-4) يتضح ما يلي:

بلغت قيمة الوسط الحسابي لبعد تقييم العناية المهنية للمدقق الداخلي 3.71 أي ضمن المجال مرتفع، وهذا يؤكد اعتماد المدقق الخارجي على تقييم العناية المهنية للمدقق الداخلي لتحديد مدى الاعتماد عليه، فيما بلغت قيمة الانحراف المعياري 0.34 وهي قيمة تعكس عدم تشتت آراء أفراد العينة بكثرة وتركز إجاباتهم.

وفيما يتعلق بفقرات هذا البعد، فقد احتلت الفقرة X33 "المتعلقة بالتأكد من أن المدقق الداخلي يلتزم بمعايير التدقيق الداخلي" المرتبة الأولى بوسط حسابي مرتفع بلغ 3.87، لتأتي بعدها الفقرات X34 "أتأكد بأن المدقق الداخلي يلتزم بأخلاقيات المهنة"، X35 "أتأكد بأن المدقق الداخلي يقوم بالتخطيط والإشراف وفحص العمل الذي يقوم به بشكل فعال"بقيم متوسط حسابي مرتفع أيضا بلغ 3.85، 3.75 على التوالي. **فالتزام المدقق الداخلي بمعايير التدقيق الدولية يعمل على زيادة جودة وكفاءة عملية التدقيق، باعتبار هذه المعايير تنظم المهام وتسطر عمل المدقق الداخلي مما ينقص من الآراء الشخصية. أيضا التحلي بأخلاقيات المهنة من نزاهة وسرية وموضوعية يزيد من ثقة المدقق الخارجي في عمل المدقق الداخلي.**

بينما جاءت الفقرات (X36 "أتأكد بأن المدقق الداخلي يقوم بالإشراف على موظفيه أثناء قيامهم بعملية التدقيق"، X37 "أتأكد بأن المدقق الداخلي يجمع الدلائل وأوراق العمل الداعمة لنتائج أعماله"، X38 "أتأكد بأنه يوجد رقابة مستمرة على عمل موظفي التدقيق الداخلي من قبل مدير التدقيق الداخلي") تواليا بعد ذلك لكن بمتوسطات حسابية متوسطة، كما جاءت قيم الانحراف المعياري متقاربة وأقل من القيمة 1مما يعني تركز الإجابات من طرف الأفراد وعدم وجود التشتت في آرائهم.

البعد الخامس: تحليل ومناقشة نتائج فقرات بعد تقييمالاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي

بعد سؤال مدققي حسابات الشركات المدرجة في بورصة عمان حول تقييمهم للفقرات المحددة من 39 لغاية 45 ضمن بعد تقييم الاتساق والتنسيق بين المدققين، قبل اتخاذه قرار بالاعتماد على عمل المدقق الداخلي، وبعد حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (5-5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير المستقل (تقييم الاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي)

العبارة	النسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
X39	النسبة %	00	63.3	34.7	02.0	00	3.61	0.53	03	متوسط
	التكرار	00	31	17	01	00				
X40	النسبة %	00	59.2	34.7	06.1	00	3.53	0.61	06	متوسط
	التكرار	00	29	17	03	00				
X41	النسبة %	00	63.3	34.7	02.0	00	3.61	0.53	04	متوسط
	التكرار	00	31	17	01	00				
X42	النسبة %	00	61.2	36.7	02.0	00	3.59	0.53	05	متوسط
	التكرار	00	30	18	01	00				
X43	النسبة %	00	63.3	34.7	02.0	00	3.61	0.53	02	متوسط
	التكرار	00	31	17	01	00				
X44	النسبة %	00	69.4	28.6	02.0	00	3.67	0.51	01	مرتفع
	التكرار	00	34	14	01	00				
X45	النسبة %	00	59.2	34.7	06.1	00	3.53	0.61	07	متوسط
	التكرار	00	29	17	03	00				
تقييم الاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي							**3.51**	**0.29**	**05**	**متوسط**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

بناء على نتائج الجدول (5-5) يتضح ما يلي:

فيما يتعلق ببعد الاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي بلغت قيمة الوسط الحسابي 3.51 وانحراف معياري قدره 0.29، وهذا يؤكد على الأهمية المتوسطة له في مساعدة المدقق الخارجي على

اتخاذ قرار الاعتماد على عمل المدقق الداخلي. كما تعكس قيمة الانحراف المعياري عدم تشتت آراء أفراد العينة بكثرة وتركز إجاباتهم.

أما بالنسبة لعبارات هذا البعد، فقد كانت الفقرة X44 "المتعلقة بإمكانية الوصول إلى أوراق عمل المدقق الداخلي"في المرتبة الأولى بوسط حسابي مرتفع قيمته 3.67 وبانحراف معياري بلغ 0.51، بينما جاءت بعدها باقي الفقرات وهي (X43 "أتفق مسبقا مع المدققين الداخليين على توقيت أعمال التدقيق الداخلي"، X39" أقوم بدراسة ومناقشة الخطة المتبعة من طرف المدقق الداخلي خلال عملية التدقيق، X41" يتم عقد اجتماعات دورية بين المدققين الداخليين والخارجيين"، X42 "أتأكد بأن المدقق الداخلي يقوم بالإعلام عن أية أمور مهمة قد تؤثر على عمل المدقق الخارجي"، X40 "يتم الاتفاق مسبقا مع المدقق الداخلي حول الطرق المقترحة لاختيار العينات وتوثيق العمل المنجز وإجراءات التدقيق وإعداد التقرير"، X45 "أقوم بتدقيق تقارير التدقيق الداخلي") على الترتيب بقيم متوسط حسابي متوسط مع انخفاض قيم الانحراف المعياري، وهذا ما يؤكد عدم تشتت آراء أفراد العينة وتركز إجاباتهم حول هذا البعد.

إن عدم اهتمام المدقق الخارجي بهذا البعد لاتخاذ قرار الاعتماد على عمل المدقق الداخلي بشكل كبير سوى فيما يتعلق بأوراق عمل المدقق الداخلي لما لها من أهمية بالغة في مساعدته في تنفيذ أعماله، يرجع إلى أن هذا البعد يعتمد أساسا على اللقاءات والاجتماعات المتكررة بين المدقق الداخلي والخارجي، ومن المرجح أن الأعمال الكثيرة والضغط المرافق لعمل المدقق الخارجي سواء في نهاية السنة بتدقيق حسابات الشركات وإصدار التقارير، أو تقديم الاستشارات والتدقيق الداخلي لشركات أخرى، تجعل من الصعب تنظيم لقاءات متكررة مع جميع المدققين الداخليين، وهذا ما يعمل على عدم الاهتمام كثيرا بهذا البعد والتركيز على الباقي.

الجدول رقم (5-6): وصف وتشخيص محاور المتغير المستقل ككل

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
تقييم الهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي	3.78	0.21	01	مرتفع
تقييم نطاق الوظيفة للمدقق الداخلي	3.67	0.28	03	مرتفع
تقييم الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي	3.67	0.29	04	مرتفع
تقييم العناية المهنية للمدقق الداخلي	3.71	0.34	02	مرتفع
تقييم الاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي	3.51	0.29	05	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول (5-6) وبصفة إجمالية فإن جميع الأبعاد المتعلقة بتقييم المدقق الخارجي لعمل المدقق الداخلي لتحديد مدى الاعتماد عليه قد نالت قبول المبحوثين وعرفت نسبة موافقة كبيرة، حيث أن البعد المتعلق بتقييم الهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي احتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.78 يليه في المرتبة الثانية بعد تقييم العناية المهنية للمدقق الداخلي بمتوسط حسابي 3.71، يليه بعدي تقييم نطاق الوظيفة للمدقق الداخلي وتقييم الكفاءة المهنية له بنفس الوسط الحسابي 3.67 مع أفضلية طفيفة لنطاق الوظيفة وذلك راجع لانخفاض قيمة انحرافه المعياري الذي بلغ 0.28 مقارنة ببعد الكفاءة، وقد شهدت الأبعاد الأربعة المذكورة سابقا قيم وسط حسابي مرتفع بالإضافة إلى قيم انحراف معياري متقاربة وأقل من 1 وهي نسب جيدة تعبر عن تركز الآراء وعدم تشتت الإجابات، بينما البعد المتعلق بتقييم الاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي فقد شهد وسط حسابي ذو اتجاه عام متوسط يقدر بـ 3.51 مع انحراف معياري منخفض يعكس تركز الإجابات بدوره.

وبغض النظر عن ترتيب الأبعاد والفقرات فإن هذه القيم مرتفعة ومقبولة مما يؤكد على امتلاك المدققين الخارجيين للشركات المدرجة في بورصة عمان لتصور واضح حول أهمية هذه الأبعاد في مساعدة المدقق الخارجي لاتخاذ قرار بالاعتماد على عمل المدقق الداخلي.

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة نتائجأبعاد المتغير التابع (التنبؤ بالفشل المالي للشركات) من وجهة نظر المدققين الأردنيين

بعد سؤال مدققي حسابات الشركات المدرجة في بورصة عمان حول أهمية الفقرات المحددة من 1 لغاية 14 الخاصة بالمتغير التابع (التنبؤ بالفشل المالي للشركات)، وبعد حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (5-7): وصف وتشخيص فقرات المتغير التابع (التنبؤ بالفشل المالي للشركات)

العبارة	النسبة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
Y1	النسبة %	69.4	26.5	00	04.1	00	4.61	0.70	04	مرتفع
	التكرار	34	13	00	02	00				
Y2	النسبة %	59.2	38.8	00	02.0	00	4.55	0.61	06	مرتفع
	التكرار	29	19	00	01	00				
Y3	النسبة %	73.5	24.5	00	02.0	00	4.69	0.58	01	مرتفع
	التكرار	36	12	00	01	00				
Y4	النسبة %	61.2	36.7	00	02.0	00	4.57	0.61	05	مرتفع
	التكرار	30	18	00	01	00				
Y5	النسبة %	67.3	30.6	00	02.0	00	4.63	0.60	03	مرتفع
	التكرار	33	15	00	01	00				
Y6	النسبة %	51.0	44.9	00	04.1	00	4.42	0.70	12	مرتفع
	التكرار	25	22	00	02	00				
Y7	النسبة %	59.2	38.8	00	02.0	00	4.55	0.61	07	مرتفع

	التكرار	29	19	00	01	00				
Y8	النسبة %	57.1	40.8	00	02.0	00	4.53	0.61	08	مرتفع
	التكرار	28	20	00	01	00				
Y9	النسبة %	55.1	34.7	00	10.2	00	4.34	0.92	14	مرتفع
	التكرار	27	17	00	05	00				
Y10	النسبة %	73.5	24.5	00	02.0	00	4.69	0.58	02	مرتفع
	التكرار	36	12	00	01	00				
Y11	النسبة %	51.0	44.9	00	04.1	00	4.42	0.70	11	مرتفع
	التكرار	25	22	00	02	00				
Y12	النسبة %	59.2	36.7	00	04.1	00	4.51	0.71	09	مرتفع
	التكرار	29	18	00	02	00				
Y13	النسبة %	49.0	46.9	00	04.1	00	4.40	0.70	13	مرتفع
	التكرار	24	23	00	02	00				
Y14	النسبة %	51.0	46.9	00	02.0	00	4.46	0.61	10	مرتفع
	التكرار	25	23	00	01	00				
التنبؤ بالفشل المالي للشركات من وجهة نظر المدقق الخارجي							**4.53**	**0.36**	–	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن مستوى اهتمام عينة الدراسة بتقييم المدقق الداخلي من عدة جوانب، وتحديد مدى الاستفادة من عمله للمساعدة في التنبؤ بالفشل المالي للشركات محل الدراسة مرتفع، وهذا ما توضحه قيمة الوسط الحسابي التي بلغت 4.53 وهي قيمة مرتفعة لدرجة الموافقة، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري القيمة 0.36، مما يعني تركز الإجابات من طرف أفراد العينة وعدم تشتت آرائهم.

وجاءت الفقرة Y3 التي تبين بأن اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي يساعد على تجنب تكرار العمل وإضاعة الوقت وبالتالي التركيز على المجالات الأكثر أهمية، مما يساعد على التنبؤ بالفشل

المالي للشركات في **المرتبة الأولى** بمتوسط حسابي بلغ (4.69) وانحراف معياري (0.58)، وفي نفس المرتبة جاءت الفقرة Y10 التي تبين بأن الاعتماد يعمل على زيادة التدريب والتأهيل للمدققين الداخليين من خلال أداء العمل باستخدام أساليب وإجراءات مختلفة وجديدة، مما يساعد في اكتشاف عدم قدرة الشركة على الاستمرارية بنفس قيمة الوسط الحسابي (4.69) ونفس قيمة الانحراف المعياري (0.58)، أما الفقرة Y5 التي تؤكد على أن اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي يساعد على انجاز الأعمال على أكمل وجه وبالتالي تقديم نتائج عملية التدقيق بجودة عالية، بما يخدم فئات عديدة من المجتمع فجاءت في **المرتبة الثالثة** ووسطها الحسابي (4.63) بينما انحرافها المعياري (0.60)، ثم جاءت الفقرات (Y1 "الاعتماد يتيح الوقت والموارد لتغطية أمور مهمة وضرورية في التدقيق، مما يساعد على التنبؤ بالفشل المالي للشركات"، Y4 "الاعتماد يساعد على تقديم المعلومات الكافية والملائمة من طرف إدارة الشركة، حتى يتمكن المدقق الخارجي من تحديد الأداء المالي للشركة"، Y2 "يعمل الاعتماد على تعزيز الكفاءة لكلا الطرفين، وهذا يساعد على التنبؤ بالفشل المالي للشركات"، Y7 "يساعد الاعتماد المدقق الخارجي في الحصول على أدلة تدقيق كافية حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لافتراض الشركة المستمرة عند إعداد التقارير المالية واستنتاج قدرتها على الاستمرار"، Y8 "يساعد المدقق الخارجي على اكتشاف فيما إذا كانت هناك شكوك جوهرية مادية تحتاج الإفصاح عنها بشأن قدرة الشركة على الاستمرار"، Y12 "يساعد المدقق الخارجي على تقويم القدرة على الاستمرارية للشركات التي يقوم بتدقيق حساباتها"، Y14 "يساعد المدقق الخارجي في الإنذار المبكر عن ضعف قدرة الشركة على الاستمرار") بأوساط حسابية قيمتها (4.61، 4.57، 4.55، 4.55، 4.53، 4.51، 4.46) على التوالي وهي قيم مرتفعة، وكذلك قيم انحراف معياري تؤكد عدم وجود تشتت كبير في آراء أفراد العينة.

وقد احتلت الفقرتين (Y11 "يساعد على إعداد تقرير خاص من طرف المدقق الخارجي في حال ملاحظة أي تهديد محتمل على استمرارية نشاط الشركة"، Y6 "يساعد الشركة على نجاحها في تحقيق أهدافها وقدرتها على الاستمرار") المرتبتين الأخيرتين بالنسبة لباقي الفقرات لكن رغم ذلك فاتجاههما العام مرتفع بدوره، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي لكليهما (4.42).

وعموما فإن فقرات هذا المحور ونظرا لوجودها ضمن المجال المرتفع لنسبة الموافقة، تشير إلى امتلاك أفراد عينة الدراسة لتصور واضح حول أهمية اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي الذي تتوفر فيه الشروط اللازمة للتنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصة عمان.

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لبيانات الدراسة من وجهة نظر محافظي الحسابات الجزائريين

لمعرفة مدى أهمية الأبعاد الخمسة (تقييم الهيكل التنظيمي، تقييم نطاق الوظيفة، تقييم الكفاءة والعناية المهنية، تقييم الاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي) لمحافظي حسابات الشركات المدرجة في بورصة الجزائر لاتخاذ قرار اعتمادهم على عمل المدقق الداخلي، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات ولأبعاد المتغير المستقل. كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المتغير التابع (التنبؤ بالفشل المالي).

المطلب الأول: تحليل مستوى أبعاد محور المتغير المستقل (اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي) من وجهة نظر محافظي الحسابات الجزائريين

تم في هذا المطلب تحليل ومناقشة نتائج أبعاد المتغير المستقل من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأبعاده الخمسة، وهذا من وجهة نظر محافظي حسابات الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

البعد الأول: تحليل ومناقشة نتائج فقرات بعد تقييم الهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي

بعد سؤال محافظي حسابات الشركات المدرجة في بورصة الجزائر حول تقييمهم للفقرات المحددة من 1 لغاية 12 ضمن بعد تقييم الهيكل التنظيمي لقسم التدقيق الداخلي، قبل اتخاذ قرار بالاعتماد على عمل المدقق الداخلي، وبعد حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (5-8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير المستقل (تقييم الهيكل التنظيمي)

العبارة	النسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
X1	النسبة %	33.3	16.7	00	50	00	3.333	1.505	05	متوسط
	التكرار	02	01	00	03	00				
X2	النسبة %	50	00	00	50	00	3.500	1.643	03	متوسط
	التكرار	03	00	00	00	00				
X3	النسبة %	33.3	0	33.3	33.3	00	3.333	1.366	04	متوسط

	التكرار	02	00	02	02	00				
X4	النسبة %	33.3	16.7	16.7	33.3	00	3.500	1.378	01	متوسط
	التكرار	02	01	01	02	00				
X5	النسبة %	16.7	00	33.3	33.3	16.7	2.666	1.366	12	متوسط
	التكرار	01	00	02	02	01				
X6	النسبة %	33.3	00	16.7	50	00	3.166	1.471	08	متوسط
	التكرار	02	00	01	03	00				
X7	النسبة %	16.7	16.7	33.3	33.3	00	3.166	1.169	06	متوسط
	التكرار	01	01	02	02	00				
X8	النسبة %	33.3	16.7	16.7	33.3	00	3.500	1.378	01	متوسط
	التكرار	02	01	01	02	00				
X9	النسبة %	00	33.3	33.3	33.3	00	3.000	0.894	09	متوسط
	التكرار	00	02	02	02	00				
X10	النسبة %	00	33.3	16.7	50	00	2.833	0.983	11	متوسط
	التكرار	00	02	01	03	00				
X11	النسبة %	33.3	00	16.7	33.3	16.7	3.000	1.673	10	متوسط
	التكرار	02	00	01	02	01				
X12	النسبة %	16.7	16.7	33.3	33.3	00	3.166	1.169	06	متوسط
	التكرار	01	01	02	02	00				
تقييم الهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي							3.180	1.156	03	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

بناء على نتائج الجدول (5-8) يتضح ما يلي:

معظم إجابات أفراد العينة تشير إلى الأهمية المتوسطة لبعد تقييم الهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي في مساعدة محافظي حسابات الشركات المدرجة في بورصة الجزائر على اتخاذ قرار الاعتماد على عمل المدقق الداخلي، وهو ما تبينه القيمة المتوسطة للوسط الحسابي التي بلغت 3.180، أما الانحراف المعياري فقد بلغ 1.156 وهو ما يشير إلى وجود نوع من الانسجام في إجابات المبحوثين عن أسئلة هذا البعد.

وقد بلغت أعلى قيمة للوسط الحسابي 3.500 وكانت من نصيب الفقرتين X4 "أتأكد من أن للمدقق الداخلي حرية التواصل مع المدقق الخارجي" وX8 "أتأكد من أن لدائرة التدقيق الداخلي استقلالية عن باقي الدوائر في الشركة"، تلتها بعد ذلك الفقرات X2 "أتأكد من أن المدقق الداخلي متحرر من أية مسؤوليات تنفيذية أخرى، وأية محددات تضعها الإدارة من الممكن أن تؤثر على موضوعيته"، X3 "أتأكد من أن المدقق الداخلي يرفع تقاريره إلى أعلى سلطة إدارة بالشركة أو إلى لجنة التدقيق"، X1 "من خلال فحص الهيكل التنظيمي للشركة، أتأكد بأن قسم التدقيق الداخلي يتمتع بالاستقلالية"، X7 "أتأكد من أن المدققين الداخليين معفيون من أي مسؤوليات متضاربة"، X12 "أتأكد من وجود نظام تقييمي تحفيزي يشجع المدققين الداخليين على حل مشكلاتهم" والفقرة X6 "أتأكد من أن إدارة الشركة تأخذ بعين الاعتبار التوصيات المقدمة من طرف المدقق الداخلي"، بأوساط حسابية متوسطة بلغت قيمها على التوالي (3.500، 3.333، 3.333، 3.166، 3.166، 3.166) وقيم انحراف معياري تشير إلى وجود نوع من الانسجام في إجابات المبحوثين.

عموما وفيما يخص الفقرات الثمانية الأولى (X1-X8) يتم التحقق منها تلقائيا من خلال الهيكل التنظيمي ومن خلال الاتصالات الأولى والمناقشة مع المدقق الداخلي، من أجل التفكير بسرعة في منهجية برنامج العمل. فإذا كانت شركة كبيرة فإنها تتطلب ساعات عمل أكثر، وإلا فإن مقابلة مدتها ساعة واحدة مع يوم أو يومين من العمل تعد كافية بالقدر الكبير من أجل تكوين رأي حول العمل.

بعدها جاءت الفقرات X9 "أتأكد من أن إدارة التدقيق الداخلي تقوم بتحديد النشاطات التي سيتم تدقيقها والتعليمات المتعلقة بذلك باستقلالية تامة"**إذ عمليا يتم تحديد برنامج التدقيق بشكل عام إما من قبل مجلس الإدارة أو من قبل لجنة ما، ونادرا ما نجد مدققا داخليا هو الذي يحدد وحده برنامج عمل لأنشطة الشركة المراد مراجعتها**، والفقرة X11 "أتأكد من أن المدقق الداخلي يحضر اجتماعات لجنة التدقيق" **حيث أن حضور هذه الاجتماعات إجباري، ويتم تسجيل مجرياتها في محاضر تكون متاحة**

للمدقق الخارجي، X10 "أتأكد من أن للعميل رسالة واضحة تحدد مسؤوليات وأهداف المدقق الداخلي بوضوح" **حيث يضع المدقق الداخلي خطة عمله وفق برنامج تضعه وتعتمده إدارة الشركة. لذا يسأل المدقق الخارجي عما إذا كان هناك برنامج سنوي معتمد من قبل الإدارة أو اللجنة، أو ما إذا كان المدقق الداخلي يقتصر عمله على المهام المحددة له في الهيكل التنظيمي،** وأخيرا جاءت الفقرة X5 أتأكد من أن هناك وصول غير مقيد ومباشر للمدقق الداخلي إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق" بأوساط حسابية تقع ضمن المجال المتوسط لدرجة الموافقة.

وعموما إن هيكل التدقيق الداخلي إلزامي بموجب القانون وعندما يكون موجودا في الهيكل التنظيمي لشركة جزائرية، لا يتم دائما تنفيذ عملياته وفقا لمعايير المهنة باستثناء عدد قليل من الشركات الكبيرة، ودائما ما يتم التشكيك في استقلالية هيكل التدقيق الداخلي من قبل المتخصصين. ومع ذلك، فإن المدقق مطالب بتقييم تقرير التدقيق الداخلي، وإبداء رأيه في تقريره العام.

البعد الثاني: تحليل ومناقشة نتائج فقرات بعد تقييم نطاق الوظيفة للمدقق الداخلي

بعد سؤال محافظي حسابات الشركات المدرجة في بورصة الجزائر حول تقييمهم للفقرات المحددة من 13 لغاية 23 ضمن بعد تقييم نطاق وظيفة المدقق الداخلي، قبل اتخاذه قرار بالاعتماد على عمله، وبعد حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (5-9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير المستقل (تقييم نطاق الوظيفة)

العبارة	النسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
X13	النسبة %	33.3	16.7	16.7	33.3	00	3.500	1.378	04	متوسط
	التكرار	02	01	01	02	00				
X14	النسبة %	50	00	00	50	00	3.500	1.643	05	متوسط
	التكرار	03	00	00	03	00				
X15	النسبة %	50	00	33.3	16.7	00	3.833	1.329	02	مرتفع
	التكرار	03	00	02	01	00				
X16	النسبة %	33.3	33.3	16.7	16.7	00	3.833	1.169	01	مرتفع

	التكرار	02	02	01	01	00				
X17	النسبة %	16.7	33.3	33.3	00	16.7	3.333	1.366	07	متوسط
	التكرار	01	02	02	00	01				
X18	النسبة %	16.7	16.7	33.3	33.3	00	3.166	1.169	08	متوسط
	التكرار	01	01	02	02	00				
X19	النسبة %	33.3	16.7	16.7	00	33.3	3.166	1.834	09	متوسط
	التكرار	02	01	01	00	02				
X20	النسبة %	33.3	33.3	00	33.3	00	3.666	1.366	03	متوسط
	التكرار	02	02	00	02	00				
X21	النسبة %	16.7	33.3	16.7	33.3	00	3.333	1.211	06	متوسط
	التكرار	01	02	01	02	00				
X22	النسبة %	33.3	16.7	00	16.7	33.3	3.000	1.897	11	متوسط
	التكرار	02	01	00	01	02				
X23	النسبة %	16.7	33.3	00	33.3	16.7	3.000	1.549	10	متوسط
	التكرار	01	02	00	02	01				
تقييم نطاق الوظيفة للمدقق الداخلي							3.393	1.244	01	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

بناء على نتائج الجدول (5-9) يتضح ما يلي:

بلغ الوسط الحسابي لبعد تقييم نطاق الوظيفة للمدقق الداخلي 3.393وهذا يدل على تبني العينة محل الدراسة لهذا المبدأ بدرجة متوسطة، وانحراف معياري قدره 1.244 يدل على وجود نوع من الانسجام في إجابات المبحوثين عن أسئلة هذا البعد.

أما بالنسبة للفقرات فقد كانت المرتبة الأولى من نصيب الفقرة X16 "أتأكد من أن المدقق الداخلي يقوم بتدقيق نظام الشركة للتأكد من انسجامه مع السياسات والخطط والتزام الموظفين بها" بمتوسط حسابي

مرتفع بلغت قيمته 3.833، **ففي الواقع العملي يجب أن تؤدي استنتاجات المدقق الداخلي بالضرورة إلى توصيات وآراء حول اتساق هياكل الشركة، وتنظيمها، والسياسة الموضوعة، والتزام الموظفين.**

تليها الفقرة X15 "أتأكد من أن المدقق الداخلي يقوم بتقويم أنظمة الرقابة الداخلية" بنفس الوسط الحسابي، **وهنا يجب على المدقق الداخلي تعديل إجراءات المراجعة بشكل منهجي لضمان النتائج المتوقعة،** وكانت الأفضلية للفقرة X16 بسبب انخفاض انحرافها المعياري مقارنة بالفقرة X15.

تلتها بعد ذلك الفقرات X20 "أتأكد من أن المدقق الداخلي يقوم بفحص عمليات وبرامج الشركة لضمان ما إذا كانت النتائج متسقة مع الأهداف" **إذ تعتبر برامج الشركة بالفعل جزء لا يتجزأ من أصول الشركة وإن تأثيرها واتساقها مع أهداف الشركة يؤدي إلى تأكيدات وآراء منطقية،** الفقرة X13 "أتأكد بأن للمدقق الداخلي القدرة على إجراء الفحص لأي نشاط بالشركة" **حيث يضع المدقق الداخلي خطة عمله السنوية لتغطية جميع هياكل الشركة،** والفقرة X14 "أتأكد من أن المدقق الداخلي يتبع الطرق الصحيحة في توثيق العمل" **إذ يجب عليه أن يستخدم بفعالية الطرق المناسبة لكل هيكل خاضع للرقابة من أجل الكشف عن أوجه القصور فيه،** ثم الفقرة X21 "أتأكد من أن المدقق الداخلي يقوم بمراجعة النشاطات التشغيلية المختلفة للشركة من إنتاج وبيع وتسويق وتمويل" **فهذه المرحلة من التحقق ضرورية، إذ يجب على المدقق الداخلي أن يبدأ عمله بمطابقة المعلومات التي تم الحصول عليها من الهياكل المختلفة ومقارنتها مع خطط الشركة المستقبلية وتمويلها،** X17 "أتأكد من أن المدقق الداخلي يقوم بتقويم وسائل حماية الأصول ويتحقق من وجود أصول الشركة" **يجب على المدقق الداخلي وضع أنظمة تحذير تضمن الحفاظ على أصول الشركة (قوائم الجرد مع العناصر المسجلة، الإقرارات الضريبية مع الفواتير، الرواتب المصرح بها مع الرواتب المدفوعة، الخ.... هذه الأفعال تشكل جزء من المهام اليومية الواقعة على عاتق المدقق الداخلي، وهذا ما يبرر وجوده أصلا،** الفقرة X18 "أتأكد من أن المدقق الداخلي يقوم بتقويم اقتصادية وفعالية وكفاءة استخدام موارد الشركة"، X19 "أتأكد من أن المدقق الداخلي يقوم بفحص التقارير والسجلات المالية والتشغيلية للتأكد من صحة وموثوقية المعلومات التي تحتويها"، ثم الفقرة X23 "أتأكد من أن تقارير التدقيق الداخلي تصل إلى الرئيس التنفيذي للشركة أو لجنة التدقيق أو المفوضين بالحوكمة" **لأن عدم وصولها لهم في الوقت المناسب يجعل من هذه التقارير قديمة وغير نافعة، وبالتالي فالمدقق الخارجي يقوم بفحص تقارير المدقق الداخلي بعناية لمعرفة نقاط الضعف في الشركة والتوصيات المقدمة من طرف المدقق الداخلي، ومدى استخدام الحلول والاقتراحات من قبل الهيئات الإدارية للشركة،** وأخيرا جاءت الفقرة X22 "أتأكد من أن تقارير المدقق الداخلي تتضمن تحديد

نقاط الضعف والمشاكل في الشركة والتوصيات اللازمة لعلاجها"، **فهذا هو السبب الذي يبرر وجود المدقق ذاته إذ يجب عليه بالضرورة في تقاريره كشف نقاط الضعف التي تمثل إشكالية ويقدم توصيات لمعالجتها.**

فقد جاءت الفقرات السابقة بمتوسطات حسابية متوسطة تراوحت بين 3.666 و3.000 وهذا يدل على الأهمية المتوسطة لهذه الفقرات وهذا البعد إجمالا من وجهة نظر محافظي حسابات عينة الدراسة في مساعدتهم على اتخاذ قرار بالاعتماد على عمل المدقق الداخلي، كما تشير قيمة الانحراف المعياري لها إلى وجود نوع من الانسجام في إجابات المبحوثين عن الأسئلة.

البعد الثالث: تحليل ومناقشة نتائج فقرات بعد تقييم الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي

بعد سؤال محافظي حسابات الشركات المدرجة في بورصة الجزائر حول تقييمهم للفقرات المحددة من 24 لغاية 32 ضمن بعد تقييم الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي، قبل اتخاذه قرار بالاعتماد على عمله، وبعد حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (5-10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير المستقل (تقييم الكفاءة المهنية)

العبارة	النسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
X24	النسبة %	16.7	16.7	16.7	33.3	16.7	2.833	1.471	08	متوسط
	التكرار	01	01	01	02	01				
X25	النسبة %	33.3	16.7	00	33.3	16.7	3.166	1.722	03	متوسط
	التكرار	02	01	00	02	01				
X26	النسبة %	33.3	00	33.3	16.7	16.7	3.166	1.602	02	متوسط
	التكرار	02	00	02	01	01				
X27	النسبة %	16.7	33.3	00	33.3	16.7	3.000	1.549	06	متوسط
	التكرار	01	02	00	02	01				
X28	النسبة %	33.3	16.7	00	16.7	33.3	3.000	1.897	07	متوسط
	التكرار	02	01	00	01	02				
X29	النسبة %	33.3	00	16.7	16.7	33.3	2.833	1.834	09	متوسط
	التكرار	02	00	01	01	02				
X30	النسبة %	16.7	16.7	16.7	50	00	3.000	1.264	04	متوسط
	التكرار	01	01	01	03	00				
X31	النسبة %	33.3	00	16.7	50	00	3.166	1.471	01	متوسط
	التكرار	02	00	01	03	00				
X32	النسبة %	16.7	16.7	16.7	50	00	3.000	1.264	04	متوسط
	التكرار	01	01	01	03	00				
تقييم الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي							**3.018**	**1.509**	**04**	**متوسط**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

بناء على نتائج الجدول (5-10) يتضح ما يلي:

بالنسبة للبعد الثالث المتعلق بالكفاءة المهنية للمدقق الداخلي بلغت قيمة الوسط الحسابي 3.018 وهي قيم تعكس امتلاك عينة المدققين محل الدراسة لتصور حول الأهمية المتوسطة لهذا البعد في اتخاذ قرار اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي، والانحراف المعياري بلغ 1.509 وهو ما يشير إلى وجود نوع من الانسجام في إجابات المبحوثين عن أسئلة هذا البعد.

وعلى الرغم من أن فقرات هذا البعد جاءت جميعها ضمن المجال المتوسط، إلا أن لكل فقرة أهمية أكبر من باقي الفقرات. لذا فحسب إجابات عينة الدراسة جاءت الفقرة X31 "أتأكد من أن المدقق الداخلي يتمتع بخلفية تعليمية" في المرتبة الأولى بوسط حسابي 3.166، ثم الفقرة X26 "أتأكد من أن المدقق الداخلي يخضع لدورات وبرامج تدريبية لمواكبة التطورات في مهنة التدقيق محليا ودوليا"، بعدها الفقرة X25 "أتأكد من أن المدقق الداخلي يتمتع بخبرات في مجال التدقيق" بنفس الوسط الحسابي، وكانت الأفضلية للفقرة X31 على الفقرتين X26 والفقرة X25 بسبب انخفاض انحرافها المعياري والذي قدر بـ 1.471 وهو ما يشير إلى وجود انسجام في الآراء.

تلتها بعد ذلك الفقرات X32 "أتأكد من أن المدقق الداخلي يلتزم بالسياسات والتشريعات الخاصة بالتدقيق" **وهنا يجب على المدقق الداخلي الالتزام الصارم بالسياسات والتشريعات التي تحكم أعمال التدقيق**، ثم الفقرة X30 "أتأكد من أن المدقق الداخلي ملم بمواضيع الاقتصاد والضرائب والقانون"، X27 "أتأكد من أن المدقق الداخلي له إلمام واسع بمعايير المحاسبة"، X28 "أتأكد من أن المدقق الداخلي يتمتع بالنزاهة والاستقلالية عند قيامه بواجباته ومسؤولياته" **خاصة وأنه في الوقت الحالي، يتم التشكيك في استقلالية المدقق الداخلي لأن مهامه قد تم تحديدها في البداية وغالبا ما يتم تصحيح تقاريره من قبل القادة (السلطة الهرمية)**. وجاءت في المراتب الأخيرة الفقرتين X24 "أتأكد بأن المدقق الداخلي حاصل على شهادات مهنية متخصصة" والفقرة X29 "أتأكد بأن للمدقق الداخلي القدرة على التعامل مع التقنيات الحديثة في العمل (الحاسوب)".

فبالنسبة للفقرات (24،25،26 و27) خلال المقابلة الأولية مع المدقق الداخلي يتم التأكد من أن المدقق الداخلي لديه شهادات الكفاءة المهنية والخبرة في مجال التدقيق وما إذا كان يتابع دورات تدريبية، ويتكيف مع المعايير المطلوبة (الوطنية والدولية) لمهنة التدقيق. كذلك يجب أن يتم التأكد من أن المدقق الداخلي لديه إتقان تام للمعايير المحاسبية التي تمكنه من تنفيذ مهمته في التدقيق الداخلي للشركة.

أما بالنسبة للفقرات (29، 30 و31) يجب التحقق من هذه المعلومات مسبقا أثناء المقابلة مع الشخص المعني أو أثناء الاطلاع على ملفه على مستوى مصلحة الموظفين.

البعد الرابع: تحليل ومناقشة نتائج فقرات بعد تقييم العناية المهنية للمدقق الداخلي

بعد سؤال محافظي حسابات الشركات المدرجة في بورصة الجزائر حول تقييمهم للفقرات المحددة من 33 لغاية 38 ضمن بعد تقييم العناية المهنية للمدقق الداخلي، قبل اتخاذه قرار بالاعتماد على عمله، وبعد حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (5-11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير المستقل (تقييم العناية المهنية)

العبارة	النسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
X33	النسبة %	16.7	16.7	16.7	33.3	16.7	2.833	1.471	05	متوسط
	التكرار	01	01	01	02	01				
X34	النسبة %	16.7	16.7	33.3	16.7	16.7	3.000	1.414	02	متوسط
	التكرار	01	01	02	01	01				
X35	النسبة %	16.7	16.7	16.7	33.3	16.7	3.166	1.471	01	متوسط
	التكرار	01	01	01	02	01				
X36	النسبة %	16.7	33.3	00	16.7	33.3	3.000	1.414	02	متوسط
	التكرار	01	02	00	01	02				
X37	النسبة %	16.7	33.3	00	16.7	33.3	2.833	1.722	06	متوسط
	التكرار	01	02	00	01	02				
X38	النسبة %	33.3	00	16.7	33.3	16.7	3.000	1.673	04	متوسط
	التكرار	02	00	01	02	01				
تقييم العناية المهنية للمدقق الداخلي							2.972	1.458	05	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

بناء على نتائج الجدول (5-11) يتضح ما يلي:

بلغت قيمة الوسط الحسابي لبعد تقييم العناية المهنية للمدقق الداخلي 2.972 أي ضمن المجال المتوسط لدرجة الموافقة، وهذا يؤكد أن اهتمام المدقق الخارجي على تقييم العناية المهنية للمدقق الداخلي لتحديد مدى الاعتماد على عمله يأتي في الأخير بعد باقي الأبعاد الخاصة بتقييم المدقق الداخلي، فيما بلغت قيمة الانحراف المعياري 1.458 وهي قيمة تشير إلى وجود انسجام في آراء أفراد العينة وتركز إجاباتهم.

وقد حازت جميع الفقرات المتضمنة لهذا المبدأ على وسط حسابي يقع ضمن المجال المتوسط لدرجة الموافقة لعينة الدراسة، انحرافات معيارية تدل على وجود تقارب في إجابات عينة الدراسة. ولقد تم ترتيب الفقرات حسب أهميتها كما يلي:

احتلت الفقرة X35"أتأكد بأن المدقق الداخلي يقوم بالتخطيط والإشراف وفحص العمل الذي يقوم به بشكل فعال" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدر بـ 3.166، تلتها الفقرة X34 "أتأكد بأن المدقق الداخلي يلتزم بأخلاقيات المهنة"، ثم الفقرة X36 "أتأكد بأن المدقق الداخلي يقوم بالإشراف على موظفيه أثناء قيامهم بعملية التدقيق"بوسط حسابي قدر بـ 3.000 للفقرتين.

جاءت بعدها الفقرات X38" أتأكد بأنه يوجد رقابة مستمرة على عمل موظفي التدقيق الداخلي من قبل مدير التدقيق الداخلي" **هذه الرقابة الداخلية الدائمة على الموظفين ضرورية لأن العمل الذي يقومون به يتم توقيعه من قبل المدقق، وفرض الرقابة الدائمة عليهم يؤدي إلى الحد من خطر التغيير في التقارير**، X33 "أتأكد من أن المدقق الداخلي يلتزم بمعايير التدقيق الداخلي"، X37 "أتأكد بأن المدقق الداخلي يجمع الدلائل وأوراق العمل الداعمة لنتائج أعماله" **فأي نقطة أثيرت في تقارير المدقق الداخلي يجب أن تكون مدعومة بأدلة ومستندات تضمن مصداقية عمله.**

عموما المدقق الخارجي عليه التأكد من أن عمل المدقق الداخلي يتوافق مع معايير التدقيق الداخلي وأن قواعد أخلاقيات المهنة يتم احترامها، وضمان أن المدقق الداخلي يقوم بتغطية العمل المطلوب منه وتنظيمه (تخطيط، إشراف....) بعناية وكفاءة وصرامة.

البعد الخامس: تحليل ومناقشة نتائج فقرات بعد تقييم الاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي

بعد سؤال محافظي حسابات الشركات المدرجة في بورصة الجزائر حول تقييمهم للفقرات المحددة من 39 لغاية 45 ضمن بعد تقييم الاتساق والتنسيق بين المدققين، قبل اتخاذه قرار بالاعتماد على عمل المدقق الداخلي، وبعد حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (5-12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير المستقل (تقييم الاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي)

العبارة	النسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
X39	النسبة %	33.3	33.3	16.7	16.7	00	3.833	1.169	01	مرتفع
	التكرار	02	02	01	01	00				
X40	النسبة %	16.7	16.7	33.33	16.7	16.7	3.000	1.414	06	متوسط
	التكرار	01	01	02	01	01				
X41	النسبة %	16.7	33.3	16.7	16.7	16.7	3.166	1.471	05	متوسط
	التكرار	01	02	01	01	01				
X42	النسبة %	50	00	16.7	33.3	00	3.666	1.505	03	متوسط
	التكرار	03	00	01	02	00				
X43	النسبة %	00	33.3	00	50	16.7	2.500	1.224	07	متوسط
	التكرار	00	02	00	03	01				
X44	النسبة %	33.3	33.3	16.7	16.7	00	3.833	1.169	01	مرتفع
	التكرار	02	02	01	01	00				
X45	النسبة %	16.7	16.7	33.3	33.3	00	3.166	1.169	04	متوسط
	التكرار	01	01	02	02	00				
تقييم الاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي							**3.309**	**0.957**	**02**	**متوسط**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

بناء على نتائج الجدول (5-12) يتضح ما يلي:

فيما يتعلق ببعد الاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي بلغ الوسط الحسابي له 3.309 والانحراف المعياري 0.957. وهذا يؤكد على الأهمية المتوسطة لهذا البعد ومدى الاهتمام به من طرف المدققين، وأن هناك تركز للإجابات وعدم تشتتها بالنسبة لفقرات هذا البعد مجتمعة.

وقد حازت الفقرتين X44 "المتعلقة بإمكانية الوصول إلى أوراق عمل المدقق الداخلي" **ويتم تحديد هذه الأوراق والمستندات من طرف المدقق الخارجي حسب أهميتها لإنجاز عمله والوصول للأهداف المرجوة من عملية التدقيق**، والفقرة X39 "أقوم بدراسة ومناقشة الخطة المتبعة من طرف المدقق الداخلي خلال عملية التدقيق"على المرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ 3.833 وبنفس الانحراف المعياري الذي قدر بـ 1.169.

تلتها بعد ذلك باقي الفقرات X42 "أتأكد بأن المدقق الداخلي يقوم بالإعلام عن أية أمور مهمة قد تؤثر على عمل المدقق الخارجي"، X45 "أقوم بتدقيق تقارير التدقيق الداخلي" **فالمدقق الداخلي هو المسؤول الوحيد عن هيكله ويتم تقديم التقارير التي يعدها موظفوه له لتوقيعها، وبالتالي يمكن للمدقق الخارجي التدقيق في التقارير المقدمة من طرف المدقق الداخلي**،X41 "يتم عقد اجتماعات دورية بين المدققين الداخليين والخارجيين" **فهي ضرورية لفهم العمل الذي قام به المدقق الداخلي، والذي سيخضع للتدقيق من طرف المدقق الخارجي**، X40 "يتم الاتفاق مسبقا مع المدقق الداخلي حول الطرق المقترحة لاختيار العينات وتوثيق العمل المنجز وإجراءات التدقيق وإعداد التقرير" **فعلى المدقق الخارجي أن يختار العينات من تلقاء نفسه حسب حجم الشركة، وأهمية هيكل التدقيق الداخلي وجوانب تسجيل العمل المنجز والخطوات الواجب اتخاذها لتقدم عملية التدقيق.أما فيما يتعلق بصياغة تقارير التدقيق، فتقع تحت المسؤولية الخاصة للمدقق الخارجي وباستقلالية تامة.**

وأخيرا الفقرة X43 "أتفق مسبقا مع المدققين الداخليين على توقيت أعمال التدقيق الداخلي" **وهنا يجب ألا يتدخل المدقق الخارجي أبدا في توقيت أداء مهام التدقيق الداخلي، وتقع هذه المهام حصريا ضمن هيكل التدقيق. أما المدقق الخارجي فيقوم بإخطار هيكل التدقيق الداخلي بزيارته، وهنا تحديد الجدول الزمني للتدقيق يكون من مسؤولية المدقق الخارجي.**

وقد جاءت جميع هذه الفقرات بمتوسطات حسابية تقع ضمن المجال المتوسط لدرجة الموافقة، وهذا يدل على الأهمية المتوسطة لها من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

الجدول رقم (5-13): وصف وتشخيص محاور المتغير المستقل ككل

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
تقييم الهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي	3.108	1.156	03	**متوسط**
تقييم نطاق الوظيفة للمدقق الداخلي	3.393	1.44	01	**متوسط**
تقييم الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي	3.018	1.509	04	**متوسط**
تقييم العناية المهنية للمدقق الداخلي	2.972	1.458	05	**متوسط**
تقييم الاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي	3.309	0.957	02	**متوسط**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول (5-13) وبصفة إجمالية فإن جميع الأبعاد المتعلقة بتقييم المدقق الخارجي لعمل المدقق الداخلي لتحديد مدى الاعتماد عليه قد نالت قبول المبحوثين وعرفت نسبة موافقة متوسطة،حيث احتل **المرتبة الأولى** بعد تقييم نطاق الوظيفة للمدقق الداخلي بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.393، يليه في **المرتبة الثانية** البعد المتعلق بتقييم الاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي بوسط حسابي ذو اتجاه عام متوسط قدر بـ 3.309، يليه في **المرتبة الثالثة** البعد المتعلق بتقييم الهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.180، وفي **المرتبة الرابعة** بعد تقييم الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي بمتوسط حسابي 3.018، بينما احتل بعد تقييم العناية المهنية للمدقق الداخلي **المرتبة الخامسة** بوسط حسابي 2.972 وهذا يؤكد على امتلاك عينة المبحوثين لتصور واضح عن الأهمية المتوسطة لهذه الأبعاد، في مساعدة المدقق الخارجي على اتخاذ قراره بالاعتماد على عمل المدقق الداخلي.

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة نتائجأبعاد المتغير التابع (التنبؤ بالفشل المالي للشركات) من وجهة نظر محافظي الحسابات الجزائريين

بعد سؤال محافظي حسابات الشركات المدرجة في بورصة الجزائر حول أهمية الفقرات المحددة من 1 لغاية 14 الخاصة بالمتغير التابع (التنبؤ بالفشل المالي للشركات)، وبعد حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (5-14): وصف وتشخيص فقرات المتغير التابع (التنبؤ بالفشل المالي للشركات)

العبارة	النسبة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
Y1	النسبة %	16.7	16.7	16.7	50	00	3.000	1.264	08	متوسط
	التكرار	01	01	01	03	00				
Y2	النسبة %	16.7	00	50	33.3	00	3.000	1.095	07	متوسط
	التكرار	01	00	03	02	00				
Y3	النسبة %	33.3	00	16.7	33.3	00	3.166	1.471	03	متوسط
	التكرار	02	00	01	03	00				
Y4	النسبة %	16.7	16.7	33.3	33.3	00	3.166	1.169	02	متوسط
	التكرار	01	01	02	02	00				
Y5	النسبة %	16.7	00	16.7	66.7	00	2.666	1.211	13	متوسط
	التكرار	01	00	01	04	00				
Y6	النسبة %	16.7	16.7	00	50	16.7	2.666	1.505	14	متوسط
	التكرار	01	01	00	03	01				
Y7	النسبة %	33.3	00	16.7	16.7	33.3	2.833	1.834	12	متوسط
	التكرار	02	00	01	01	02				
Y8	النسبة %	00	50	00	33.3	16.7	2.833	1.329	11	متوسط
	التكرار	00	03	00	02	01				

Y9	النسبة %	33.3	00	16.7	33.3	16.7	3.000	1.673	09	متوسط
	التكرار	02	00	01	02	01				
Y10	النسبة %	33.3	00	33.3	16.7	16.7	3.166	1.602	04	متوسط
	التكرار	02	00	02	01	01				
Y11	النسبة %	50	00	00	16.7	33.3	3.166	2.041	06	متوسط
	التكرار	03	00	00	01	02				
Y12	النسبة %	33.3	16.7	00	33.3	16.7	3.166	1.722	05	متوسط
	التكرار	02	01	00	02	01				
Y13	النسبة %	00	33.3	33.3	33.3	00	3.333	1.366	01	متوسط
	التكرار	00	02	02	02	00				
Y14	النسبة %	33.3	16.7	00	16.7	33.3	3.000	1.897	10	متوسط
	التكرار	02	01	00	01	02				
التنبؤ بالفشل المالي للشركات من وجهة نظر المدقق الخارجي							**3.011**	**1.341**	–	**متوسط**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن مستوى آراء عينة الدراسة حول أهمية اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات محل الدراسة متوسط، وهذا ما توضحه قيمة الوسط الحسابي التي بلغت3.011 وهي قيمة متوسطة لدرجة الموافقة، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري القيمة 1.341 وهي قيمة تثبت تركز الإجابات من طرف أفراد العينة وعدم تشتت آرائهم.

وقد كان الوسط الحسابي لجميع الفقرات ضمن المجال المتوسط، وقد تم ترتيبها حسب أهميتها من وجهة نظر محافظي حسابات الشركات المدرجة في بورصة الجزائر كما يلي:

الفقرة Y13 "يساعد الاعتماد المدقق الخارجي على الإفصاح عن قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها خلال الفترة القادمة"، Y4 "يساعد الاعتماد على تقديم المعلومات الكافية والملائمة من طرف إدارة الشركة حتى يتمكن المدقق الخارجي من تحديد الأداء المالي للشركة"، Y3 "الاعتماديساعد على تجنب تكرار

العمل وإضاعة الوقت وبالتالي التركيز على المجالات الأكثر أهمية، مما يساعد على التنبؤ بالفشل المالي للشركات"، Y10 "الاعتماد يعمل على زيادة التدريب والتأهيل للمدققين الداخليين من خلال أداء العمل باستخدام أساليب وإجراءات مختلفة وجديدة، مما يساعد في اكتشاف عدم قدرة الشركة على الاستمرارية"، Y12 "يساعد الاعتماد المدقق الخارجي على تقويم القدرة على الاستمرارية للشركات التي يقوم بتدقيق حساباتها"، Y11 "يساعد على إعداد تقرير خاص من طرف المدقق الخارجي، في حال ملاحظة أي تهديد محتمل على استمرارية نشاط الشركة"، Y2 "يعمل الاعتماد على تعزيز الكفاءة لكلا الطرفين وهذا يساعد على التنبؤ بالفشل المالي للشركات"، Y1 "يتيح الوقت والموارد لتغطية أمور مهمة وضرورية في التدقيق، مما يساعد على التنبؤ بالفشل المالي للشركات"، Y9 "يفيد الاعتماد المدقق الخارجي في التحقق من انجاز عمليات الشركة وفقا لقواعد الحوكمة، مما يؤدي إلى تدعيم كفاءة الحكم المهني للمراجع الخارجي بخصوص استمرارية الشركة"، Y14 "يساعد المدقق الخارجي في الإنذار المبكر عن ضعف قدرة الشركة على الاستمرار"، Y8 "يساعد المدقق الخارجي على اكتشاف فيما إذا كانت هناك شكوك جوهرية مادية تحتاج الإفصاح عنها بشأن قدرة الشركة على الاستمرار"، Y7 "يساعد المدقق الخارجي في الحصول على أدلة تدقيق كافية حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لافتراض الشركة المستمرة عند إعداد التقارير المالية واستنتاج قدرتها على الاستمرار"، Y5 "التي تؤكد على أن اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي يساعد على انجاز الأعمال على أكمل وجه وبالتالي تقديم نتائج عملية التدقيق بجودة عالية، بما يخدم فئات عديدة من المجتمع"، Y6 "يساعد الشركة على نجاحها في تحقيق أهدافها وقدرتها على الاستمرار للموظفين"

إن تقييم المدقق الخارجي لعمل المدقق الداخلي بالتركيز على كل من موقع التدقيق الداخلي ضمن الهيكل التنظيمي واستقلاليته عن باقي الأنشطة، وكذا تمتع المدقق الداخلي بالعناية والكفاءة المهنية، وشمول نطاق عمله يجعله قادرا على اتخاذ قرار الاعتماد على عمل المدقق الداخلي، ومدى وتوقيت الاختبارات التي سيقوم بها، وإن ثبت كفاءة نظام الرقابة الداخلية ووظيفة التدقيق الداخلي فإن هذا سيجنب المدقق الخارجي تكرار العمل وتقليل حجم الاختبارات وربح الوقت من أجل التركيز على مواطن الضعف في الشركة والتدقيق فيها بشكل أكبر. كما أن تواصل المدقق الداخلي بالمدقق الخارجي والنقاش معه يعمل على زيادة خبرته، خاصة وأن هذا الأخير باعتباره مستقل ويعمل لحسابه الخاص وفي إطار المنافسة بين مكاتب التدقيق للحصول على أكبر عدد من العملاء وزيادة ثقتهم فيه، من المؤكد أنه يسعى دائما إلى تطوير مهاراته وزيادة خبراته من خلال التكوين والتدريب المستمر. كل هذه

الأمور المستفادة من علاقة المدقق الخارجي بالمدقق الداخلي تعمل مجتمعة وبأهمية متفاوتة لزيادة كفاءة عملية التدقيق في الخروج بتقرير نظيف حول مدى عدالة وصدق القوائم المالية الخاصة بالشركة، والتنبؤ بعدم استمرارها وفشلها في المستقبل. وهذا الأمر له أهمية بالغة للشركات محل التدقيق لتدارك الوضع وإجراء التصحيحات اللازمة، وكذا حماية أموال المستثمرين وإعادة الثقة في مهنة التدقيق ونزاهة المدققين.

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

يتناول هذا المبحث بشكل عام اختبار فرضيات الدراسة، وذلك بعد إجراء التحليل الإحصائي لها من خلال اختبار علاقات الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع، ودراسة تأثير اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصتي عمان والجزائر وذلك باستخدام الانحدار الخطي البسيط.

المطلب الأول: التحليل الإحصائي لعلاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة من وجهة نظر مدققي الحسابات الأردنيين

من أجل دراسة علاقة الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع، تم تحليل استبيان الدراسة عن طريق معامل الارتباط "بيرسون" الذي يقيس العلاقة وقوة الارتباط، كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (5-1): معامل الارتباط بيرسون

معامل الارتباط بيرسون

1 0.75 0.50 0.30 0 -0.30 -0.50 -0.75 -1

- ✓ **00**: لا توجد علاقة ارتباط
- ✓ **من 00 إلى 0.30**: علاقة ارتباط طردية ضعيفة
- ✓ **من 0.30 إلى 0.50**: علاقة ارتباط طردية متوسطة
- ✓ **من 0.50 إلى 0.75**: علاقة ارتباط طردية قوية
- ✓ **من 0.75 إلى 0.99**: علاقة ارتباط طردية قوية جدا
- ✓ **01**: علاقة ارتباط طردي تام

- ✓ **00**: لا توجد علاقة ارتباط
- ✓ **من 00 إلى 0.30-**: علاقة ارتباط عكسية ضعيفة
- ✓ **من 0.30- إلى 0.50-**: علاقة ارتباط عكسية متوسطة
- ✓ **من 0.50- إلى 0.75-**: علاقة ارتباط عكسية قوية
- ✓ **من 0.75- إلى 0.99-**: علاقة ارتباط عكسية قوية جدا
- ✓ **01-**:علاقة ارتباط عكسي تام

المصدر: من إعداد الباحثة

وقد كانت النتائج على النحو التالي:

الجدول رقم (5-15): علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة من وجهة نظر مدققي الحسابات الأردنيين

البيان	التنبؤ بالفشل المالي للشركاتمن وجهة نظر المدقق الخارجي الأردني			نوع العلاقة
	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	حجم العينة	
تقييم الهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي	0.316*	0.027	49	طردية متوسطة
تقييم نطاق الوظيفة للمدقق الداخلي	0.346*	0.015	49	طردية متوسطة
تقييم الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي	0.355*	0.012	49	طردية متوسطة
تقييم العناية المهنية للمدقق الداخلي	0.492**	0.000	49	طردية متوسطة
تقييم الاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي	0.221	0.128	49	لا توجد علاقة
اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي	**0.490****	**0.000**	**49**	طردية متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

- تم تسجيل وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة بين تقييم الهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي واعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي للتنبؤ بالفشل المالي للشركات، وهذا البعد دال إحصائيا عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ بمعامل ارتباط قدر بـ (0.316)، وهذا يعني أن كل زيادة في فعالية تقييم الهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي سيؤدي إلى زيادة متوسطة في اعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي للتنبؤ بالفشل المالي للشركات.

- يتضح وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة بين تقييم نطاق الوظيفة للمدقق الداخلي واعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي للتنبؤ بالفشل المالي للشركات، وهذا البعد دال إحصائيا عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ بمعامل ارتباط قدر بـ (0.346)، وهذا ما يعني أن كل زيادة في فعالية تقييم نطاق الوظيفة

للمدقق الداخلي سيؤدي إلى زيادة متوسطة في اعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي للتنبؤ بالفشل المالي للشركات.

– يتضح وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة بين تقييم الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي واعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي للتنبؤ بالفشل المالي للشركات، وهذا البعد دال إحصائيا عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ بمعامل ارتباط قدر بـ (0.355)، وهذا ما يعني أن كل زيادة في فعالية تقييم الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي سيؤدي إلى زيادة متوسطة في اعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي للتنبؤ بالفشل المالي للشركات.

– يتضح وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة بين تقييم العناية المهنية للمدقق الداخلي واعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي للتنبؤ بالفشل المالي للشركات، وهذا البعد دال إحصائيا عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ بمعامل ارتباط قدر بـ (0.492)، وهذا ما يعني أن كل زيادة في فعالية تقييم العناية المهنية للمدقق الداخلي سيؤدي إلى زيادة متوسطة في اعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي للتنبؤ بالفشل المالي للشركات.

– كشف التحليل عن عدم وجود علاقة ارتباط بين تقييم الاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي واعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي للتنبؤ بالفشل المالي للشركات، وذلك لأن هذا البعد غير دال إحصائيا عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ وقيمة معامل ارتباط قدر بـ (0.221)،

– يلاحظ من خلال نتائج الجدول (5–15): أن هناك علاقة ارتباط متوسطة بين المتغير المستقل المتمثل في اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي والمتغير التابع المتمثل في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، وهذا ما تؤكده قيمة معامل الارتباط عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ التي تقدر بـ (0.490).

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لعلاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة من وجهة نظر محافظي الحسابات الجزائريين

من أجل دراسة علاقة الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع، تم تحليل استبيان الدراسة عن طريق معامل الارتباط "بيرسون" الذي يقيس العلاقة وقوة الارتباط، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (5-16): علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة من وجهة نظر محافظي الحسابات الجزائريين

البيان	التنبؤ بالفشل المالي للشركات من وجهة نظر محافظ الحسابات الجزائري			نوع العلاقة
	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	حجم العينة	
تقييم الهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي	0.996**	0.000	06	طردية قوية
تقييم نطاق الوظيفة للمدقق الداخلي	0.989**	0.000	06	طردية قوية
تقييم الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي	0.965**	0.002	06	طردية قوية
تقييم العناية المهنية للمدقق الداخلي	0.954**	0.003	06	طردية قوية
تقييم الاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي	0.365	0.477	06	لا توجد علاقة
اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي	**0.985****	**0.000**	**06**	طردية قوية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

- تم تسجيل وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين تقييم الهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي واعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي للتنبؤ بالفشل المالي للشركات، وهذا البعد دال إحصائيا عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ بمعامل ارتباط قدر بـ (0.996)، وهذا يعني أن كل زيادة في فعالية تقييم الهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي سيؤدي إلى زيادة كبيرة في اعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي للتنبؤ بالفشل المالي للشركات.

- يتضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين تقييم نطاق الوظيفة للمدقق الداخلي واعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي للتنبؤ بالفشل المالي للشركات، وهذا البعد دال إحصائيا عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ بمعامل ارتباط قدر بـ (0.989)، وهذا ما يعني أن كل زيادة في فعالية تقييم نطاق

الوظيفة للمدقق الداخلي سيؤدي إلى زيادة كبيرة في اعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي للتنبؤ بالفشل المالي للشركات.

– يتضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين تقييم الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي واعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي للتنبؤ بالفشل المالي للشركات، وهذا البعد دال إحصائيا عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ بمعامل ارتباط قدر بـ (0.965)، وهذا ما يعني أن كل زيادة في فعالية تقييم الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي سيؤدي إلى زيادة كبيرة في اعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي للتنبؤ بالفشل المالي للشركات.

– يتضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين تقييم العناية المهنية للمدقق الداخلي واعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي للتنبؤ بالفشل المالي للشركات، وهذا البعد دال إحصائيا عند مستوى معنوي$\alpha=0.05$ بمعامل ارتباط قدر بـ (0.954)، وهذا ما يعني أن كل زيادة في فعالية تقييم العناية المهنية للمدقق الداخلي سيؤدي إلى زيادة كبيرة في اعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي للتنبؤ بالفشل المالي للشركات.

–كشف التحليل عن عدم وجود علاقة ارتباط بين تقييم الاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي واعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي للتنبؤ بالفشل المالي للشركات، وذلك لأن هذا البعد غير دال إحصائيا عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ وقيمة معامل ارتباط قدر بـ (0.365)،

– يلاحظ من خلال الجدول (5–16): أن هناك علاقة ارتباط قوية بين المتغير المستقل المتمثل في اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي والمتغير التابع المتمثل في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، وهذا ما تؤكده قيمة معامل الارتباط عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ التي تقدر بـ (0.985).

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة بالنسبة للشركات المدرجة في بورصتي عمان والجزائر

لاختبار صحة فرضيات الدراسة تم استعمال الانحدار الخطي البسيط، والذي يقيس أثر اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي كمتغير مستقل (X) في التنبؤ بالفشل المالي للشركات من وجهة نظر المدقق الخارجي كمتغير تابع (Y)، حسب المعادلة التالية $Y=ax+b$، وكانت النتائج كما يلي:

أولا.اختبار الفرضيات بالنسبة للشركات المدرجة في بورصة عمان

الجدول رقم (5-17): تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر تقييم الهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي على التنبؤ بالفشل المالي للشركات

البيان	القيمة الثابتة B	قيمة t		معامل الانحدار	معامل التحديد R^2	المعنوية
		المحسوبة	الجدولية			
أثر تقييم الهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي على التنبؤ بالفشل المالي للشركات	2.558	2.280	1.684	0.522	0.100	0.027

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss-25

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة مقدرة ب (2.280) وهي قيمة أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.684)، ومستوى الدلالة المعنوية بلغ (0.027) وهو أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى:** هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للهيكل التنظيمي وقرار المدقق الخارجي بالاعتماد على عمل المدقق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصة عمان.

وبلغ معامل الانحدار (0.522) وهي نسبة توضح أن الزيادة في نسبة تقييم الهيكل التنظيمي للمدقق الداخلي بوحدة انحراف معياري واحدة سيؤدي إلى زيادة نسبة التنبؤ بالفشل المالي للشركات بنسبة 52.2%، وهي قيمة معتبرة.أما معامل التحديد فبلغ 0.100 وهو ما يفسر 10% من التغييرات التي تطرأ على التنبؤ بالفشل المالي للشركات، في حين أن الباقي يؤول إلى عوامل أخرى لم يشتمل عليها نموذج الدراسة والخطأ العشوائي.

وبذلك تكون معادلة الانحدار كالتالي:

التنبؤ بالفشل المالي للشركات = 2.558 + 0.522(تقييم الهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي)

الجدول رقم (5-18): تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر تقييم نطاق الوظيفة للمدقق الداخلي على التنبؤ بالفشل المالي للشركات

البيان	القيمة الثابتة B	قيمة t		معامل الانحدار	معامل التحديد R^2	المعنوية
		المحسوبة	الجدولية			
أثر تقييم نطاق الوظيفة للمدقق الداخلي على التنبؤ بالفشل المالي للشركات	2.903	2.528	1.684	0.444	0.120	0.015

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss-25

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة مقدرة ب (2.528) وهي قيمة أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.684)، بينما مستوى الدلالة المعنوية بلغ (0.015) وهو أقل من (0.05)، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية:** هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لنطاق الوظيفة وقرار المدقق الخارجي بالاعتماد على عمل المدقق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصة عمان.

وبلغ معامل الانحدار (0.444) وهي نسبة توضح أن الزيادة في نسبة تقييم نطاق الوظيفة للمدقق الداخلي بوحدة انحراف معياري واحدة سيؤدي إلى زيادة نسبة التنبؤ بالفشل المالي للشركات بنسبة 44.4%، وهي قيمة معتبرة.أما معامل التحديد فبلغ 0.120 وهو ما يفسر 12% من التغييرات التي تطرأ على التنبؤ بالفشل المالي للشركات، في حين أن الباقي يؤول إلى عوامل أخرى لم يشتمل عليها نموذج الدراسة والخطأ العشوائي

وبذلك تكون معادلة الانحدار كالتالي:

التنبؤ بالفشل المالي للشركات= 2.903 + 0.444(تقييم نطاق الوظيفة للمدقق الداخلي)

الجدول رقم (5-19): تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر تقييم الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي على التنبؤ بالفشل المالي للشركات

البيان	القيمة الثابتة B	قيمة t		معامل الانحدار	معامل التحديد R^2	المعنوية
		المحسوبة	الجدولية			
أثر تقييم الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي على التنبؤ بالفشل المالي للشركات	2.952	2.600	1.684	0.431	0.126	0.012

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss-25

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة مقدرة ب (2.600) وهي قيمة أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.684)، بينما مستوى الدلالة المعنوية بلغ (0.012) وهو أقل من (0.05)، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة:** هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للكفاءة المهنية وقرار المدقق الخارجي بالاعتماد على عمل المدقق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصة عمان.

وبلغ معامل الانحدار(0.431) وهي نسبة توضح أن الزيادة في نسبة تقييم الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي بوحدة انحراف معياري واحدة سيؤدي إلى زيادة نسبة التنبؤ بالفشل المالي للشركات بنسبة 43.1%، وهي قيمة معتبرة. أما معامل التحديد فبلغ 0.126 وهو ما يفسر 12.6%من التغييرات التي تطرأ على التنبؤ بالفشل المالي للشركات، في حين أن الباقي يؤول إلى عوامل أخرى لم يشتمل عليها نموذج الدراسة والخطأ العشوائي.

وبذلك تكون معادلة الانحدار كالتالي:

التنبؤ بالفشل المالي للشركات=2.952 + 0.431 (تقييم الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي)

الجدول رقم (5-20): تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر العناية المهنية على التنبؤ بالفشل المالي للشركات

البيان	القيمة الثابتة B	قيمة t		معامل الانحدار	معامل التحديد R^2	المعنوية
		المحسوبة	الجدولية			
أثر تقييم العناية المهنية للمدقق الداخلي على التنبؤ بالفشل المالي للشركات	2.618	3.874	2.423	0.516	0.242	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss-25

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن قيمة t المحسوبة مقدرة ب (3.874) وهي قيمة أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.423)، كما أن مستوى الدلالة المعنوية بلغ (0.000) وهو أقل من (0.05)، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة:** هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للعناية المهنية وقرار المدقق الخارجي بالاعتماد على عمل المدقق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصة عمان.

وبلغ معامل الانحدار (0.516) وهي نسبة توضح أن الزيادة في تقييم العناية المهنية للمدقق الداخلي على التنبؤ بالفشل المالي للشركات بوحدة انحراف معياري واحدة سيؤدي إلى زيادة التنبؤ بالفشل المالي للشركات بنسبة 51.6%، وهي قيمة كبيرة ومعتبرة. أما معامل التحديد فبلغ 0.242 وهو ما يفسر 24.2%من التغييرات التي تطرأ على التنبؤ بالفشل المالي للشركات، في حين أن الباقي يؤول إلى عوامل أخرى لم يشتمل عليها نموذج الدراسة والخطأ العشوائي.

وبذلك تكون معادلة الانحدار كالتالي:

التنبؤ بالفشل المالي للشركات= 2.618 + 0.516 (تقييم العناية المهنية للمدقق الداخلي)

الجدول رقم (5-21): تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر تقييم الاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي على التنبؤ بالفشل المالي للشركات

البيان	القيمة الثابتة B	قيمة t		معامل الانحدار	معامل التحديد R^2	المعنوية
		المحسوبة	الجدولية			
أثر تقييم الاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي على التنبؤ بالفشل المالي للشركات	3.587	1.551	1.684	0.269	0.049	0.128

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss-25

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن قيمة t المحسوبة مقدرة ب (1.551) وهي قيمة أقل من قيمتها الجدولية البالغة (1.684)، كما أن مستوى الدلالة المعنوية بلغ (0.128) وهو أكبر من (0.05)، **وهذا ما يؤكد رفض الفرضية الخامسة:** هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين الاتصال والتنسيق وقرار المدقق الخارجي بالاعتماد على عمل المدقق في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصة عمان.

الجدول رقم (5-22): تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات

البيان	القيمة الثابتة B	قيمة t		معامل الانحدار	معامل التحديد R^2	المعنوية
		المحسوبة	الجدولية			
أثر اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي على التنبؤ بالفشل المالي للشركات	1.218	3.852	2.423	0.900	0.240	0.000

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss-25

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن قيمة t المحسوبة مقدرة ب (3.852) وهي قيمة أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.423)، كما أن مستوى الدلالة المعنوية بلغ (0.000) أقل من (0.05)، الأمر الذي يدل على معنويتها إحصائيا، **ومنه يتم قبول الفرضية الرئيسية:** يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لاعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي للشركاتالمدرجة في بورصة عمان.

وبلغ معامل الانحدار (0.900) وهي نسبة توضح أن الزيادة في اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي بوحدة انحراف معياري واحدة سيؤدي إلى زيادة التنبؤ بالفشل المالي للشركات، بنسبة 90%.أما معامل التحديد فبلغ 0.240 وهو ما يفسر 24% من التغييرات التي تطرأ على التنبؤ بالفشل المالي للشركات، في حين أن الباقي يؤول إلى عوامل أخرى لم يشتمل عليها نموذج الدراسة والخطأ العشوائي.

وبذلك تكون معادلة الانحدار كالتالي:

التنبؤ بالفشل المالي للشركات= 1.218 + 0.900 (اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي)

ثانيا. اختبار الفرضيات بالنسبة للشركات المدرجة في بورصة الجزائر

الجدول رقم (5-23): تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر تقييم الهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي على التنبؤ بالفشل المالي للشركات

البيان	القيمة الثابتة B	قيمة t		معامل الانحدار	معامل التحديد R^2	المعنوية
		المحسوبة	الجدولية			
أثر تقييم الهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي على التنبؤ بالفشل المالي للشركات	-0.666	23.449	4.032	1.156	0.993	0.000

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss-25

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة مقدرة ب (23.449) وهي قيمة أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (4.032)، ومستوى الدلالة المعنوية بلغ (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة المعنوية

(0.05)، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى:** هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للهيكل التنظيمي وقرار المدقق الخارجي بالاعتماد على عمل المدقق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

وبلغ معامل الانحدار (1.156) وهي نسبة توضح أن الزيادة في نسبة تقييم الهيكل التنظيمي للمدقق الداخلي بوحدة انحراف معياري واحدة سيؤدي إلى زيادة نسبة التنبؤ بالفشل المالي للشركات بنسبة 115.6% وهي قيمة معتبرة جدا.أما معامل التحديد 0.993 وهو ما يفسر 99.3% من التغييرات التي تطرأ على التنبؤ بالفشل المالي للشركات، في حين أن الباقي يؤول إلى عوامل أخرى لم يشتمل عليها نموذج الدراسة والخطأ العشوائي.

وبذلك تكون معادلة الانحدار كالتالي:

التنبؤ بالفشل المالي للشركات = −0.666 +1.156(تقييم الهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي)

الجدول رقم (5−24): تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر تقييم نطاق الوظيفة للمدقق الداخلي على التنبؤ بالفشل المالي للشركات

البيان	القيمة الثابتة B	قيمة t		معامل الانحدار	معامل التحديد R^2	المعنوية
		المحسوبة	الجدولية			
أثر تقييم نطاق الوظيفة للمدقق الداخلي على التنبؤ بالفشل المالي للشركات	−0.606	13.204	4.032	1.066	0.978	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss−25

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة مقدرة ب (13.204) وهي قيمة أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (4.032)، بينما مستوى الدلالة المعنوية بلغ (0.000) وهو أقل من (0.05)، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية:** هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لنطاق الوظيفة وقرار المدقق الخارجي بالاعتماد على عمل المدقق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

أما معامل الانحدار بلغ (1.066) وهي نسبة توضح أن الزيادة في نسبة تقييم نطاق الوظيفة للمدقق الداخلي بوحدة انحراف معياري واحدة سيؤدي إلى زيادة نسبة التنبؤ بالفشل المالي للشركات بنسبة

106.6% وهي قيمة معتبرة جدا. بينما معامل التحديد فبلغ 0.978 وهو ما يفسر 97% من التغييرات التي تطرأ على التنبؤ بالفشل المالي للشركات، في حين أن الباقي يؤول إلى عوامل أخرى لم يشتمل عليها نموذج الدراسة والخطأ العشوائي.

وبذلك تكون معادلة الانحدار كالتالي:

التنبؤ بالفشل المالي للشركات= −0.606 + 1.066 (تقييم نطاق الوظيفة للمدقق الداخلي)

الجدول رقم (5−25): تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر تقييم الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي على التنبؤ بالفشل المالي للشركات

البيان	القيمة الثابتة B	قيمة t		معامل الانحدار	معامل التحديد R^2	المعنوية
		المحسوبة	الجدولية			
أثر تقييم الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي على التنبؤ بالفشل المالي للشركات	0.422	7.387	4.032	0.858	0.932	0.002

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS 25

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة مقدرة ب (7.387) وهي قيمة أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (4.032)، بينما مستوى الدلالة المعنوية بلغ (0.002) وهو أقل من (0.05)، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة:** هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للكفاءة المهنية وقرار المدقق الخارجي بالاعتماد على عمل المدقق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

وبلغ معامل الانحدار(0.858) وهي نسبة توضح أن الزيادة في نسبة تقييم الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي بوحدة انحراف معياري واحدة سيؤدي إلى زيادة نسبة التنبؤ بالفشل المالي للشركات بنسبة 85.8%، وهي قيمة معتبرة. أما معامل التحديد فبلغ 0.932 وهو ما يفسر 93.2% من التغييرات التي تطرأ على التنبؤ بالفشل المالي للشركات، في حين أن الباقي يؤول إلى عوامل أخرى لم يشتمل عليها نموذج الدراسة والخطأ العشوائي.

وبذلك تكون معادلة الانحدار كالتالي:

التنبؤ بالفشل المالي للشركات=0.422 + 0.858 (تقييم الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي)

الجدول رقم (5-26): تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر العناية المهنية على التنبؤ بالفشل المالي للشركات

البيان	القيمة الثابتة B	قيمة t		معامل الانحدار	معامل التحديد R^2	المعنوية
		المحسوبة	الجدولية			
أثر تقييم العناية المهنية للمدقق الداخلي على التنبؤ بالفشل المالي للشركات	0.403	6.365	4.032	0.878	0.910	0.003

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss-25

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن قيمة t المحسوبة مقدرة ب (6.365) وهي قيمة أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (4.032)، كما أن مستوى الدلالة المعنوية بلغ (0.003) وهو أقل من (0.05)، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة:** هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للعناية المهنية وقرار المدقق الخارجي بالاعتماد على عمل المدقق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

وبلغ معامل الانحدار (0.878) وهي نسبة توضح أن الزيادة في تقييم العناية المهنية للمدقق الداخلي على التنبؤ بالفشل المالي للشركات بوحدة انحراف معياري واحدة سيؤدي إلى زيادة التنبؤ بالفشل المالي للشركات بنسبة 87.8%، أما معامل التحديد فبلغ 0.910 وهو ما يفسر 91.1% من التغييرات التي تطرأ على التنبؤ بالفشل المالي للشركات، في حين أن الباقي يؤول إلى عوامل أخرى لم يشتمل عليها نموذج الدراسة والخطأ العشوائيوهي قيمة كبيرة ومعتبرة،وبذلك تكون معادلة الانحدار كالتالي:

التنبؤ بالفشل المالي للشركات= 0.403 + 0.878 (تقييم العناية المهنية للمدقق الداخلي)

الجدول رقم (5-27): تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر تقييم الاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي على التنبؤ بالفشل المالي للشركات

البيان	القيمة الثابتة B	قيمة t		معامل الانحدار	معامل التحديد R^2	المعنوية
		المحسوبة	الجدولية			
أثر تقييم الاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي على التنبؤ بالفشل المالي للشركات	1.320	0.784	2.571	0.511	0.133	0.477

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss-25

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن قيمة t المحسوبة مقدرة ب (0.784) وهي قيمة أقل من قيمتها الجدولية البالغة (2.571)، كما أن مستوى الدلالة المعنوية بلغ (0.477) وهو أكبر من (0.05)، **وهذا ما يؤكد رفض الفرضية الخامسة:** هناك تأثير ذو دلالة إحصائية بين الاتساق والتنسيق وقرار المدقق الخارجي بالاعتماد على عمل المدقق في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

الجدول رقم (5-28): تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات

البيان	القيمة الثابتة B	قيمة t		معامل الانحدار	معامل التحديد R^2	المعنوية
		المحسوبة	الجدولية			
أثر اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات	-0.635	11.362	4.032	1.142	0.970	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss-25

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن قيمة t المحسوبة مقدرة ب (11.362) وهي قيمة أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (4.032)، كما أن مستوى الدلالة المعنوية بلغ (0.000) أقل من (0.05)، الأمر الذي

يدل على معنويتها إحصائيا، **ومنه يتم قبول الفرضية الرئيسية:** يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

وبلغ معامل الانحدار(1.142) وهي نسبة توضح أن الزيادة في اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي بوحدة انحراف معياري واحدة سيؤدي إلى زيادة التنبؤ بالفشل المالي للشركات، بنسبة 114.2% وهي قيمة كبيرة جدا.أما معامل التحديد فبلغ 0.970 وهو ما يفسر 97% من التغييرات التي تطرأ على التنبؤ بالفشل المالي للشركات، في حين أن الباقي يؤول إلى عوامل أخرى لم يشتمل عليها نموذج الدراسة والخطأ العشوائي. وبذلك تكون معادلة الانحدار كالتالي:

التنبؤ بالفشل المالي للشركات= −0.635 + 1.142 (اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي)

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة الميدانية تم توضيح أهم الأبعاد التي يعتمد ويركز عليها المدقق الخارجي لاتخاذ قرار الاعتماد على عمل المدقق الداخلي، والتي نص عليها المعيار الدولي للتدقيق رقم 610، حيث تم ترتيب أهميتها بالنسبة للمدقق الخارجي وإثبات وجود علاقة ارتباط وتأثير بين هذه العناصر كمتغير مستقل والتنبؤ بالفشل المالي للشركات كمتغير تابع. باستثناء بُعد تقييم الاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي والذي أثبت ضعف أهميته وعدم وجود ارتباط وتأثير بينه وبين التنبؤ بالفشل المالي.

وما يلاحظ من النتائج المتوصل إليها أن آراء عينتي الدراسة اختلفت في ترتيب أهمية الأبعاد الخمسة لتقييم المدقق الداخلي، فمدققي الحسابات الأردنيين تتطابق آراؤهم مع ما تم التوصل إليه في الدراسات السابقة. أما بالنسبة لمحافظي الحسابات الجزائريين فإن إيلاءهم أهمية لبعض الأبعاد على حساب الأخرى، يدل على أن إجاباتهم كانت نظرية فقط ولا يتم تطبيقها على أرض الواقع. وهذا ما يدل على عدم فهم وتطبيق المعايير الدولية للتدقيق بشكل صحيح في الجزائر، لعدم وجود هيئات رقابية صارمة وعدم وجود قوانين تضبط وتتابع عمل المدقق الخارجي.

وعلى الرغم من ذلك فإن ما توصلت إليه الدراسة هو أن لاعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي تأثير ذو دلالة إحصائية للتنبؤ بالفشل المالي للشركات، وهذا ما اتفقت عليه عينتي الدراسة (مدققي حسابات الشركات المدرجة في بورصة عمان ومحافظي حسابات الشركات المدرجة في بورصة الجزائر).

الخاتمة

نظرا لأهمية اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في إطار متطلبات معايير التدقيق الدولية في التقليل من الجهد المبذول وتكرار عمل المدقق الداخلي، والتركيز على مواطن الضعف في نظام الرقابة الداخلية بدل من إعادة وتكرار عمله من طرف المدقق الخارجي، وبعد توضيح أهمية هذا الاعتماد في المساعدة على انجاز عملية التدقيق بكفاءة وجودة عالية وبالتالي اكتشاف أي مؤشرات تدل على عدم استمرارية الشركات محل التدقيق والتنبؤ بفشلها المالي، وبعد التعرف على واقع هذه العلاقة من وجهة نظر المدققين الخارجيين في كل من الجزائر وعمان من خلال الدراسة الميدانية، تم الوصول إلى مجموعة مهمة من النتائج والتي زادت من أهمية الاهتمام بالعلاقة بين المدقق الخارجي والداخلي. وبالإضافة إلى هذه النتائج تم وضع جملة من الاقتراحات للنهوض بمهنة التدقيق في الجزائر نظرا لتأخرها عن باقي الدول في هذا المجال رغم تبنيها لبعض المعايير الدولية للتدقيق.

1. نتائج الدراسة

- **نتائج الدراسة النظرية**

✓ إن التنبؤ بالفشل المالي يعتبر مسؤولية المدقق الداخلي بالدرجة الأولى، وأي إخفاء للحقائق أو للوضعية المالية للشركة يمكن اكتشافه من خلال عمل المدقق الخارجي في نهاية السنة، وذلك من خلال التقرير الذي يعد من طرفه والذي يظهر ما إذا كانت القوائم المالية تعبر بشكل صادق عن الوضعية المالية للشركة أم لا؛

✓ إن قرار اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي يتم وفق متطلبات المعيار الدولي للتدقيق رقم 610 وذلك من خلال تقييم الهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي، وتقييم مدى تحلي المدقق الداخلي بالعناية والكفاءة المهنية اللازمة، بالإضافة إلى تقييم نطاق العمل ومدى الاتساق والتنسيق بين هذين الطرفين؛

✓ يعتمد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي بعد عملية تقييمه والتأكد من كفاءة وفعالية وظيفة التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية للشركة؛

✓ إن اعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي بعد تقييمه وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق يعمل على تعزيز الثقة في القوائم المالية المنشورة، وزيادة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الصائبة مما يؤدي إلى المحافظة على العديد من الأطراف (المستثمرين، مساهمين، حكومة، دائنين.....)؛

✓ يعتبر عامل الهيكل التنظيمي للتدقيق الداخلي من أهم الأبعاد التي يرتكز عليها المدقق الخارجي لتقييم عمل المدقق الداخلي، ومن أهم فقراته هو حرية المدقق الداخلي سواء من ناحية الوصول إلى

مجلس الإدارة ولجنة التدقيق أو من ناحية تواصله مع المدقق الخارجي، فالحرية هنا تعني استقلالية المدقق الداخلي؛

✓ يعتبر بعد العناية المهنية من بين أهم الأبعاد التي يعتمد عليها المدقق الخارجي في تقييم عمل المدقق الداخلي باعتبار أن التزام هذا الأخير بأخلاقيات المهنة (نزاهة، سرية.....) يعمل على زيادة ثقة المدقق الخارجي فيه وزيادة الاعتماد على عمله؛

✓ إن التواصل الدائم بين المدقق الداخلي والخارجي يعمل على تعزيز العلاقة بينهما، وبالتالي مساعدة الشركة على تحقيق أهدافها؛

✓ إن خضوع المدققين الداخليين لدورات تدريبية تتزامن مع التطورات الحاصلة في المهنة، بالإضافة إلى تمتّعهم بخلفية تعليمية جيدة وتحلّيهم بالنزاهة والاستقلالية عند أداء واجباتهم يعمل على زيادة اعتماد المدقق الخارجي على عملهم؛

✓ إن اعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي يعمل على تحسين نظام الرقابة الداخلية من خلال تقييمه كخطوة أولى لمعرفة نقاط القوة والضعف فيه، وهو ما يساعد المدقق الداخلي؛

✓ إن اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي يساعد على تجنب تكرار العمل وإضاعة الوقت؛

✓ إن اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي يزيد من كفاءة المدقق الداخلي، وبالتالي أداء مهامه بجودة عالية؛

✓ إن اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي يساعد على تقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة والتأكد من فعاليته؛

✓ إن اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي يعمل في النهاية على مساعدة المدقق في اكتشاف أي مؤشرات تدل على عدم استمرارية الشركة وفشلها في المستقبل القريب.

- **نتائج الدراسة الميدانية**

✓ إن درجة اهتمام المدققين الخارجيين للشركات المدرجة في بورصة عمان بـ (تقييم الهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي، تقييم نطاق وظيفة التدقيق الداخلي،تقييم الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي، تقييم العناية المهنية للمدقق الداخلي) من أجل تحديد مدى الاعتماد على عمله **كانت مرتفعة**؛

✓ إن درجة اهتمام المدققين الخارجيين للشركات المدرجة في بورصة عمان بتقييم مدى الاتساق والتنسيق بين المدقق الخارجي والداخلي من أجل تحديد مدى الاعتماد على عمله **كانت متوسطة**؛

✓ إن درجة اهتمام محافظي حسابات الشركات المدرجة في بورصة الجزائر بـ (تقييم الهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي، تقييم نطاق وظيفة التدقيق الداخلي، تقييم الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي، تقييم العناية المهنية للمدقق الداخلي، تقييم الاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي) من أجل تحديد مدى الاعتماد على عمله **كانت متوسطة**؛

✓ توجد **علاقة طردية متوسطة** بين كل من (تقييم الهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي، تقييم نطاق الوظيفة للتدقيق الداخلي، تقييم الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي، تقييم العناية المهنية للمدقق الداخلي) والتنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصة عمان؛

✓ **عدم وجود علاقة ارتباط** بين تقييم الاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي والتنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصة عمان؛

✓ توجد **علاقة طردية متوسطة** بين اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي والتنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصة عمان؛

✓ توجد **علاقة طردية متوسطة** بين كل من (تقييم الهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي، تقييم نطاق الوظيفة للتدقيق الداخلي، تقييم الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي، تقييم العناية المهنية للمدقق الداخلي) والتنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصة الجزائر؛

✓ **عدم وجود علاقة ارتباط** بين تقييم الاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي والتنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصة الجزائر؛

✓ توجد **علاقة طردية قوية** بين اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي والتنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصة الجزائر؛

✓ إن اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي **له تأثير** ذو دلالة إحصائية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصتي عمان والجزائر من خلال عدة أسس(الهيكل التنظيمي لقسم التدقيق الداخلي، العناية المهنية للمدقق الداخلي، نطاق الوظيفة والكفاءة المهنية)؛

✓ أما بالنسبة لمعيار الاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي **فليس له تأثير** في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصة عمان من وجهة نظر مدققين ومحافظي الحسابات لعينة الدراسة.

2. اقتراحات الدراسة

✓ زيادة الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي ودعم استقلاليتها من خلال وضع وسن معايير خاصة بهذا الشأن، لأن فعالية هذه الوظيفة ووجود نظام رقابة داخلية كفؤ بالشركة سيعمل على النهوض بالشركة وتحقيق أهدافها، وكذا مساعدة المدقق الخارجي وتخفيف الضغط عليه؛

✓ لتحسين عمل المدقق الداخلي وضمان استقلاليته يمكن اللجوء إلى مدقق يقوم بعمليات التدقيق الداخلي على مدار السنة من خارج الشركة، وعدم الاعتماد على أحد موظفيها. وعلى القائمين بالمهنة تعزيز هذه الفكرة وتطبيقها، لما لها من آثار ايجابية على الشركة، المدقق ومهنة التدقيق للنهوض بها وإبعادها عن الشبهات؛

✓ ضرورة تمتع المدقق الداخلي إجمالا بالاستقلالية والموضوعية، الكفاءة والعناية المهنية وكذا معرفته بنطاق عمله حتى يقوم بوظيفته على أكمل وجه، وهذا ما يعزز ثقة المدقق الخارجي فيه ويزيد من الاعتماد عليه للنهوض بمهنة التدقيق وتفادي إفلاس الشركات، والتي تؤدي في الغالب إلى أزمة مالية يمكنها الامتداد إلى دول العالم أجمع؛

✓ جعل عمل المدقق الخارجي على فترات خلال السنة أقلها نصف سنوية أو بالثلاثي حتى يتدارك أصحاب الشركة أي خلل يتم اكتشافه من طرف المدقق وعدم ترك المشاكل حتى تتفاقم ويصعب حلها.

✓ على المدققين الاهتمام بتطبيق معايير التدقيق الدولية خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي؛

✓ الحرص على زيادة التنسيق والتعاون بين المدقق الخارجي والداخلي مع الحفاظ على استقلالية كل منهما، واستفادة كل طرف من مزايا الطرف الآخر؛

✓ ضرورة التعاون بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي لما يضمن تغطية أشمل لإكمال التدقيق وتقليل المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها الشركة؛

✓ زيادة الاهتمام وتشجيع الاتساق والتنسيق بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي من خلال الاهتمام بعقد اجتماعات دورية، دون المساس باستقلالية كل واحد منهم، وذلك للأهمية الكبرى للقاء المتكرر بينهما في فهم الشركة وأعمالها بشكل أكبر ومن ثم زيادة فعالية العملية التدقيقية والخروج برأي محايد حول عدالة القوائم المالية؛

✓ زيادة الاهتمام بتوضيح العلاقة بين المدقق الداخلي والخارجي، وتحديد مجالات التعاون بينهما لتحقيق أكبر فائدة ممكنة لهما وللشركة؛

✓ ضرورة الاهتمام بتقييم عمل المدقق الداخلي من طرف المدقق الخارجي، لوجود تباين في درجة أهمية الأسس المعتمدة لتقييم عمل المدقق الداخلي وفق معيار التدقيق الدولي رقم (610) حسب آراء عينات الدراسات، وكذا التباين في أهمية الفقرات ضمن الأساس الواحد؛

✓ ضرورة الاهتمام بتطوير العلاقة بين المدقق الخارجي والداخلي وضبطها لما لها من أهمية بالغة للعديد من الأطراف، وأهمها المدقق الخارجي وإدارة الشركة،إذ أن الاعتماد على عمل المدقق الداخلي **الكفء** يعمل على التقليل من ازدواجية العمل، والجهد المبذول والوقت المستغرق للعملية التدقيقية مما يؤدي إلى تركيز الجهود على أمور جوهرية وتخفيض التكاليف على الشركة، وتحقيق أهدافها بما يضمن استمراريتها في النشاط، والتنبؤ بأي خلل يقع لها وتصحيحه في الوقت المناسب؛

✓ عقد دورات تدريبية كل فترة للمدققين لمعرفة مستجدات المهنة والاطلاع على ما صدر أو عدل من معايير وقوانين تخص مهنتي التدقيق والمحاسبة؛

✓ من الضروري ربط الجامعة بالهيئات المهنية وممارسي مهنة التدقيق، من خلال عقد ملتقيات أو ندوات علمية تعمل على التوعية والتنويه لضرورة الالتزام بالمعايير الدولية وكل ما هو ضروري لممارسة المهنة على أكمل وجه؛

✓ فرض عقوبات على كل مدقق مخالف لتعليمات المعايير المطبقة في البلد، أو عدم التزامه بأخلاقيات المهنة من نزاهة وسرية وكفاءة؛

✓ ضرورة الاهتمام بمهنة التدقيق في الجزائر، من خلال إنشاء هيئات متابعة ومراقبة لعمل محافظي الحسابات؛

✓ توعية محافظي الحسابات الجزائريين لأهمية تطبيق معايير التدقيق الدولية التي تم تبنيها، لما لها من فوائد في تنظيم المهنة وزيادة الشفافية؛

✓ تكييف الظروف المناسبة من أجل تطوير مهنة التدقيق في الجزائر، لأهميتها البالغة للنهوض بالاقتصاديات؛

✓ فرض عقوبات صارمة على المدقق الخارجي أو حتى الداخلي عند إخفائه الوضع الحقيقي للشركة وتورطه في ذلك مما يعمل على ردعه، كأن يشطب نهائيا من مزاولة المهنة بالإضافة إلى الغرامات المالية (المادية)؛

✓ ضرورة توعية جميع الفئات للأهمية البالغة لمهنة التدقيق في استقرار اقتصاد الدول على مستوى العالم.

3. آفاق الدراسة

نظرا لأهمية العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي، وذكر أهميتها في التنبؤ بالفشل المالي للشركات في هذه الدراسة، يمكن اقتراح بعض المواضيع المكملة على النحو التالي:

- ✓ نموذج مقترح لإنجاز عملية التدقيق بالتعاون بين المدقق الخارجي والداخلي.
- ✓ دور لجان التدقيق في تدعيم العلاقة بين المدققين الخارجيين والداخليين.
- ✓ دور العلاقة بين المدققين الخارجيين والداخليين في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات.
- ✓ أثر العلاقة ببن المدقق الداخلي والخارجي في زيادة كفاءة المدقق الداخلي.

المراجع

1. المراجع باللغة العربية

1.1. الكتب

1. أحمد عبد المولى الصباغ وآخرون، **أساسيات المراجعة ومعاييرها**، مصر، 2008.
2. أحمد قايد نور الدين، **التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية**، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
3. تامر مزيد رفاعه، **أصول تدقيق الحسابات وتطبيقاته على دوائر العمليات في المنشأة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.
4. ألفين أرينز، جيمس لوبك، ترجمة محمد محمد عبد القادر البسيطي، أحمد حامد دجاج، **المراجعة مدخل متكامل**، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002.
5. أحمد عبد المولى الصباغ وآخرون، **أساسيات المراجعة ومعاييرها**، مصر، 2008.
6. حسين يوسف القاضي وآخرون، **التدقيق الداخلي**، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2008.
7. حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
8. خالد توفيق الشمري، **التحليل المالي والاقتصادي (في دراسات تقييم وجدوى المشاريع)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
9. خالد راغب الخطيب، **مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
10. خلف عبد الله الواردات، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA**، العراق للنشر والتوزيع، العراق، 2014.
11. رأفت سلامة محمود وآخرون، **علم تدقيق الحسابات**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
12. رزق أبو زيد الشحنة، **تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
13. رشا حمادة، علي يوسف، **المدخل المعاصر التحليل ودوره في الأسواق المالية**، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، سوريا، 2013.

14. زاهر الرمحي، **الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية**، الطبعة الأولى، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.

15. زاهره عاطف سودا، **مراجعة الحسابات والتدقيق**،الطبعة الأولى، دارالراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

16. السيد أحمد لطفي أمين، **إجراءات المراجعة الخارجية للقوائم المالية لمنشآت الأعمال**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1995.

17. طارق عبد العظيم أحمد عبدوه، **الأصول العلمية والعملية للمراجعة مع الإشارة إلى بيئة المراجعة في بورصة الأوراق المالية**، الناشر مكتبة الجامعة بينها، مصر، 2011-2012.

18. عبد الرزاق محمد عثمان، **أصول التدقيق والرقابة الداخلية**، الطبعة الأولى، الدار النموذجية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، لبنان، 2011.

19. عبيد سعد شريم، لطف حمود بركات، **أصول مراجعة الحسابات**،الطبعة الثالثة، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، 2011.

20. عطى الله علي الزبون، **استراتيجيات التحليل المالي**، دار المتنبي للطباعة والنشر والتوزيع، إربد، الأردن، 2010.

21. فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008.

22. محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

23. محمد خضر الهواري، محمد توفيق محمد، **دراسات في المراجعة أصول المراجعة والرقابة الداخلية التأصيل العلمي والممارسة العلمية**، مكتبة الشباب، القاهرة، مصر، 1999.

24. محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

25. محمد مدحت غسان الخيري، **التحليل المالي (الكشف عن الانحراف والاختلاس)**، الصايل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

26. منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، الطبعة الأولى، مطبعة الطليعة، عمان، الأردن، 2000.

27. نصر الهواري محمد، محمد توفيق محمد، دراسات في المراجعة– **أصول المراجعة والرقابة الداخلية التأصيل العلمي والممارسة العلمية**، مصر، 1999.

28. وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

2.1. الرسائل الجامعية

1. أحمد نقاز، المراجعة **الداخلية مدخلا لإدارة رشيدة لشركات التأمين الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016.

2. آدم الطيب حماد حامد، **دور جودة المراجعة الخارجية في الحد من مخاطر التوريق لضمان استمرارية المنشأة –دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة السودانية–**، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2017.

3. أسامة محمد حسن مهدي، **أساليب التحليل المالي الحديثة ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي لبعض شركات المساهمة السعودية**، أطروحة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2014.

4. أسماء بودونت، **محاولة صياغة مؤشرات قياس جودة التدقيق (دراسة ميدانية في الجزائر)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص محاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016.

5. آسيا هيري، **فعالية التدقيق الخارجي وفق أخلاقيات المهنة في تحسين جودة معلومات تقرير المدقق –دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر،2018.

6. انتصار سليماني، **التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية –تطويع النماذج حسب خصوصيات البيئة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، شعبة اقتصاد مالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2016.

7. أوس ملوكي، **دور التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف حوكمة البنوك – دراسة حالة عينة بنوك تجارية جزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2016.

8. خالد مسيف، **دور تكنولوجيا المعلومات في تطبيق المعايير الدولية للتدقيق ISA– دراسة مقارنة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.

9. خالد هادفي، **مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة: مؤسسة اقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019.

10. دلال العابدي، **حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016.

11. سارة حدادي، **دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسة المحاسبة الإبداعية والحد من أثارها على جودة المعلومات المالية –دراسة حالة مجموعة من شركات محافظة الحسابات والشركات الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص بنوك ومحاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2020.

12. سارة طبيب، **دور إدارة المخاطر المالية في حماية المؤسسة الاقتصادية من الفشل المالي – دراسة حالة عينة من المؤسسات الصناعية في الجزائر**–، أطروحة دكتوراه غير منشورة،تخصص مالية ومحاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2017.

13. سعاد عوف الله، **استراتيجيات إدارة التعثر المصرفي – تجارب دل عربية** –، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2017.

14. سعيدة رحيش، **قدرة التحليل المالي الحديث على التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين–دراسة ميدانية**–، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2020.

15. سمير لقويرة، **مساهمة معايير أدلة الإثبات في تحسين جودة التدقيق الخارجي، دراسة ميدانية لآراء عينية من المدققين الخارجيين في الشرق الجزائري**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، شعبة تدقيق محاسبي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2019.

16. عامر حاج دحو، **التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية –دراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية معسكر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018.

17. عائشة لشلاش، **جودة التدقيق الخارجي في إطار تبني حوكمة المؤسسات–دراسة ميدانية،** أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص إدارة أعمال، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2018.

18. عبد الرزاق مريخي، **الإنذار بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية بتطبيق مقاربة الشبكات العصبية الاصطناعية – حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020.

19. عبد الواحد محمد، **محاولة لتقييم حوكمة نظم المعلومات من خلال التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة Evolutec International**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص محاسبة، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018.

20. علي بحري، **التحليل المالي كوسيلة مساعدة في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2019.

21. عمر ديلمي، **نحو تحسين أداء المراجعة المالية في ظل معايير المراجعة الدولية – دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2017.

22. عمر شريقي، **التنظيم المهني للمراجعة – دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية،** أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2012.

23. لخضر لعروس، **دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة مظاهر الغش المالي والمحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.

24. ناصر الدين ديلمي، **دور مراجع الحسابات في تعزيز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية –دراسة تطبيقية على أراء مراجعي الحسابات في الجزائر–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عباس فرحات، سطيف1، الجزائر، 2018.

25. نجاة التونسي، **مردودية مدقق الحسابات في ظل تبني المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) –دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص التدقيق والنظام المحاسبي المالي الجديد، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016.

26. نور الهدى بهلولي، **أثر تبني معايير التدقيق الدولية في تطوير مهنة التدقيق المحاسبي بالجزائر– دراسة استقصائية لعينة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص محاسبة ومالية وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2017.

3.1. المجلات والدوريات

1. أحمد فارس القيسي، **هل تملك النماذج المبنية على النسب المالية قدرة تنبؤية على التمييز بين الشركات المتعثرة وغير المتعثرة؟ (دراسة مقارنة بين نموذج مشتق من النسب المالية للشركات الصناعية الأردنية ونموذج ألتمان)**، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، المجلد 43، العدد 1، 2016.

2. احمد محمد العمري، فضل عبد الفتاح عبد المغني، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الأردن، المجلد 2، العدد 3، 2006.

3. أحمد نقاز، **دراسة أبعاد الاستفادة من عمل المدقق الداخلي في ضوء المعيار الدولي للتدقيق 610**، مجلة دراسات –العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، المجلد 9، العدد 1، جانفي 2018.

4. الأخضر لقليطي، لحسن دردوري، **دور المنظمات المهنية الدولية للمراجعة في تطوير المهنة**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 20، العدد 01، جامعة باتنة 1، جوان 2019.

5. آشتي عبد الستار، عبد الغني البريفكاني، **أنموذج Altman بين النظرية والتطبيق دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الأهلية للتنبؤ بالفشل المالي**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد1، العدد 37، 2017.

6. بشرى نجم عبد الله المشهداني، ضمياء محمد جواد الشذر، **مفهوم وأهمية الكشف عن احتمالات فشل الشركات المساهمة –نموذج مقترح للتطبيق في البيئة العراقية**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، مجلد 20، العدد 75، 2014.

7. بلقاسم بوفاتح، عبد القادر بلعربي، **التكامل بين التدقيق الخارجي والآليات كأساس لتفعيل حوكمة المؤسسات، دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لمنطقة الجنوب الشرقي (الأغواط، غرداية، ورقلة)**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، العدد 06، ديسمبر 2016.

8. ثامر مهدي محمد صبري، **أهمية استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي في تقييم قدرة الشركات على الاستمرار أو فشلها المالي**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، المجلد 10، العدد 3، 2018.

9. جليلة زوهري، **أثر الإصلاحات المحاسبية والمالية على مهنة التدقيق في الجزائر**، مجلة الباحث الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، العدد04، ديسمبر 2015.

10. الحاج خليفة، حسين تراري مجاوي، **تقدير نموذج إحصائي للتنبؤ بمخاطر الفشل المالي للمؤسسات بواسطة التحليل اللوجستي – دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات خلال الفترة (2009–2014)**، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 12، جوان 2017.

11. حازم أحمد فروانة، **أثر اعتماد المصارف الفلسطينية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية**، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، مجلد 10، عدد 3، سبتمبر 2018.

12. حولي محمد، **معايير المراجعة الدولية: المفهوم، المضمون وكيفية التبني**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، جامعة باتنة 1، الجزائر، العدد الثاني، جوان 2015.

13. حيدر عباس العطار، **تحليل العلاقة بين تقارير المدقق الخارجي وضعف نظام الرقابة الداخلية في ضوء استخدام المعايير المحاسبية –دراسة ميدانية على آراء المدققين الخارجين بالمؤسسات الحكومية–**، تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، العدد 119، المجلد 37، 2018.

14. خالد أحمد محمد حمودة، فاطمة شادي هدية حسن، زهرة عبد السلام محمد حمودة، **دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية (دراسة تطبيقية داخل مؤسسات التعليم العالي التقني والفني)**، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع،مركز العلوم والتقنية للبحوث والدراسات، العدد الخامس، 2018.

15. خمائل إبراهيم شاكر، موفق عبد الحسين محمد، **مسؤولية إدارة الشركة عن الالتزام بفرض الاستمرارية عند إعداد بياناتها المالية، فحص تطبيقي في عينة من الشركات المساهمة المختلطة،** مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبة والمالية، جامعة بغداد، العراق، المجلد الثامن، العدد 23، الفصل الثاني، 2013.

16. خير الدين قريشي، محمد جموعي قريشي، **تقييم ملاءمة معلومة التدفق النقدي في مجال التنبؤ بالفشل المالي، دراسة عينة من الشركات الجزائرية في الفترة 2003-2010**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر ،المجلد 02، العدد 1، 2016.

17. رافعة إبراهيم الحمداني، ياسين طه ياسين القطان، است**خدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي: دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 5، العدد 10، 2013.

18. رشيد حفصي، **استخدام النماذج الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة شركة بيوفارم الجزائر خلال الفترة 2017-2019**، مجلة التنظيم والعمل، جامعة معسكر، الجزائر، المجلد 9، العدد 1، 2020.

19. رضوان العمارة، حسين قصري، **دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 37، العدد 5، 2015.

20. زينب شلال عكار، ثائر خلف خشان، **استعمال نموذج (Altman Z-3) للتنبؤ بالفشل المالي في بورصة عمان للأوراق المالية-دراسة تطبيقية في قطاع الفنادق والسياحة**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد 15، العدد 47، ج 1، 2019.

21. سامي زيادي، يحيى سعيدي، **أهمية الاعتماد على معايير التدقيق الدولية (ISA) لإصلاح وتطوير مهنة التدقيق في الجزائر-دراسة ميدانية لآراء عينة من مدققي الحسابات**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر،العدد الاقتصادي 33 (02)، 2017.

22. سعاد شدري معمر، فضيلة زواوي، خالد حروزي، **دور إدارة المخاطر المالية والإنذار المبكر في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة**، مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 02، العدد 02، 2020.

23. عاطف البواب، **دور عناصر الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة (COSO) في تحسين أداء المدقق الخارجي- دراسة ميدانية على المحاسبين القانونيين الأردنيين**، مجلة دراسات: العلوم الإدارية الجامعة الأردنية، الأردن، المجلد 42، العدد 2، 2015.

24. عباس علوان شريف المرشدي، **استعمال أنموذج (Sherrod) للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية الخاصة في العراق -بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية والعلوم الهندسية، العراق، المجلد26، العدد 1، 2018.

25. عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، **دور استخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2018.

26. عبد الشكور عبد الرحمن موسى الفرا، **أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الاسمنت -دراسة تحليلية على القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الاسمنت باستخدام نموذج Altman Z-score 2000 ونموذج Springate 1978**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر،العدد السابع، جوان 2017.

27. عبد الفتاح سعيد السرطاوي، عادل عيسى حسان، **التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية في فلسطين، دراسة حالة شركات الأدوية المدرجة في بورصة فلسطين**

للفترة ما بين 2010-2017، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، ديسمبر 2019.

28. عبد القادر قادري، **دراسة مقارنة بين معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية في كيفية إعداد تقرير التدقيق**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، جامعة مستغانم، الجزائر، العدد الثاني، 2016.

29. عبد النور جعفر، العربي غويني، شافية جاب الله، **استخدام أساليب التحليل المالي الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي – دراسة حالة مؤسسة صيدال-**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي،القليعة، الجزائر، المجلد 16، العدد 1، جوان 2019.

30. عبد النور جعفر، كمال بن موسى، **توظيف مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي بالمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة 2013-2016 بتطبيق نموذج ALTMAN، SHERROD،KIDA**، مجلة المدبر، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، الجزائر،العدد 7، ديسمبر 2018.

31. عثمان عبد القادر حمه أمين وآخرون، **أهمية التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر والفشل المالي للشركات المساهمة (دراسة ميدانية في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار)**، مجلة جامعة التنمية البشرية، كردستان العراق، العراق، المجلد 1، العدد 3، 2015.

32. علاء الدين جبل وآخرون، **دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات – دراسة تطبيقية على شركات الغزل والنسيج التابعة للقطاع العام**، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، مجلد 31، العدد 95، 2009.

33. علي بحري، **تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة تطبيقية في مؤسسة مطاحن الحضنة للفترة 2011-2016**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد الاقتصادي 35 (01)، 2018.

34. علي حسين الدوغجي، **آليات حوكمة الشركات التي تؤثر في اتخاذ المدقق الداخلي للقرار الأخلاقي**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، المجلد 16، العدد 59، 30 سبتمبر 2010.

35. علي سليمان النعامي، **نموذج محاسبي مقترح للتنبؤ بتعثر الشركات المساهمة العامة**، مجلة تنمية الرافدين، فلسطين، 83 (28)، 2006.

36. علي سليمان النعامي، **مجالات مساهمة المعايير المهنية العامة للمراجعة على جودة وتحسين الأداء المهني للمراجع الخارجي، دراسة ميدانية على المراجعين لمحافظات غزة- فلسطين**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، فلسطين، المجلد الثاني، العدد 6، حزيران 2016.

37. علي شاهين، جهاد مطر، **نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)،جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، مجلد 25 (4)، 2011.

38. علي صوشة مارية، تطوير **تنظيم مهنة المحاسبة بالجزائر في ضوء متطلبات المعيار الدولي للتعليم المحاسبي IES7**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، العدد 18، 2017.

39. عماد صالح نعمة، مصطفى سعيد حسن، **أثر مقاييس جودة الأرباح المحاسبية في فاعلية نموذج Z-Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي، دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، المجلد 15، العدد 48، ج 2، 2019.

40. عمر شريقي، **التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة بين مسؤولية المدقق والإدارة في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم 570 "المنشأة المستمرة" والتشريع الجزائري**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد التاسع عشر، جوان 2016.

41. عمر علي كامل الدوري، **التطور التاريخي للتدقيق – منظور اقتصادي سياسي**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، مركز أبحاث فقه المعاملات، سوريا، العدد 26، يوليو 2014.

42. غالب شاكر بحيت، **استخدام نموذج sherrord للتنبؤ بالفشل المالي دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2009-2013)**، مجلة الكوث للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، العدد 19، 2015.

43. لحسن بوطوال، **التكامل بين التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي وانعكاساته على الأداء الرقابي وتكلفته**، المجلة المغربية للقانون الإداري والعلوم الإدارية، الدار البيضاء، المغرب، العدد 1، 2016.

44. ماجدة عبد المجيد أحمد، هلال يوسف صالح، **استخدام النماذج الكمية ومؤشرات التدفقات النقدية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية السودانية 2012-**

2014، مجلة العلوم الاقتصادية، عمادة البحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، المجلد 17 (2)، 2016.

45. محمد بن لدغم، محمد أمين لعريجي، **مساعدة التدقيق الداخلي للتدقيق الخارجي من أجل تحسين الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة استبيان موجه لعينة من المدققين الخارجيين (محافظي الحسابات) بولاية تلمسان**، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2018.

46. محمد حولي، **معايير المراجعة الدولية: المفهوم، المضمون وكيفية التبني**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، جامعة باتنة 1، الجزائر، العدد الثاني، جوان 2015.

47. محمد عبد الله إبراهيم، حسن فائز حسين، **تحديد أوجه التشابه بين معايير الـ IIA ودليل عمل وحدات التدقيق الداخلي في العراق**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، العراق، المجلد الثالث عشر، العدد 43، الفصل الثاني 2018.

48. محمد عبد الفتاح إبراهيم، **نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية**، ورقة بحثية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، مصر.

49. محمد ياسين الرحاحلة، خالد بن حمد الرواحي، **المقومات الأساسية للتدقيق الداخلي ومدى توفرها في وزارات الخدمة المدنية بسلطنة عمان**، المجلة العربية للمحاسبة، قسم المحاسبة، جامعة مجلس التعاون، البحرين، مايو 2008.

50. محمد يزيد صالحي، **واقع تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية دراسة ميدانية على مجموعة من الشركات**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الاقتصادية، فلسطين، المجلد الثاني، العدد 5، حزيران 2016.

51. محمود عزت اللحام، أيمن هشام عزريل، **دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادي، دراسة ميدانية في الشركات التجارية في محافظة نابلس**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد التاسع والأربعون، 2016.

52. مرتضى محمد شاني، **التنبؤ بالفشل المالي من خلال بعض عناصر القوائم المالية، بحث تطبيقي في بعض الوحدات الاقتصادية في القطاع الخاص**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، المجلد 16، العدد 50، ج 1، 2020.

53. مصطفى طويطي، **استخدام التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات كأسلوب للتمييز بين المؤسسات – بناء نموذج إحصائي للتمييز بين المؤسسات الفاشلة والسليمة**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد 10، العدد 1، 2017.

54. مليكة زغيب، نعيمة غلاب، **مدى فاعلية نموذج ألتمان ونموذج هولدر في التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسات البناء والأشغال العمومية الجزائرية – دراسة ميدانية**، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب، العدد الرابع، الجزء الثاني، سبتمبر 2015.

55. نجاة تونسي، **تدقيق الحسابات وتقييم نظام الرقابة الداخلية**، مجلة المالية والأسواق، المجلد 2، العدد 4، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016.

56. هيبة صنهاجي، عبد القادر عوادي، محمد العيد عمامرة، **أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في تحسين جودة التدقيق الخارجي**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2017.

57. وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار، **استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية: دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، مجلد32، العدد 100، 2010.

58. يوسف محمود جربوع، اعتدال محمد سعيد الحلو، **دور المراجعة الداخلية والخارجية في قياس الكفاءة والفاعلية وتقييم الأداء في المشروعات الاقتصادية في فلسطين**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد العاشر، 2005.

4.1. المؤتمرات والملتقيات العلمية

1. إيمان بن قارة، **مدى توافق مهنة التدقيق في الجزائر مع المعايير الدولية للتدقيق –دراسة ميدانية**، المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 4 و5 ديسمبر 2012.

2. راضية بغدود، نوال صبايحي، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية**، الملتقى الدولي حولإدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 26–27 نوفمبر 2013.

3. زينب حوري، **التدقيق بين الماضي والحاضر**، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر–الواقع والآفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، يومي 11 و12 أكتوبر 2010.

4. سارة بن التومي، سمية فوضيلي، **دور التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات**، المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 04–05 ديسمبر 2012.

5. سفيان بن عبد العزيز، **المراجعة الداخلية كرافد لتثبيت ركائز الحوكمة المؤسسية في المؤسسات الاقتصادية**، المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، يومي 04 و05 ديسمبر2012.

6. الشريف ريحان وآخرون، **الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية – من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج**، ملتقى وطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، يومي 21 – 22 أكتوبر 2012.

7. عبد الرحمان العايب، أسماء جعفري، **حوكمة الشركات كحل للحد من ظاهرة التعثر المالي للشركات العائلية –حالة شركة عائلية متعثرة**، الملتقى الوطني الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، بين المقاربات النظرية والممارسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، يومي 07 و08 ديسمبر 2016.

8. عبد الكريم مقراني، عمر قمان، **أهمية الإصلاحات المتعلقة بمهنة التدقيق في الإشراف والمراقبة في تجسيد تطبيق النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS–IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA): التحدي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، يومي 13 و14 ديسمبر2011.

9. محمد براق، عمر قمان، **دور حوكمة الشركات في التنسيق بين آليات الرقابة الداخلية والخارجية للحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال، يومي 06–07 ماي 2012.

5.1. القوانين والهيئات الرسمية

1. الاتحاد الدولي للمحاسبين، **إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكد وقواعد أخلاقيات المهنية**، الجزء الأول، طبعة 2008، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مجموعة طلال أبو غزالة، عمان، الأردن.

2. **الإطار المهني الدولي لممارسة أعمال التدقيق الداخلي IPPF**، مؤسسة الأبحاث التابعة لجمعية المدققين الداخليين، الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة جمعية المدققين الداخليين في لبنان، بيروت، النسخة الثالثة، مارس 2012.

3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07، 2 فبراير سنة 2011.

4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، 11 يوليو سنة 2010.

5. جمعية المدققين الداخليين، **المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي(المعايير)**، لبنان.

6. **دليل استخدام معايير التدقيق الدولية للتدقيق على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم**، الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، المجلد الأول– المفاهيم الأساسية، الطبعة الثالثة، 2011.

7. **كتاب إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة**، قواعد السلوك الأخلاقي معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، إصدار 2010.

6.1. المواقع الالكترونية

1. الموقع الرسمي لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، https://jacpa.org.jo

2. الموقع الرسمي لهيئة الأوراق المالية الأردنية، https://www.jsc.gov.jo

3. الموقع الرسمي لبورصة الجزائر، https://www.sgbv.dz/ar/

4. الموقع الرسمي للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، https://cn-cncc.dz/

2. المراجع باللغة الأجنبية:

2.1. Livres:

1. **Advanced Auditing**, lovely professional university, Punjab, India, 2013.
2. **Auditing And Assurance**, Paper2, The Institute OF chartered Accountants OF India, New Delhi.
3. Edward I. Altman, Edith Hotchkiss, **Corporate Financial Distress and Bankruptcy: Predict and Avoid Bankruptcy, Analyze and Invest in Distressed Debt,** Third Edition, john Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, 2006.
4. Edward I. Altman, **Predicting Financial Distress of Companies: Revisiting the Z-Score and Zeta Models**, New York University, USA, July 2000.
5. **Fandamentalas Of Accounting and Auditing**, paper 4, The Institute Of company Secretaries Of INDIA, 2014.
6. Jacques Renard, **Théorie et pratique de l'audit Interne,** 3ème édition, mise à jour et enrichie primé par l'IFACI, Edition d'Organisation, Paris, 2000.
7. Jaques Renard, **Théorie et Pratique de L'Audit Interne,** 8ème édition, Eyrolles, Paris, 2013.
8. Mohamed Hamzaoui, **AUDIT: Gestion des Risques d'Entreprise et Contrôle Interne, Normes ISA 200, 315, 330 et 500**, Village Mondial, Paris, 2005.
9. Mokhtar Belaiboud, **Pratique de l'Audit: Conforme au normes IAS/IFRS et au SCF,** Berti Edition, Alger, 2011.
10. P. schick , J. vera, O. bourrouilh- parége, **Audit interne et référentiels de risques**, Dunod, Paris, 2010.
11. Rick Hayes, Roger Dassen, Arnold Schilder, Philip Wallage, **Principles of Auditing: An Introduction to International Standards on Auditing,** Second Edition, Prentice Hall, États-Unis, 2006.
12. Robert obert , Marie pierre Mairesse, **Comptabilité et Audit, Manuel et Applications,** 3ème Edition, Dunod, Paris, 2010.
13. Robert Obert, Marie-Pierre Mairesse, **Comptabilité et audit -Manuel Et Applications,** 2ème édition, Dunod, Paris, 2009.
14. Tokiniaina Rananjason Ralaza, Marie-Christine Rosier, Guillaume Saby, **Comptabilité et Audit**, Eyrolles, Paris, 2015.

2.2. Thèses de Doctorat :

1. Daniela Hoxha, **Altmans Z-score (Prediction of Corporate bankruptcy),** Graduation Project, Department of Banking and Finance, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Near East University, July 2008.
2. Meriem Chekroun, **Le rôle de L'audit interne dans le pilotage et la performance du système de contrôle interne : cas d'un échantillon d'entreprises algériennes**, Thèse De doctorat En Sciences De Gestion LMD, Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion, Université Abou Bekr Belkaid de Tlemcen, 2014.
3. Siti Zabedah Saidin, **The Relationship between Internal and External Auditors of Local Authorities in England and Malaysia**, PhD thesis of Philosophy, The University Of Sheffield, Management School, 2010.

2.3. Revues & Articles:

1. Abou Bakr Essedik Kidaouene, Hadj Kouider Gourine, **The role of the internal audit function in the activation of corporategovernance(According to the new standards of internal audit2017)**,journal of Economic studies, Ziane Achour University, Djelfa, vol.10, N°1. 2016.
2. Ahmed Zaghdar, Boualem Salih , **Internal Auditing as a Main Mechanism for CorporateGovernance to Enhance the Organization's Preformance,** Revue Algérienne de la mondialisation et des politiques économiques, N 06, 2015.
3. Bashar Yaser Almansour, **Empirical Model for Predicting Financial Failure**, American Journal of Economics, Finance and Management, Vol. 1, No. 3, 2015.
4. Diana dumitrescu, Nicolae Bobiţan, **Cooperation and coordination between internal and external auditing,** Annals of the "constantin brâncuşi" university of târgujiu, economy series, Issue 1, 2016.
5. Eko Suyono, Eko Hariyanto, **relationship between internal control, internal audit, and organization commitment whith good governance: Indonesian case**, China-USA Business Review, Vol. 11, No. 9, September 2012.
6. Firas A. N. Al-Dalabih, **The Role of External Auditor in Protecting the Financial Information Listed in the Financial Statements in the Jordanian Industrial Companies,** Journal ofModern Accounting and Auditing, Vol. 14, No. 1, January 2018.
7. Hamid Waqas, Rohani Md-Rus, **Predicting financial distress: Importance of accounting and firm-specific market variables for Pakistan's listed firms, Cogent Economics & Finance**, Cogent Economics & Finance, November 2018.
8. Khaled Salmen and others, **An Empirical Invistigation of Determinants Associated with Audit Report Lag in Jordan**, Jordan Journal of Business Administration, Volume 11, No. 4, 2015.

9. L. N. Nasta, C. T. Ladar, **convergences and divergences between internal and external audit on international context,** AGORA International journal of administration sciences, Agora University Press, Romania, N° 1, 2015.
10. Li-Jen Ko, Edward J. Blocher, P. Paul Lin, **Prediction of Corporate Financial Distress: An Application of the Composite Rule Induction System,** The International Journal of Digital Accounting Research, Vol. 1, No. 1.
11. Marwan Mohammad Abu Orabi, **Empirical Tests on Financial Failure Prediction Models, Interdisciplinary Journal Of Contemporary Research In Business**, Vol 5, N° 9, January 2014.
12. Sumaira Ashraf, Elisabete G.S. Félix, Zélia Serrasqueiro, **Do Traditional Financial Distress Prediction Models Predict the Early Warning Signs of Financial Distress?,** Journal of Risk and Financial Management, MDPI, Switzerland, 12, 55, April 2019.
13. Talal A. AL- Kassar, Mourad Kouachi, Ammar Nasruldeen Mohammed Sheet, **The role of financial analysis in evaluating the performance of industrial enterprises to predict financial failure,** Journal of Human Sciences, University of Brother Mentouri, Constantine, Vol A, N° 45, Juin 2016.
14. Tong, Y. & Serrasqueiro, Z. **Predictions of failure and financial distress: A study on Portuguese high and medium-high technology small and mid-sized enterprises,** Journal of International Studies, Vol.14, No.2, 2021.

الملاحـــق

الملحق رقم 01: رسالة إلى المحكمين واستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية تخصص: أسواق مالية

رسالـــــة إلى المحكميـــــن

الأستاذ الفاضل،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة حول "**اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي وأثره في التنبؤ بالفشل المالي للشركات – دراسة حالة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان** "، وذلك للحصول على درجة الدكتوراه في الأسواق المالية، لذا قامت الباحثة بتطوير استبيان لمعرفة مدى تمتع المدققين الداخليين بالخصائص والصفات التي ينص عليها معيار التدقيق الدولي ذي الرقم (610) وبناءا على ذلك يتخذ المدقق الخارجي قرار يحدد مدى الاستفادة من عملهم، وكذا أثر العلاقة بين هذين الطرفين في المساعدة على التنبؤ بالفشل المالي للشركات.

ونظرا لخبرتكم العلمية والعملية فإنه يشرفني مساهمتكم في تحكيم هذا الاستبيان،لذا أرجوا التكرم بإبداء رأيكم السديد ومقترحاتكم حول مدى ملائمة الاستبيان لموضوع الدراسة.

إشكالية الدراسة: ما مدى تأثير اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصتي عمان والجزائر؟

فرضيات الدراسة:

1. **الفرضية الأولى:** هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للهيكل التنظيمي وقرار المدقق الخارجي بالاعتماد على عمل المدقق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصتي عمان والجزائر.

2. **الفرضية الثانية:** هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لنطاق الوظيفة وقرار المدقق الخارجي بالاعتماد على عمل المدقق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصتي عمان والجزائر.
3. **الفرضية الثالثة:** هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للكفاءة المهنية وقرار المدقق الخارجي بالاعتماد على عمل المدقق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصتي عمان والجزائر.
4. **الفرضية الرابعة:** هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للعناية المهنية وقرار المدقق الخارجي بالاعتماد على عمل المدقق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصتي عمان والجزائر.
5. **الفرضية الخامسة:** هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين الاتساق والتنسيق وقرار المدقق الخارجي بالاعتماد على عمل المدقق في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصتي عمان والجزائر.

نموذج الدراسة:

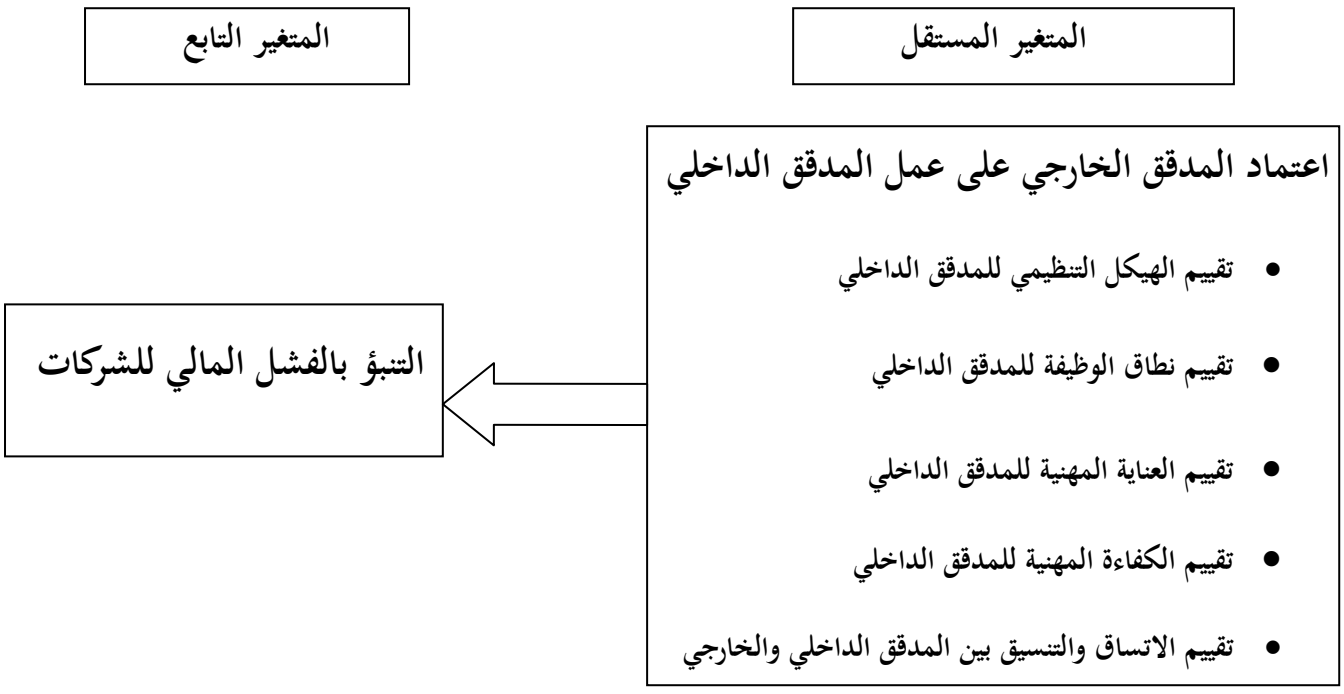

مع خالـــص الشكـــر والتقديـــر

الباحثة/ تحري صبيحة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية تخصص: أسواق مالية

Email : sabou84@live.fr

استبيـــــان

السيد الفاضل/ السيدة الفاضلة ،

تحية طيبة وبعد،

تقوم الباحثة بدراسة بعنوان: " **اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي وأثره في التنبؤ بالفشل المالي للشركات – دراسة حالة الشركات المدرجة في بورصتي عمان والجزائر**"، وذلك للحصول على درجة الدكتوراه في الأسواق المالية.

ونظرا لأهمية معيار التدقيق الدولي ذي الرقم (**610**) " الاعتماد على عمل المدقق الداخلي" في تحديد مدى استفادة المدقق الخارجي من عمل المدقق الداخلي وأثر ذلك في تحديد الوضعية المالية الحقيقية للشركة والتنبؤ بفشلها.

وعليه وضمن هذا الإطار يرجى التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان بكل حيادية وموضوعية ودقة لما في ذلك من أهمية في الوصول إلى الأهداف والنتائج المرجوة من هذه الدراسة.

أشكر لكم سلفا حسن تعاونكم، وأعلمكم أن الإجابات والمعلومات التي ستقدمونها ستعامل بسرية تامة وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

تفضلـــوا بقبـــول فائـــق الاحتـــرام

الباحثة/ تحري صبيحة

الجزء الأول: المعلومات الشخصية للمدقق الخارجي

يرجى التكرم بوضع إشارة (X) أمام الإجابة المناسبة

المسمى الوظيفي:

☐ مساعد مدقق ☐ مدقق ☐ مدقق رئيسي ☐ مدير تدقيق ☐ شريك

الشهادات المهنية:

هل تحمل شهادة مهنية؟ ☐ نعم ☐ لا

التخصص العلمي:

☐ محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ اقتصاد ☐ علوم مالية و مصرفية ☐ أخرى، حددها من فضلك ....

سنوات الخبرة في مهنة التدقيق:

☐ 3 سنوات أو أقل ☐ 4 – 6سنوات ☐ 7 – 10 سنوات ☐ 11 – 14 سنة ☐ 15 سنة فأكثر

العمر:

☐ سنة أو أقل ☐ 26– 30 سنة ☐ 31– 35 سنة ☐ 36– 40 سنة ☐ 41– 45 سنة

☐ أكثر من 45 سنة

المؤهل العلمي:

☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ أخرى، حددها من فضلك.....

هل لمكتب التدقيق الذي تمارس عملك من خلاله علاقة تمثيل أو تعاون مع أحد مكاتب التدقيق الأجنبية؟

☐ نعم ☐ لا

الجزء الثاني: ما هي درجة موافقتكم على كل من العبارات التالية المتعلقة بتقييم المدقق الخارجي لعمل المدقق الداخلي وفقا لمعيار التدقيق الدولي ذو الرقم (610) لتحديد مدى الاعتماد عليه

تقييم الهيكل التنظيمي لوظيفة التدقيق الداخلي

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	من خلال فحص الهيكل التنظيمي للشركة، أتأكد بأن قسم التدقيق الداخلي يتمتع بالاستقلالية					
2	أتأكد من أن المدقق الداخلي متحرر من أية مسؤوليات تنفيذية أخرى، و أية محددات تضعها الإدارة من الممكن أن تؤثر على موضوعيته					
3	أتأكد من أن المدقق الداخلي يرفع تقاريره إلى أعلى سلطة إدارة بالشركة أو إلى لجنة التدقيق					
4	أتأكد من أن للمدقق الداخلي حرية التواصل مع المدقق الخارجي					
5	أتأكد من أن هناك وصول غير مقيد ومباشر للمدقق الداخلي إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق					
6	أتأكد من أن إدارة الشركة تأخذ بعين الاعتبار التوصيات المقدمة من طرف المدقق الداخلي					
7	أتأكد من أن المدققين الداخليين معفيون من أي مسؤوليات متضاربة					
8	أتأكد من أن لدائرة التدقيق الداخلي استقلالية عن باقي الدوائر في الشركة					
9	أتأكد من أن إدارة التدقيق الداخلي تقوم بتحديد النشاطات التي سيتم تدقيقها والتعليمات المتعلقة بذلك باستقلالية تامة					
10	أتأكد من أن للعميل رسالة واضحة تحدد مسؤوليات وأهداف المدقق الداخلي بوضوح					
11	أتأكد من أن المدقق الداخلي يحضر اجتماعات لجنة التدقيق					
12	أتأكد من وجود نظام تقييمي تحفيزي يشجع المدققين الداخليين على حل مشكلاتهم					

يمكنك إضافة أي توضيح أو تعليق في نهاية الأسئلة لإثراء البحث

تقييم نطاق الوظيفة للمدقق الداخلي

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
13	أتأكد بأن للمدقق الداخلي القدرة على إجراء الفحص لأي نشاط بالشركة					
14	أتأكد من أن المدقق الداخلي يتبع الطرق الصحيحة في توثيق العمل					
15	أتأكد من أن المدقق الداخلي يقوم بتقويم أنظمة الرقابة الداخلية					
16	أتأكد من أن المدقق الداخلي يقوم بتدقيق نظام الشركة للتأكد من انسجامه مع السياسات والخطط والتزام الموظفين بها					
17	أتأكد من أن المدقق الداخلي يقوم بتقويم وسائل حماية الأصول ويتحقق من وجود أصول الشركة					
18	أتأكد من أن المدقق الداخلي يقوم بتقويم اقتصادية وفعالية وكفاءة استخدام موارد الشركة					
19	أتأكد من أن المدقق الداخلي يقوم بفحص التقارير والسجلات المالية والتشغيلية للتأكد من صحة وموثوقية المعلومات التي تحتويها					
20	أتأكد من أن المدقق الداخلي يقوم بفحص عمليات وبرامج الشركة لضمان ما إذا كانت النتائج متسقة مع الأهداف					
21	أتأكد من أن المدقق الداخلي يقوم بمراجعة النشاطات التشغيلية المختلفة للشركة من إنتاج و بيع وتسويق وتمويل					
22	أتأكد من أن تقارير المدقق الداخلي تتضمن تحديد نقاط الضعف والمشاكل في الشركة والتوصيات اللازمة لعلاجها					
23	أتأكد من أن تقارير التدقيق الداخلي تصل إلى الرئيس التنفيذي للشركة أو لجنة التدقيق أو المفوضين بالحوكمة					

يمكنك إضافة أي توضيح أو تعليق في نهاية الأسئلة لإثراء البحث

تقييم الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي

الرقم	السؤال	درجة الموافقة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
24	أتأكد بأن المدقق الداخلي حاصل على شهادات مهنية متخصصة					
25	أتأكد من أن المدقق الداخلي يتمتع بخبرات في مجال التدقيق					
26	أتأكد من أن المدقق الداخلي يخضع لدورات وبرامج تدريبية لمواكبة التطورات في مهنة التدقيق محليا ودوليا					
27	أتأكد من أن المدقق الداخلي له إلمام واسع بمعايير المحاسبة					
28	أتأكد من أن المدقق الداخلي يتمتع بالنزاهة والاستقلالية عند قيامه بواجباته ومسؤولياته					
29	أتأكد بأن للمدقق الداخلي القدرة على التعامل مع التقنيات الحديثة في العمل (الحاسوب)					
30	أتأكد من أن المدقق الداخلي ملم بمواضيع الاقتصاد والضرائب والقانون					
31	أتأكد من أن المدقق الداخلي يتمتع بخلفية تعليمية					
32	أتأكد من أن المدقق الداخلي يلتزم بالسياسات والتشريعات الخاصة بالتدقيق					

يمكنك إضافة أي توضيح أو تعليق في نهاية الأسئلة لإثراء البحث

تقييم العناية المهنية للمدقق الداخلي

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
33	أتأكد بأن المدقق الداخلي يلتزم بمعايير التدقيق الداخلي					
34	أتأكد بأن المدقق الداخلي يلتزم بأخلاقيات المهنة					
35	أتأكد بأن المدقق الداخلي يقوم بالتخطيط والإشراف وفحص العمل الذي يقوم به بشكل فعال					
36	أتأكد بأن المدقق الداخلي يقوم بالإشراف على موظفيه أثناء قيامهم بعملية التدقيق					
37	أتأكد بأن المدقق الداخلي يجمع الدلائل وأوراق العمل الداعمة لنتائج أعماله					
38	أتأكد بأنه يوجد رقابة مستمرة على عمل موظفي التدقيق الداخلي من قبل مدير التدقيق الداخلي					

يمكنك إضافة أي توضيح أو تعليق في نهاية الأسئلة لإثراء البحث

تقييم الاتساق والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
39	**أقوم** (المدقق الخارجي) بدراسة ومناقشة الخطة المتبعة من طرف المدقق الداخلي خلال عملية التدقيق					
40	يتم الاتفاق مسبقا مع المدقق الداخلي حول الطرق المقترحة لاختيار العينات و توثيق العمل المنجز وإجراءات التدقيق وإعداد التقرير					
41	يتم عقد اجتماعات دورية بين المدققين الداخليين والخارجيين					
42	أتأكد بأن المدقق الداخلي يقوم بالإعلام عن أية أمور مهمة قد تؤثر على عمل المدقق الخارجي					
43	**أتفق** مسبقا مع المدققين الداخليين على توقيت أعمال التدقيق الداخلي					
44	يمكنني الوصول إلى أوراق عمل المدقق الداخلي					
45	**أقوم** (المدقق الخارجي) بتدقيق تقارير التدقيق الداخلي					

يمكنك إضافة أي توضيح أو تعليق في نهاية الأسئلة لإثراء البحث

الجزء الثالث: التنبؤ بالفشل المالي للشركات من وجهة نظر المدقق الخارجي

الرقم	الفقرة	موافق بدرجة				
		عالية جدا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا
	اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي:					
1	يتيح الوقت والموارد لتغطية أمور مهمة وضرورية في التدقيق، مما يساعد على التنبؤ بالفشل المالي للشركات					
2	يعمل على تعزيز الكفاءة لكلا الطرفين وهذا يساعد على التنبؤ بالفشل المالي للشركات					
3	يساعد على تجنب تكرار العمل وإضاعة الوقت، وبالتالي التركيز على المجالات الأكثر أهمية مما يساعد على التنبؤ بالفشل المالي للشركات					
4	يساعد على تقديم المعلومات الكافية والملائمة من طرف إدارة الشركة حتى يتمكن المدقق الخارجي من تحديد الأداء المالي للشركة					
5	يساعد على انجاز الأعمال على أكمل وجه وبالتالي تقديم نتائج عملية التدقيق بجودة عالية بما يخدم فئات عديدة من المجتمع					
6	يساعد الشركة على نجاحها في تحقيق أهدافها وقدرتها على الاستمرار					
7	يساعد المدقق الخارجي في الحصول على أدلة تدقيق كافية حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لافتراض الشركة المستمرة عند إعداد التقارير المالية واستنتاج قدرتها على الاستمرار					
8	يساعد المدقق الخارجي على اكتشاف فيما إذا كانت هناك شكوك جوهرية مادية تحتاج الإفصاح عنها بشأن قدرة الشركة على الاستمرار					
9	يفيد الاعتماد المدقق الخارجي في التحقق من انجاز عمليات					

	الشركة وفقا لقواعد الحوكمة، مما يؤدي إلى تدعيم كفاءة الحكم المهني للمراجع الخارجي بخصوص استمرارية الشركة					
10	يعمل على زيادة التدريب والتأهيل للمدققين الداخليين من خلال أداء العمل باستخدام أساليب وإجراءات مختلفة وجديدة، مما يساعد في اكتشاف عدم قدرة الشركة على الاستمرارية					
11	إعداد تقرير خاص من طرف المدقق الخارجي في حال ملاحظة أي تهديد محتمل على استمرارية نشاط الشركة					
12	يساعد المدقق الخارجي على تقويم القدرة على الاستمرارية للشركات التي يقوم بتدقيق حساباتها					
13	يساعد المدقق الخارجي على الإفصاح عن قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها خلال الفترة القادمة					
14	يساعد المدقق الخارجي في الإنذار المبكر عن ضعف قدرة الشركة على الاستمرار					

يمكنك إضافة أي توضيح أو تعليق في نهاية الأسئلة لإثراء البحث

شاكرين لكم حسن تعاونكم،،،

تابع الملحق رقم 01

قائمة المحكمين

الرقم	اسم ولقب المحكم	الدرجة العلمية	الكلية
01	أ.د. عبد الناصر إبراهيم نور	أستاذ محاسبة	جامعة النجاح الوطنية، الأردن.
02	أ.د. تركي راجي الحمود	أستاذ محاسبة	جامعة اليرموك، الأردن
03	د. أحمد عبد الرحيم الدحيات	أستاذ في المحاسبة	كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.
04	د. عبيدات سارة	أستاذ محاضر أ	كلية العلوم الاقتصادية – جامعة الطارف
05	د. حجام العربي	أستاذ محاضر ب	كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الطارف

الملحق رقم 02: استبيان

République algérienne démocratique et populaire
Université Larbi Ben M'hidi – Oum El Bouaghi
Faculté des sciences économiques
Département des sciences économiques
Spécialité: Marchés Financiers

Email : sabou84@live.fr

Questionnaire

Chère Madame, Cher Monsieur

Recevez, nous vous prisons, nos bonnes salutations.

La Doctorante aborde un sujet qui traite de "l'approbation des travaux de l'auditeur interne par l'auditeur externe et son incidence sur la possibilité de prévention de la défaillance financière des sociétés - étude de cas de sociétés inscrites dans la bourse d'Alger", et ce, en vue de l'obtention d'un doctorat dans le domaine des marchés financiers.

Étant donné de l'importance du standard international de révision portant le numéro (610) : « l'approbation de la tache de l'auditeur interne » dans le cadre de l'évaluation de l'avantage à la faveur de l'auditeur externe grâce à l'approbation de la tache de son homologue interne et ses répercussions sur la position financière de la société et la capacité de prévoir sa défaillance dans ce cadre, vous serait-il possible de répondre aux questions mentionnées dans le questionnaire avec précession, objectivité et impartialité.

Ceci afin d'avoir des données fiables sur lesquelles nous pouvons compter pour aboutir aux résultats projetés dans cette étude.

Nous vous remercions à l'avance pour votre précieuse collaboration. Sachant que les éléments fournis seront gardés secrets.

Nous nous engageons, par ailleurs, à les utiliser, seulement à des fins de recherche scientifique.

TAHRI SABIHA

Première partie: Informations personnelles

Prière de mettre une crois (×) devant la réponse appropriée.

- L'intitulé de la fonction

…….....

- Les attestations professionnelles : Êtes-vous en possession d'une attestation d'aptitude professionnelle?

☐ Oui ☐ Non

- Spécialité: .....

- Années d'expérience entant la profession d'Audit .....

- Âge: .....

- Niveau scientifique.....

Nous Vous remercions pour votre précieuse collaboration

Deuxième Partie

Le niveau de consentement à attribuer à chacun des intitulés ci-dessous relatifs à l'évaluation de l'exécution de la tache de l'auditeur interne, par l'auditeur externe.

Et ce conformément au standard international d'Audit N° 610, qui consiste à mesurer l'ampleur de son approbation.

Évaluation de la position « audit interne » dans l'organigramme

	L'intitulé	Degré du consentement				
		parfaitement d'accord	d'accord	sans opinion	Refus	refus ferme
1	Je m'assure si, à travers l'examen de l'organigramme de la société, que la structure « audit interne » est totalement indépendante.					
2	Je m'assure si l'auditeur interne n'exerce aucune autre responsabilité et n'est soumis à aucune contrainte susceptible d'altérer son objectivité.					
3	Je m'assure si l'auditeur interne a la possibilité de remettre ses rapports de révision à la plus haute autorité de la direction ou bien au comité d'audit interne.					
4	Je m'assure si l'auditeur interne a la faculté de communiquer librement avec l'auditeur externe.					
5	Je m'assure si l'auditeur interne accède librement et sans aucune contrainte aux travaux du conseil d'administration ou au comité d'audit.					

6	Je m'assure si la direction de la société tient compte des recommandations formulées par l'auditeur interne.					
7	Je m'assure si les auditeurs internes n'exercent aucune responsabilité qui peut être à l'origine d'un conflit d'intérêts.					
8	Je m'assure si la structure « audit interne » est indépendante vis-à-vis de tous les autres départements de la société.					
9	Je m'assure si la structure qui mène l'audit, définit en toute liberté et indépendance les domaines d'activité à réviser et les instructions y afférentes.					
10	Je m'assure si l'auditeur externe reçoit une clause de description des responsabilités et objectifs assignés à l'auditeur interne.					
11	Je m'assure si l'auditeur assiste aux réunions du comité d'audit.					
12	Je m'assure s'il existe un système d'évaluation incitatif permettant d'encourager les auditeurs internes à trouver des solutions aux problèmes.					

Pour enrichir l'étude, vous serait-il possible de formuler à la fin de chaque réponse des éclaircissements et/ou commentaires.

Évaluation du champ d'action de l'auditeur interne

	L'intitulé	Degré du consentement				
		Parfaitement d'accord	d'accord	Sans Opinion	Refus	refus ferme
13	Je m'assure si l'auditeur interne a la faculté de procéder à l'examen de n'importe quelle activité exercée par la société.					
14	Je m'assure si l'auditeur interne emploie des méthodes appropriées pour l'enregistrement des tâches accomplies.					
15	Je m'assure si l'auditeur interne procède systématiquement au redressement des procédés de vérification interne.					
16	Je m'assure si l'auditeur interne vérifie la concordance de l'organisation de la société avec la politique, les programmes et l'adhésion des employés à ces derniers.					
17	Je m'assure si l'auditeur interne procède au redressement des dispositifs qui garantissent la préservation des éléments d'actif et vérifie la présence réelle de ces actifs dans la société.					
18	Je m'assure si l'auditeur s'efforce à redresser et revitaliser les procédures de rationalisation, d'efficacité et d'efficience des ressources mises en œuvre.					
19	Je m'assure si l'auditeur interne procède à l'examen des rapports, des états financiers et d'exploitation					

	afin de vérifier l'exactitude et la sincérité des informations qu'ils contiennent.					
20	Je m'assure si l'auditeur interne examine toutes les opérations et les projets menés par la société pour vérifier leur impact et leur concordance avec les objectifs poursuivis.					
21	Je m'assure si l'auditeur interne vérifie les diverses opérations d'exploitation de la société tels que: production, vente, marketing et financement.					
22	Je m'assure si les rapports de l'auditeur interne détectent les points faibles et les problèmes qui secouent la société et contiennent les recommandations pour y remédier.					
23	Je m'assure si les rapports de révision parviennent soit au président directeur général de la société ou au comité d'audit ou aussi aux personnes mandatées à veiller à l'application de la bonne gouvernance.					

Pour enrichir l'étude, vous serait-il possible de formuler à la fin de chaque réponse des éclaircissements et/ou commentaires.

Évaluation du niveau des compétences professionnelles de l'auditeur interne.

	L'intitulé	Degré du consentement				
		Parfaitement d'accord	d'accord	Sans opinion	Refus	refus ferme
24	Je m'assure si l'auditeur interne est en possession d'attestations d'aptitudes professionnelles dans la spécialité.					
25	Je m'assure si l'auditeur interne possède une expérience dans le domaine d'audit.					
26	Je m'assure si l'auditeur interne est assujetti à poursuivre des cycles de formation et d'entrainement pour s'adapter à l'évaluation au niveau national et international, de la profession d'audit.					
27	Je m'assure si l'auditeur interne possède une large maitrise des standards comptables.					
28	Je m'assure si l'auditeur interne exerce sa tâche et ses responsabilités avec intégrité et indépendance.					
29	Je m'assure si l'auditeur interne a les capacités pour assimiler les nouvelles techniques de travail (ordinateurs, …).					
30	Je m'assure si l'auditeur interne maitrise des sujets aussi variés que l'économie, le droit et les impôts.					
31	Je m'assure si l'auditeur interne possède une instruction de base					
32	Je m'assure si l'auditeur interne se doit de se conformer dans l'exercice de					

	sa fonction aux politiques et législations qui régissent les travaux de révision.					

Pour enrichir l'étude, vous serait-il possible de formuler à la fin de chaque réponse des éclaircissements et/ou commentaires.

Évaluation de la diligence professionnelle de l'auditeur interne.

	L'intitulé	Degré du consentement				
		parfaitement d'accord	d'accord	sans opinion	Refus	refus ferme
33	Je m'assure si l'auditeur interne se doit de se conformer aux standards de révision interne.					
34	Je m'assure si l'auditeur interne se doit de respecter les règles d'éthique de la profession.					
35	Je m'assure si l'auditeur interne planifie, supervise et examine les travaux dont il a la charge avec soin et efficacité.					
36	Je m'assure si l'auditeur interne procède à la supervision des employés pendant le déroulement de leurs taches.					
37	Je m'assure si l'auditeur interne veille à rassembler toutes les preuves, documents et pièces justificatives, garantissant le fondement de ses travaux.					
38	Je m'assure s'il existe un contrôle exercé en permanence par l'auditeur interne sur les employés qui lui sont rattachés.					

Pour enrichir l'étude, vous serait-il possible de formuler à la fin de chaque réponse des éclaircissements et/ou commentaires.

Évaluation de la cohérence et de la coordination entre l'auditeur interne et externe

	L'intitulé	Degré du consentement				
		parfaitement d'accord	d'accord	sans opinion	Refus	refus ferme
39	Je m'assure si l'auditeur externe procède à l'examen et la discussion du plan tracé par l'auditeur interne relatif à l'exécution de la tache de révision.					
40	Il est arrêté au préalable et de commun accord avec l'auditeur interne: les aspects de choix des échantillons, les aspects de l'enregistrement des travaux achevés, les procédures de déroulement de la réversion et la rédaction des rapports de vérification.					
41	Des réunions de travail sont programmées entre l'auditeur interne et l'auditeur externe.					
42	Je m'assure si l'auditeur interne signale tout fait majeur susceptible d'altérer (influer sur) l'accomplissement de la tache de l'auditeur externe.					
43	Je détermine au préalable, de commun accord avec les auditeurs internes le calendrier d'exécution de la révision interne.					
44	Il n'est offert la possibilité d'accéder aux documents produits et détenus par l'auditeur interne.					
45	Je (l'auditeur interne) procède à la révision des rapports rédigés par la structure de révision interne.					

Pour enrichir l'étude, vous serait-il possible de formuler à la fin de chaque réponse des éclaircissements et/ou commentaires.

Troisième Partie: La prévision de la défaillance financière dans les sociétés du point de vue de l'auditeur externe.

	L'intitulé	Degré du consentement				
		parfaitement d'accord	d'accord	sans opinion	Refus	refus ferme
1	économise du temps et des ressources pour pouvoir mettre l'accent sur des aspects majeurs et vitaux dans la révision permettant ainsi de mieux prévoir la défaillance financière des sociétés.					
2	permet d'élever le niveau de compétences des deux partenaires et aboutit ainsi à pouvoir prévoir la défaillance financière de la société.					
3	permet d'échapper au double emploi et la perte du temps, et concentre l'effort sur les domaines de grande importance, par conséquent rend plus aisé le diagnostic de la défaillance financière.					
4	donne la possibilité d'obtenir de la part de la société des informations suffisantes et appropriées susceptibles d'aider l'auditeur externe à déterminer sa performance financière.					
5	permet une exécution judicieuse des tache et en tirer ainsi des résultats de haute qualité qui profiteraient à plusieurs catégories sociales.					
6	permet à la société d'atteindre ses objectifs et son potentiel de pérennité.					
7	permet à l'auditeur externe de recueillir des éléments de révision probants afin d'évaluer la pertinence de					

	l'hypothèse de pérennité formulée par la direction. Et ce à l'occasion de la préparation des états financiers et les déductions à en tirer sur sa pérennité.					
8	permet à l'auditeur externe de dévoiler s'il ya de sérieux doutes palpables sur le potentiel de survie de la société, et par conséquent, la nécessité de les divulguer.					
9	La prise en compte des travaux de l'auditeur interne permet de s'assurer que les opérations de la société se déroulent conformément à la règle de bonne gouvernance. Ainsi la qualité de l'appréciation de l'auditeur externe concernant la pérennité de la société sera améliorée.					
10	Donne la possibilité d'activer le processus de formation et d'habilitation des auditeurs internes permettant ainsi de dévoiler d'éventuelle incapacité de la société à poursuivre son activité.					
11	L'auditeur externe élabore un rapport spécial, le cas échéant, relatant les dangers potentiels qui menacent l'existence de la société.					
12	Permet à l'auditeur externe de rehausser la capacité de pérennité des sociétés qui sont soumises à la révision de leurs comptes.					
13	Permet à l'éditeur externe de révéler la capacité de maintenir son activité dans le futur.					

14	Permet de se renseigner à l'avance sur les dangers qui menacent la pérennité de la société.					

Pour enrichir l'étude, vous serait-il possible de formuler à la fin de chaque réponse des éclaircissements et/ou commentaires.

سجل مدققي الحسابات المؤهلين لتدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية واشرافها لعام ٢٠١٩				
رقم الشركة	رقم المدقق	اسم الشركة/ المكتب	اسم المدقق	رقم الاجازة
1	1	ارنست و يونغ	علي حسن عطا سماره	503
	2		وضاح عصام حسن برقاوي	591
	3		بشر ابراهيم بكر ابراهيم	592
	4		محمد ابراهيم سلامة الكركي	882
2	5	المجموعة المهنية العربية	عادل ابراهيم صالح ايوب	499
	6		نسيم عادل رشاد شاهين	812
3	7	المهنيون العرب	ابراهيم منذر ابراهيم حمودة	606
	8		فهد منذر ابراهيم حمودة	822
	9		امين عبدالرحمن محمد سمارة	481
	10		محمد منذر ابراهيم حمودة	949
	11		سامي مرسي حسني أبو طوق	876
4	12	شركة جمال حمودة وشركاه / المراقبون المهنيون	جمال صابر حسين حمودة	478
	13		جمال محمد خير صادق البطيخي	559
5	14	شركة رمضان ناصر وشركاه	رمضان عبدالقادر محمود ناصر	125
	15		امهان ابراهيم محمد ابو رزق	408
6	16	المكتب العلمي للتدقيق والمحاسبة و الاستشارات	جمال محمد فلاح مسعود	285
	17		زينات عادل عبدالله الصيفي	431
7	18	دويك وشركاه – التجمع للاستشارات والتدقيق	رفيق توفيق خلوي الدويك	386
	19		فادي رفيق توفيق الدويك	779
8	20	شركة القواسمي وشركاه (KPMG)	حاتم محمد ابراهيم القواسمي	656
	21		خالد ماجد حلمي تفاحه	872
	22		امين محمد سليمان حسين	826
	23		حازم أحمد عبد اللطيف أبو غربية	1003
	24		ربيع محمد حسن شلبي	1002

رقم الشركة	رقم المدقق	اسم الشركة/ المكتب	اسم المدقق	رقم الاجازة
9	25	خطاب وشركاه	محمد حمدان عطيه خطاب	730
	26		اياد محمد محمود الدوايمه	890
10	27	مكتب الهندي للتدقيق والاستشارات المالية	مهند يوسف محمود الهندي	844
	28		يوسف محمود يوسف الهندي	319
11	29	ديلويت اند توش (الشرق الاوسط)	شفيق كميل شفيق بطشون	740
	30		كريم بهاء ممدوح النابلسي	611
	31		احمد فتحي عبدالله شتيوي	1020
12	32	سمان وشركاه (BDO)	رامي مجدي احمد سمان	594
	33		احمد حسين علي الرمحي	868
13	34	ابراهيم العباسي وشركاه	نبيل محمد محمود عبيدات	٨٧٧
	35		احمد محمد سليمان العباسي	٧١٠
14	36	المدققون المعتمدون	محمد وليد محمود التلاوي	834
	37		ابراهيم يعقوب عبدالفتاح الخطيب	684
	38		خالد وليد محمود التلاوي	835
	39		يوسف حسن حسين ابو حسين	991
15	40	برايس وتر هاوس كوبر	حازم حنا جبر صبابا	802
	41		عمر جمال انطوان قلانزي	1015
	٤٢		وليد حميد توفيق تهتموني	1025
16	٤٣	المحاسبون العصريون	عبدالكريم محمد على قنيص	496
	٤٤		سنان ثائر صبحي سعد الدين غوشة	580
	45		وليد محمد يوسف طه	703
17	46	المكتب الدولي المهني للتدقيق	ريم شاهر محمد الاعرج	820
18	47	المدققون العرب	عمران مصطفى عمر التلاوي	577
	48		منير محمد خليل القواسمي	761
	٤٩		نبيل ابراهيم عرسان حداد	561

رقم الشركة	رقم المدقق	اسم الشركة/ المكتب	اسم المدقق	رقم الاجازة
19	50	مكتب خليفة والريان للتدقيق و الاستشارات المالية	عماد علي موسى الريان	719
20	51	الاخوة لتدقيق الحسابات والاستشارات	جورج لطفي قسطندي غاوي	133
21	52	عادل حبيب وشركاه	عادل غازي عادل عقل	686
	53		غازي عادل حبيب عقل	46
22	54	المحاسبون الأردنيون	اسماعيل محمد أحمد ياغي	769
	55		ربحي حسن محمد القصاص	491
23	56	دار التدقيق	ابراهيم سليم ياسين محمد	255
24	57	شركة حلول الأعمال لتدقيق الحسابات	طارق يوسف عبد الرحمن ابزيع	1005
	58		أحمد مصطفى حامد رمضان	942
25	59	مزود خبرة الشرق الاوسط لتدقيق الحسابات	ابراهيم علي محمد ابو يوسف	900
	60		مأمون ابراهيم محمد الخوالدة	570
26	61	الدار العربية لتدقيق الحسابات	محمد أحمد محمد البشير	355
	62		ابراهيم عوني محمد شاهين	770
27	63	محمود سعادة وشركاؤه	محمود سعادة حسن ذيب	190
28	64	شركة تنظيم الأعمال للإستشارات	رامي محمد عبد الرحيم سنونو	٧٥٨
	65		بهاء الدين روحي كلبونة	٧٢٣
29	66	الحداثة الدولية لتدقيق الحسابات	محمد محمود عبدالله حرب	852
	67		نزار راجح أحمد سعيفان	٨٤٣
	68		يوسف محمود علي الحياري	١٠٤٩
30	69	المعيار لتدقيق الحسابات	حكم انور صبري القرم	٨٤٧
31	70	المترابطون لتدقيق الحسابات	فراس محمد ماجد علان	٩٦٦
	71		فتحي عبدالوهاب محمد ابو فرح	٩٢٩

رقم الشركة	رقم المدقق	اسم الشركة/ المكتب	اسم المدقق	رقم الاجازة
32	72	حويط وفاشة وشركاهم	ميشيل قسطندي ميخائيل فاشه	٣٩٥
	73		ماهر حامد احمد جمعه	٥٣٥
33	74	بيت الاستشارات للخدمات المهنية	حسن عيد سليمان أبو صعيليك	917
	75		فتحي شريف فايز سمارة	٦٨٢
34	76	مجموعة طلال أبو غزالة وشركاه	عزيز علي عبد الله عبد القادر	867
	77		محمد خليل أحمد الأزرق	١٠٠٠
35	78	مكتب العسعس للتدقيق	عامر بسام حسان العسعس	١٠٥٥
	79		بسام حسان حسين العسعس	٢٩٦
٣٦	80	افاق الريادة لتدقيق الحسابات	عصام محمد توفيق مكي	٥٠٩
٣٧	81	شركة أوج لتدقيق الحسابات	أسعد جميل عبد الغني أبو عامر	٧٦٦
	٨٢		صالح محمود صالح عسراوي	٩٠٥

الملحق رقم (4): الارتباط بين الدرجة الكلية للاستبيان وأبعاده

Corrélations

		تقييم الهيكل التنظيمي	تقييم نطاق الوظيفة	تقييم الكفاءة المهنية	تقييم العناية المهنية	تقييم الاتساق والتنسيق	الجزء الثاني	الجزء الثالث	الاستبيان اجمالي
تقييم الهيكل التنظيمي	Corrélation de Pearson	1	,552**	,538**	,277	-,034	,709**	,316*	,648**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,054	,815	,000	,027	,000
	N	49	49	49	49	49	49	49	49
تقييم نطاق الوظيفة للمدقق الداخلي	Corrélation de Pearson	,552**	1	,536**	,574**	,089	,830**	,346*	,748**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,542	,000	,015	,000
	N	49	49	49	49	49	49	49	49
تقييم الكفاءة المهنية للمدقق	Corrélation de Pearson	,538**	,536**	1	,335*	,252	,787**	,355*	,721**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,019	,081	,000	,012	,000
	N	49	49	49	49	49	49	49	49
تقييم العناية المهنية للمدقق	Corrélation de Pearson	,277	,574**	,335*	1	,357*	,701**	,492**	,715**
	Sig. (bilatérale)	,054	,000	,019		,012	,000	,000	,000
	N	49	49	49	49	49	49	49	49
تقييم الاتساق والتنسيق	Corrélation de Pearson	-,034	,089	,252	,357*	1	,415**	,221	,394**
	Sig. (bilatérale)	,815	,542	,081	,012		,003	,128	,005
	N	49	49	49	49	49	49	49	49
الجزء الثاني تقييم الخارجي للداخلي	Corrélation de Pearson	,709**	,830**	,787**	,701**	,415**	1	,490**	,932**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,003		,000	,000
	N	49	49	49	49	49	49	49	49
الجزء الثالث التنبؤ بالفشل المالي	Corrélation de Pearson	,316*	,346*	,355*	,492**	,221	,490**	1	,773**
	Sig. (bilatérale)	,027	,015	,012	,000	,128	,000		,000
	N	49	49	49	49	49	49	49	49
الاستبيان اجمالي	Corrélation de Pearson	,648**	,748**	,721**	,715**	,394**	,932**	,773**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,005	,000	,000	
	N	49	49	49	49	49	49	49	49

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الملحق رقم(5): قياس ثبات الاستبيان الكلي

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
936,	59

الملحق رقم(6): قياس ثبات الاستبيان للمتغير المستقل

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
931,	45

الملحق رقم (7): قياس ثبات الاستبيان للمتغير التابع

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
518,	14

الملحق رقم (8): دراسة التوزيع الطبيعي

Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon									
		تقييم الهيكل التنظيمي	تقييم نطاق الوظيفة للمدقق الداخلي	تقييم الكفاءة المهنية للمدقق	تقييم العناية المهنية للمدقق	تقييم الاتساق والتنسيق	الجزء الثاني تقييم الخارجي للداخلي	الجزء الثالث التنبؤ بالفشل المالي	الاستبيان اجمالي
N		49	49	49	49	49	49	49	49
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	3,7874	3,6735	3,6712	3,7143	3,5190	3,6847	4,5335	3,8861
	Ecart type	,21788	,28076	,29655	,34359	,29551	,19606	,36014	,20537
Différences les plus extrêmes	Absolue	,165	,166	,130	,226	,123	,068	,106	,097
	Positif	,165	,122	,113	,203	,123	,065	,106	,097
	Négatif	-,162	-,166	-,130	-,226	-,115	-,068	-,105	-,076
Statistiques de test		,165	,166	,130	,226	,123	,068	,106	,097
Sig. asymptotique (bilatérale)		,002[c]	,002[c]	,037[c]	,000[c]	,060[c]	,200[c,d]	,200[c,d]	,200[c,d]
a. La distribution du test est Normale.									
b. Calculée à partir des données.									
c. Correction de signification de Lilliefors.									
d. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.									

الملاحق الخاصة بمدققي الحسابات الأردنيين

الملحق رقم (9): تحليل البيانات الديمغرافية لعينة الدراسة

المسمى الوظيفي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مساعد مدقق	6	12,2	12,2	12,2
	مدقق	20	40,8	40,8	53,1
	مدقق رئيسي	2	4,1	4,1	57,1
	مدير تدقيق	15	30,6	30,6	87,8
	شريك	6	12,2	12,2	100,0
	Total	49	100,0	100,0	

العمر					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	25سنة أو أقل	3	6,1	6,1	6,1
	26 - 30سنة	3	6,1	6,1	12,2
	31 - 35سنة	9	18,4	18,4	30,6
	36 - 40سنة	18	36,7	36,7	67,3
	41 - 45سنة	10	20,4	20,4	87,8
	أكثر من 45 سنة	6	12,2	12,2	100,0
	Total	49	100,0	100,0	

سنوات الخبرة					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 3 سنوات	6	12,2	12,2	12,2
	3 - 6سنوات	4	8,2	8,2	20,4
	7 - 10سنوات	16	32,7	32,7	53,1
	11 - 14سنة	10	20,4	20,4	73,5
	15سنة فأكثر	13	26,5	26,5	100,0
	Total	49	100,0	100,0	

هل تحمل شهادة مهنية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	41	83,7	83,7	83,7
	لا	8	16,3	16,3	100,0
	Total	49	100,0	100,0	

هل لمكتب التدقيق الذي تمارس عملك من خلاله علاقة تمثيل أو تعاون مع أحد مكاتب التدقيق الأجنبية؟					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	35	71,4	71,4	71,4
	لا	14	28,6	28,6	100,0
	Total	49	100,0	100,0	

التخصص العلمي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسبة	49	100,0	100,0	100,0

المؤهل العلمي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	دبلوم	1	2,0	2,0	2,0
	بكالوريوس	31	63,3	63,3	65,3
	ماجستير	11	22,4	22,4	87,8
	دكتوراه	6	12,2	12,2	100,0
	Total	49	100,0	100,0	

الملحق رقم (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات لمحور تقييم الهيكل التنظيمي

Statistiques													
		X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10	X11	X12	تقييم الهيكل التنظيمي
N	Valide	49	49	49	49	49	49	49	49	49	49	49	49	49
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		3,5714	3,6122	3,7551	3,7755	3,8163	3,7959	3,7143	3,7551	3,6735	3,7755	3,6735	3,6122	3,7874
Ecart type		,61237	,60609	,43448	,42157	,39123	,45550	,50000	,43448	,51590	,46839	,59118	,57068	,21788

الملحق رقم (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات لمحور تقييم النطاق الوظيفي

Statistiques													
		X13	X14	X15	X16	X17	X18	X19	X20	X21	X22	X23	تقييم النطاق الوظيفي
N	Valide	49	49	49	49	49	49	49	49	49	49	49	49
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		3,8163	3,7347	3,7347	3,5714	3,6939	3,3878	3,6531	3,6735	3,7551	3,7347	3,6939	3,6735
Ecart type		,48620	,49056	,49056	,61237	,50843	,60609	,48093	,55482	,48004	,53133	,50843	,28076

الملحق رقم (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات لمحور تقييم الكفاءة المهنية للمدقق

Statistiques											
		X24	X25	X26	X27	X28	X29	X30	X31	X32	تقييم الكفاءة المهنية للمدقق
N	Valide	49	49	49	49	49	49	49	49	49	49
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		3,6122	3,5714	3,8163	3,6122	3,7551	3,6531	3,7143	3,7755	3,6735	3,6712
Ecart type		,57068	,61237	,48620	,60609	,43448	,52245	,50000	,46839	,51590	,29655

الملحق رقم (13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات لمحور تقييم العناية المهنية للمدقق

Statistiques								
		X33	X34	X35	X36	X37	X38	تقييم العناية المهنية للمدقق
N	Valide	49	49	49	49	49	49	49
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		3,8776	3,8571	3,7551	3,6531	3,6122	3,5306	3,7143
Ecart type		,38905	,40825	,43448	,52245	,53293	,61583	,34359

الملحق رقم (14): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات لمحور تقييم الاتساق والتنسيق

Statistiques									
		X39	X40	X41	X42	X43	X44	X45	تقييم الاتساق والتنسيق
N	Valide	49	49	49	49	49	49	49	49
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		3,6122	3,5306	3,6122	3,5918	3,6122	3,6735	3,5306	3,5190
Ecart type		,53293	,61583	,53293	,53690	,53293	,51590	,61583	,29551

الملحق رقم (15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات للمتغير التابع التنبؤ بالفشل المالي

Statistiques														
		Y1	Y2	Y3	Y4	Y5	Y6	Y7	Y8	Y9	Y10	Y11	Y12	Y13	Y14
N	Valide	49	49	49	49	49	49	49	49	49	49	49	49	49	49
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		4,6122	4,5510	4,6939	4,5714	4,6327	4,4286	4,5510	4,5306	4,3469	4,6939	4,4286	4,5102	4,4082	4,4694
Ecart type		,70167	,61445	,58467	,61237	,60187	,70711	,61445	,61583	,92536	,58467	,70711	,71071	,70470	,61583

الملحق رقم (16): أثر تقييم الهيكل التنظيمي على التنبؤ بالفشل المالي

Variables introduites/éliminées[a]			
Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	تقييم الهيكل التنظيمي[b]	.	Introduire
a. Variable dépendante : التنبؤ بالفشل المالي_			
b. Toutes les variables demandées ont été introduites.			

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,316[a]	,100	,080	,34535
a. Prédicteurs : (Constante), تقييم الهيكل التنظيمي				

Coefficients[a]						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2,558	,868		2,947	,005
	تقييم الهيكل التنظيمي	,522	,229	,316	2,280	,027
a. Variable dépendante : التنبؤ بالفشل المالي						

الملحق رقم (17):أثر تقييم نطاق الوظيفة على التنبؤ بالفشل المالي

Variables introduites/éliminées[a]			
Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	تقييم نطاق الوظيفة للمدقق الداخلي[b]	.	Introduire
a. Variable dépendante : التنبؤ بالفشل المالي_			
b. Toutes les variables demandées ont été introduites.			

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,346[a]	,120	,101	,34147
a. Prédicteurs : (Constante), تقييمنطاقالوظيفةللمدققالداخلي				

Coefficients[a]						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2,903	,647		4,489	,000
	تقييمنطاقالوظيفةللمدققالداخلي	,444	,176	,346	2,528	,015
a. Variable dépendante : التنبؤبالفشلالمالي						

الملحق رقم (18): أثر تقييم الكفاءة المهنية للمدقق على التنبؤ بالفشل المالي

Variables introduites/éliminées[a]			
Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	تقييم الكفاءة المهنية للمدقق[b]	.	Introduire
a. Variable dépendante : التنبؤ بالفشل المالي			
b. Toutes les variables demandées ont été introduites.			

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,355[a]	,126	,107	,34029
a. Prédicteurs : (Constante), تقييم الكفاءة المهنية للمدقق				

Coefficients[a]						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2,952	,610		4,840	,000
	تقييم الكفاءة المهنية للمدقق	,431	,166	,355	2,600	,012
a. Variable dépendante : التنبؤ بالفشل المالي						

الملحق رقم (19): أثر تقييم العناية المهنية على التنبؤ بالفشل المالي

Variables introduites/éliminées[a]			
Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	تقييم العناية المهنية للمدقق[b]	.	Introduire
a. Variable dépendante : التنبؤ بالفشل المالي			
b. Toutes les variables demandées ont été introduites.			

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,492[a]	,242	,226	,31687
a. Prédicteurs : (Constante), تقييم العناية المهنية للمدقق				

Coefficients[a]						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2,618	,496		5,274	,000
	تقييم العناية المهنية للمدقق	,516	,133	,492	3,874	,000
a. Variable dépendante : التنبؤ بالفشل المالي						

الملحق رقم (20): أثر تقييم الاتساق والتنسيق على التنبؤ بالفشل المالي

Variables introduites/éliminées[a]			
Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	تقييم الاتساق والتنسيق[b]	.	Introduire
a. Variable dépendante : التنبؤ بالفشل المالي			
b. Toutes les variables demandées ont été introduites.			

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,221[a]	,049	,028	,35498
a. Prédicteurs : (Constante), تقييم الاتساق والتنسيق				

Coefficients[a]						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	3,587	,612		5,859	,000
	تقييم الاتساق والتنسيق	,269	,173	,221	1,551	,128
a. Variable dépendante : التنبؤ بالفشل المالي						

الملحق رقم (21): أثر تقييم المدقق الخارجي لعمل المدقق الداخلي على التنبؤ بالفشل المالي

Variables introduites/éliminées[a]			
Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	تقييم الخارجي للداخلي[b]	.	Introduire
a. Variable dépendante : التنبؤ بالفشل المالي			
b. Toutes les variables demandées ont été introduites.			

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,490[a]	,240	,224	,31730
a. Prédicteurs : (Constante), تقييم الخارجي للداخلي				

Coefficients[a]						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,218	,862		1,414	,164
	تقييم الخارجي للداخلي_	,900	,234	,490	3,852	,000
a. Variable dépendante : التنبؤ بالفشل المالي						

الملاحق الخاصة بمحافظي الحسابات الجزائريين

الملحق رقم (22): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات لمحور تقييم الهيكل التنظيمي

Statistiques													
		X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10	X11	X12	تقييم الهيكل التنظيمي
N	Valide	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6
	Manquant	43	43	43	43	43	43	43	43	43	43	43	43	43
Moyenne		3.3333	3.5000	3.3333	3.5000	2.6667	3.1667	3.1667	3.5000	3.0000	2.8333	3.0000	3.1667	3.1806
Ecart type		,1.5055	1.64317	1.36626	1.37840	1.36626	1.47196	1.16905	1.37840	0.89443	0.98319	1.67332	1.16905	1.15640

الملحق رقم (23): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات لمحور تقييم النطاق الوظيفي

Statistiques													
		X13	X14	X15	X16	X17	X18	X19	X20	X21	X22	X23	تقييم النطاق الوظيفي
N	valide	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	06
	manquant	43	43	43	43	43	43	43	43	43	43	43	43
Moyenne		3.5000	3.5000	3.8333	3.8333	3.333	3.1667	3.1667	3.6667	3.3333	3.0000	3.0000	3.3939
Ecart type		1.37840	1.64317	1.32916	1.16905	1.3662	1.16905	1.8348	1.3662	1.2110	1.8973	1.5491	1.24471

الملحق رقم (24): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات لمحور تقييم الكفاءة المهنية للمدقق

Statistiques											
		X24	X25	X26	X27	X28	X29	X30	X31	X32	تقييم الكفاءة المهنية للمدقق
N	Valide	6	6	6	6	6	6	6	6	6	06
	Manquant	43	43	43	43	43	43	43	43	43	43
Moyenne		2.8333	3.1667	3.1667	3.0000	3.0000	2.8333	3.0000	3.1666	3.0000	3.0185
Ecart type		1.47196	1.72224	1.60020	1.54919	1.89073	1.83048	1.26491	1.47119	1.26491	1.50950

الملحق رقم (25): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات لمحور تقييم العناية المهنية للمدقق

Statistiques								
		X33	X34	X35	X36	X37	X38	تقييم العناية المهنية
N	valide	6	6	6	6	6	6	06
	manquant	43	43	43	43	43	43	43
Moyenne		2.8333	3.0000	3.1667	3.0000	2.8333	3.0000	2.9722
Ecart type		1.47119	1.41442	1.47119	1.41442	1.72224	1.67333	1.4583

الملحق رقم (26): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات لمحور تقييم الاتساق والتنسيق

Statistiques									
		39X	40X	41X	42X	43X	44X	45X	تقييم الاتساق والتنسيق
N	Valide	6	6	6	6	6	6	6	06
	Manquant	43	43	43	43	43	43	43	43
Moyenne		3.8333	3.0000	3.1666	3.6667	3.1667	3.8333	2.5000	3.3095
Ecart type		1.16190	1.41442	1.47119	1.50555	1.16190	1.16190	1.22247	0.95796

الملحق رقم (27): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات للمتغير التابع التنبؤ بالفشل المالي

Statistiques														
		Y1	Y2	Y3	Y4	Y5	Y6	Y7	Y8	Y9	Y10	Y11	Y12	Y13	Y14
N	Valide	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6
	Manquant	43	43	43	43	43	43	43	43	43	43	43	43	43	43
Moyenne		3.0000	3.0000	3.1667	3.1667	2.6667	2.6667	2.8333	2.8333	3.0000	3.1667	3.1667	3.1667	3.3333	3.0000
Ecart type		1.26449	1.09054	1.47319	1.16905	1.21110	1.50555	1.83048	1.32291	1.67333	1.60520	2.04212	1.72224	1.36162	1.89473

الملحق رقم (28): اختبار الارتباط بين محور تقييم الهيكل التنظيمي والمتغير التابع

Corrélations			
		تقييم هيكل تنظيمي	تابع الفشل المالي
تقييم هيكل تنظيمي	Corrélation de Pearson	1	,996**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	6	6
تابع الفشل المالي	Corrélation de Pearson	,996**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	6	6
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).			

الملحق رقم (29): اختبار الارتباط بين محور تقييم نطاق الوظيفة والمتغير التابع

Corrélations			
		تابع الفشل المالي	نطاق وظيفة
تابع الفشل المالي	Corrélation de Pearson	1	,989**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	6	6
نطاق وظيفة	Corrélation de Pearson	,989**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	6	6
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).			

الملحق رقم (30): اختبار الارتباط بين محور تقييم الكفاءة المهنية والمتغير التابع

Corrélations			
		كفاءة مهنية	تابع الفشل المالي
كفاءة مهنية	Corrélation de Pearson	1	,965**
	Sig. (bilatérale)		,002
	N	6	6
تابع الفشل المالي	Corrélation de Pearson	,965**	1
	Sig. (bilatérale)	,002	
	N	6	6
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).			

الملحق رقم (31): اختبار الارتباط بين محور تقييم العناية المهنية والمتغير التابع

Corrélations			
		عناية مهنية	تابع الفشل المالي
عناية مهنية	Corrélation de Pearson	1	,954**
	Sig. (bilatérale)		,003
	N	6	6
تابع الفشل المالي	Corrélation de Pearson	,954**	1
	Sig. (bilatérale)	,003	
	N	6	6
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).			

الملحق رقم (32): اختبار الارتباط بين محور تقييم الاتساق والتنسيق والمتغير التابع

Corrélations			
		الاتساق والتنسيق	تابع الفشل المالي
الاتساق والتنسيق	Corrélation de Pearson	1	,365
	Sig. (bilatérale)		,477
	N	6	6
تابع الفشل المالي	Corrélation de Pearson	,365	1
	Sig. (bilatérale)	,477	
	N	6	6

الملحق رقم (33): اختبار الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع

Corrélations			
		المستقل	تابع الفشل المالي
المستقل	Corrélation de Pearson	1	,985**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	6	6
تابع الفشل المالي	Corrélation de Pearson	,985**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	6	6
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).			

الملحق رقم (34): أثر تقييم الهيكل التنظيمي على التنبؤ بالفشل المالي

Variables introduites/éliminées[a]			
Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	تقييم هيكل تنظيمي[b]	.	Introduire
a. Variable dépendante : تابع الفشل المالي			
b. Toutes les variables demandées ont été introduites.			

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,996[a]	,993	,991	,12751
a. Prédicteurs : (Constante), تقييم هيكل تنظيمي				

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	8,939	1	8,939	549,844	,000[b]
	de Student	,065	4	,016		
	Total	9,004	5			
a. Variable dépendante : تابع الفشل المالي						
b. Prédicteurs : (Constante), تقييم هيكل تنظيمي						

Coefficients[a]						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-,666	,165		-4,028	,016
	تقييم هيكل تنظيمي	1,156	,049	,996	23,449	,000
a. Variable dépendante : تابع الفشل المالي						

الملحق رقم (35): أثر تقييم نطاق الوظيفة على التنبؤ بالفشل المالي

Variables introduites/éliminées[a]			
Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	نطاق وظيفة[b]	.	Introduire
a. Variable dépendante : تابع الفشل المالي			
b. Toutes les variables demandées ont été introduites.			

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,989[a]	,978	,972	,22469
a. Prédicteurs : (Constante), نطاق وظيفة				

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	8,802	1	8,802	174,350	,000[b]
	de Student	,202	4	,050		
	Total	9,004	5			
a. Variable dépendante : تابع الفشل المالي						
b. Prédicteurs : (Constante), نطاق وظيفة						

Coefficients[a]						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-,606	,289		-2,097	,104
	نطاق وظيفة	1,066	,081	,989	13,204	,000
a. Variable dépendante : تابع الفشل المالي						

الملحق رقم (36): أثر تقييم الكفاءة المهنية على التنبؤ بالفشل المالي

Variables introduites/éliminées[a]			
Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	كفاءة مهنية[b]	.	Introduire
a. Variable dépendante : تابع الفشل المالي			
b. Toutes les variables demandées ont été introduites.			

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,965[a]	,932	,915	,39210
a. Prédicteurs : (Constante), كفاءة مهنية				

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	8,389	1	8,389	54,567	,002[b]
	de Student	,615	4	,154		
	Total	9,004	5			
a. Variable dépendante : تابعا لفشل المالي						
b. Prédicteurs : (Constante), كفاءة مهنية						

Coefficients[a]						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,422	,385		1,094	,335
	كفاءةمهنية	,858	,116	,965	7,387	,002
a. Variable dépendante : تابعالفشلالمالي						

الملحق رقم (37): أثر تقييم العناية المهنية على التنبؤ بالفشل المالي

Variables introduites/éliminées[a]			
Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	عناية مهنية[b]	.	Introduire
a. Variable dépendante : تابع الفشل المالي			
b. Toutes les variables demandées ont été introduites.			

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,954[a]	,910	,888	,44978
a. Prédicteurs : (Constante), عناية مهنية				

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	8,195	1	8,195	40,509	,003[b]
	de Student	,809	4	,202		
	Total	9,004	5			
a. Variable dépendante : تابع الفشل المالي						
b. Prédicteurs : (Constante), عناية مهنية						

Coefficients[a]						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,403	,449		,897	,421
	عناية مهنية	,878	,138	,954	6,365	,003
a. Variable dépendante : تابع الفشل المالي						

الملحق رقم (38): أثر تقييم الاتساق والتنسيق على التنبؤ بالفشل المالي

Variables introduites/éliminées[a]			
Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	الاتساق والتنسيق[b]	.	Introduire
a. Variable dépendante : تابع الفشل المالي			
b. Toutes les variables demandées ont été introduites.			

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,365[a]	,133	-,084	1,39692
a. Prédicteurs : (Constante), الاتساق والتنسيق				

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1,199	1	1,199	,614	,477[b]
	de Student	7,806	4	1,951		
	Total	9,004	5			
a. Variable dépendante : تابع الفشل المالي						
b. Prédicteurs : (Constante), الاتساق والتنسيق						

Coefficients[a]						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,320	2,232		,591	,586
	الاتساق والتنسيق	,511	,652	,365	,784	,477
a. Variable dépendante : تابع الفشل المالي						

الملحق رقم (39): أثر المتغير المستقل على التنبؤ بالفشل المالي

Variables introduites/éliminées[a]			
Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	المستقل[b]	.	Introduire
a. Variable dépendante : تابع الفشل المالي			
b. Toutes les variables demandées ont été introduites.			

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,985[a]	,970	,962	,26010
a. Prédicteurs : (Constante), المستقل				

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	8,734	1	8,734	129,092	,000[b]
	de Student	,271	4	,068		
	Total	9,004	5			
a. Variable dépendante : تابع الفشل المالي						
b. Prédicteurs : (Constante), المستقل						

Coefficients[a]						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-,635	,338		-1,879	,133
	المستقل	1,142	,101	,985	11,362	,000
a. Variable dépendante : تابع الفشل المالي						